السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011

تأليف

أحمد جواد الوادية



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه القضية الفلسطينية
2011-2001

تأليف
أحمد جواد الوادية



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

American Foreign Policy Towards the Palestinian Issue 2001-2011

By:

Ahmad Jawad Al-Wadiyah

أصل هذا الكتاب هو رسالة نال بها المؤلف درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم التاريخ في جامعة الأزهر في غزة سنة 2009. وقد أشرف على الرسالة د. أسامة أبو نحل ود. عبد الناصر سرور.

2013م - 1434هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-572-18-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 1 961 +

تلفاكس: 43 36 80 1 961 +

ص.ب.: 14-5034، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

طباعة

Chemaly & Chemaly Printing Press +961 1 510385

فهرس المحتويات

إهداء

إلى والدي العزيز... المثل والقدوة

"أرق كلمات العرفان والتقدير"

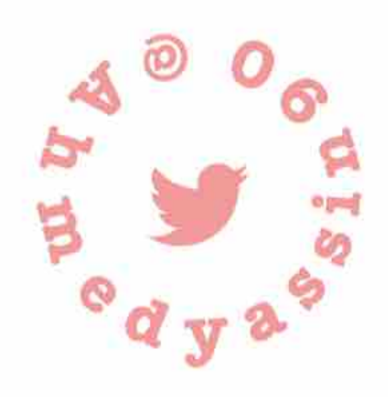
إلى والدتي الغالية... البحر الفياض بالحب والحنان

إلى روح أخي الشهيد عليان... الأكرم منا جميعاً

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء... كلّ الحب والاحترام

وإلى توأم روحي... زوجتي... كلّ الوفاء والامتنان

الباحث


@Ahmedyassin90

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن والرئيس باراك أوباما 2001-2011، بالإضافة إلى الوقوف على التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ 1917 وحتى سنة 2000، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

كما تمّ مناقشة أحداث 2001/9/11، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، والمبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، والتدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني والضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ بعض الإصلاحات مثل استحداث منصب رئاسة الوزراء، بالإضافة إلى مناقشة موقف الولايات المتحدة من الانتفاضة الثانية والرئيس ياسر عرفات.

وناقشت الدراسة الموقف الأمريكي من انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، أيضاً الموقف الأمريكي من نجاح حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة العاشرة الفلسطينية، كما تناولت الدراسة بالتحليل مؤتمر أنابوليس والإشارة إلى دلالات عقد المؤتمر في تلك الفترة، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى مناقشة دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس وانتهاء ولاية الرئيس جورج بوش الابن دون تحقيق أيّ نتائج تذكر، مع الوقوف على أسباب ذلك. وكذلك تمّ مناقشة الموقف الأمريكي من الحرب على غزة وموقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي ومنهج صنع القرار لملائمة هذه المناهج لمثل هذه الدراسات.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً جادة وصادقة في المبادرات التي قدمتها لحل القضية الفلسطينية، إذ تبين أن الهدف وراء

تلك المبادرات كان فقط إدارة الصراع وكسب الوقت لصالح "إسرائيل"؛ لفرض حقائق على الأرض تستفيد منها "إسرائيل"، وأن الولايات المتحدة لم تكن وسيطاً نزيهاً في كلّ جولات المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقدمت مجموعة من التوصيات المهمة إلى الجانب الفلسطيني والأمريكي والإسرائيلي والعربي والإسلامي والهيئات واللجان الدولية.

التقديم

بقلم أ. د. أسامة محمد أبو نحل*

إن الكتاب الذي بين أيدينا هو في الأساس ثمرة طيبة، أعدّها باحثٌ عرفته عندما قمتُ بتدريسه في مرحلة الليسانس، ثمّ في الفترة التمهيدية لدرجة الماجستير، وأخيراً عند إشرافي على أطروحته لنيل درجة الماجستير. عرفته طالباً مجداً وباحثاً ثبوراً ومتألقاً، ويشهد الله كم أراحني خلال إعداده لتلك الأطروحة، فقد كان ملمّاً بكل جزئيات أطروحته، فصاغها باحترافٍ تام اتضح من خلالها مدى إلمامه بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. لذلك كان التشجيع له لصوغ أطروحته من خلال طباعتها ككتاب؛ ليتمكّن الباحثون والمثقفون والقرّاء من الاستفادة مما سيرد فيه عن السياسة الأمريكية المتلونة والمتحيّزة تجاه قضية مصيرية كالقضية الفلسطينية.

لقد كان الباحث أحمد جواد الوادية ابن فلسطين قبل أن يكون ابن غزة في كتابه هذا مثالاً للباحث المحايد، لم يعمل على الاصطفاف في صفّ أيٍّ من الفصائل الفلسطينية المتناحرة سياسياً خلال إعداده لتلك الأطروحة أولاً ثمّ ذلك الكتاب ثانياً؛ فأشهد له أنه عندما تناول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح ثمّ بحركة حماس، أنه كان محايداً وأعطى كلّ ذي حقٍّ حقه. كما أنه لم يبالغ في تحليلاته المعمّقة؛ فاسترسل فيها بإرياحية تبيّن لنا مدى تعمقه في موضوع البحث.

إن الكتاب الذي بين أيدينا يتناول حقبة زمنية غاية في الأهمية والخطورة، شهدت خلالها القضية الفلسطينية الكثير من المتغيّرات التي أفقدتها الزخم المطلوب، الذي كانت عليه منذ نكبة فلسطين سنة 1948 وحتى سنة 2011؛ فالكتاب يتناول السياسة الأمريكية تجاه تلك القضية طيلة فترتي حكم الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush (2001–2008)، إضافةً إلى فترة الثلاث سنوات الأولى من حكم الرئيس باراك أوباما Barack Obama (2009–2011). واتضح من خلال ما قام به الباحث أحمد الوادية، أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدي هذين الرئيسين، لم تتغيّر ولم تتبدّل إطلاقاً، وبقيت السياسة الأمريكية منذ عهد

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الأزهر - غزة.

الرئيس هاري ترومان Harry Truman (1945-1953) وحتى يومنا هذا، وبالرغم من تعاقب الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية على تداول السلطة فيها، تنتهج سياسة واحدة لم يحاول أيّ رئيس أمريكي خلالها الخروج عن نصها وحرفيتها البتة.

لذلك فإن هذا الكتاب العلمي الراقي يستحق أن يُبزغ النور، لكي يتمكّن الجميع من الاطلاع عليه، وخصوصاً المفاوض الفلسطيني الذي عليه الاسترشاد به خلال مفاوضاته سواء مع الطرف الإسرائيلي أو الطرف الأمريكي، دون أن ينساق نحو متاهات التسوية السلمية وهو لا يدري أدق جزئيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضيته.

المقدمة

تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس وودرو ويلسونWoodrow Wilson (1913-1921) وحتى عهد الرئيس جورج بوش الابن، مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، فكان معظم ما يُطرح من قبل الإدارات الأمريكية لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أن كلّ ما طرح كان متشابهاً مضموناً مختلفاً شكلاً، كذلك فقد ارتبطت السياسة الأمريكية بالاستراتيجية الإسرائيلية، التي حاولت باستمرار ربط القضية الفلسطينية بالصراع الشرق أوسطي، حتى تلغي رمزية القضية الفلسطينية كونها جوهر الصراع في الشرق الأوسط، واستمر الدعم الأمريكي لهذه السياسة منذ إعلان قيام "دولة إسرائيل" وحتى الآن، لكن هذا الدعم كان متميزاً في عهد الرئيس جورج بوش الابن، الذي دافع عن "إسرائيل" أكثر من الإسرائيليين أنفسهم، ودافع عن اليهودية أكثر من اليهود.

لهذا السبب ركزت الدراسة على فترة الرئيس جورج بوش الابن، للإبانة عن سياسته وتحليلها لفهمها والاستفادة منها في المستقبل؛ حيث أن السياسة والتاريخ أمران لا ينفصلان، فسياسة اليوم هي تاريخ الغد.

وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة، ليس استعراض السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن كنص أو أحداث سياسية، وإنما تحليل هذه السياسة وفهم أبعادها؛ لأن فترة ولاية الرئيس جورج بوش شهدت تغيرات أثرت على العلاقات الدولية برمتها، فقد افتتحت ولايته الأولى بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر، التي أثَّرت سلباً على التعامل الأمريكي مع المقاومة الفلسطينية.

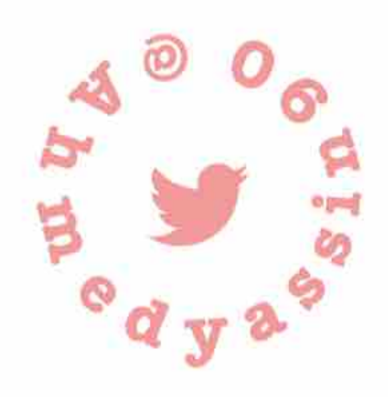
كما أن هذه الفترة شهدت العديد من المبادرات الأمريكية لمحاولة حلّ القضية الفلسطينية، والتي سوف نستعرضها خلال هذه الدراسة بهدف قراءتها بشكل متكامل؛ لأن معظم الدراسات السابقة تناولت تلك المبادرات بشكل جزئي، الأمر الذي لا يعطينا قراءة واضحة لمجمل المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

بالإضافة لذلك فقد شهدت هذه الفترة تدخلاً أمريكياً مباشراً في النظام السياسي الفلسطيني، حيث اشترطت السياسة الأمريكية إحداث تغيرات في بنية النظام السياسي الفلسطيني كشرطٍ أساسي لاستمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وعُدَّت هذه المطالبة بالديموقراطية والحرية شعارات زائفة، مقارنة بالممارسة الفعلية الأمريكية تجاه الصراع.

ومن الواضح أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن، لم تكن جادة في حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بقدر سعيها لإدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية العليا، فقد قدم جورج بوش الابن رؤيته لحل الدولتين في سنة 2002، وأكّد عليها مراراً في عدة مناسبات، لكن شيئاً لم يتم تنفيذه؛ وتبيّن أن الهدف من طرح هذه الرؤية كان بهدف كسب الرأي العام الإسلامي والعربي لدعم السياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة.

التمهيد

منهجية الدراسة


@Ahmedyassin90

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة:

تشكّل السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، جزءاً من منظومة سياسات أمريكية أوسع وأشمل، تخضع للاعتبارات المكونة للسياسة الأمريكية الخارجية، وليست سياسة خاصة، وهي سياسة ترتكز على اعتبارات المصلحة الأمريكية. وفي إطار السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تقع القضية الفلسطينية بوصفها جوهر وأساس القضايا الشرق أوسطية، باعتبارها مرتبطة بشكل مباشر بثوابت السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، ممثلة في حماية مصالحها النفطية في الخليج العربي، وحماية "دولة إسرائيل" وضمان تفوقها على جيرانها، ومكافحة "الإرهاب"، وهي ثوابت ترتبط بشكل مباشر بالقضية الفلسطينية، التي تمثّل عنصر الاستقرار أو عدمه في المنطقة ككل.

وانطلاقاً من موقع القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط، وموقع الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية، تحاول هذه الدراسة التعرف على موقع القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات مرتبطة بشكل مباشر بالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ومن ثمّ تجاه القضية الفلسطينية، ويمكن بلورة أسئلة الدراسة على الشكل التالي:

- كيف بدأت وتطورت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة؟ وما هي دوافعها الخفية والمعلنة؟ وما هي محدداتها؟
- هل كانت الإدارات الأمريكية تسعى فعلاً لحل القضية الفلسطينية؟ أم كانت تسعى لإدارة الصراع بما يخدم مصالح "إسرائيل"؟ وما أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية Camp David Summit سنة 2000 على القضية الفلسطينية؟

- ما هي تداعيات أحداث 2001/9/11 على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكلٍ خاص والشرق الأوسط بشكلٍ عام؟
- ما أهم المبادرات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال فترة الدراسة؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من الرئيس ياسر عرفات في تلك الفترة؟ وما هي ملامح التدخل المباشر للولايات المتحدة في النظام السياسي الفلسطيني؟
- ما هي ردة الفعل الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية (2005) والتشريعية (2006) الفلسطينية؟
- كيف تعاملت الولايات المتحدة مع التمرد الذي وقع في قطاع غزة، وهل مؤتمر أنابوليس جزء من ردة الفعل على ما قامت به حماس؟ وما دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" بعد مؤتمر أنابوليس Annapolis conference؟

أهمية الدراسة:

- سوف تضيف هذه الدراسة للباحث الفلسطيني والعربي تحليلاً جديداً لموقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية؛ خاصة وأن الدراسة تناقش الفترة الحالية.
- لهذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية للأجيال القادمة، بحيث يتم الاستفادة منها من خلال ما ستصل إليه من نتائج.
- هذه الدراسة ستضيف معرفة جديدة لأقسام السياسة والعلاقات الدولية؛ خاصة وأنها تناقش موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية، وهي أهم قضية بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- سوف تفيد هذه الدراسة صنّاع القرار الفلسطينيين والعرب في تعاملهم مع الولايات المتحدة، وفهم سياستها بشكل دقيق حتى يتسنى لهم تقييم الأمور بشكلٍ أفضل.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- رصد وتحليل بدايات وتطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومعرفة دوافعها الخفية والمعلنة ومدى ارتباطها بالمصالح الحيوية والاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ومعرفة تأثير انتفاضة الأقصى 2000 على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومن ثمّ الكشف عن تداعيات وانعكاسات أحداث 2001/9/11 على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
- إلقاء الضوء على مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على التعامل مع السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومحاولة تقديم تصور مقترح لكيفية التعامل الفلسطيني مع هذه السياسة بما يفيد المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. والكشف عن أسباب التدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة في النظام السياسي الفلسطيني. كذلك التعرف على موقف الولايات المتحدة من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005.
- تحليل الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات الرئاسية (2005) والتشريعية (2006) وتداعيات ذلك. بالإضافة إلى الكشف عن السياسة الأمريكية بعد الانقسام الذي وقع في قطاع غزة، وأدّى إلى عزله بالكامل عن محيطه الإقليمي والدولي، وتحليل السياسة الأمريكية من خلال عقدها لمؤتمر أنابوليس، والهدف منه ودورها في إنجاحه ومتابعة انطلاق مفاوضات الحل النهائي عن كثب.

حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على تناول الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2001-2011 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي، كما سيتم الاستعانة بمنهج صنع القرار؛ لأن ذلك يؤدي إلى فهم المؤثرات الداخلية التي تسهم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

فيما يلي سيقدم الباحث عرضاً سريعاً ومختصراً لبعض الدراسات التي عالجت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وأهمها:

- سليمان، حسن، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993–2001، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2000.

ناقشت هذه الدراسة السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون Bill Clinton، حيث ركّزت الدراسة على عملية المفاوضات خلال الثماني سنوات، وعالجها بكل تفاصيلها منذ اتفاق أوسلو Oslo Accords سنة 1993، ومن ثمَّ ناقشت الدراسة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية وفقاً للمتغيرات الإسرائيلية وصعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم في فترة المفاوضات وتنفيذ الاستحقاقات، كما ناقشت الدراسة قمة كامب ديفيد الثانية، ووقفت على أهم الأسباب التي أدّت إلى فشل القمة، ومدى نزاهة الراعي الأمريكي في هذه القمة.

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي ناقشت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون تجاه القضية الفلسطينية والتحليلات التي قدمها الباحث ميّزت الدراسة.

- نصر، إياد, السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1990-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005.

ناقشت هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، في السنتين الأخيرتين لولاية الرئيس جورج بوش الأب George Bush، وولاية الرئيس

بيل كلينتون، حيث تناولت عدة جوانب مهمة من دعم الولايات المتحدة لـ"إسرائيل". كما قدمت الدراسة تحليلاً للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، ومدى نزاهته في المفاوضات الثنائية بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" منذ إعلان أوسلو وحتى قمة كامب ديفيد، وتطرقت الدراسة إلى سبب فشل هذه القمة, إلاّ أن الدراسة أسهبت في موضوع المحددات الداخلية والخارجية وكان ذلك على حساب موضوع البحث الأساسي.

- الفارسي، ياسين, السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001–2005، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة, 2007.

ناقشت هذه الدراسة سياسة الرئيس جورج بوش الابن، في فترةٍ حاسمة من تاريخ الولايات المتحدة بشكل عام، وليس ولاية الرئيس جورج بوش الابن؛ حيث أن سنة 2001 شهد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، التي أثّرت على مجمل العلاقات الدولية، وقد قدمت الدراسة إطاراً تاريخياً لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى محددات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ومن ثمَّ ناقشت الدراسة سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات 2001–2005 تجاه القضية الفلسطينية، والدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" على حساب الفلسطينيين، وربط المقاومة بالإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، كما ناقشت الدراسة الانسحاب من قطاع غزة والموقف الأمريكي منها، وقدمت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات.

لكن الدراسة لم تركّز على موضوع الإصلاح الذي طالبت به الولايات المتحدة في السلطة الفلسطينية, خاصة وأن الدراسة في مدتها الزمنية يجب أن تعالج ذلك الموضوع بشكلٍ أوسع دون إغفال الجوانب الأخرى.

- أبو الطرابيش، أيمن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، 2008.

ناقشت هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من سنة 2001 وحتى سنة 2006، وقدمت الدراسة سرداً تاريخياً للأحداث في

هذه الفترة، بالإضافة إلى بعض التحليلات في ثنايا الدراسة، حيث تناولت الدراسة أحداث 11 أيلول/ سبتمبر وتأثيرها على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المبادرات الأمريكية كخريطة الطريق ورؤية الرئيس جورج بوش الابن لحل الدولتين، كما ناقشت الدراسة التدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني ونتائج ذلك، بالإضافة لموضوع الانسحاب من غزة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ أهمها أن "الإرهاب" أصبح محدداً من محددات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

لكن الدراسة لم تعطِ موضوع البحث الأساسي حقه في البحث، حيث لم يتجاوز متن البحث الفعلي الخمسين صفحة، وهذا العدد من الصفحات لا يكفي لتحليل هذه الفترة؛ لأن الباحث تجاهل أموراً كثيرة، حيث لم يقم بالتحليل بشكلٍ كاف، وطغى على الدراسة السرد التاريخي للأحداث دون الوقوف على دلالاتها وأهميتها.

- الهمص، فواز, مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد 1991 - كامب ديفيد الثانية 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة, 2004.

قدّمت هذه الدراسة مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي European Union تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من سنة 1991 حتى سنة 2000، حيث تطرقت الدراسة إلى دور الولايات المتحدة منذ مؤتمر مدريد Madrid Conference وقنوات أوسلو السرية وصولاً إلى إعلان المبادئ Declaration of Principles في سنة 1993، كما تناولت الدراسة المقارنة بين دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، ثمّ تناولت الدراسة دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المفاوضات بعد سنة 1993 مروراً بكل جولات المفاوضات، وصولاً إلى قمة كامب ديفيد 2000، وناقشت الدراسة فشل هذا المؤتمر وأسبابه.

وكان من المهم أن تناقش هذه الدراسة سياسة الاتحاد الأوروبي دون المقارنة مع الولايات المتحدة؛ لأن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بحاجة إلى دراسة مستقلة لقلة الدراسات في هذا المجال.

- يونس، علي حسن, العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة, 2004.

هذه الدراسة ناقشت العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر حتى سنة 2003، وركزت الدراسة على الدول العربية بما فيها القضية الفلسطينية ومدى ارتباط القضية الفلسطينية بالإرهاب، فقد ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وحسب الدراسة، فإن ذلك انعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

ولم تركز الدراسة على الجانب السياسي فقط، بل تناولت جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وتجارية وتعاون عسكري، مما جعل من الدراسة صورة متكاملة لكافة الجوانب في العلاقات العربية مع الولايات المتحدة.

- حامد، قصي، دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس, 2008.

ناقشت هذه الدراسة دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديموقراطي في فلسطين خلال ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006، وقد قدمت الدراسة تحليلاً لطبيعة هذا التحول الديموقراطي في فلسطين ودور الولايات المتحدة فيه، وناقشت الدراسة الهدف من دور الولايات المتحدة في التحول الديموقراطي في فلسطين، وهل الهدف منه نشر الديموقراطية فقط أم التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية، وتطرقت الدراسة لموقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس، وكيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع الحكومة التي شكلتها حماس بعد فوزها، وقدمت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات المهمة.

وما يميّز هذه الدراسة أنها ناقشت الدور الأمريكي في التدخل في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، وماهية هذا التدخل الذي لم يكن لمصلحة الفلسطينيين بأي حالٍ من الأحوال.

- عاروري، نصير, **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

ناقشت هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ سنة 1967، كما تناولت دور الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتحديداً دورها في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقدمت تحليلاً علمياً ومدعماً بالوثائق للدور غير النزيه للولايات المتحدة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، منذ التفكير بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بمدريد وأوسلو وواى ريفر Wye River Memorandum وصولاً إلى كامب ديفيد 2000، وأسباب فشل كامب ديفيد 2000، وتداعيات الفشل على المنطقة، كما بيّنت الدراسة الانحياز الأمريكي الكامل لصالح "إسرائيل" على حساب الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد أؤكد على ما قاله إدوارد سعيد بحق هذه الدراسة:

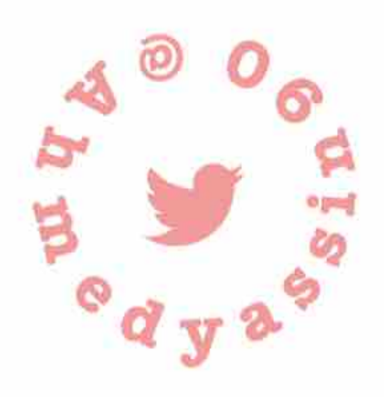
> كتاب عاروري هو الأول من نوعه: مرجع نفاذ أخاذ لا غنى عنه؛ إنه استشراف رائع التوثيق للنذر الخطيرة التي تظهر من هذه الفوضى الكارثية في غزة؛ لهذا فعلى كلّ طالبٍ وباحثٍ مختص بالشرق الأوسط ومواطن غير معني بذلك؛ ألاّ يفوّت عليه قراءة هذا العمل المذهل بعلميته وشجاعة ثقافته".

محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة, تشمل خلفية الدراسة والإشارة إلى أهميتها ومبرراتها وتساؤلاتها. والفصل الأول تناولت فيه التطور التاريخي للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ومحدداتها. وفي الفصل الثاني ناقشت أحداث 2001/9/11 وتأثيرها على القضية الفلسطينية. أما في الفصل الثالث ناقشت تأثير السياسة الأمريكية على النظام السياسي الفلسطيني. وفي الفصل الرابع تناولت الدراسة الموقف الأمريكي من الانتخابات الرئاسية (2005) والتشريعية (2006) الفلسطينية. كما ناقشت في الفصل الخامس الدور الأمريكي في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس. وفي الفصل السادس ناقشت الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس باراك أوباما.

الفصل الأول

التطور التاريخي للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ومحدداتها


@Ahmedyassin90

التطور التاريخي للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ومحدداتها

المبحث الأول: التطور التاريخي لسياسة أمريكا:

أولاً: من 1917-1967:

لم تكن فلسطين محل اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين؛ حيث كان اهتمامها بفلسطين نابعاً من منظور تجاري ديني؛ لوجود الأماكن المقدسة فيها. كما أن الولايات المتحدة اعتمدت سياسة العزلة وفقاً لمبدأ مونرو Monroe Doctrine، ولم يكن لها دور فعّال في المنطقة بشكل عام، بخلاف الدول الاستعمارية الكبرى: فرنسا وبريطانيا، اللتين لعبتا دوراً أثّر على جغرافية وتاريخ منطقة الشرق الأوسط، والتي كانت فلسطين جزءاً منها؛ فمنذ مطلع القرن العشرين سعت هاتان الدولتان إلى إنهاء حكم الدولة العثمانية والسيطرة على الأراضي التي كانت في حوزتها[1].

ولتحقيق هذا الهدف خاضت فرنسا وبريطانيا مع دول الحلفاء الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وانتصرت فيها، وحصدت المكاسب كلّ الدول المنتصرة، بما فيها فرنسا وبريطانيا، فتقاسمت الأراضي التي كانت تحت السيطرة العثمانية؛ فكانت فلسطين والعراق وشرق الأردن من نصيب بريطانيا، بينما كانت سورية ولبنان من نصيب فرنسا. مع العلم أن هذه الأطماع لم تكن وليدة تلك الفترة بل هي امتداد منذ سنة 1840[2].

وبما أن الدراسة خاصة بفلسطين، فإن جلّ تركيزنا سيكون عليها، وهي التي خضعت فعلياً للانتداب البريطاني، حيث عدّت بريطانيا نفسها المتصرف الوحيد بها،

---

[1] راجع بهذا الخصوص بحث بعنوان: "فترة ما بين الحربين،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 4، العدد 29، تموز/ يوليو 1981، ص 50-62.

[2] حسين شريف، **فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 3، ص 220.

وبناءً على ذلك، أصدر اللورد آرثر بلفور Arthur Balfour وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين تصريحاً أُطلق عليه فيما بعد وعد بلفور Balfour Declaration، يمنح فيه فلسطين وطناً قومياً لليهود، ويتجاهل صراحة وجود الشعب الفلسطيني، مكتفياً بتسميتهم بالجاليات غير اليهودية. في حين أن الفلسطينيين في واقع الأمر، كانوا يشكلون أكثر من 90% من سكان فلسطين في تلك الفترة.

ولقد كشف الاهتمام البريطاني بفلسطين الجغرافية والدينية والسياسية، حرص بريطانيا الشديد أن تكون فلسطين تحت وصايتها، بما تمثله من احتلالها موقعاً فريداً ومميزاً؛ فهي تعدّ ممراً من الشرق إلى الغرب والعكس، لمن يريد أن يسيطر على منطقة الشرق الأوسط[3]. ففلسطين تعدّ قلب الشرق الأوسط. ومن هنا التفتت الولايات المتحدة إلى أهمية أن يكون لها دور في المنطقة، وبدأ اهتمامها بالقضية الفلسطينية الفعلي من الناحية السياسية في تلك الفترة، بخلاف الاهتمام السابق، والذي كان فقط من منظور ديني، ومن خلال كتابات الرّحالة عن جمال وروعة وأهمية فلسطين الدينية.

وللنظر في أهم مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، سنتناول باختصار مواقف الرؤساء الأمريكيين خلال الفترة من 1917-2000، وسنتتبع آراءهم بما أنهم يمثلون قمة الهرم السياسي الأمريكي منذ بداية القرن العشرين، وسوف نلاحظ بشكل دقيق مدى استمرار وتطور السياسة نفسها، عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ففي سنة 1918، أكّد الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في مبادئه الـ 14؛ أن لكل شعب الحق في تقرير مصيره ونيل استقلاله، ولكن في الاتجاه المقابل، نجد أن الفلسطينيين حُوربوا لأنهم أرادوا تقرير مصيرهم، كما أن الرئيس ويلسون أول من رحّب بفكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا ما تعارض مع ما أعلنه فعلياً من حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. إلاّ أن ذلك كان بشكل خفي وغير علني، خاصة أن تلك الفترة من الزمن لم تشهد التطور الذي نلحظه اليوم من تكنولوجيا وتحليل ومتابعة. ومع ذلك أرسل الرئيس الأمريكي ويلسون سنة 1919 لجنة كنج كراين King-Crane Commission لتقصّي الحقائق في فلسطين، ولمعرفة توجهات السكان الذين كان

[3] مروان بحيري، "من ترومان إلى كيسنجر،" في غسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 49.

جلّهم من الفلسطينيين، حيث إن عدد اليهود لم يتجاوز في تلك الفترة 10% من السكان، وأصدرت اللجنة تقريراً ختامياً يوصي بمنح الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم دون وصاية من أحد[4].

إلا أن هذا التقرير أُبعد عن التداول في الأوساط السياسية، ولم يُكشف النقاب عنه حينها؛ لأن الولايات المتحدة خشيت مما سيحدثه هذا التقرير من تأثير في مداولات مؤتمر باريس للسلام سنة 1919؛ حيث إن التقرير أشار بصراحة إلى رغبة الفلسطينيين في الاستقلال، ومعارضتهم بل ومعاداتهم للحركة الصهيونية. ولذلك لم يتم مداولة محتويات التقرير واحتفظ بها إلى ما بعد إجراء الترتيبات السياسية، لإدخال وعد بلفور في ميثاق عصبة الأمم League of Nations Charter على فلسطين، لأن التقرير سيعرقل هذا المسعى. وبالتالي يمكن القول إنه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأ الاهتمام الأمريكي نحو الشرق الأوسط، وقد سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على أيّ جزء من الدولة العثمانية، إلاّ أن هذا الطموح قد عقّد الأمور لدى الرئيس ويلسون بعد إعلانه المبادئ الـ 14، والتي من أهمها: حقّ الشعوب في تقرير مصيرها؛ حيث إنه لم يستطع التوفيق بين هذا المبدأ وبين ما يسعى إليه.

ولقد أشار ديفيد هنتر ميلر David Hunter Miller المستشار القانوني للرئيس الأمريكي ويلسون، إلى أن قاعدة تقرير المصير من شأنها أن تحول دون إنشاء دولة يهودية في فلسطين. إلا أن مستشاري ويلسون أعدّوا مذكرة قدمت إلى مؤتمر باريس للسلام سنة 1919، نصت على الاعتراف بالدولة اليهودية حينما تبرز إلى الوجود[5].

وبقيت السياسة الأمريكية ثابتة على مواقفها طيلة عقدين من الزمن، توالى خلالهما على الرئاسة ثلاثة رؤساء أمريكيين، اتبعوا السياسة نفسها فيما يخص القضية الفلسطينية وهم: وارن هاردينج Warren G. Harding، وكالفين كوليدج Calvin Coolidge، وهربرت كلارك هوفر Herbert Clark Hoover، ويمكن القول تحديداً إن الالتزام الأمريكي تجاه الحركة الصهيونية Zionist movement قد بدأ

[4] إسماعيل الكيلاني، **الخلفية التوارثية للموقف الأمريكي** (الدوحة: دار الثقافة، 1986)، ص 70.

[5] وحيد عبد المجيد، "العلاقات الفلسطينية الأمريكية،" في غسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 166.

فعلياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية[6]، لأن الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، شهدت نوعاً من الدعم وليس الالتزام الفعّال؛ أي إن الولايات المتحدة أخذت دور بريطانيا الداعم، بل والمتطابق مع موقف الحركة الصهيونية، ولم يحدث هذا الأمر إلا بعد ضغط كبير من قبل الحركة الصهيونية على صانعي القرار الأمريكي. وبالتالي مثّلت سنة 1940 انتقال كلّ الدعم من بريطانيا إلى أمريكا لمصلحة الحركة الصهيونية، ومن هنا بدأت تظهر صورة العلاقة الأمريكية بالحركة الصهيونية؛ حيث إن الولايات المتحدة حلّت فعلياً محل بريطانيا. ومن الجدير بالذكر، أن بريطانيا قدّمت للحركة الصهيونية ما لم تستطع الحركة تقديمه لنفسها، فهي التي منحتها فلسطين وطناً قومياً كما جاء في وعد بلفور.

ثمّ عملت بشكل جادٍ لتنفيذ هذا الوعد، فقد سهّلت لها أمرين غاية في الأهمية لتحقيق ذلك، الأول: دخول المهاجرين، منذ احتلالها لفلسطين سنة 1917، بأعدادٍ لم تكن الحركة الصهيونية تتوقعها. والثاني: أنها انتزعت الأرض من أصحابها الأصليين ومنحتها للحركة الصهيونية، وبالتالي فهي أوجدت لها أهم عاملين لتنفيذ وعد بلفور: الأرض والسكان.

ثمّ بدأت الأمور تتجه نحو التبني الأمريكي بالكامل للمشروع الصهيوني في فلسطين من أيار/ مايو 1942، بعد انعقاد مؤتمر بيلتمور Biltmore Conference في مدينة نيويورك، والذي توثقت فيه العُرى بين أمريكا والحركة الصهيونية، وأصدر المؤتمر عدة قرارات منها: معارضة الكتاب الأبيض 1939، وتأليف لواء عسكري يهودي، وهجرة غير محددة إلى فلسطين تحت سيطرة وإشراف الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel. وشهدت سنة 1943، إصدار سلسلة من القرارات والبيانات، لصالح هجرة غير محددة بسقف معيّن، وتأسيس كيان لليهود كومنولث Commonwealth في فلسطين. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1943، أكد الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt (1933–1945)، في رسالة إلى مؤتمر عقده الصهاينة الأمريكيون، التزام الحزب الديموقراطي بتحقيق الأهداف الصهيونية، وهذا تناغم بين ما صرّح به روزفلت، وما خططت

[6] Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: John Wiley & Sons Inc., 1975), p. 46.

له الحركة الصهيونية، بحيث تجاهل وجود قومية وهوية فلسطينية في سياسته نحو فلسطين[7]. أما الرئيس هاري ترومان، الذي عمل جاهداً لخدمة "إسرائيل" باعتبارها مناوئة للمدّ السوفييتي وحارساً لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقد أبدى رغبته بوصاية من الأمم المتحدة United Nations (UN) على فلسطين في آذار/ مارس 1948؛ وذلك لإعطاء هذا الكيان شرعية دولية، ولكن الأمم المتحدة لم توافق على وصاية مؤقتة، فقرر دعم قرار التقسيم.

ومن الجدير بالذكر، أنه لولا دعم الولايات المتحدة لقرار التقسيم، لما تمّ التصويت عليه، فقد عارض مندوبو هايتي وسيام (تايلاند) وليبيريا والفلبين قرار التقسيم، ولكن الضغط الأمريكي أرغم تلك الدول على التصويت لصالح القرار في 1947/11/29، وأعقب هذا القرار إعلان قيام "دولة إسرائيل" في أيار/ مايو 1948، واعتراف فوري وسريع بها، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[8].

وبعد حرب سنة 1948 ونتيجة لما واجه الشعب الفلسطيني من كوارث في الأقطار العربية، اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية ما يلي:

1. أن تواصل الوزارة جهودها للحصول على تبرعات فورية للاجئين الفلسطينيين من منظمات الإغاثة الأمريكية الخاصة.
2. أن تُخول الوزارة بمفاتحة الدوائر الحكومية الأخرى؛ لكي تتحمل شطراً من عبء الإغاثة الدولية للاجئين في الشرق الأوسط.
3. أن تقوم الوزارة، كجزءٍ من مشاركتها في هذه الحكومة، بحركة دبلوماسية في التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين.

وعلى الرغم من ذلك، فشلت كلّ الجهود المبذولة من الأمم المتحدة وغيرها، لتحقيق أيّ إنجاز على طريق حلّ القضية الفلسطينية، وبالتالي يمكن القول إن إدارة ترومان تبنّت فقط سلسلة من البرامج، لتقديم المعونة الاقتصادية والإغاثية العاجلة للفلسطينيين، دون الالتفات إلى أيّ جانب سياسي تجاه القضية. وهذا يعود لسببين في تلك الفترة،

---

[7] Arakie Margaret, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy* (London: Quartet Books, 1973).

[8] Charles D. Smith, *Palestine and The Arab-Israeli Conflict*, 2nd edition (New York: St. Martin's Press, 1992), p. 144.

أولهما: الظروف الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث إن الولايات المتحدة لم تكن بالوضع الذي تلا تلك الفترة بسنوات، وثانيهما: تأثير اللوبي الإسرائيلي Israel Lobby الفاعل في تلك الفترة[9].

وعند الحديث عن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower، الذي تسلّم منصبه بعد إنشاء "دولة إسرائيل"، لا بدّ من الإشارة إلى أن الفترة التي حكم خلالها كانت حاسمة في تحديد شكل الأهداف السياسية، والمواقف العامة التي واصلت تأثيرها نحو الفلسطينيين.

ومن الجدير بالذكر، أن هرم النظام السياسي الأمريكي والفاعلين فيه، لم يكونوا مهتمين إطلاقاً بتنفيذ القرار 181، الذي ينص على تأسيس دولة عربية، ولقد شهدت تلك الفترة أطروحات كثيرة لحلّ مشكلة اللاجئين، الأكثر تعقيداً في القضية الفلسطينية، أساسها التوطين والتعويض، وليس العودة، بالإضافة إلى إنهاء القضية الفلسطينية كلياً، بحيث تتولى الأردن إدارة الضفة الغربية، بينما تتولى مصر إدارة غزة، وبالتالي يتلاشى ما كان يُعرف بفلسطين[10].

وبهذا كان النظر للفلسطينيين على أنهم لاجئون بحاجة إلى إعادة توطين وتأهيل وتعويض، والعناية بهم حتى حلّ الصراع العربي - الإسرائيلي. وهذا يعني استمرار رفض إدارة الرئيس أيزنهاور لحقوق الفلسطينيين السياسية، وحقهم في تقرير مصيرهم. وفي تلك الفترة لم توجه الإدارة الأمريكية أيّ مجهود منسق نحو حلّ المشكلة الفلسطينية، ولم تقم بأي محاولة بعد سنة 1956، للتوسط من أجل سلام عربي إسرائيلي[11]. ويبدو أن السبب في ذلك، أنها صممت على السياسة الثابتة التي ترفض أيّ مطمح للفلسطينيين، وترفض حقهم في تقرير مصيرهم جملة وتفصيلاً، وهي استمرار للسياسة السابقة نفسها، فقد أساءت إدارة أيزنهاور بقصدٍ أو بدون قصد

---

[9] Abdulqader Al Jabareen, "The American President Harry S. Truman's Administration and the Palestine Question, 1945–1948," *Journal of Al Azhar University*, Humanities Science, vol. 9, no. 1, Gaza, 2007, pp. 2–3.

[10] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية** (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2002)، ص 65.

[11] حسين كنعان، **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية**، ط 2 (بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 48.

إدارة الصراع، لأنها اعتقدت أن تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بشكلٍ عام سيعوضهم عن خسارة وطن، وأن الفلسطينيين في الضفة الغربية سيكتفون بالعيش إلى ما لا نهاية على هذا الحال. وبالتالي كانت سياستها مخيبة للآمال، مثل سابقتها.

أما الرئيس جون كينيدي John Kennedy فقد أسس علاقة وطيدة ووثيقة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وهو الذي دشّن برنامج المبيعات العسكرية إلى "إسرائيل"، بعد أن حصل على أكثر من 80% من أصوات اليهود، التي حسمت فوزه، وهو أول مرشح للرئاسة يمتدح التجربة الصهيونية، حيث قال أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية Zionist Organization of America في آب/ أغسطس 1960: "إن الصداقة لإسرائيل هي ليست أمراً حزبياً، بل هي التزام قومي". وأضاف إن "إسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديموقراطيين إنما قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الولايات المتحدة".

وقد استند كينيدي في مجال معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly - UNGA، رقم 194، الصادر في 1948/12/11، والتي تدعو إلى السماح بعودة اللاجئين والتعويض، لمن يرغبون في العودة إلى بيوتهم، واتصل كينيدي ببعض الزعماء العرب كجمال عبد الناصر، والملك سعود، والملك حسين، وآخرين، وصرّح بأن الولايات المتحدة مستعدة لحسم الصراع العربي الإسرائيلي، وحلّ مشكلة اللاجئين، على أساس العودة أو التعويض، الأمر الذي تمّ رفضه جملة وتفصيلاً.

أمـا إدارة لينـدون جونسـون Lyndon Johnson، التـي تلـت إدارة كينيـدي، فهـي امتـداد للسياسـة السـابقة نفسـها، بـل ازدادت العلاقـة الأمريكيـة الإسرائيليـة ثقـة، حيـث كانـت حاشـية الرئيـس مـن الأشـخاص الأقويـاء، الذيـن كانـوا يدعـون إلى دعـم المصالـح الإسرائيليـة بشـكل كبـير في المنطقـة، ولم يُظهـر جونسـون أيّ اهتـمام بقضيـة اللاجئـين الفلسـطينيين[12]. وبالتـالي بقيـت العلاقـة الفلسـطينية الأمريكيـة حتـى سـنة 1963 عـلى حالهـا؛ حيـث إنـه لم يوجـد أيّ هيـكل أو نظـام سـياسي يمثـل الفلسـطينيين في تلـك الفـترة، إلى أن ظهـرت منظمـة التحريـر الفلسـطينية بفصائلهـا المختلفـة، حيـث وجـد الفلسـطينيون أنفسـهم عـلى طـرفي

[12] حسين شريف، **فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى الثانية وتوابعها 2002: تحالف الشياطين على حرق أرض الرسل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003)، ج 4، ص 137.

نقيض في كلّ الاتجاهات مع الإدارة الأمريكية. وظلّ موقف الولايات المتحدة بشأن القضية الفلسطينية في نهاية إدارة جونسون على حاله، كما كانت سياسة ويلسون.

غير أن كثيراً من الأمور قد تغيرت بمجيء المنظمة، فعلى الرغم من الدعم الصريح من قبل الولايات المتحدة لـ"إسرائيل" في حرب حزيران/ يونيو 1967، واعتبار "إسرائيل" ذراعاً متقدماً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبح الفلسطينيون قوة تجمعهم مظلة سياسية واحدة هي منظمة التحرير، "ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني". الأمر الذي دفع القضية الفلسطينية إلى الظهور على السطح بشكلٍ كبير وفاعل منذ تأسيس المنظمة سنة 1964، وأثبتت وجودها فعلياً بعد هزيمة العرب سنة 1967.

ثانياً: من 1967–2000:

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964؛ كحركة سياسية فلسطينية لها برامجها السياسية، التي حددت الموقف الفلسطيني من القوى الدولية المختلفة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أضرّت كثيراً بالقضية الفلسطينية، من خلال دعمها القوي والواضح للحركة الصهيونية، ومن بعدها لـ"إسرائيل" بعد إعلان الدولة. مما أدى إلى اعتقاد فلسطيني وعربي راسخ منذ سنة 1948؛ أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط اتسمت بالتزام ثابت نحو "إسرائيل"، التي جرى اعتبارها الدرع المتقدم والدافئ للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ومع ذلك، فقد كانت فكرة إقامة اتصالات مباشرة بين واشنطن ومنظمة التحرير، أمراً يراود الساسة الأمريكيين بشكل مستمر، والغاية من ذلك دفع موقف منظمة التحرير إلى الاعتدال بشأن السلام مع "إسرائيل"، وفتح الطريق أمام مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في الفترة التي كان يُعدُّ فيها الملك حسين البديل عنها. إلا أنها استطاعت أن تثبت أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، من خلال رفض أيّ متحدث أو وكيل عن الشعب الفلسطيني في صراعه مع الإسرائيليين. ولقد أثبت الطرف الفلسطيني استعداده ورغبته بالحوار مع واشنطن، دون أن يُطلب من الولايات المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

وبناءً على ذلك، فإن ظاهرة العلاقات الفلسطينية الأمريكية ظاهرة جديدة، إذا ما تمّ الأخذ بعين الاعتبار أن التفاعل بين الموقف الفلسطيني والأمريكي هو تفاعل سلبي،

وقد ساد التوتر بينهما نتيجة للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين؛ حيث إن سياسة الولايات المتحدة منذ عهد ويلسون قد سعت إلى إدارة الصراع، حتى تُمكّن الحركة الصهيونية من تحقيق أهدافها بسهولة على حساب الفلسطينيين، ولم تكتفِ بذلك، بل ساندتهم بشكلٍ كبير في كافة النواحي: اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

ونلاحظ أن كافة المشاريع الأمريكية المطروحة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، منحازة بشكلٍ واضح لـ"إسرائيل"، حرصاً على مصلحتها، خصوصاً المشاريع المطروحة لتسوية قضية اللاجئين، ابتداءً من مشروع دالاس John Foster Dulles، مروراً بمشروع جوزيف جونسون Joseph Johnson Plan، وصولاً إلى مشروع روجرز Rogers Plan، الأمر الذي انعكس سلباً على صورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتزامن ذلك مع تصاعد التأييد العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني وقيام دولة فلسطينية، كما جاء في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن هنا، كان التطور في الموقف الأمريكي تجاه قضية فلسطين أمراً لا مفر منه، خصوصاً بعد العملية العسكرية التي نفذتها مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 1970/9/6، حيث قامت باحتجاز ثلاث طائرات في مطار أردني صحراوي مع 421 راكباً، بينهم عدد من الأمريكيين، وسعى الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon إلى تحريرهم من خلال التفاوض مع منظمة التحرير، ومن هنا أصبح لزاماً على الولايات المتحدة الاتصال بالمنظمة[13].

وفي المقابل، لم يتوقف الفلسطينيون عن محاولاتهم، في إجراء اتصالات مع الأمريكيين، لمعرفتهم بأن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يرعى سلاماً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نظراً لعلاقة أمريكا بـ"إسرائيل"، وقدرتها على التأثير في السياسة الإسرائيلية، وبناءً على رغبة الطرفين في فتح قنوات الاتصال، وخاصة من الجانب الأمريكي، إذ أذِن هنري كيسنجر Henry Kissinger، وزير خارجية أمريكا في تلك الفترة، بعقد اجتماعات بين ممثلين عن منظمة التحرير وساسة أمريكيين[14].

---

[13] أمين نخلة، "العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 1، آذار/ مارس 1971، ص 135.

[14] وليام كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي-الإسرائيلي منذ 1967** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1994)، ص 347.

وفيما يتعلق بتطور الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، يمكن القول بأن العلاقة بين إدارته و"إسرائيل" شابها توتر. وكان الرئيس نيكسون يرى الصراع العربي الإسرائيلي في إطارٍ واضح نسبياً؛ حيث إنه كان عازماً على حسمه، من دون الخضوع التقليدي للنفوذ السياسي الذي يتمتع به مؤيدو "إسرائيل" في أمريكا، ويستدل على ذلك من خلال ما كتب في مذكراته:

> لقد أعجبتني شجاعة الزعماء الإسرائيليين والشعب الإسرائيلي وصلابتهما، ولكن ما أقلقني هو أن انتصارهم السريع والساحق على العرب في عام 1967، خلق شعوراً بثقة تتجاوز الحدود، بشأن قدرتهم على كسب أيّ حرب في المستقبل، وموقفاً يتسم بالعناد التام تجاه التوصل عن طريق المفاوضات، إلى أيّ اتفاق سلام يتضمن إعادة أيّ جزء من الأراضي التي احتلوها.
>
> إن انتصارهم كان عظيماً أكثر من اللازم، وكان أكثر من المشاكل التي واجهتها، الموقف الذي لا يتزحزح، وقصير النظر، الذي يتمسك به أنصار إسرائيل في قطاعات كبيرة ومنتقدة من الجالية اليهودية الأمريكية، وفي الكونجرس Congress ووسائل الإعلام والأوساط الفكرية والثقافية، وكان هذا الموقف قد أضحى في الربع قرن، الذي أعقب الحرب العالمية الثانية منغرساً بدرجة من العمق، بحيث صار الكثيرون يحسبون من هو غير مناصر لإسرائيل مناهضاً لها، لا بل مناهضاً للسامية، ولقد حاولت أن أقنعهم أن هذا ليس هو: الوضع، فلم أحرز نجاحاً[15].

لم تشهد فترة حكم الرئيس جيرالد فورد Gerald Ford أيّ تغييرات جوهرية، أو نشاط يمكن ملاحظته أو الوقوف عنده، خصوصاً وأن هذه الفترة شهدت هدوءاً نسبياً. أما بالنسبة لإدارة الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter فقد أبقت على قنوات الاتصال الخاصة مفتوحة مع منظمة التحرير، واستمرت الاجتماعات؛ حيث جرت اتصالات بين بعض قادة منظمة التحرير وبين شخصيات أمريكية، لم تكن لها أيّ صفة رسمية، أهمها لقاء ياسر عرفات مع بول فندلي Paul Findley عضو لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978، كذلك لقاء عصام سرطاوي

---

[15] Richard Nixon, *The Memories of Richard Nixon* (New York: 1998), p. 481.

ممثل المنظمة السابق في فيينا، مع ميلتون دولف السفير الأمريكي بالنمسا في تلك الفترة، وبالتالي كان الحوار في شكله المحدود تطوراً إيجابياً، مع أنه لم يحقق في حينه أيّ نتائج ملموسة على الأرض، ومع ذلك، فإن السياسة تطورها بطيء جداً ويحتاج إلى نفس طويل.

ولقد تحدث الرئيس كارتر سنة 1977، عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطيني، كنتيجة لأي مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحاول إيجاد طريق لدفع منظمة التحرير للقبول بقرار مجلس الأمن الدولي Security Council رقم 242، وكان مستعداً للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار[16]. ويمكن القول إن عهد الرئيس كارتر شكّل فترة تاريخية، كان خلالها الرئيس، ووزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي، ووزير الدفاع، وكلّ كبار المستشارين، على استعدادٍ حقيقي للسير قُدماً نحو حوار مع منظمة التحرير، دون أيّ تردد يُذكر.

ولقد شهدت فترة حكم الرئيس الأمريكي كارتر محادثات السلام بين "إسرائيل" ومصر، وتمّ خلال حكمه توقيع اتفاقية كامب ديفيد الأولى Camp David Accords، التي شملت محادثات الحكم الذاتي، التي قامت بها مصر نيابة عن الفلسطينيين؛ حيث إن الفلسطينيين لم يشاركوا في تلك المحادثات منذ بدايتها. وبذلك فإن عدم مشاركة منظمة التحرير في تلك المحادثات يعني الرفض، أو الحكم مسبقاً على أيّ نتائج قد تتمخض عنها هذه المحادثات، وبالتالي لم يطفُ إلى السطح أيّ تطور، بالرغم من أن مباحثات شاقة بين مصر و"إسرائيل" بهذا الخصوص قد تمت[17].

وخلاصة القول، فإن إدارة كارتر فهمت أن التسوية السلمية لن تحصل، إلاّ بحل لمطالب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبالتالي قدمت الإدارة الأمريكية ما عرف بإعلان تشرين الأول/ أكتوبر 1977، والذي اتفقت فيه أمريكا والاتحاد السوفييتي على ضرورة عقد مؤتمر للسلام، وفعلاً نجح ذلك، وتمّ عقد مؤتمر جنيف، بحضور الأطراف المعنية كلها، ومن ضمنها شكل من أشكال التمثيل الفلسطيني، وبدأت إدارة

[16] وليام كوانت، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، 1989/7/7، ص 7.

[17] جانيس تري، "إدارة كارتر والفلسطينيون،" في ميخائيل سليمان (محرر)، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 229.

كارتر تعمل على إنجاح صياغة حلٍّ كامل للصراع العربي الإسرائيلي، بما فيه القضية الفلسطينية، وقال كارتر في مؤتمرٍ صحفي: "إن حصول الفلسطينيين على وطنٍ، وحلّ مشكلة اللاجئين، أمر ذو ضرورة قصوى"[18].

وبذلك تكون سياسة الولايات المتحدة، قد اتخذت منحى جديداً لحل القضية الفلسطينية في حينه، ويُعدُّ الرئيس كارتر أكثر الزعماء الأمريكيين قرباً لحلها، فمنذ سنة 1947 لم تكن فكرة إقامة وطن فلسطيني، جزء من أيّ مشروع أمريكي رسمي على مدار عقود مضت، ولم يصل مؤتمر جنيف لأي نتائج أو اتفاقيات بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وغادر كارتر منصبه، دون أن يحرز أيّ تقدم واضح على المسار الفلسطيني الإسرائيلي. وتولى الرئيس رونالد ريجان Ronald Reagan الرئاسة سنة 1981، ورأت إدارته أن لـ"إسرائيل" أهمية استراتيجية يُعوّل عليها في الصراع الإقليمي، خاصة وأن الحرب الباردة كانت على أشدها، وعادت النظرة إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئون ولا بدّ من توطينهم، أو تعويضهم، دون النظر سياسياً لصميم المشكلة.

وخلال السنوات الثمانية لإدارة الرئيس ريجان، نظرت الإدارة الأمريكية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظار الحرب الباردة، فقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية على أن تكون "إسرائيل" بمثابة خطّ الدفاع الأول ضدّ التغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط. ويستشهد على ذلك من خلال إعلان ألكسندر هيج Alexander Haig سنة 1981 بأن "إسرائيل" شريك استراتيجي، إلاّ أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987، أجبرت إدارة ريجان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، حيث قام جورج شولتز George P. Shultz، وزير الخارجية الأمريكي في تلك الفترة، في شباط/ فبراير 1988، بالتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط أربع مرات متتالية، قدّم خلالها خطة منفصلة تضمنت عدة عناصر جوهرية[19]:

1. عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان/ أبريل 1988، لفتح باب المفاوضات، تشترك فيها "إسرائيل"، ومصر، وسورية، ووفد أردني مشترك، وأعضاء الدول الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

[18] محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، ترجمة كوكب الريس (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1985)، ص 189.

[19] **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ص 22.

2. في الأول من أيار/ مايو، تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر، للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشمل إجراء انتخابات من قِبل الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري.
3. في كانون الأول/ ديسمبر 1988، تبدأ محادثات بين "إسرائيل" والوفد الأردني الفلسطيني عن الوضع النهائي، ولم يُشرْ شولتز إلى منظمة التحرير، ولم يذكر إن كان سيشرك الفلسطينيين المهجرين خارج فلسطين. وبالرغم من ذلك، فقد رفض إسحق شامير Yitzhak Shamir، رئيس الوزراء الإسرائيلي الخطة، وبالتالي لم ترَ النور.

ويمكن القول، إن الانتفاضة الفلسطينية هي التي دفعت إدارة ريجان، لتوسيع دائرة الحوار مع منظمة التحرير، لأن الانتفاضة عمل فلسطيني بامتياز، كما أنها سهلت على الولايات المتحدة الاعتراف بمركزية البُعد الفلسطيني ومنظمة التحرير، كعنصر حاسم في اللعبة لا يمكن تجاوزه بأي حالٍ من الأحوال، خاصة بعدما دعا ياسر عرفات المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع، في الفترة ما بين 12-1988/11/15 في الجزائر، ونجاحه في التصويت على برنامجه السياسي، وإعلان قيام دولة فلسطين[20]، وأن يتولى ياسر عرفات رئاستها. وفي هذا الاجتماع صدر بيانان، الأول: إعلان الاستقلال، والثاني: برنامج عمل سياسي، دعا فيه إلى الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338، وحلّ القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولتين على أرض فلسطين، إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية؛ إلاّ أن ذلك لم يقنع الأمريكيين بقبول ذلك، كأساس للحوار، والإعلان فوراً عن بدء المحادثات.

وجاء الإعلان لاحقاً في 1988/12/14، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية ببدء حوار سياسي هادف مع منظمة التحرير، وجاء التوصل لاتفاق أمريكي فلسطيني مشترك، نتيجة لجهدٍ شاقّ، وعبر جولات كثيرة من الاتصالات السياسية الدبلوماسية المكثفة، التي تخللها الكثير من الإشكاليات. كما أن الولايات المتحدة رفعت في اليوم نفسه الحظر الذي كانت تفرضه على التعامل مع المنظمة[21].

---

[20] طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات** (القاهرة: دار الشرق، 1999)، ص 37.

[21] طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزه أريحا** (القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص 191.

وبالتالي أصبح على إدارة الرئيس جورج بوش الأب المقبلة أن لا تتعامل مع مشكلة بدء الحوار، وإنما العمل على إنجاحه لأنه بدأ فعلياً، وكانت بداية فترة حكم الرئيس بوش الأب، قد شهدت تحولات دراماتيكية عالمية، أنهت نظرية القطبين في العالم، لمصلحة الولايات المتحدة، بانهيار الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة خاضت حرباً ضدّ العراق، أنهت فيها قوته العسكرية، وأصبحت الساحة الدولية مفتوحة أمام الولايات المتحدة لتفعل ما تشاء، ووجدت الوقت مناسباً لبدء حلّ القضية الفلسطينية.وعليه, أعلن الرئيس بوش مبادرته لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي أحد تصريحاته الصحفية قال:

> لا بدّ أن نفعل كلّ ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ، لكي يتضمن أمن إسرائيل والاعتراف بها، وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة، ولقد حان الوقت لنضع حداً للنزاع العربي الإسرائيلي[22].

وبدأت الولايات المتحدة فعلياً، بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام، حيث قام وزير الخارجية في تلك الفترة جيمس بيكر James Baker بجولات مكوكية للشرق الأوسط، تمكّن في نهايتها من دعوة جميع أطراف الصراع بمن فيهم الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الإسبانية مدريد، في 1991/10/30. وكان هدف المؤتمر، كما ورد في خطاب الدعوة إليه، تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين "إسرائيل" والدول العربية، و"إسرائيل" والفلسطينيين.

وبالنسبة للجانب الفلسطيني في هذا المؤتمر فقد كان وجود صيغة مقبولة لتمثيل الفلسطينيين من أصعب المسائل التي واجهت بيكر في محادثات السلام، فقد كان شامير متصلباً في رفضه في التعامل المباشر مع منظمة التحرير، الأمر الذي فرض ضرورة إيجاد صيغة بديلة لشكل فريق التفاوض، حيث برزت فكرة تقديم المنظمة لقائمة من

[22] Michael C Hudson, "To Play The Hegemony: Fifty Years of U.S. Policy Toward the Middle East," *Middle East Journal*, Middle East Institute, vol. 50, no 3, Summer 1996, p. 311.

الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، تلقى قبولاً لدى الأطراف المختلفة، وفعلاً تشكل الوفد المفاوض من فلسطينيي الداخل بقيادة فيصل الحسيني، وعضوية حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وآخرين.

وقد جرى عرض الموقف الفلسطيني بشأن عملية السلام من قبل الوفد المفاوض بموافقة منظمة التحرير في مدريد في 1991/3/12، وقد حدد الفلسطينيون في موقفهم المبادئ التي بموجبها يكونون على استعداد للاشتراك في عملية السلام، ومنها الاعتراف بمنظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة وشرقي القدس كعاصمة، وأن قرارات الأمم المتحدة هي أساس عملية السلام، وكذلك عقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الإمام.

لكن هذه المطالبات اصطدمت بالموقف الإسرائيلي، الذي رفض التجاوب معها، وبالتالي لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في هذه المفاوضات، وفي المقابل كان هناك مفاوضات سرية مع منظمة التحرير تمخض عنها التوصل إلى اتفاق في آب/ أغسطس 1993، حيث تمَّ الاتفاق على إعلان اتفاق أوسلو Oslo Accords. وقد تمَّ في هذا الاتفاق، إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية والاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية، وتضمن هذا الإعلان بعض الجوانب الخاصة بكيفية إعادة الانتشار الإسرائيلي، وإجراء الانتخابات الفلسطينية، وتحديد عدد جنود السلطة الفلسطينية، وبعض القضايا المشابهة[23].

ولقد شهدت الفترة ما بين سنة 1992 وسنة 2000، تحولات دراماتيكية في مجريات القضية الفلسطينية، وهي فترة تولي الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون، حيث إن هذه الفترة شهدت تحركاً نشطاً لحلّ القضية الفلسطينية، من خلال فتح قنوات سرية بين منظمة التحرير و"إسرائيل" برعاية أمريكية، انطلقت منذ سنة 1991 وأثمرت جهودها في سنة 1993، من خلال التوقيع على اتفاق أوسلو في واشنطن، برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، الذي استشعر أهمية حلّ القضية الفلسطينية، لأنها مصدر توتر في المنطقة.

[23] غسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 166.

وظلت السياسة الأمريكية في تلك الفترة مقبولة إلى حدٍّ ما، فقد اختلفت إدارة الرئيس كلينتون مقارنة بسابقتها، حيث شكّلت زيارة كلينتون إلى الأراضي الفلسطينية سنة 1996، إشارة إيجابية في السياسة الخارجية الأمريكية، في أنها تنتهج سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين، بهدف الوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية، وفي تلك الفترة رعت الولايات المتحدة مفاوضات ثنائية مباشرة، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لتطبيق اتفاق أوسلو الذي حاولت "إسرائيل" القضاء عليه، وعدم تنفيذ ما اتُفق عليه، وأرادت تنفيذ فقط ما يخدم مصالحها، لكن الولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط فعلياً على "إسرائيل"، ويعود ذلك لضغط اللوبي الإسرائيلي، والتقاء المصالح منذ إعلان "دولة إسرائيل". ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة قدّمت دعماً مالياً للسلطة الفلسطينية منذ وصولها إلى غزة وأريحا، لكن هذا الدعم لا يُقارن بما يُقدم لـ"إسرائيل" فعلياً لوجستياً وعسكرياً واقتصادياً.

وبشكلٍ عام، ظلَّ هذا الموقف على ما هو عليه، دون تغير ودون تأثير، من قِبل الولايات المتحدة لتنفيذ اتفاق أوسلو، الذي يقضي بحلّ كافة قضايا الحلّ النهائي، بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها شرقي القدس حوالي سنة 1999، لكن لم يتحقق شيء من ذلك.

إزاء ذلك، قرر الرئيس الأمريكي دعوة الطرفين، لمفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد، حيث مارست الولايات المتحدة ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني، من أجل القبول بما هو معروض. إلاَّ أن الرئيس الفلسطيني عرفات رفض التوقيع على هذه المعاهدة، لأنها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني. وبهذا فشلت المفاوضات النهائية لحل القضية الفلسطينية برعاية أمريكية، ولم يكن دور الولايات المتحدة نزيهاً في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل لافت للنظر، وانتهت ولاية الرئيس كلينتون دون الوصول لأي نتائج تُذكر، مما تمّ الاتفاق عليه في أوسلو[24].

[24] وليام كوانت، **عملية السلام**، ص 256.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

تنقسم المحددات إلى نوعين: داخلية وخارجية:

أولاً: المحددات الداخلية:

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على المسرح الدولي، من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة، وأصبح فهم جميع اللاعبين داخل المسرح الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية، أمراً حتمياً لكونها القطب الأهم في النظام الدولي الحالي، وهي القوة الخارجية المهيمنة في المنطقة العربية.

وبناءً على ذلك، فإنه لا بدّ من فهم العناصر الرئيسية، التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على صناعة القرارات نحو الوطن العربي بشكلٍ عام، والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص. ومن الضروري فهم دور القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي. ومن العوامل الداخلية:

1. الرأي العام:

ويعرف على أنه مجموعة من الآراء والاتجاهات، التي تتبناها مختلف الجماعات والأفراد في أمريكا تجاه النظام السياسي بصفة عامة، والقضايا الجماهيرية المهمة بصفة خاصة. فهناك عدة جماعات عامة منفصلة، ذات وجهات نظر متباينة. وبالتالي يأخذ صنّاع القرار في اعتباراتهم وجهات نظر هذه الجماعات، عند اتخاذ القرارات المصيرية. وقد عدّد علماء السياسة خمس خصائص للرأي العام، وهي قابلة للتغير عبر الزمن، وهي[25]:

أ. **الشدة:** وتقيس مدى قوة إحساس الأفراد بقضية معينة، وإصرارهم على التعبير العملي عن آرائهم الخاصة تجاه هذه القضية.

ب. **سرعة التغيير:** فهو ليس ثابتاً، فقد يتغيّر من وقتٍ لآخر.

ج. **الهدوء أو التروي:** أي التفكير بحكمة، ورؤية، وبلورة آراء مناسبة تجاهها.

[25] ياسين الفارسي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001-2005، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007، ص 18.

د. **الثبات:** بمعنى أن بعض أفراد المجتمع قد يثبتون على آرائهم مع تغير المعطيات.

هـ. **مدى الارتباط:** أي أن هناك قضايا ترتبط فيها شريحة من أفراد المجتمع بشكل كبير، بينما شريحة أخرى تراها غير مهمة.

والرأي العام يُعَدُّ من أهم الموارد والضوابط السياسية التي تؤثر في النظام السياسي الأمريكي ويتأثر بها، ومدى التأثير يُقاس بطبيعة الرأي العام، ووسائله في التأثير، ونوعية القضايا التي تُطرح أو يتعرض لها. وبالتالي، فإن تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية والقضايا السياسية الخارجية المطروحة، ومدى اتفاق الرأي العام حول تلك القضايا. والدول الديموقراطية يزداد فيها تأثير الرأي العام، على العكس منه في النظم التسلطية، وعند البحث في العلاقة بين الرأي العام وصنع السياسة الخارجية الأمريكية نجد أن هناك قضيتين جدليتين:

الأولى: مشكلة التعارض بين مبادئ الديموقراطية، وما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، وفعالية السياسة الخارجية من ناحية أخرى.

الثانية: ترتبط بمدى اهتمام الرأي العام بقضايا السياسة الخارجية ونظرته إليها، سواء بإيجابية أو سلبية، فالديموقراطية تنادي بإمكانية مشاركة المواطنين برأيهم في شؤون السياسة الخارجية، وبإمكانية علم الحقائق المرتبطة باتخاذ القرار السياسي قبل اتخاذه[26].

وهنا نلحظ أن الولايات المتحدة كثيراً ما تبرر مواقفها السلبية تجاه القضية الفلسطينية بشكلٍ أو بآخر، وذلك من أجل عدم إثارة الرأي العام ضدها. فالصراع العربي - الإسرائيلي له أبعاد دعائية، وتحاول الولايات المتحدة اجتذاب الرأي العام الأمريكي لعدة أسباب، أهمها هو العدد الكبير من العرب، الذين يقيمون في الولايات المتحدة، والذين حصلوا على الجنسية الأمريكية، وقد اتجهت بعض الأنظمة العربية للضغط على المؤسسة السياسية الأمريكية، من خلال الرأي العام الأمريكي، حيث اتجهت مؤسسات إعلامية واجتماعية عربية في الولايات المتحدة إلى التأثير في السياسة الداخلية الأمريكية، ومن هذه الجوانب الداخلية الرأي العام[27].

---

[26] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 242-245.

[27] هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (4) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 127.

لهذا سعت منظمة التحرير بشكلٍ دائم إلى التأثير في الرأي العام العالمي، وخصوصاً الأمريكي، من خلال طرح وجهة نظرها، وتبيان حقها في الدفاع عن شعبها ونيل استقلاله، خصوصاً بعد استشعارها أن الفلسطينيين لا يحظون بأولوية الاهتمام الأمريكي عبر الصحافة والإعلام والأفلام. في الوقت نفسه، فإن "إسرائيل" من المسائل ذات الاهتمام الأول لدى وكالات استطلاع الرأي الأمريكية، وبالتالي فإن على الفلسطينيين أن يتجهوا نحو الرأي العام الأمريكي، ليصبح أحد وسائل الضغط على المؤسسة السياسية الأمريكية.

2. جماعات الضغط:

وهي الجماعات التي تضم أفراداً، لديهم اتجاهات متماثلة ومشتركة بالنسبة لقضايا محددة، ويحاولون مجتمعين التأثير في قرارات الحكومة[28]، وبالتالي فهي تهتم أساساً بالتأثير على سياسات الحكومة، من خلال ممارسة الضغوط على المؤسسة السياسية، كذلك فهي تعمل على التأثير في الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام المشاهدة، والمسموعة، والمقروءة. وهذا يبدو واضحاً من خلال موقف جماعات الضغط من المواقف السياسية لموقف جماعات الضغط من الانتخابات، سواء على مستوى الرئاسة أو البرلمانات أو الانتخابات الشعبية[29].

إن جماعات الضغط، التي تتشكل من مجموعة كبيرة من الجماعات القومية ووجهات النظر السياسية، تتخذ أساليب ضغط مختلفة منها:

أ. الأساليب المباشرة: كالتأثير على أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية، وجمع المعلومات من أعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية، وتتضمن محاولاتهم التقنيات التالية[30]:

- إجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين.
- القيام بالشهادة أمام لجان الكونجرس أو الأجهزة التنفيذية.

---

[28] Theodore J Lowi and Benjamin Ginsberg, *American Government: Freedom and Power* (London: Narton), p. 250.

[29] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع السياسة الأمريكية والعرب** (عمّان: منشورات دار الكرمل، 1990)، ص 144.

[30] جانيس تري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 57.

- مساعدة المشرّعين في تقديم المشورة القانونية.
- إقامة العلاقات الاجتماعية مع المشرّعين.
- مناقشة ما يمكن تقديمه من إسهامات في الحملات الانتخابية.
- تقديم المذكرات الموجزة، للتأثير على قرارات القضاة.

ب. الأساليب غير المباشرة: وتتمثل في تعبئة الرأي العام، من أجل الضغط على صانعي السياسة، وإيجاد اتجاه معين لتحقيق أهداف هذه الجماعات.

ومن التقنيات التي تُستخدم لتحقيق هذا الهدف، الإعلانات في المجلات والصحف، ورعاية البرامج التلفزيونية والإذاعة. ومن أهم قضايا السياسة الخارجية التي تؤثر فيها جماعات الضغط بدرجة كبيرة، قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ومنه الفلسطيني بشكلٍ خاص.

بالإضافة إلى ما ذكرنا، فإن هناك تقنيات أخرى، مثل الحملات عبر رسائل الهاتف، والفاكس، والبريد الإلكتروني، واتصالات مباشرة مع الرئيس ومسؤولي البيت الأبيض White House، واتصالات شخصية مع مسؤولين منتخبين ومساعديهم، بهدف استغلال هذه العلاقات في الضغط تجاه ما يسعون لتحقيقه. فعلى سبيل المثال، استطاع اللوبي الإسرائيلي من خلال بعض هذه الوسائل الضغط من خلال اليهود الأمريكيين، في البدايات الأولى لقيام "دولة إسرائيل"، على الإدارات الأمريكية للتبرع مالياً لهذه الدولة الناشئة، ودعمها دولياً، وتشجيع الهجرة إليها والعيش فيها، وقد نجحوا في ذلك[31].

جماعات الضغط الصهيونية:

تُعد هذه الجماعات المنتشرة في أمريكا، من أكثر الجماعات نشاطاً على الصعيد السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن اليهود الأمريكيين لا يتعدون ستة ملايين نسمة، أو ما يقارب من 2% من سكان أمريكا[32]، إلاّ أننا نلاحظ عمق تأثير هذه الجماعة اليهودية على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أبرز نشاطهم: العمل على تنسيق جهودهم من خلال منظمات عديدة، فهناك على سبيل المثال 75 منظمة مستقلة موالية لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة، تعمل على

---

[31] Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 29.

[32] جانيس تري، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ص 75.

رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، وهي تتمتع بوضع اقتصادي متميز بالمقارنة بالجماعات والأقليات الأخرى، فيما يتعلق بمستوى الدخل والوظائف التي يشغلونها، وارتفاع نسبة التعليم بين أفرادها.

ومن أهم مميزات الأقلية اليهودية، التركيز وعدم التشتت، وبالأخص في المناطق الصناعية الكبرى، وهذا ما يمكنها من ممارسة ضغط مؤثر وفعّال، على عكس الأقليات الأخرى[33].

يوجد في الولايات المتحدة تنظيم يهودي صهيوني غاية في التعقيد، وغالباً ما تصور "إسرائيل" على أنها تجربة مشابهة للتجربة الأمريكية، لترسيخ العلاقة مع الولايات المتحدة وإيجاد قواسم مشتركة تجمعهم[34].

ويتكون هذا التنظيم من شبكة من الأجهزة واللجان والجمعيات، والمنظمات الدينية، والثقافية والمهنية، والاجتماعية، والسياسية، موحدة في القيادة والتخطيط والتنسيق، وتقوم بذلك من خلال مؤسسات، أهمها[35]:

- مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية، والمعروف باسم مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations.
- لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، وتمَّ تسجيلها في الكونجرس الأمريكي، كجماعة مصالح قانونية، لها الحق في عرض وجهات نظرها، والدفاع عن مصالحها، أمام لجان الكونجرس المختلفة، وتُعد أيباك من أكثر جماعات الضغط نشاطاً وفعالية[36].

---

[33] Tony Smith, *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy* (Harvard University Press, 2000), p. 23.

[34] Camille Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, translated by James A. Cohen (New York: Colombia University Press, 1994), p. 32.

[35] فواز الهمص، مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد 1991 - كامب ديفيد الثانية 2000، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص 45.

[36] Peter L. Hahn, *Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward The Arab-Israeli Conflict 1948-1961* (Chapel Hill: University of North Carolina press, 2006), pp. 26-31.

وبناءً على ما سبق، نجد أن هناك عوامل محددة وراء النفوذ غير المتكافئ الذي تمارسه "إسرائيل" في صناعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

- اللوبي الداعم لـ"إسرائيل".
- ميل عدد كبير من المواطنين الأمريكيين للتطابق في المشاعر مع "إسرائيل"، والتعاطف معها.
- إن "إسرائيل" تُعدُّ دائماً شأناً داخلياً أمريكياً، بالنسبة لكثير من صنّاع السياسة والقرار، وليست قضية خارجية.

فالسياسة الأمريكية، لا تعكس فقط مصالح الولايات المتحدة، ولكنها أيضاً تتأثر بنفوذ اللوبي الإسرائيلي، الذي حقق نجاحاً لم تحققه أية جماعة ضغط، تدافع عن مصالح دولة أجنبية داخل الولايات المتحدة.

تأثير اللوبي الإسرائيلي في صنع وتوجيه السياسة الأمريكية:

تعدُّ منظمات اللوبي الإسرائيلي، من أهم وأبرز القوى المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط[37]، وذلك من خلال تأثيرها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، واستطاع اللوبي الإسرائيلي أن يؤثر على الإدارة الأمريكية، خاصة في عهدي الرئيسين: ريجان وبوش الأب، وكان التأثير على قرارات وتعديلات مهمة:

- صعوبة إعادة انتخاب بعض الشخصيات المهمة في الكونجرس، التي كانت معادية لـ"إسرائيل".
- زيادة المساعدات لـ"إسرائيل".
- اضطر الرئيس ريجان أن يصرّح بأن المستعمرات "ليست غير قانونية".
- أصدر الكونجرس بياناً يؤكد فيه، عدم أحقية أيّ مسؤول في الحكومة الأمريكية الاعتراف أو التفاوض مع أيّ ممثل من منظمة التحرير، ما لم تعترف المنظمة بـ"دولة إسرائيل"، وقبولها لقراري مجلس الأمن 242 و338، وعدم استنكارها لـ"الإرهاب".

[37] رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006)، ص 155.

• استطاع اللوبي الإسرائيلي وقف التساؤلات التي وُجهت لـ"إسرائيل"، حول انتهاك "إسرائيل" لحقوق الإنسان عقب الانتفاضة الأولى سنة 1987[38].

ثانياً: المحددات الخارجية:

1. عامل النفط:

إن السياسة الأمريكية تحدد تجاه القضية الفلسطينية، في ضوء الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، ومصالحها الرئيسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، والالتزام بأمن "إسرائيل" خصوصاً. ويعدُّ النفط من محددات السياسة الخارجية الأمريكية، فنجد وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية تتضمن قائمة من المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهي:

أ. ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.

ب. حماية أمن "إسرائيل"، وضمان تفوقها على جيرانها العرب، مع السعي لإقامة سلام دائم بين العرب و"إسرائيل".

ج. حماية أرواح المواطنين الأمريكيين الموجودين في المنطقة وممتلكاتهم.

د. حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.

هـ فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة تحرص على ضمان استمرار وصول البترول العربي إلى الأسواق الأمريكية، وعدم سيطرة أيّ قوة معادية عليه، وفي هذا الصدد، أكدت للولايات المتحدة أن لها مصالح اقتصادية حيوية في الشرق الأوسط والخليج، وهي الوصول لمصادر الطاقة في الخليج، حيث يوجد فيه ثلث احتياطي العالم من البترول، كما أن هناك خمس دول في الخليج لديها، كلّ على حدة، احتياطات من البترول تفوق الاحتياطات في كلّ أمريكا الشمالية. ولهذا يُعدُّ وصول بترول الخليج من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية، التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة

[38] تميم هاني خلاف، "اللوبي اليهودي واللوبي العربي بالولايات المتحدة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 138، تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص 134.

العسكرية لحمايتها، إذا كان هناك تهديد لها[39]، لأن من يسيطر على بترول الخليج، يستطيع ابتزاز الدول الصناعية.

وبالتالي، فإن الاهتمام الأمريكي ببترول العرب يزداد بازدياد التطورات العالمية، فورقة النفط هي ورقة ضاغطة، ذات تأثير على سياسات القوى المنافسة للولايات المتحدة، وخاصة في المجال الاقتصادي، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وما أفرزته من مستجدات. ولا يوجد ما يشير في الوقت الحالي إلى إمكانية تهديد المصالح الأمريكية باستخدام سلاح البترول مرة أخرى، كما حدث سنة 1973، بسبب التفكك والانقسام العربي.

ويدرك الأمريكيون تماماً أن مسألة حصول الولايات المتحدة على النفط العربي على المدى البعيد، مرتبطة تماماً بالاستقرار السياسي في المنطقة. وقد أدرك صنّاع القرار الأمريكيين أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي الإسرائيلي، وكان لا بدّ لهم من الجمع بين نقيضين: مساندة "إسرائيل"، والحفاظ على علاقاتهم مع الدول العربية.

وعليه، فإن الموقف الأمريكي تعرّض لاختبار تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، خلال حرب الخليج سنة 1991، عندما حاول الرئيس العراقي صدام حسين الربط بين حلّ الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية، وأطلق صواريخ بعيدة المدى على "إسرائيل"، على أمل تقويض التحالف الدولي الذي شكّلته الولايات المتحدة لمحاربته. ومن خلال ذلك، يتبيّن وجود صلة حقيقة بين حرب الخليج ودور "إسرائيل"؛ ففي حال ردّت "إسرائيل" على صواريخ العراق سيتأثر التحالف الدولي، خصوصاً العرب منهم، وسيلاقي العرب حرجاً في القتال إلى جانب "إسرائيل". لذا فقد مارس الرئيس الأمريكي بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر، ضغطاً كبيراً، ومنح حوافز عديدة لحكومة "إسرائيل" للحيلولة دون ردها على الهجمات العراقية الصاروخية[40].

---

[39] William J. Perry, "Gulf Security and U.S Policy," *Middle East Policy* Journal, Middle East Policy Council, vol. 3, issue 4, April 1995, p. 8.

[40] William B. Quandt, *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil* (Washington DC: Brookings Institution, 1981), pp. 138–139.

وبالتالي، أدرك صنّاع القرار الأمريكي حقيقة الترابط بين الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية النفط، وحلّ القضية الفلسطينية، وبما أن للولايات المتحدة مصالح في النفط العربي، لذلك عليها أن تهتم بالصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته.

2. "إسرائيل" ودورها كمحدد للسياسة الأمريكية:

بدأت السياسة الأمريكية تظهر بشكلٍ فاعل في منطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء "دولة إسرائيل"، التي لم تكن أمريكا صاحبة الفكرة في إنشائها، إلاَّ أن الولايات المتحدة استثمرت وجود تلك الدولة، لما ستقدمه من وظائف تحترم مصالحها وأهدافها، لا سيّما في إعاقة تقدم المنطقة، وتطورها، وتنميتها، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار فيها، وضرب وحدتها.

وحاولت الولايات المتحدة اتباع سياسة "ملء الفراغ" بشكلٍ مباشر، أو غير مباشر، ولجأت إلى ذلك من خلال الاعتماد على قوة "إسرائيل"، عن طريق إمدادها بكلّ أنواع الدعم السياسي، والمالي، والعسكري، والاقتصادي، باعتبارها أساساً في الدفاع عن المصالح الأمريكية[41]. وازدادت أهمية "إسرائيل" في الاستراتيجية الأمريكية، بعد نجاحها في أداء الدور الموكل لها في الحرب الباردة، بخصوص مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط، ومن خلال تصديها للدول الحليفة للشيوعية، وتخريب أيّ تقارب فيما بينها. كما طرحت "إسرائيل" نفسها كقوة بإمكانها الوقوف ضدّ الاتحاد السوفييتي، وعدم تمكينه من السيطرة على المنطقة.

ولقد بات من المعروف أن أحد الأهداف الأمريكية الرئيسية في المنطقة، هو دعم "إسرائيل" واعتبارها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية الأخرى. ولقد رأت الاستراتيجية الأمريكية الكيان الإسرائيلي هدفاً استراتيجياً على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة أو خياراً يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد قال دان كويل Dan Quayle نائب الرئيس الأمريكي بوش الأب سنة 1992، عندما تحدث أمام اجتماع للمنظمات الصهيونية: "إخواني الصهاينة، إنني هنا الآن، كنائب للرئيس بوش أؤكد لكم التزام الولايات المتحدة الكامل تجاه إسرائيل". وقد تحدث الرئيس الأمريكي عن التزام الولايات المتحدة بـ"إسرائيل" قائلاً: "إن التزامنا بإسرائيل،

[41] خلدون ناجي معروف، حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلي 1973–1978، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص 292–296.

نابع من مصلحتنا الأخلاقية الأيديولوجية، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بأن تُهزم إسرائيل"[42]. وأكّد الرئيس كلينتون سنة 1993 ذلك بقوله: "إننا سوف ندعم إسرائيل عبر التأكيد على تفوقها العسكري النوعي"[43].

ولقد دعمت الولايات المتحدة "إسرائيل" بشكلٍ كبير وعلني، منذ عقد مؤتمر بيلتمور سنة 1942، وحتى يومنا الحالي، ورأتها مصلحة مهمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقد تحدث الرئيس الأمريكي كلينتون قائلاً:

> إن للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في إسرائيل فقط، بل أيضاً في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة، وستعمل إدارتنا على الوفاء بالتزامات أمريكا، بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية في إسرائيل، ونحن نتفهّم ونؤيد بحزم حاجة إسرائيل، إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي، على خصومها العرب، وبأنه لولا الضربة الوقائية التي قامت بها ضدّ المفاعل النووي العراقي في عام 1981، لكانت قواتنا واجهت صدام حسين، وهو مسلّح بالأسلحة النووية في عام 1991[44].

وفي عهد الرئيس كلينتون، تصاعد الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل"، وارتقى إلى مرتبة التطابق الاستراتيجي، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، تبنّت الولايات المتحدة الخطّ الاستراتيجي الإسرائيلي، الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، والإسراع فيها، مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية.

[42] ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، ترجمة المشير محمد عبد الحليم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص 292.

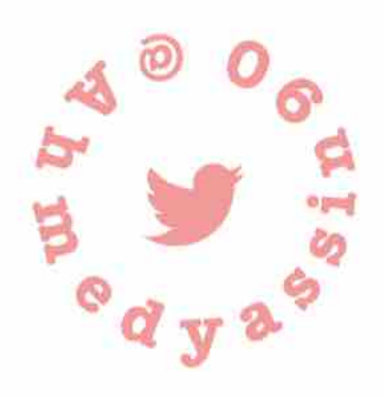
[43] جمال عبد الجواد، "المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي،" في هالة سعودي (محرر)، **الوطن العربي والولايات المتحدة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص 36 .

[44] بيل كلينتون وآل جور، **رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولاً** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) ، ص 161.

خلاصة:

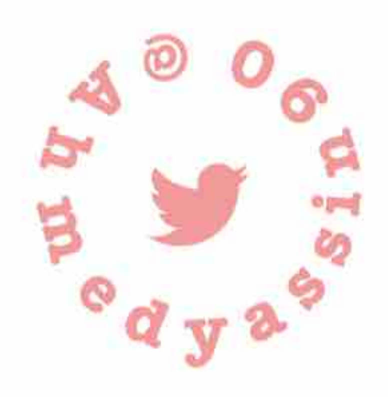
يمكن القول بأن الرؤية الأمريكية لـ"إسرائيل"، كانت وما زالت، أنها قاعدة استراتيجية لا يمكن مقارنة العلاقة بها بأيّ علاقة مع أيّ دولة عربية؛ ولذلك فإنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال فصل الاستراتيجية الأمريكية عن الاستراتيجية الإسرائيلية، لأن عناصر التخطيط الاستراتيجي لكلا الدولتين متداخلة ومترابطة إلى حدّ الوحدة، فالولايات المتحدة تؤمن تماماً بالرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية، وأن أمنها وسلامتها هو الذي يضمن استقرار المنطقة، واستقرار المصالح الأمريكية فيها.

وبالتالي أصبحت "إسرائيل" الدولة الوحيدة الموثوق بها في المنطقة، نظراً لارتباطها بأمريكا ولما تشكله من أهمية في الاستراتيجية الأمريكية، وبذلك فهي من المحددات الخارجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وتأثيرها على القضية الفلسطينية


@Ahmedyassin90

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وتأثيرها على القضية الفلسطينية

تقديم:

يعدُّ يوم 2001/9/11 من الأيام المشهودة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والعالم أجمع، وقد قال المؤرخ الأمريكي الشهير بول كينيدي Paul Kennedy: "إن بداية القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة كانت يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وليس يوم الأول من كانون الثاني/ يناير 2000"[1]، وأصبح من المؤكد أن هجمات 2001/9/11، على مدينتي نيويورك وواشنطن، مثّلت بداية فصل جديد في تاريخ العالم وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وتاريخ العلاقات الدولية، حيث إن ذلك الهجوم قاد إلى إعادة التفكير في المنطلقات، التي تأسست عليها العلاقات الدولية. فمن المعروف أن العلاقات الدولية تنتظم بين دول تتساوى فيها السيادة شكلياً وقانونياً، وتتفاوت في القدرة الاقتصادية والعسكرية، وتتباين في المصالح، ولكن مع هجمات أيلول/ سبتمبر 2001 أصبح هناك فاعلين جدد، ليسوا بدول، فتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن ليس دولة، وإنما فاعل دولي دون الدولة.

كما أن العلاقات بين الدول نفسها قد بدأت تتغير، وأصبح مقياس "محاربة الإرهاب"، من المقاييس المهمة في العلاقات الدولية، كلّ تلك التغيرات كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط بشكلٍ عام، والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص؛ لأن الكثيرين ومن بينهم "إسرائيل"، حاولوا استغلال هذا الوضع الجديد، وإسقاطه على القضية الفلسطينية من خلال الربط بين العمليات العسكرية، التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية والإرهاب، فحاولوا خلط الأوراق في تلك الفترة، بهدف التأثير سلباً على القضية الفلسطينية، خاصة وأن فلسطين قد بدأت انتفاضتها الثانية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في 2000/9/28[2].

---

[1] مجموعة مؤلفين، **الإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ج 3، ص 5.

[2] علي حسن يونس، العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص 83.

ولكن واقع الانتفاضة اصطدم بالحملة الدولية الأمريكية ضدّ "الإرهاب"، وهذا ما سيتم استعراضه في هذا الفصل، وذلك في سياق مبحثين هما:

المبحث الأول: ردة الفعل الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 2001/9/11، وإلى أيّ مدى كانت السياسة الأمريكية الخارجية قادرة على المقاربة بين استدراج واستجلاب العرب إلى حلفها ضدّ "الإرهاب"، من خلال التأكيد على مبدأ حلّ الدولتين، الذي أعلنه الرئيس بوش، وبين المضي قدماً في اعتبار "إسرائيل" حليفاً استراتيجياً، تتطابق معها في وجهة نظرها.

المبحث الثاني: سيتم استعراض المبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد أحداث 2001/9/11.

المبحث الأول: ردة الفعل الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 2001/9/11:

شكّلت هجمات 2001/9/11، ضربة قاسية وموجعة لسياسات أمريكا الخارجية، وسعت إدارة الرئيس بوش إلى التخفيف من الشعور المعادي لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي، من خلال الضغط على "إسرائيل"، لوقف سياستها التوسعية في الضفة الغربية، ودعم إنشاء دولة فلسطينية، حيث اعتقد عدد من صنّاع القرار الأمريكي بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، أن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو على الأقل القيام بمحاولة جدية لإنجاح ذلك، سيزعزع القوة الداعمة لمجموعات مثل تنظيم القاعدة، ويُسهّل بناء حلف دولي ضدّ "الإرهاب"، الذي تتهم الإدارة الأمريكية دولاً بتمويله، مثل سورية وإيران.

إلا أن إدارة الرئيس بوش الابن، لم تبذل جهداً في إقناع "إسرائيل" بتغيير سياستها، وحينها ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقتنع بوجهة النظر الإسرائيلية المتشددة إزاء الفلسطينيين، ومنذ استلام بوش الابن زمام الأمور في كانون الثاني/ يناير 2000، تعامل مع القضية الفلسطينية من منظورٍ إسرائيلي، وكان هناك تطابق واضح وصريح بين السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية. ولخّص عنوان رئيسي في صحيفة الواشنطن بوست Washington Post في شباط/ فبراير 2003، هذا الوضع بأن:

"بوش و[أريل] شارون [Ariel Sharon] يكاد كلاهما أن يتطابقا حيال سياسة الشرق الأوسط"[3].

لكن بفعل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة تتخذ منحى آخر، فقد لمست رؤية مغايرة لما كان الوضع عليه قبل 11 أيلول/ سبتمبر من قبل الإدارة الأمريكية، حيث إن الكثير من التصريحات للساسة الأمريكيين، كانت تؤكد ضرورة حلّ القضية الفلسطينية، كمدخل أساسي للولوج في حربها ضدّ الإرهاب. ففي أواخر أيلول/ سبتمبر 2001، بدأ الرئيس بوش بالضغط على رئيس وزراء "إسرائيل" أريل شارون، لإبداء شيء من ضبط النفس، والتخفيف من حدة سياسته في الأراضي المحتلة، وطلب منه أن يبذل ما في وسعه لاحتواء الانتفاضة الثانية. ومارست الولايات المتحدة ما وصفته بـ"ضغط هائل" على شارون، كي يسمح لوزير خارجيته شمعون بيريز Shimon Peres، بالاجتماع مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بالرغم من موقف إدارة الرئيس بوش من عرفات، خصوصاً بعد رفضه التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد 2000[4].

وصرّح الرئيس بوش في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2001، علناً، وللمرة الأولى، أنه يساند قيام دولة فلسطينية، ويُعدُّ هذا التصريح تطوراً مفاجئاً، حيث إن الرئيس كلينتون، الذي عمل جاهداً من أجل حلّ قيام الدولتين، لم يجرؤ على التفوه بكلمة "دولة فلسطينية" علناً إلا في الشهر الأخير من حكمه، وقد أكد بوش قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر أنه ينوي اتباع سياسة "كفّ يدّ" تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل اهتمامه بتلك المسألة يكشف عن حقائق الأمور[5].

ولقد أثارت هذه التطورات حفيظة الساسة الإسرائيليين، الذين خشوا أن تقوم الولايات المتحدة بكسب العرب إلى جانبها على حساب "إسرائيل".

---

[3] Robert G. Kaiser, Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy, *The Washington Post* newspaper, Washington, 9/2/2003.

[4] Jane Perlez and Katharine Q.Seelye, U.S. Strongly Rebukes Sharon for Criticism Of Bush, Calling It 'Unacceptable', *The New York Times* newspaper, New York, 6/10/2001.

[5] Julian Borger, U.S. Backs State for Palestine, *theguardian* newspaper, London, 3/10/2001.

وأفادت صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر في 2001/10/7، أن مصادر مقربة من شارون تقول إنه مستاء من محاولات الولايات المتحدة ضمّ إيران وسورية وغيرها من الدول التي رعت هجمات ضدّ "إسرائيل"[6]، إلى الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة، وأكّد شارون قوله السابق في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، متهماً بوش بمحاولة "تهدئة العرب على حسابنا". وبعد ساعات من تلك الاتهامات، هاجمت قوات إسرائيلية عدة مناطق فلسطينية في الخليل، وأرادت السياسة الإسرائيلية أن تُثبت أنها لن تستجيب لطلب الإدارة الأمريكية بضبط النفس، وأنها مستمرة في حربها ضدّ الانتفاضة الفلسطينية، على الرغم من تعارض ذلك مع مصالح الإدارة الأمريكية في تلك الفترة[7].

ويُستدل على أن ردة الفعل الأمريكية بعد أحداث 2001/9/11 نحو القضية الفلسطينية، كانت متجهة اتجاهاً مختلفاً، وأن اعتقاداً قد رسخ لدى الساسة الأمريكيين بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في العالم، وأن أيّ حلّ أو هدوء في المنطقة لا بدّ أن يبدأ من فلسطين، هو أنه عندما قامت مجموعة فلسطينية باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي Rehavam Zeevi، شنَّ الجيش الإسرائيلي هجوماً واسعاً على المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. عندها طالب بوش بانسحاب فوري قائلاً: "إنه يأمل بأن الإسرائيليين سيسحبون قواتهم في أسرع وقت ممكن"[8].

واللافت في هذا الشاهد، أن الولايات المتحدة كانت تصبّ جام غضبها على السلطة الفلسطينية، لأقل الأسباب التي تزعج الإسرائيليين، لكن الأمور تغيرت مرحلياً كما رأينا.

إلاّ أن الحكومة الإسرائيلية رفضت بشكلٍ قاطع هذا المطلب، وأعلنت صراحة أنها ستغادر عندما تصبح على قناعة تامة بأن عرفات قد كبح جماح من أسمتهم "الإرهابيين الفلسطينيين". وفي هذا السياق، كتبت صحيفة الجارديان Guardian أن أريل شارون

[6] Hassan A. Barari, "The Swinging Pendulum of Israeli Politics," Jordanian Perspective, *Defensor Pacis* journal, Greek Ministry of Defense, no. 10, January 2002, pp. 46–48.

[7] James Bennet, Sharon Invokes Munich in Warning U.S. on 'Appeasement', *The New York Times*, 5/10/2001.

[8] Tim Wener, Israel Rebuffs Demands To End West Bank Raids, *The New York Times*, 24/10/2001.

قد استثار أكثر المواجهات سوءاً مع واشنطن منذ وصول جورج بوش الابن إلى السلطة، رافضاً بصورة قاطعة طلباً بإنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يهدد سلطة ياسر عرفات[9].

وحاولت "إسرائيل" بشكلٍ مستميت دفع السياسة الأمريكية إلى اعتبار نضال الشعب الفلسطيني إرهاباً، وأنه لا فرق بين أسامة بن لادن وياسر عرفات. فالفلسطينيون، على حدّ زعمها، يمارسون "الإرهاب" ضدّ الإسرائيليين، وبالتالي، يجب عزل ياسر عرفات بأي شكل من الأشكال. إلا أن الولايات المتحدة تعلم حقيقة الأمور. وبالتالي, وعلى الرغم من الضغط الشديد من اللوبي الإسرائيلي الفاعل في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتخذ الولايات المتحدة قراراً بهذا الخصوص، لاعتقادها الراسخ بأن هذا الأمر سيزيد الأمور تعقيداً عمّا قبل[10].

بالإضافة إلى ذلك، حاول أريل شارون الضغط من خلال اليهود الأمريكيين المتنفذين في الإدارة الأمريكية على الرئيس بوش؛ لأنه خشي أن تعامل إدارة بوش عرفات بطريقة مختلفة عن بن لادن، وكانت لديه شكوك بأن بوش سيحاول الضغط على "إسرائيل"، لكسب الدعم العربي للحرب على "الإرهاب"، لكن شارون لم يستطع الحصول على شيء مما يحاول الوصول إليه، والسبب في ذلك بسيط، حيث إن كلّ أمريكي بما فيهم الرئيس كان ما يزال مترنحاً من تأثير أحداث 2001/9/11، ولم تكن الرؤية واضحة إلى أين ستسير الأمور، وأين سترسو السياسة الأمريكية تجاه هذه الهجمات[11].

وحسب ستيفن والت وجون ميرشايمر، ففي لحظات الشك تلك، تمّ نشر مشروع القرن الأمريكي الجديد في 2001/9/20، وهو رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش، وقّعها عدد من المحافظين الجدد منهم وليام ج. بينيت William J. Bennett، وإليوت كوهين Eliot Cohen، وأرون فريدبرغ Aaron L. Friedberg، ورؤئيل مارك غيريشت، وروبرت كاغان Robert Kagan، وتشارلز كراوتهامر Charles Krauthammer، وجين كيركباتريك Jeane Kirkpatrick، ووليام كريستول William Kristol،

---

[9] Suzanne Goldenberg, Sharon Defies U.S. Demand to Retreat, *theguardian*, 24/10/2001.

[10] William Safire, Israel or Arafat, *The New York Times*, 3/12/2001.

[11] Shlomo Shamir, U.S. Jews: Sharon is Worried by Terrorism Distinction, *Haaretz* newspaper, 18/9/2001.

وريتشارد بيرل Richard Perle، ونورمان بودهوريتز Norman Podhoretz، ووصفت الرسالة "إسرائيل" بأنها الحليف الأكثر عزماً ضدّ "الإرهاب الدولي"، وطلبت من الرئيس أن "يدعم دعماً كاملاً شقيقتنا ["إسرائيل"] الديمقراطية"، وأوصت أيضاً بأن تقطع الولايات المتحدة كلّ دعم للسلطة الفلسطينية[12].

ويمكن القول إن الخطوط العريضة لسياسة الإدارة الأمريكية، قد بدت أكثر وضوحاً بعد استيعاب صدمة 2001/9/11 تجاه القضية الفلسطينية، حيث إن الرئيس بوش أكّد، في غير مرة، دعمه لحلّ الدولتين. وحاولت "إسرائيل" مرة أخرى الضغط على الإدارة الأمريكية لتغير هذا النهج، فنجد أن لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) قد ردت فوراً على تصريح بوش بهذا الخصوص، وأصدرت بياناً يعلن أن المستشارين الذي يدفعون بوش لتبني هذه الفكرة يقوضون حرب أمريكا على "الإرهاب"، ويشجعون الإدارة الأمريكية على مكافأة الذين يأوون "الإرهاب" ويدعمونه، بدلاً من معاقبتهم، في إشارة واضحة وعلنية إلى الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية[13].

من خلال الاستعراضات السابقة لسياسات الإدارة الأمريكية في الفترة التي تلت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر مباشرة، نستطيع القول أنها أدركت فعلياً أن القضية الفلسطينية يجب أن تُحل، وهذا الإدراك ليس نابعاً من حبهم أو قلقهم على الفلسطينيين، فالإدارة الأمريكية مارست أقسى السياسات تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الشعب الفلسطيني، منذ سنة 1917. وحتى اللحظة، فهي لم تألُ جهداً في التصويت بالفيتو Veto على أيّ قرار في مجلس الأمن هدفه إعطاء الفلسطينيين جزءاً من حقوقهم، أو أيّ قرار فيه جزئية لصالح الفلسطينيين، فهي تبنّت السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية بشكلٍ كامل، مع بعض التغيرات في أساليب الإدارة بين رئيسٍ وآخر. ويمكن القول إن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على حلّ القضية الفلسطينية كان نابعاً من الخوف على مصالحها؛ لأنها أدركت أن سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل" قد سببت لها إحراجاً، بل شجّعت من أسمتهم بالإرهابيين على مهاجمة أمريكا في 11 أيلول/ سبتمبر.

[12] ستيفن والت وجون ميرشايمر، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية**، ترجمة باسل أنطوان (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص 306.

[13] Michael J. Jordan, Bush Backed-Finally, Jewish Journal of Greater Los Angeles, Tribe Media Corp, 12/10/2001.

وفي الاتجاه المقابل، تبنّت الولايات المتحدة سياسة خارجية، حرمت الفلسطينيين من الوصول لأي شيء من طموحاتهم. ولم تكن وسيطاً نزيهاً في المفاوضات التي جرت منذ أوسلو وصولاً إلى كامب ديفيد سنة 2000، وبالتالي، فإن لتلك العوامل دوراً في إذكاء قوة من أسمتهم الإرهابيين، لمهاجمة الولايات المتحدة، وأصبح لزاماً عليها أن تُغيّر سياستها تجاه الشرق الأوسط بشكلٍ عام، والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص، ولكن هذا التغيير لم يكن جوهرياً، بل تكتيكياً، لتحقيق مصالح وأهداف الولايات المتحدة في حربها على "الإرهاب"، وبالتالي، فإن الهدف من ذلك هو استمالة الدول العربية للدخول في الحلف الذي أقامته الولايات المتحدة في تلك الفترة للقضاء على بؤر "الإرهاب"؛ لأنها أرادت تجفيف "الإرهاب" من منابعه، ولديها اليقين الكامل بأن منابع "الإرهاب" تكمن في منطقة الشرق الأوسط[14].

وبالتالي، كان هذا التوجه نحو حلّ القضية الفلسطينية توجهاً تكتيكياً، وليس استراتيجياً، ولتأكيد ذلك نجد أن الولايات المتحدة بعد أن استوعبت الضربة، وتسنّى لها تشكيل الحلف الذي أرادته، وحددت الأهداف التي تريد مهاجمتها، بدأت تراجع سياستها ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية. وتزامن هذا التفكير مع ضغطٍ من اللوبي الإسرائيلي على إدارة بوش، وكان ذلك واضحاً، من خلال ضغطهم على الرئيس بوش للسماح للجيش الإسرائيلي بالبقاء في المناطق الفلسطينية، وأن الانسحاب يعود قراره لشارون، في الوقت الذي يراه مناسباً.

وكتب رئيس الرابطة المناهضة للتشهير أبراهام فوكسمان Abraham Foxman في 2001/10/23، رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي في تلك الفترة كولن باول Colin Powell قال فيها إنه "مضطرب للغاية" من طلب وزارة الخارجية، بأن تسحب "إسرائيل" قواتها من المناطق التي احتلها جيشها في ذلك الوقت، وكتب أيضاً: "نعتبر مثل هذه التعليقات غير مناسبة، وتتعارض مع السياسة الأمريكية طويلة الأمد؛ بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، فالعالم متوحد في محاربة الإرهاب، ولكن السلطة الفلسطينية رفضت للأسف خطوات لصد العنف والإرهاب".

---

[14] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم منير العكش (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 277.

وظلّ هذا الضغط مستمراً بالتزامن مع أفكار الولايات المتحدة؛ بأن التصريحات والتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ما هو إلا أمراً تكتيكياً، إلى أن بدت الأمور بشكل أوضح، حيث إنه مع أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد عادت إلى سابق عهدها، بفضل جهود اللوبي الإسرائيلي من جهة، والنصر الأمريكي في أفغانستان من جهة أخرى، الذي قلل من الحاجة الملحة إلى الدعم العربي في الاشتباك مع تنظيم القاعدة.

وبناءً عليه، دُعي شارون لزيارة البيت الأبيض في أوائل كانون الأول/ ديسمبر، وتمَّ عقد لقاء ودي بينه وبين الرئيس بوش، وقبل الاجتماع هاجمت طائرات الجيش الإسرائيلي أهدافاً في غزة، ولم ينتقد الرئيس بوش السياسة الإسرائيلية، كما أنه لم يطلب من شارون ضبط النفس، كما فعل عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر مباشرة، وأكّد المتحدث باسم البيت الأبيض: "أن إسرائيل حكومة ذات سيادة، وأن لها الحق في العيش في أمان". وفي المقابل، طلب الرئيس الأمريكي بوش من الرئيس عرفات أن يقوم بالمزيد من الإجراءات لوقف الهجمات العسكرية ضدّ "إسرائيل"[15].

ومرة أخرى، زار شارون البيت الأبيض في شباط/ فبراير 2002، وعقد اجتماعاً ودياً آخر مع الرئيس الأمريكي بوش، وأعاد رئيس الوزراء أريل شارون، تكرار الاتهام بأن عرفات يدعم "الإرهاب"، وحدده بأنه العائق الأساسي أمام تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد كان هذا التصريح بحضور الرئيس بوش، وبالتالي فإنه يتفق مع وجهة النظر هذه، وذكر في غير مرة أن على عرفات أن يتخذ المزيد من الإجراءات لمنع الهجمات العسكرية ضدّ "إسرائيل"، كما أن "إسرائيل" أقنعت الإدارة الأمريكية، من خلال تقاريرها، بأن عرفات يقف وراء حادثة السفينة كارين أ Karine A، التي حصلت قبل شهر من الاجتماع الودي بين شارون وبوش، أي في كانون الثاني/ يناير 2002.

وعلى الرغم من غياب دليل قاطع على تورط الرئيس عرفات بالأمر، حاولت الحكومة الإسرائيلية واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة إثبات أن عرفات حصل

[15] Dana Milbank, Bush Spokesman Gentle on Israeli Assault, *The Washington Post*, 3/12/2001; and David Sanger, U.S. Walks a Tightrope on Terrorism in Israel, *The New York Times*, 4/12/2001.

على الأسلحة والمتفجرات لضرب "إسرائيل"، ولكن الرئيس الفلسطيني نفى ذلك، ونفى أيّ علاقة بالسفينة كارين أ. وقال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إنهم لم يجدوا دليلاً يناقض الإدعاءات بعدم تورطه في قضية الباخرة، إلاّ أن بوش اتفق في النهاية مع "إسرائيل" ومؤيديها[16]. فقد صرّح الرئيس الأمريكي وشارون إلى جانبه في البيت الأبيض قائلاً: "لقد سمع عرفات ما قلناه لا يمكن أن أكون أكثر وضوحاً... عليه أن يقوم بكل ما بوسعه لمكافحة الإرهاب... وواضح أننا فوجئنا أولاً، ثمَّ أصيبوا بخيبة أمل عندما ظهرت كارين أ محملة بالأسلحة، وهي أسلحة لا يمكن أن تكون مخصصة إلاّ لأمر واحد، وهو الترهيب"[17].

لقد أكّدت الولايات المتحدة مرات عدة أن أمن "إسرائيل" أمر مهم بالنسبة لها، وفي أيّ حال من الأحوال، فهي ترفض ما أسمته العنف الموجه ضدّها، وطلبت من السلطة الفلسطينية مرات عدة القضاء على ما أسمته "الإرهاب"، من أجل استئناف التفاوض حول تطبيق توصيات جورج ميتشل George Mitchell وجورج تنيت George Tenet، اللذين وفِدا إلى المنطقة عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، ورفعا توصياتهما كلٌّ على حدة. ومن الجدير بالذكر، أن السلطة الفلسطينية قبِلت بتلك التوصيات، إلا أن ذلك القبول قوبل برفضٍ إسرائيلي، مدعوم بموافقة أمريكية على هذا الرفض.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة ما قبل 11 أيلول/ سبتمبر، أي من السنة الأولى من الانتفاضة، كانت تتعامل مع الأعمال العسكرية الفلسطينية على أنها "إرهاب"، بينما كانت تتعامل مع أعمال الاغتيال والتدمير والقصف الإسرائيلي لمقرات السلطة الفلسطينية ومنازل المواطنين على أنها دفاع عن النفس.

ونستنتج من ذلك، أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ما زالت تراوح مكانها، وأصبحت تشير صراحة إلى أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على كبح جماح "الإرهاب"، كما أسمته الولايات المتحدة، وأصبح رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في نظر الإدارة الأمريكية على الأقل، رجلاً لا يُحارب "الإرهاب"، وفي الأروقة

[16] عماد جاد (محرر)، **الانتخابات الإسرائيلية 2003: الأمن أولاً** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2003)، ص 21.

[17] Remarks by President George Bush and Prime Minister Ariel Sharon in Photo Opportunity, The White House, 11/2/2001.

.الداخلية كانت تتعامل معه على أنه مساند لـ"لإرهاب"، وبالتالي، اتجهت سياسة الولايات المتحدة إلى التطابق التام مع السياسة الإسرائيلية، بعد أن تأكدت أنه لا منازع لها، ولا مناوئ لحربها ضدّ "الإرهاب"، كيفما ومتى شاءت.

وهذا يدعم وجهة النظر القائلة: بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية بعد 11 أيلول/ سبتمبر، ونعني هنا بعد الضربة مباشرة، كانت مناورة فقط، ولم تكن جدية بأي شكل من الأشكال، والدليل الأقوى على ذلك، أنه لم يتم اتخاذ أيّ إجراءات عملية لتنفيذ أيّ جزء مما قاله الرئيس بوش بخصوص حلّ الدولتين، أو حتى التخفيف من معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت أنها لم تحارب "الإرهاب" بشكل جدي وفعلي؛ لأن محاربة "الإرهاب" لا تتم بالآلة، بل هناك وسائل أخرى، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تُعدُّ إمبراطورية العالم.

وبالتالي فإن عليها استحقاقات تجاه هذا اللقب، إلاّ أنها لم تؤدِّ هذه الاستحقاقات، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية، فقد حاولت أن تكون وسيطة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكنها لم تكن وسيطاً نزيهاً، وهذا أثّر سلباً على صورتها الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد استغلت الحملة الدولية على "الإرهاب" للقضاء على كلّ من يعارض السياسة الأمريكية من دول ومؤسسات.

تُعدّ هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ردّة فعل على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتحيزها لـ"إسرائيل"، لذا فقد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في تغذية مشاعر الكراهية، والمرارة، واليأس تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، من المسلمين عامةً والفلسطينيين والمجتمعات العربية بصورةٍ خاصة. وبالتالي على الولايات المتحدة إعادة النظر مرةً أخرى في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، والكفّ عن سياسة المعايير المزدوجة، وسياسة الكيل بمكيالين، لأنّ هذا سيولد مزيداً من الحقد والكراهية في نفوس الفلسطينيين، مما سينعكس سلباً على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، لأن هدوء الشرق الأوسط نابع من الهدوء في فلسطين.

المبحث الثاني: المبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد أحداث 2001/9/11:

أولاً: إدارة بوش والقضية الفلسطينية قبل أحداث 2001/9/11:

منذ أن تسلّم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، مهامه رسمياً في 2001/1/20، وحتى أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، لم تقدم إدارته أيّ مبادرة سياسية لمعالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وظلّت نظرتها إلى الانتفاضة الفلسطينية على أنها حالة عنف، تُعالج بإجراءات أمنية، كما ورد في ورقة تينيت Worldwide Attack Matrix.

وتبنت إدارة بوش هذا المنحى، بناءً على قراءتها لتجربة إدارة الرئيس بيل كلينتون، فكانت من ملامح الإدارة الجديدة تجاه القضية الفلسطينية عدم التورّط في الملف الفلسطيني الإسرائيلي بتعقيداته وصعوباته؛ كي لا يضعف الدور الأمريكي في المنطقة، أو يمسّ بمقام الرئاسة، لأن أيّ رئيس أمريكي يحاول الاتجاه إيجاباً تجاه القضية الفلسطينية، يُجابه بعداء اللوبي الإسرائيلي النشط في الولايات المتحدة.

ورأت واشنطن، حسب منظورها، في عنف الانتفاضة و"إرهابها" عائقاً أمام العودة إلى طاولة المفاوضات، وأن إنهائها ووقفها شرط لازم وضروري قبل الدعوة لاستئناف عملية التفاوض.

من هنا، يبدو جلياً أن السياسة المزدوجة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية قد شجّعت الاحتلال على العمل لتصفية الانتفاضة، وبالاتجاه المقابل مارست ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني لإنهاء الانتفاضة، ومحاربة "الإرهاب"، وصولاً إلى التعاون الأمني بينهما[18].

وبالتدقيق في هذه المعطيات، يتبين أن الموقف الأمريكي من الانتفاضة الفلسطينية يقترب بخطوطه العامة من الموقف الإسرائيلي، باعتبار الانتفاضة حالة أمنية، وأن إنهاءها ضرورة حتمية لاستئناف التفاوض، وهذا ما دفع الجانب الأمريكي قبل أحداث

[18] قيس عبد الكريم وآخرون، **خارطة الطريق... إلى أين** (بيروت ودمشق: دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، 2004)، ص 17.

11 أيلول/ سبتمبر ليتبنى فكرة وجود أفق سياسي، من خلال الكلمة التي ألقاها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أمام الأمم المتحدة، والتي يشير فيها إلى وجود أفق سياسي لحلّ الصراع العربي الإسرائيلي، يأخذ شكل تسوية دائمة، ويقود إلى دولة فلسطينية. وهذا الموقف يُعدُّ أدنى من المبادرة السياسية المتكاملة التي قدمها الرئيس بيل كلينتون في 2000/12/23.

إن الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 2001/1/20 وحتى 2001/9/10، بقي ثابتاً على حاله، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إدارة بوش اتبعت سياسة العصا مع الفلسطينيين، لاعتقادها بأن سياسة الجزرة لم تنجح مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000. وبالتالي يجب احتواء وإنهاء القضية الفلسطينية بالرؤية التي تراها مناسبة، والتي تتقاطع مع السياسة الإسرائيلية، إلا أن الأمور قد تغيرت بعد 11 أيلول/ سبتمبر.

يمكن القول إن بداية المبادرات الأمريكية قد وردت في خطاب الرئيس الأمريكي بوش في 2001/10/2، والذي أعلن فيه أن "قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزءاً من الرؤية الأمريكية ما دام حقّ إسرائيل محترماً في الوجود"[19].

ودعا بوش في الخطاب نفسه، إلى اعتماد تقرير ميتشل كأساس لبداية التحرك نحو مفاوضات جادة، كما أكّد على الموقف نفسه في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 2001/10/11، وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2001/1/9، إذ تحدّث عن دولتين تعيشان بسلام هما "إسرائيل" وفلسطين.

وفي 2001/11/19، أعلن كولن باول في خطابه في جامعة لويسفيل University of Louisville بولاية كنتاكي Kentucky، عن الرؤية الأمريكية التي تحدث بها الرئيس بوش عن حلٍّ سياسي يتقاطع مع قرارات الشرعية الدولية، دون الحديث عن خطوط حزيران/ يونيو 1967، ودعت هذه المبادرة إلى وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية. إلاّ أنها في الجانب الآخر، اتهمت الانتفاضة

[19] انظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية، http://www.state.gov
وانظر أيضاً: نبيل زكريا، بسبب عقدة الذنب اعترف الرئيس بوش.. ورئيس وزراء بريطانيا بالدولة الفلسطينية، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2001/10/6.

بـ"الإرهاب"، ودعت إلى وقفها، كما دعت إلى وقف التحريض ضدّ الاحتلال، والعودة إلى ورقة تينيت، كمدخل للحل السياسي[20].

لكن كلّ الوقائع السابقة لتلك المبادرات، أكّدت افتقاد الرؤية الأمريكية إلى الإرادة السياسة الصادقة، التي تُحوِّل هذه المبادرات إلى مسار سياسي يمكن التعامل معه، والحديث بشأنه.

وبدلاً من احتواء الأزمة، والتعامل معها من منظور سياسي وليس أمني في المناطق الفلسطينية، وفّرت الولايات المتحدة غطاءً للتصعيد العسكري الإسرائيلي، وقامت بإرسال الجنرال أنتوني زيني Anthony Zinni للضفة الغربية وقطاع غزة. لقد بنى أنتوني زيني خطته الأمنية، معتمداً على ورقة تينت، لكنه جرّدها من بُعدها السياسي، ونصّت على تحويل مسؤولية الأمن في مناطق السلطة إلى الإسرائيليين، وبالتالي يصبح الدور الفلسطيني تسهيل أعمال "إسرائيل" الأمنية والتعاون معها، وهذا ما كان عليه الحال.

وهكذا، بدلاً من أن يعود شارون من واشنطن، بعد لقائه مع الرئيس بوش في 2001/12/1، مستجيباً للطلب الأمريكي بوقف إطلاق النار، عاد وفي جعبته تفويض بالعمل لمدة شهرين لقمع الانتفاضة والمقاومة، وهذا ما أعاد السياسة الخارجية الأمريكية للتأكيد على مسار الحل الأمني لتتقارب وتتقاطع مع السياسة الإسرائيلية.

ويمكن القول إن مهمّة زيني وخطته، شكّلت غطاءً، ومهّدت الطريق أمام شارون، لتنفيذ حملة السور الواقي[21]، التي أسقطت ثلاثة خطوط حمراء مغطاة دولياً وهي:

1. عدم التعرض لرئيس السلطة ياسر عرفات.
2. عدم المساس بِبُنى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.
3. عدم العودة لاحتلال المناطق (أ) Area A، وهي الخاضعة للسيطرة الكاملة من قِبل السلطة الفلسطينية.

---

[20] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2001/12/19.

[21] لمزيد من التفاصيل حول عملية السور الواقي، انظر: قيس عبد الكريم وآخرون، **السور الواقي** (بيروت ودمشق: دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، 2003)، ص 18.

وقد أكد الرئيس بوش في سياق خطابه في 2002/4/5، أي بعد مرور أسبوعين على عملية السور الواقي، أن "الرؤية الأمريكية تتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية، في ضرورة القضاء على الإرهاب الفلسطيني"[22]، وبالتالي، قدّم تغطية سياسية كاملة للعدوان، وتراجع في هذا الخطاب عن خطابه الذي دعا فيه إلى حلّ الدولتين، وعاد إلى التوافق مع الرؤية الإسرائيلية في تعريف النضال الفلسطيني ووصفه بـ"الإرهاب".

لقد اتضحت الرؤية الأمريكية بعدم رغبتها في حلّ القضية الفلسطينية، وتجاوزت معالجة موضوع الاحتلال إلى معالجة إصلاح الوضع الفلسطيني؛ حيث دعا كلّ من: كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي، وكولن باول وزير الخارجية، إلى قيادة فلسطينية جديدة، تكون أكثر جدية في محاربة "الإرهاب"، ولديها من الليونة ما يكفي للمضي قُدماً في تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، على حدٍّ زعمهما، وهذا ما سنسلط الضوء عليه تحديداً في الفصل الثالث.

وللتأكيد على أن الإصلاح داخل السلطة الفلسطينية أصبح أولوية أمريكية، دعا الرئيس بوش في 2002/5/7، إلى إصلاح المؤسسات الفلسطينية، وهو الموضوع نفسه الذي طرحه تنيت للنقاش في جولته إلى المنطقة في 2002/6/2، كما أكد الرئيس الأمريكي بوش أمام الرئيس مبارك، أن الخطوة المباشرة المطلوب البدء بها فوراً هي إصلاح المؤسسات الفلسطينية.

وفي 2002/6/1، تراجع بوش عن دعوة اللجنة الرباعية الدولية Quartet لعقد مؤتمر وزاري حول الصراع في الشرق الأوسط، داعياً إلى بناء سلطة فلسطينية موثوقة أمريكياً، أي أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى قناعة أن السلطة الفلسطينية لا يمكن الوصول معها الى حلّ، وأنه يجب التخلص منها بأي شكل من الأشكال، وهو ما فتح الطريق لشارون على مصراعيه لتنفيذ مخططاته وسياساته تجاه الفلسطينيين.

يتضح أن السياسة الأمريكية تعكس طبيعة فنّ تلاعب الأدوار، وهذا ليس عيباً في ذاته، بل أحد أساليب إدارة العلاقات الدولية. ولكن ذلك انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، حيث إنه بعد إعلان بوش الدعوة إلى بناء سلطة فلسطينية موثوقة أمريكياً، أي بمعنى آخر، إنهاء حكم عرفات بشكل غير مباشر، جاء الحديث في 2002/6/12

[22] انظر وزارة الخارجية الأمريكية.

لكولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، الذي تحدّث فيه عن دولة فلسطينية انتقالية أو مؤقتة، وهذا الحديث مهّد لخطاب بوش في 2002/6/24، الذي تضمن نقطتين رئيسيتين:

الأولى: القبول بالحكم الانتقالي، وتأجيل الحل الدائم.

والثانية: القبول بفكرة الدولة الفلسطينية دون الخوض في التفاصيل، باعتبارها الحل القانوني الذي يُغلّف الحل الانتقالي.

ولقد قدّم هذا الخطاب الأفكار الأمريكية التي سبق وأن تمَّ طرحها من قِبل المسؤولين الأمريكيين، واستند الحلّ، من وجهة نظرهم، إلى ركنين أساسيين هما الدولة المؤقتة، والإصلاح[23].

فالهدف من التسوية المقترحة الوصول إلى دولة مؤقتة، لكن لها شرطاً سابقاً وهو الإصلاح، حيث يستحيل أن يعيش الفلسطينيون في فسادٍ واحتلال، بحسب وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية، ومن هنا نجد أن السياسة الأمريكية قد ساوت الاحتلال بالفساد، بل قدّمت الفساد على الاحتلال، لتصبح الأولوية لإنهاء الفساد وليس إنهاء الاحتلال، والهدف من الإصلاح قيام سلطة جديدة يكون أول أهدافها وبرامجها "القضاء على الإرهاب بشكل دائم".

لقد لقي هذا الخطاب ترحيباً واسعاً من قبل الإسرائيليين، وأعلن مكتب شارون تأييده وموافقته لكل ما جاء في الخطاب، وأكّد أنه عندما يتم تحقيق وقف كامل لـ"الإرهاب"، وتجري السلطة إصلاحات حقيقية، وتقوم قيادة فلسطينية جديدة، عندها يمكن البدء في مفاوضات تقود لحل سياسي. ونتيجة لهذا الخطاب تحوَّل طلب شارون من هدوء لمدة سبعة أيام، كشرطٍ للبدء في مفاوضات تقود إلى حلّ، إلى إنجاز الإصلاح كشرطٍ لاستئناف العملية السياسية، وأن الهدوء يجب أن يستمر طيلة المدة التي يستغرقها الإصلاح السياسي، وأن الحكومة الإسرائيلية هي التي تحدد مدى التزام الجانب الفلسطيني بهذا الهدوء.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن خطاب بوش في 2002/6/24، بيّن بشكل واضح التحولات السياسية بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وعنوانها "الحسم بين خيارين: الإرهاب والعالم المتحضّر"، و"من ليس معنا فهو ضدنا"، ولقد أخضع هذا الخطاب الصراع

[23] انظر وزارة الخارجية الأمريكية.

الفلسطيني - الإسرائيلي لشروط الحرب الأمريكية على "الإرهاب"، وفي الوقت نفسه، سعى إلى احتواء الصراع، كبديل عن التسوية المتوازنة.

ولقد قدّمت الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، العديد من المشاريع والمبادرات لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، سواءً كانت مباشرة كخريطة الطريق Road Map في نيسان/ أبريل 2003، والتي تعالج القضايا الأساسية، أو مبادرات غير مباشرة، كمشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East، الذي يحاول حلّ الصراع بطريق الالتفاف، حيث إنه لم يتم التطرق إلى القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بشكلٍ مباشر، بل من خلال الحديث عن الإصلاح في أنظمة الحكم القائمة وتطبيق الديموقراطية في البلدان المقصودة من المشروع.

كما قدّمت الولايات المتحدة مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق أوسطية في 2003/4/30، التي تريد من خلالها التغلغل إلى أدق التفاصيل تجاه الدول المعنية "الشرق أوسطية" ما عدا "إسرائيل"، ومن أهمها السلطة الفلسطينية، التي كانت تُعَامل من قِبل الإدارة الأمريكية ضمن القائمة الإرهابية، وإن لم يكن علناً، فهذا ما كان يُستدل عليه من خلال التصريحات والمؤتمرات التي كانت تعقدها الإدارة الأمريكية[24].

كذلك فإن الإدارة الأمريكية قدمت ما عُرف بـ"رسالة الضمانات الأمريكية" من الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، في أثناء زيارة الأخير للبيت الأبيض في نيسان/ أبريل 2004، وفيها قدم الرئيس الأمريكي عدة ضمانات لشارون بخصوص تأييده لوجهة النظر الإسرائيلية بخصوص الحدود، وحقّ العودة، والمستوطنات، وتأييده لخطة الفصل من جانب واحد، وتعهد أيضاً بحماية أمن "إسرائيل"، وحقها في الحفاظ على الطبيعة اليهودية لـ"دولة إسرائيل"، و"يهودية الدولة"، الأمر الذي يعني أنه لا فرق بين "إسرائيل" والولايات المتحدة في سياستها إزاء الفلسطينيين، وأن تطابقاً تاماً في وجهات النظر بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد حدث فعلياً[25].

[24] انظر نصّ المبادرة في: محسن صالح (محرر)، المبادرات السياسية والتسويات المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة 2000–2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006/3/4، ص 20–22.

[25] انظر: نصّ الرسالة في: المرجع نفسه، ص 53.

خلال هذا المبحث سيتم تناول مبادرتين من الأربع مبادرات السابقة، إحداهما مباشرة "خريطة الطريق"، وذلك لأهميتها وضرورتها، ولأن الحديث ما زال قائماً بها. والمبادرة الثانية التي سنناقشها هي "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي يُعدُّ نموذجاً للمبادرات غير المباشرة لحل القضية الفلسطينية عبر الالتفاف عليها، وهذا المشروع يستحق الدراسة والبحث فيه في دراسة مستقلة.

ثانياً: خطة خريطة الطريق:

عقب خطاب بوش في 2002/6/24، تبيّن أن الاستراتيجية الأمريكية تتعامل مع الملف الفلسطيني من منظور إقليمي وليس محلي، وأكدت أنه لا يمكن التعامل معه في ذلك الوقت، لصعوبته وتعقيداته، وبالتالي فالأولوية، كما ترى الاستراتيجية الأمريكية في هذه الظروف، لاحتواء المشكلة، حتى لا تَخلّ بالاستقرار الإقليمي، وبالتالي يُصبح الحل لاحقاً منسجماً مع التوجهات الإسرائيلية. إلاّ أن العديد من العوامل لم تسمح بنجاح ذلك، أهمها:

أن العالم بدأ يعرف الهدف من الحرب الأمريكية على ما أسمته "الإرهاب"، كما أن ممارساتها في أفغانستان كشفت أن الهدف من الحرب أكبر من محاربة "الإرهاب"، كما أن العالم لا يعيش معزولاً، بل إن الوسائل الحديثة تجعل من السهل التمييز، ولو بجزء يسير، بين أقوال وأفعال الإدارة الأمريكية الداعمة لـ"إسرائيل" بشكل لا يمكن تجاهله، كما أن التحرك الأوروبي لحلّ القضية الفلسطينية تزامن مع العوامل السابقة، فولدت خريطة الطريق.

إن خريطة الطريق خطة صادرة عن أربعة أطراف دولية هي الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. والهدف منها إنجاز تسوية نهائية وشاملة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، على أساس دولتين بنهاية السنة الثالثة من توزيعها على الفرقاء المهتمين، وتمّ تسليمها للأطراف المعنيّة في 2003/4/30، وهو التاريخ الرسمي لإعلانها[26]. بالتالي، فإن الخريطة ليست اتفاقاً بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالرعاية الأمريكية عملياً، مقارنةً بما كان عليه الحال بالنسبة لاتفاقات أوسلو، وإنما هي خطة دولية تعكس محصلة ما توافقت عليه اللجنة الرباعية الدولية، حتى يعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي

[26] انظر افتتاحية خارطة الطريق في: قيس عبد الكريم وآخرون، **خارطة الطريق... إلى أين**، ص 153.

على الالتزام بها وتطبيقها برعاية الرباعية، ومساعدتها ودعمها، وليس لإعادة النظر فيها أو إعادة التفاوض عليها[27].

لذا، فإن اللجنة الرباعية قدّمت خريطة الطريق على هذا الأساس، وكانت الخريطة ترتكز على مبدأ توجيهي، وإطار وآلية ومراحل والتزامات متبادلة، ولولا التطورات التي تلت إعلان الخطة التي حوّلتها إلى نصّ في سياق سياسي واحد، مما أخرجها عن مضمونها، لسارت الأمور بشكلٍ أفضل نحو الحل، بالرغم من تحفظ الطرف الفلسطيني على بعض الأمور في الخطة، منها:

1. أن "إسرائيل" قدّمت 14 تعديلاً، على الخطة تمسّ جوهرها، والأصح تُلغيها. وبهذا الصدد قال وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز Shaul Mofaz في 2003/5/15، أن الخطة بصفتها الحالية سيئة لـ"إسرائيل"، ولا تنسجم مع المصالح الأمنية والوطنية... ويتعين عليهم أي الرباعية، أن يُدخلوا تعديلات عليها. وفي ردٍ آخر على ما جاء في الخريطة، قال سيلفان شالوم Silvan Shalom وزير الخارجية الإسرائيلي أثناء مؤتمر صحفي مع كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي، وخلال زيارته الأولى لـ"إسرائيل" في 2003/5/10:

> ومن الأفضل الآن للمرء أن يكون حكيماً على أن يكون محقاً، فإقرار خريطة الطريق في الحكومة الآن، وهى التي تعني إقامة دولة مؤقتة دون تنازل عن حقّ العودة، هو عمل عديم الأمل، ومن الأفضل البدء بتنفيذ المرحلة الأولى، أي الجانب الأمني المطلوب من الفلسطينيين والتقدّم إلى الأمام بعد ذلك[28].

2. استجابت الولايات المتحدة لوجهة نظر "إسرائيل"، عندما أشارت إلى حقّ الفرقاء المعنيين لمناقشة الخريطة لجهة تعديلها، وأكّد كولن باول على ذلك في 2003/5/9، في مؤتمر صحفي بقوله: إن الخريطة أداة للحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليس كما ورد بأنها نص متكامل.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل ازداد الضغط السياسي على الإدارة الأمريكية، للانسجام أكثر مع حكومة شارون في كلّ ما يتعلق بخريطة الطريق، ووجه مجلس

[27] محسن صالح، المرجع السابق، ص 28.

[28] قيس عبد الكريم وآخرون، **خارطة الطريق... إلى أين**، ص 28.

الشيوخ الأمريكي U.S. Senate رسالة بهذا المعنى في 2003/4/15، وقّع عليها سبعون من أصل مئة من الأعضاء، ورسالة أخرى من مجلس النواب الأمريكي House of Representatives وقّع عليها 235 من أصل 435 عضواً.

كما أن خطاب الرئيس بوش في 2003/5/9، في جامعة ساوث كارولينا University of South Carolina بمدينة كولومبيا، لم يتطرق إلى ذكر الخريطة، على الرغم من أنه تطرّق إلى الموضوع الفلسطيني، وبالتالي تراجع الموقف الأمريكي، كما كلّ المبادرات السابقة، ليعلن صراحةً بضرورة اتخاذ خطوات صغيرة لبناء ثقة بين الجانبين قبل البدء بتنفيذ خريطة الطريق. وفي هذا السياق قال كولن باول في 2003/5/10 إنه "ينبغي الآن التركيز على الإجراءات على الأرض وليس على صيغ الخريطة"، وفي 2003/5/20، قال أيضاً إثر عمليات المقاومة الفلسطينية في "إسرائيل": "إن على الولايات المتحدة أن ترى سريعاً عملاً حاسماً من الفلسطينيين بنزع السلاح وتفكيك البنى التحتية للإرهاب"[29].

وهذا ما يتطابق مع ما ذكره وليام بيرنز William Burns، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى أمام محمود عباس رئيس الحكومة الفلسطينية في تلك الفترة حيث قال: "أبلغنا الإسرائيليين أثناء زيارة [دوف] فايسغلاس [Dov Weissglas] مدير مكتب شارون، أن الخارطة لن تُعدَّل، ولكن خذوا الخارطة كإطار أساسي وكمرجع"، وبالتالي أفرغها من مضمونها، الذي هو عبارة عن آليات ومراحل وتنفيذ، وليس إطاراً سيتم التفاوض عليه[30].

وقال كولن باول لمحمود عباس في 2003/5/11: "أنتم قبلتم خريطة الطريق، ولكن الجانب الإسرائيلي لديه تحفظات، هناك نقاط عديدة في المرحلة الأولى (أي في مجالي الأمن والإصلاح)، متفق عليها وتحظى بقبول الطرفين، فلنبدأ بتنفيذ هذه النقاط"[31].

وفي 2003/5/23، صدر بيان من البيت الأبيض، عن وزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس جاء فيه:

---

[29] انظر وزارة الخارجية الأمريكية.

[30] إسرائيل تتحفظ على خارطة الطريق، صحيفة **الجمهورية**، القاهرة، 2003/4/2.

[31] انظر وزارة الخارجية الأمريكية.

> قدّمت خريطة الطريق إلى إسرائيل بطلبٍ من الرئيس، أن يستجيب بإسهامات لهذه الوثيقة من شأنها أن تدفع عجلة السلام الحقيقي إلى الأمام. وقد تلقت حكومة الولايات المتحدة رداً من حكومة إسرائيل، يوضح مخاوفها الجوهرية بشأن خريطة الطريق. وتشاطر الولايات المتحدة حكومة إسرائيل رأيها؛ بأن هذه اهتمامات حقيقية، وسوف نعالجها كلياً وجذرياً في تنفيذ خريطة الطريق، لتحقيق رؤية الرئيس المعلنة في 2002/6/24.[32]

وبهذا أُعلن عن موافقة الإدارة الأمريكية على 12 من أصل 14 ملاحظة، طرحتها "إسرائيل" على خريطة الطريق واستثنت ملاحظتين، هما:

- التزام فلسطيني مسبق بالتنازل عن حقّ العودة، مقابل موافقة "إسرائيل" على الدولة الفلسطينية.
- عدم ذكر المبادرة العربية، التي تبنّتها قمة الجامعة العربية في بيروت في 27–2002/3/28، كإحدى المرجعيات المركزية لخريطة الطريق، والتي وردت في ديباجتها، كون المبادرة تدعو إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها، ذات سيادة وعاصمتها القدس، مقابل اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، وإنشاء علاقات طبيعية معها في إطار السلام الشامل.

3. أن الحكومة الإسرائيلية التفّت على الخريطة بغطاءٍ أمريكي، وما أكد ذلك، هو البيان الصادر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية، الذي استخدم صيغة سمحت له بإبلاغ حكومته بأنه لم يوافق بالفعل على الخريطة بأكملها.

ويبدو أن واشنطن، من خلال ما سبق، قد تكيّفت مع الرؤية الإسرائيلية في تفكيك الخريطة، وتجزئتها إلى إجراءات قائمة بذاتها، والضغط على الفلسطينيين، من أجل تلبية خطوات خاصة في مجال الأمن مفروضة عليهم ومن جانب واحد.

ويؤخذ على خريطة الطريق عدة أمور منها:

- أن خريطـة الطريـق تنتمـي إلى نسـق الاتفاقيـات الانتقاليـة التـي قدّمـت أوسـلو نموذجـاً كلاسـيكياً عنهـا، مـن حيـث مقاربـة الهـدف (غـير محـدد بدقـة)، بسلسـلة

[32] انظر وزارة الخارجية الأمريكية.

من الاتفاقيات الجزئية، المسمّاة انتقالية، أو مؤقتة للتخفيف من وطأتها، يتم التفاوض على كلٍّ منها على حدة، وبالتوالي، وهذا ما بيّنت أوسلو فشله وعدم جدواه[33].

- خريطة الطريق خطة تقوم على مراحل، تقوم بالأصل على الأداء، ولا تضبط فيها الجداول الزمنية المراحل بالتزاماتها المتبادلة والمتوازنة، بل الوفاء بهذه الالتزامات هو الذي يقرب الجداول الزمنية، وبالتالي يتم الانتقال من مرحلةٍ إلى أخرى، وهذا يعني أن التطبيق سيكون أمراً شبه مستحيل؛ لأن الحل يقتضي أن يتم كرُزمة واحدة، للخبرات السابقة مع الإسرائيليين. كما أن الإشارة إلى مراقبة دولية يعني أن الرباعية نفسها غير مقتنعة بالتوصل إلى اتفاق خلال ثلاث سنوات، يتم من خلالها تسوية شاملة ونهائية، وكذلك، فإن الآليات تشير إلى مدى عدم إمكانية تطبيق الخريطة.

ثالثاً: مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بالرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يُعُد من المبادرات الأمريكية المباشرة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا أنه لا يمكن إغفاله، لأنه يتضمّن في ثناياه حلاً ضمنياً يتبنى وجهة النظر الأمريكية، وفي هذه المرة جاء الحل بالالتفاف، وليس الحل بمفهومه، فقد وزّعت الإدارة الأمريكية في 2004/2/13، نصاً أسمته مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو ما تمَّ الإعلان عنه فيما بعد، خلال قمة الدول الثمانية الصناعية، التي عُقدت في ولاية جورجيا الأمريكية مطلع حزيران/ يونيو 2004، بعد التشاور مع الاتحاد الأوروبي، والدول الصناعية، وحلف شمال الأطلسي.

ويُعد المشروع خطوة على الطريق، بهدف تغيير واقع المنطقة أي "الشرق الأوسط"، وإعادة رسم خريطتها السياسية طبقاً لتصورها، ولما تراه مناسباً لمصالحها[34].

وكان الهدف المُعلن من هذا المشروع هو دعم الديموقراطية في منطقة الشرق الأوسط الكبير، الذي يشمل العالم العربي وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا و"إسرائيل". وتنطلق تلك المبادرة من رصد المظاهر السلبية في المنطقة، على حدّ زعم

[33] نبيل بشر، خارطة الطريق رؤية قانونية، صحيفة **الأهرام المسائي**، القاهرة، 2003.

[34] محمد أبو مصطفى، جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2006، ص 176.

الولايات المتحدة، التي بيّنتها تقارير أعدَّها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول مستوى الفقر والأمية والبطالة في البلدان العربية[35].

ويحدد مشروع الشرق الأوسط الكبير عدداً من الأمور التي ينبغي تحقيقها, حتى تتأكّد الولايات المتحدة بأن الشعوب العربية بلغت المستوى الذي ترتضيه وترضاه لها الولايات المتحدة، ومن أهم تلك الأمور الديموقراطية والحكم الصالح. وقد رأتهما الولايات المتحدة الإطار الذي تحقق داخله التنمية، بالإضافة إلى تطور التعليم وتحسينه؛ لأن الأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال تدريس إدارة الأعمال باعتبارها آلية للتنمية.

وتخلص المبادرة إلى أن الديموقراطية والحرية يمكن الوصول إليهما من خلال آليات الانتخابات الحرة، وأن وسائل الإعلام المستقلة وتنمية المجتمع المدني وتمكين المرأة هي ضروريات لازدهار المبادرة الفردية[36].

إن الديموقراطية والحكم الصالح غطاء اتخذته الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط الكبير بشكلٍ عام، والقضية الفلسطينية بشكلٍ خاص. فقد صرّح الرئيس بوش، في غير مرة، أن على السلطة الفلسطينية محاربة الفساد، وانتخاب قيادة فلسطينية قادرة على محاربة "الإرهاب"، وتحقيق السلام، في إشارةٍ واضحة إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

فبعد فشل مؤتمر كامب ديفيد 2000، كانت الولايات المتحدة قد اتخذت من الضغط على الفلسطينيين سياسة لها، وحاولت بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 تغيير هذه السياسة، إلاَّ أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل جاهداً على إبطال ذلك، ونجح في ذلك فعلياً، وعليه تماشت السياسة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وأقنعت "إسرائيل" الولايات المتحدة بأنه لا فرق بين أسامة بن لادن وياسر عرفات، لأن كليهما يدعم ويساند "الإرهاب".

---

[35] **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002** و**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انظر:
http://www.un.org/ar/esa/ahdr/index.shtml

[36] منتصر صلاح، "الشرق الأوسط الكبير،" مجلة **أكتوبر**، القاهرة، 2004/2/29، ص 13.

وجاءت هذه المبادرة للتخلص من الأنظمة المعارضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وكانت السلطة الفلسطينية في حينها برئاسة ياسر عرفات، أحد تلك الأنظمة التي يُراد التخلص منها، والهدف من ذلك الوصول إلى شرق أوسط ينفّذ حرفياً ما تطلبه الولايات المتحدة، ولا يعترض على سياستها.

دلالات مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يُعد آخر المبادرات الأمريكية التي انهالت على المنطقة، في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وربما كانت النتائج النهائية لمشروع الشرق الأوسط الكبير ترتبط نسبياً بتوجهات تلك الأحداث[37]، فتلك المبادرة، في شكلها، تبدو أكثر إحكاماً وتفصيلاً من سابقاتها، فهي تناقش أموراً اجتماعية وليست سياسية فقط، ويبدو أن الولايات المتحدة أكثر جدية وإصراراً لإنجاز الإصلاح ومتطلباته.

فالمبادرة جاءت متزامنة مع الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية 2004، وأراد من خلالها الرئيس بوش التأثير على الرأي العام الأمريكي، خاصة وأن سياسته كانت تواجه معارضة جماهيرية، سواء حيال القضية الفلسطينية والدعم الكبير لـ"إسرائيل"، وانسجام السياسة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية، أو بسبب الحرب على العراق، حيث تأكّد لدى كثير من الأمريكيين، أنه لا يوجد أيّ سبب وجيه لإرسال آلاف الجنود الأمريكيين إلى العراق، وأنه لا حاجة من الأصل لشنّ هجوم ضدّها.

فجاءت المبادرة لتُعلن للشارع الأمريكي أن الرئيس بوش مهتم جداً بقضية الديموقراطية في العالم، وأنه يسعى إلى تطبيق الديموقراطية بشكلٍ سلس، متجاهلاً أنه لم يستشر من يريد إسقاط هذا المشروع عليهم، فالإدارة الأمريكية فعلاً، لم تستشر أقرب المقربين لها في الشرق الأوسط، كما يسمونهم بـ"المعتدلين" بهذا المشروع، ولم تطلعهم عليه حتى لأخذ وجهات نظرهم مما يخدم المشروع[38].

[37] حنان البدري، "كيف تمت صياغة مشروع الشرق الأوسط الكبير،" مجلة **ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، السنة 10، العدد 111، آذار/ مارس 2004، ص 31.

[38] خليل العناني، "الشرق الأوسط الكبير،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 156، نيسان/ أبريل 2004، ص 99 .

لقد حددت مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير ثلاثة أبعاد رئيسية، كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير وهي[39]:

- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

ولتحقيق كلّ هذه الأبعاد، تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل كلّ بعد على حدة، وكيف يمكن تحقيقه، فضلاً عن فرص التعاون التي تبذلها دول مجموعة الثمانية، للإسهام في إنجاز تلك الأبعاد، كما أن المبادرة تؤكد أن إصلاح الأوضاع العربية هو خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة، ومجموعة الثمانية، والدول الأوروبية، وعلى الدول العربية أن تبادر وتعجّل خطوات الإصلاح.

إن أحد أهم أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقيقية هو دمج "إسرائيل" في المنطقة، لتصبح أحد مكوناتها التي لا تستغني عنها المنطقة، وأرادت الولايات المتحدة لـ"إسرائيل" دمجاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، لأن "إسرائيل" تعدُّ جسماً غريباً عن المنطقة.

وقد حددت الولايات المتحدة وسائل لتنفيذ المبادرة، وتلك الوسائل تفترض وجود "إسرائيل" لتنفيذها. و"إسرائيل" من الدول المتقدمة اقتصادياً في المنطقة، وبالتالي يجب أن تلعب دوراً رائداً في مجال الإصلاح، كما أنها رأت أن "إسرائيل" من الدول ذات الحكم الصالح، ولا يوجد في المبادرة ما يشير سلباً إلى "إسرائيل"، في حين لا يوجد ما يشير إيجاباً لأيّ من الدول العربية.

ولقد أغفلت المبادرة تماماً دور العوامل الخارجية في وصول الأوضاع العربية إلى ما وصلت إليه، وهذا ما وصفته المبادرة ونقدته، فالولايات المتحدة هي التي سهّلت مهمات الإدارة الإسرائيلية في تكريس الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، أو الاحتلال الأمريكي للعراق. وقد أشار التقريران اللذان استندت إليهما المبادرة، إلى الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي في العراق، حيث إن التقرير الأول في 2002 أشار إلى الاحتلال الإسرائيلي وكيف أنه شكّل عقبة في وجه التنمية الإنسانية، وهو ما ترتب عليه

[39] وسيم حروب، "الوثائق التي تضمنت مبادرات الإصلاح في الدول العربية،" من ندوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2004، ص 14 .

هدر خطير لفرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية وليس في فلسطين فقط، حيث تمتد معاناة الاحتلال إلى عموم الشعب العربي، وإن اقتصرت تأثيراته المباشرة على فلسطين[40].

كما شدد التقرير الثاني الصادر في 2003، على المعنى ذاته، وأشار إلى العواقب الوخيمة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته، على فرص التنمية الإنسانية في فلسطين والوطن العربي، وتحدث عن تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية في الوطن العربي، منتهياً إلى أن تبعات غزو العراق واحتلاله لا يتوقف عند حدوده[41].

ومن أهداف مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الالتفاف على القضية الفلسطينية، وليس حلّها، وهذا أمر مختلف عن المبادرات السابقة الداعية إلى حلّ القضية الفلسطينية، فقد كان هناك دائماً اتفاق شبه ضمني بين العرب والولايات المتحدة، مفاده أن تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة في تحقيق السلام، كالتزام خاص بها في مقابل قيام العرب بمجموعة من الإصلاحات الداخلية. وبالتالي يكون الاستقرار الإقليمي عبئاً أمريكياً، والاستقرار الداخلي عبئاً عربياً، ولكن الشيء المختلف هو تخلي الولايات المتحدة عن الالتزام الخاص بها، واتجاهها إلى تبني الإصلاح الداخلي وتحقيق الديموقراطية، وهو التزام داخلي.

وبالتالي، فإن الولايات المتحدة بإعلانها هذا المشروع، الذي لا يشير إلى أيّ التزام بحل القضية الفلسطينية، كأنها تُعلن أن همّها الأول هو التحوُّل إلى الديموقراطية والإصلاح، كما يُعلن تخليها عن الالتزام بتحقيق السلام.

وذلك على اعتبار أن الديموقراطية هي الطريق للسلام، وأن الدول الديموقراطية لا تحارب، وبما أن ياسر عرفات رجل ديكتاتوري، كما وصفته "إسرائيل" والولايات المتحدة، فلا بدّ من إزاحته، وإخلاء الفرصة أمام قيادة وسلطة ديموقراطية. بمعنى آخر، أن ياسر عرفات جزء من المشكلة، وليس جزءاً من الحل، بحسب وجهة النظر الأمريكية الإسرائيلية.

[40] محمد علي حوات، **العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 145.

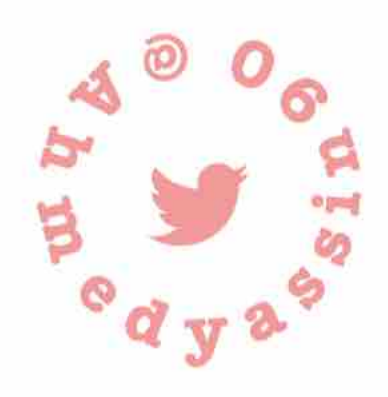
[41] **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 2 .

والواقع، إن هذا الإعلان الضمني، إنما يعني تحويل الأنظار عن عوامل عدم الاستقرار الأساسية في النظام، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب القضية العراقية التي تشكّل بؤرة ثانية ملتهبة من شأنها أن تصعّد أعمال العنف، وعدم الاستقرار في المنطقة، وبعبارة أخرى، فإن التركيز على الديموقراطية دون السلام إنما يصعّب المعادلة الإقليمية للاستقرار.

ومن المفارقات الغريبة في هذا الأمر، أن الرئيس بوش نصّب نفسه مدافعاً عن الحرية، ومروّجاً للديموقراطية، ويحاضر في أهميتها وأخلاقياتها، في الوقت الذي يستمر فيه الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت ذاته يستمر سكوت الإدارة الأمريكية عن كلّ العذابات والآهات والمذابح التي تعرض لها الفلسطينيون، منذ سنة 1917 وحتى تاريخ إعلان المبادرة من قِبل الاحتلال الإسرائيلي. وفي النهاية تُعلن الولايات المتحدة الأمريكية أن على السلطة الفلسطينية أولاً محاربة الفساد، والقضاء على "الإرهاب"، لبدء مفاوضات تؤدي إلى إنجاح رؤية الرئيس بوش في حلّ الدولتين.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني


@Ahmedyassin90

السياسة الأمريكية وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول: مظاهر تدخل أمريكا المباشر في النظام السياسي الفلسطيني:

مقدمة:

يُعدُّ قيام السلطة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1994 نقلة نوعية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقيام السلطة الفلسطينية عقب التوقيع على اتفاق أوسلو في 1993/9/13، أوجد فكرة دولة فلسطينية، تتعايش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل" على أرض الواقع. في حين أنه قبل قيام السلطة الفلسطينية كان الحديث عن دولة فلسطين يأتي في إطار تنظير سياسي وليس تطبيقاً عملياً. وبناء على توقيع اتفاق أوسلو وما تلاها من اتفاقيات، بدأت السلطة الفلسطينية ببناء مؤسساتها الدستورية العامة، لتتولى مهامها في إدارة شؤون المواطنين الفلسطينيين في المناطق الخاضعة لسيادتها.

ورافق بناء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها منذ سنة 1994 سؤال كبير، وهو متى سيتم استكمال شكل السلطة لتصبح دولة ذات سيادة وحدود معترف بها، في حين أن القضايا الأساسية لإنهاء ذلك، كترسيم الحدود، وصلاحيات السلطة الفلسطينية، وشروط الانتقال من المرحلة الانتقالية (السلطة الفلسطينية) إلى الدولة، كلّ هذه الأمور مُعلّقة، وخاضعة للمفاوضات غير محسومة النتائج، وهذا ما أدّى إلى ارتهان بقاء السلطة الفلسطينية، بما يتم التوصّل إليه في هذه المفاوضات، والالتزام به.

ويمكن القول إن هذا الوضع أسهم في بروز العديد من الإشكاليات التي عانت منها السلطة ومؤسساتها في تلك الفترة، وما زالت تعاني منها، لأنها ما زالت تعتقد أنه لا يوجد أفق سياسي واضح لمشروع الدولة الفلسطينية، فقد كان من المقرر إعلان قيام الدولة الفلسطينية، ذات الحدود المعترف بها في سنة 1999، إلا أن ذلك الأمر لم يتم.

أولاً: مظاهر الإشكالات في مؤسسات السلطة الفلسطينية:

طغت السلطة التنفيذية على دور السلطة التشريعية والقضائية[1]، الأمر الذي أوجد خللاً كبيراً، ما زالت آثاره قائمة، مما ولّد خللاً في نواحي أخرى من مؤسسات السلطة الفلسطينية، "حيث التضخم الوظيفي، وغياب هيكلة واضحة لمؤسسات السلطة، والازدواجية في أداء الأجهزة الأمنية، والتدخل في صلاحياتها، كذلك إهدار المال العام، وقصورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، والحدّ من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي"[2].

كلّ السلبيات الآنفة الذكر، انعكست سلباً على أداء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، خصوصاً خلال الانتفاضة الثانية سنة 2000، بعد أن أظهرت السلطة للملأ أنها لا تملك الاستعداد الكافي، والتحضير المسبق لإمكانية العودة إلى خيار المقاومة، كأحد استراتيجيات السلطة للوصول إلى دولة مستقلة.

ومما دعّم ذلك الأمر عدم وجود تقارب في المواقف السياسية الفلسطينية، خصوصاً بين السلطة الفلسطينية والتنظيمات السياسية الفلسطينية، وهذا عكس التباين الواضح في الموقف الفلسطيني حول الانتفاضة، سواء على مستوى الهدف منها، أو على مستوى آلياتها ووسائلها، ولم تستطع السلطة الفلسطينية استيعاب ذلك حتى بعد حدوثه، كذلك عجزت عن التنسيق من أجل تحقيق ولو جزء من الأهداف، التي انطلقت الانتفاضة لأجلها، ولم تستطع السلطة الفلسطينية، ولو بشكلٍ غير علني ضبط أدوات الانتفاضة، والتنسيق بينها، لأن هذا سيخرجها بصورة أفضل وأجمل على اعتبار أن العمل العسكري أحد وسائل المقاومة، وبالتالي فإن الانتفاضة ليست هدفاً بحدّ ذاتها، بل وسيلة من وسائل التحرير[3].

إن هذه الإخفاقات التي سبق ذكرها، دفعت بالفلسطينيين إلى المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وهذا كان واضحاً من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات وجلسات الحوار، التي عقدتها المنظمات السياسية الفلسطينية، ومؤسسات

---

[1] وليد سالم، **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2000)، ص 74.

[2] عبد الله أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005، ص 2.

[3] مصطفى البرغوثي في ندوة بعنوان "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، صيف 2001، ص 44-45.

المجتمع المدني، بمشاركة ممثلين عن مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتي أكّدت على ضرورة إجراء هذا الإصلاح[4]، وجاءت تلك المطالب بالإصلاح مع ضغوطات خارجية أيضاً، تنادي بالشيء نفسه، لكن المطالب الخارجية التي وُجهت مباشرة إلى السلطة الفلسطينية من خلال الإدارة الأمريكية، كان الهدف منها: إنهاء الانتفاضة، وتنحية القيادة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات، لاعتقادها بأنه لا يمكن الوصول إلى حلّ معها، خاصة وأنها رفضت مقترحات كلينتون كامب ديفيد 2، والتي رأتها الإدارة الأمريكية فرصة تاريخية للفلسطينيين، وعرض سخي لا يمكن تفويته بأي حالٍ من الأحوال[5].

كما أن الإدارة الأمريكية كان لديها اعتقاد راسخ بأن السلطة الفلسطينية، وعلى رأسها ياسر عرفات هي من تقف وراء انطلاق الانتفاضة الثانية، وجاء ذلك مترافقاً مع الحملة الدولية لمواجهة "الإرهاب"، التي أطلقتها الإدارة الأمريكية، وبناءً على ذلك، أُطلق لها العنان لفعل ما تشاء، وبالتالي حرصت على استغلال هذا الوضع أفضل استغلال، بما يخدم حليفتها "إسرائيل"، والمطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، وتنحية ياسر عرفات. كذلك حاولت الإدارة الأمريكية استغلال المطالبة الداخلية الداعية للإصلاح، للإعلان بأن الفلسطينيين أنفسهم يريدون الإصلاح وبحاجة إلى قيادة جديدة[6].

وهنا لا بدّ من التوضيح بأن هناك فرقاً بين المطالبة الأمريكية للإصلاح، والمطالبة الفلسطينية للإصلاح، حيث إن البعض رأى الفلسطينيين المطالبين بالإصلاح "متأمركين"، أو على الأقل يؤيدون السياسة الأمريكية.

لكن في الواقع ليس هناك أيّ ربط بين مطالبة الولايات المتحدة بالإصلاح والمطالبة الفلسطينية، فالهدف من المطالبة الأمريكية، هو قلب النظام السياسي الفلسطيني الموجود، والسماح لمن هم أقرب من السياسة الأمريكية، ليتولوا زمام الأمور لحل القضية الفلسطينية، حسب الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، لأن الولايات المتحدة تبنت وجهة النظر الإسرائيلية بهذا الخصوص في تلك الفترة، بشكل كامل ومطلق.

[4] جميل هلال في ندوة بعنوان "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، صيف 2001، ص 47.

[5] Elisabeth Bumiller and David E. Sanger, "Bush Demands Arafat's Ouster Before U.S Backs a New State; Israeli Welcome Tough Line," *The New York Times*, 25/6/2002.

[6] Aluf Benn, "Analysis: Ariel Sharon Agrees to his Owen Ideas," *Haaretz*, 5/7/2002.

أما المطالبات الداخلية للإصلاح، فكان الهدف منها تنسيق جهود الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية بشكلٍ عام، وإصلاح مؤسسات السلطة بهدف تطوير أدائها، وليس إعادة تشكيلها ليخدم أجندة خارجية، فالهدف من الإصلاح في سياق مطالبات الداخل، كان يرمي إلى إقامة دولة فلسطينية، بعد أن تصبح مؤسسات السلطة قادرة على مواجهة الإسرائيليين في المحافل الدولية بورقة ضغط هي أن السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة شؤون الدولة الفلسطينية، وليس كما كانت الإدارة الأمريكية تدعي أنه لا يمكن للسلطة بشكلها الحالي أن تدير دولة، كذلك فإن الداعين للإصلاح الداخلي لم يغفلوا دور الانتفاضة ورأوها ورقة ضغط أخرى، حيث إن الانتفاضة هي خيار كلّ الفلسطينيين، وأن السلطة هي التي تدير الانتفاضة سياسياً، باعتبار أن لكل حرب أهدافاً سياسية، وعلى مبدأ البندقية غير المُسيسة كقاطع الطريق. هذا هو الهدف من مطالبات الداخل للإصلاح، وليس الهدف منه تنحية ياسر عرفات؛ لأن الشعب الفلسطيني في تلك الفترة لم يكن على خلاف بخصوص رئاسة ياسر عرفات، لكن الخلاف كان محصوراً بأن على الرئيس عرفات المساعدة في الإصلاح، وإصدار قراراته بخصوص ذلك، وبالتالي شتان بين مطالب الإصلاح الأمريكية للسلطة الفلسطينية، ومطالب الإصلاح الفلسطينية للسلطة الفلسطينية.

لقد رأت السياسة الأمريكية أن إجراء الإصلاح المطلوب، مقدمة لانفراج السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك أكد شارون ومعه الإدارة الأمريكية أن الإصلاح شرط العودة إلى المفاوضات وإلى مسار التسوية السلمية، الأمر الذي دفع السلطة الفلسطينية للقيام ببعض التعديلات على هياكلها ومؤسساتها، في محاولة منها للتخفيض من حدة المطالبة الداخلية، وتماشياً مع الضغوطات الأمريكية الإسرائيلية، إلا أنه بعد ذلك لم تكن تلك التعديلات قادرة على معالجة الإشكاليات التي تعاني منها السلطة. هذا على الصعيد الداخلي، حيث أن نتاج التعديل لم يوصل إلى الهدف المرجو منه، وعلى الجانب الآخر زادت المطالبة الأمريكية بضرورة أن يكون الإصلاح جذرياً[7].

[7] ماجد كيالي، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية،" **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، العدد 113، ربيع 2003، ص 25.

وسعت الولايات المتحدة إلى إلزام السلطة الفلسطينية بالإصلاح، وقد تجسّد ذلك عملياً بإعداد خريطة الطريق إلى جانب أعضاء اللجنة الرباعية، تلك الخريطة التي فرضت عدداً من الالتزامات على السلطة الفلسطينية في مجال الإصلاح، أهمها: إقامة نظام سياسي فلسطيني برلماني، وإعادة هيكلة مؤسسات السلطة الفلسطينية، خاصة الأجهزة الأمنية كمدخل لتطبيق خريطة الطريق، والبدء في ترتيبات الحل النهائي. الأمر الذي دفع السلطة الفلسطينية للاستجابة له، حيث استحدثت مؤسسة رئاسة الوزراء، وما تطلبه ذلك من تعديلات دستورية، إضافة إلى قيام الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في ظلّ النظام البرلماني الجديد لمجموعة من الإصلاحات.

وبالتالي أصبح الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية، شرطاً أساسياً لقيام اللجنة الرباعية بدورها تجاه العملية السلمية، وفي المقابل يشكل هذا الشرط "الإصلاح" تحدياً للسلطة الفلسطينية لإنجاز أيّ تقدم في مسار التسوية، والضغط على "إسرائيل"، للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967[8].

ويمكن القول، إنه مع انتهاء عملية السور الواقي Defensive Shield، طرأ تغيير في تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، من قضية احتلال إلى قضية إصلاح السلطة الفلسطينية، وحاجتها إلى قيادة جديدة، ويعود السبب في ذلك، إلى أن "إسرائيل" استطاعت إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤولية قيادة السلطة الفلسطينية عن الفساد المالي والإداري في مؤسساتها، وأيضاً ضلوعها في العمليات التي تتعرض لها "إسرائيل"، وأن ما تقوم به "إسرائيل" يأتي في إطار الدفاع عن النفس، ورداً على ما أسمته "الإرهاب الفلسطيني".

وبالتالي، هذا لا يختلف عما تقوم به الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وجاء ذلك مترافقاً مع مطالبة عدد من أعضاء الكونجرس والإدارة الأمريكية، للرئيس الأمريكي جورج بوش بضرورة تبنى سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين، وإعادة النظر مرة أخرى في العلاقات الأمريكية مع منظمة التحرير، وسلطة الحكم الذاتي، وعدم السماح للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة البيت الأبيض، الذي يعدُّ بالنسبة لها المسؤول الأول عن العنف ضدّ الإسرائيليين، ويتضح ذلك من خلال التصريحات

---

[8] عبيده فارس، "خريطة الطريق والحكومة الفلسطينية الجديدة،" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 23، ربيع 2003، ص 51.

الرسمية للإدارة الأمريكية، ففي 2002/5/6 دعت مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي كوندوليزا رايس، في تصريح لها إلى قيام قيادة فلسطينية جديدة، تلاها تصريح لكولن باول جاء فيه: "بالإمكان إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، لها مقومات البقاء، عام 2005، وتحقيقاً لهذه الرؤية يتوجب على الفلسطينيين بناء الثقة من خلال إيجاد قيادة جديدة مختلفة"[9].

وفي اليوم التالي، طالب الرئيس الأمريكي في لقاء مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون، بضرورة إصلاح السلطة الفلسطينية، بعد أن تراجع عن دعوة اللجنة الرباعية لعقد مؤتمر وزاري حول النزاع في الشرق الأوسط، داعياً إلى بناء سلطة فلسطينية موثوق بها أمريكياً، مع التركيز على إعادة هيكلة وتجميع الأجهزة الأمنية، لزيادة قدرتها على مواجهة المجموعات الفلسطينية التي تقوم بالعمليات ضدّ "إسرائيل".

وفي السياق نفسه، وجهً الرئيس الأمريكي بوش في 2002/6/24، في خطاب لهُ حول الشرق الأوسط، العديد من الانتقادات للسلطة الفلسطينية، متهماً القيادة بممارسة "الإرهاب" ودعا الشعب الفلسطيني إلى انتخاب قيادة جديدة، إذا أراد أن تكون له دولة، حيث جاء في الخطاب: "إن السلام يتطلب قيادة جديدة مختلفة حتى يمكن أن تولد دولة فلسطين"، وأضاف: "إنني أدعو الشعب الفلسطيني إلى انتخاب زعماء جدد لا [يشوبهم] الإرهاب، وحينما يكون هناك قيادات جديدة للشعب الفلسطيني، ومؤسسات جديدة، وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، فإن الولايات المتحدة ستساعد في قيام دولة فلسطين"[10].

وكذلك في اجتماع اللجنة الرباعية في نيويورك في 2002/7/18، تباين الموقف الأمريكي مع مواقف باقي أعضاء اللجنة الرباعية، حول مستقبل القيادة الفلسطينية والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، الأمر الذي دفع الأطراف إلى خلاصة أنه تمَّ الربط فيها بين الإصلاح وقيام دولة فلسطينية ديموقراطية، ورأى ذلك نقطة التقاطع الممكنة، والحل الوسط بين مطلب الإدارة الأمريكية المتمثل في إصلاح

---

[9] ماجد كيالي، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية،" ص 25–26.

[10] إبراهيم أبراش، **فلسطين في عالم التغيير**، سلسلة القضية الفلسطينية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003)، ص 218.

السلطة الفلسطينية، والضغط على قيادتها للقيام بالإصلاح، وبين مطلب الأطراف الأخرى روسيا، وأوروبا، والأمم المتحدة، الذي ركّز على التزامن بين المسارات الثلاث (السياسي، والأمني، والإداري والمالي) وتمثل الحل الوسط بالاتفاق على التوازي بين هذه المسارات[11].

لكن هذا الموقف لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في ممارسة الضغوطات على السلطة الفلسطينية؛ سواء بعدم تدخلها لإيقاف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، أم بالضغط على الدول المانحة، خاصة الاتحاد الأوروبي، لوضع مجموعة من الشروط في استخدام السلطة الفلسطينية للمساعدات المالية المقدمة للفلسطينيين، أملاً في أن يدفع ذلك نحو الإطاحة بالقيادة الفلسطينية، وبروز قيادة جديدة، تكون أكثر استجابة لمطالب الولايات المتحدة و"إسرائيل".

وعلى الرغم من التعامل الإيجابي للسلطة الفلسطينية مع مطالب الولايات المتحدة الأمريكية للإصلاح، حيث أرسلت قيادة السلطة وفداً إلى واشنطن لمناقشة الإصلاحات في مؤسسات وهياكل السلطة الفلسطينية، إلاّ أن الإدارة الأمريكية استمرت في ضغطها لأن الإصلاح، حسب مفهومها، يتمثّل بتغيير النظام.

ثانياً: مظاهر الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية:

أجرت قيادة السلطة الفلسطينية عدة تغييرات، بناءً على المطالب الداخلية للإصلاح، وانسجاماً مع الضغوط الأمريكية، شملت التشكيلة الوزارية، والأمن، والقضاء، والانتخابات، وسوف نتطرّق لكلّ واحدةٍ منها باختصار:

1. التشكيلة الوزارية:

صادق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، على تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، لتسيير شؤون السلطة، لمدة ستة أشهر في 2002/6/9، ضمّت خمسة وزراء جدد

[11] رأى وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبيان، أن التركيز الأمريكي الإسرائيلي على شخص ياسر عرفات، منذ المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية، أمر لا يبرره المنطق ولا المبادئ، فما من شيء ملحوظ عليه؛ وأن أيّ اتفاق يبرم بين الإسرائيليين والفلسطينيين من دون موافقته لن يتم، فكيف يمكن المطالبة بفلسطين ديموقراطية ورفض الرئيس الذي انتخبه الشعب الفلسطيني؛ لذلك فإن فرنسا وأوروبا وعلى غرارها الأسرة الدولية ترفضان التهديدات الموجهة للرئيس ياسر عرفات، وللمزيد حول الموقف الأوروبي من الرئيس ياسر عرفات راجع: دومينيك دو فيليبيان، "المجازفة نحو السلام في الشرق الأوسط،" صحيفة **الحياة**، لندن، 2003/9/30.

لوزارات: المالية والداخلية والتربية والتعليم العالي والعدل، وفي هذه التشكيلة فقد عشر وزراء مناصبهم، وتمَّ دمج عدد من الوزارات، ليتقلص عددها من 31 وزارة إلى 21 وزارة، وكان من ضمن الوزراء الجدد الدكتور سلام فياض وزيراً للمالية، وعبد الرزاق اليحيى وزيراً للداخلية، وهي المرة الأولى التي يعلن فيها الرئيس تخليه عن هذين المنصبين[12].

وفي الكلمة الافتتاحية لأول اجتماع للحكومة الفلسطينية الجديدة، في رام الله في 2002/6/13، أعلن الرئيس الفلسطيني أن مهمة الحكومة الجديدة تتمثل في تحقيق ثلاثة أهداف:

أ. إعادة هيكلة الوزارات الموجودة، وتفعيل الشفافية فيها، مع تقليصها ودمج الوزارات المتشابهة الصلاحيات، التي تلبي حاجات المجتمع الضرورية.

ب. إعادة الإعمار، ومواجهة سياسة الاحتلال الإسرائيلي، الرامي إلى تدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ج. أن هذه الحكومة حكومة انتقالية، من أجل التحضير للانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية في أواخر 2003.

2. التغييرات في الأجهزة الأمنية:

تُعدُّ التغييرات في الأجهزة الأمنية، من أهم التعديلات التي قامت بها قيادة السلطة الفلسطينية، لأن هذه الأجهزة تشكل الذراع الأساسي للسلطة الفلسطينية، وهي الداعم الأساسي لوجودها وبناءً عليه، فإن التغيير فيها يعني تأثيراً أعمق، لما تمثله من قوة، ونفوذ داخل السلطة الفلسطينية، وقدرتها على فرض توجهاتها السياسية على الشارع الفلسطيني، لذلك اتخذ الرئيس سياسة التدريج في التعديلات الخاصة بالأجهزة الأمنية، وشملت هذه التغيرات كلّ قيادة جهاز الأمن الوقائي في الضفة والقطاع، كذلك شملت جهازي الشرطة والدفاع المدني.

3. التغييرات في الجهاز القضائي:

أصدر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قراراً رئاسياً بإلغاء محاكم أمن الدولة، كذلك وقّع في 2002/5/14، مرسوماً ينص على إصدار قانون استقلال القضاء، والهدف منه

---

[12] ماجد كيالي، بعد إعلان التشكيلة الحكومية الجديدة: الساحة الفلسطينية بين متطلبات الإصلاح وحاجات التغيير، موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)، 2002/6/14، ص 1، نقلاً عن: mkayali@scs-net.org

إرساء سيادة القانون والنظام، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

4. الإعلان عن الانتخابات:

في خطابه أمام المجلس التشريعي في رام الله في 2002/5/15، أشار الرئيس ياسر عرفات إلى سعي السلطة الفلسطينية، لإجراء مراجعة شاملة لنظامها السياسي[13]، وطلب في الخطاب نفسه من نواب المجلس التشريعي التحضير لانتخابات جديدة، دون أن يحدد موعدها. وفي الوقت نفسه، صوّت المجلس التشريعي في 2002/5/12، على اقتراح بإجراء الانتخابات البلدية قبل نهاية سنة 2002، وانتخابات رئاسية وتشريعية في بداية سنة 2003. وقد حددت اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات ثلاث قضايا مركزية، بحاجة إلى إجابات واضحة:

أ. ضرورة صدور مرسوم رئاسي عن الرئيس ياسر عرفات، يحدد فيه موعد الانتخابات القادمة.
ب. ضرورة إقرار المجلس التشريعي فيما إذا كان سيعتمد قانون الانتخابات السابق لسنة 1996، لإجراء الانتخابات المعنية، أم أنه سيقوم بإدخال بعض التعديلات عليه؟
ج. إخلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدن والبلدان والقرى الفلسطينية، التي احتلتها خلال الانتفاضة، لضمان حرية حركة المرشحين والناخبين واللجان، وضمان مشاركة سكان القدس المحتلة في هذه الانتخابات.

إضافة إلى ذلك، أعلن الدكتور صائب عريقات وزير الحكم المحلي السابق في 2002/6/28، عن وجود خطة للسلطة الفلسطينية، ذات إصلاحات واسعة النطاق، سيتم عقدها خلال "المئة يوم المقبلة"، وأنه ستجري انتخابات رئاسية وتشريعية في الفترة ما بين 10-2003/1/20، وانتخابات بلدية في آذار/ مارس من السنة نفسها.

كانت هذه، بشكل عام وموجز، التعديلات التي أعلنت عنها السلطة الفلسطينية، والتي نفّذت قيادة السلطة الفلسطينية العديد منها في مؤسساتها وهياكلها، والتي تحاول التقاطع بحدود مع المطالب المنصوص عليها بخريطة الطريق، التي وضعتها

[13] محمد سعيد عكاشة، "الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 149، تموز/ يوليو 2003، ص 101.

اللجنة الرباعية، والتي تمَّ بموجبها إلزام السلطة الفلسطينية بإدخال الإصلاحات على نظامها السياسي ومؤسساته، كما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق.

ثالثاً: موقف الولايات المتحدة من الإصلاحات التي قامت بها السلطة الفلسطينية:

أعرب الرئيس الأمريكي بوش بعد لقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون، في 2002/6/10، أي بعد يوم واحد من تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة عن تحفظات شديدة إزاء التعديل الوزاري الفلسطيني، فقد جاء في هذا التصريح: "لا أحد يثق بالحكومة الفلسطينية الجديدة، فالشرط الأول والضروري هو: تمكين المؤسسات الفلسطينية من إشاعة الثقة مجدداً لدى الشعب الفلسطيني، وإقناع إسرائيل بأنها تستطيع التعامل معها كشريك أساسي في المفاوضات"[14]. وقد تقاطع هذا الموقف مع الموقف الإسرائيلي، عندما صرّح أريل شارون خلال الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة بعدم رغبة "إسرائيل" في التفاوض مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وحكومته الجديدة.

وبهذا أعلنت "إسرائيل" والولايات المتحدة عدم رضاها عن التعديلات، التي قامت بها السلطة الفلسطينية، وعدم ثقتها بالحكومة الجديدة، ورأتها غير قادرة على وقف التدهور الأمني في مناطقها.

علاوة على ذلك، ردت "إسرائيل" على هذه التعديلات، بشروع قوات الاحتلال الإسرائيلي في إقامة الجدار الفاصل على أراضي الضفة الغربية في 2002/6/15، بالإضافة إلى ذلك، رأت "إسرائيل" أن التعديلات في الأجهزة الأمنية لم تصل إلى المستوى المطلوب، أي أنها لم تكن إصلاحات جذرية كما أرادت، وأن الإسرائيليين لم يلمسوا أيّ نشاط فلسطيني يُفضي إلى وقف الهجمات الفلسطينية ضدّ "إسرائيل"، حسب قولهم، ورأت في تعيين عبد الرزاق اليحيى، كأول وزير فلسطيني يتولى الإشراف على جهازي الشرطة والأمن الوقائي، أنه شخص مقرب جداً من الرئيس عرفات، وعليه فلن يقوم باتخاذ أيّ إجراءات أمنية أو قمعية تجاه ما تسميهم "إسرائيل" "بالمخربين الفلسطينيين"، إلاّ بعد استشارة عرفات وموافقته.

[14] نشوان العطاب، "إصلاحات السلطة الفلسطينية: الأسباب والأهداف،" صحيفة **السياسية**، ملحق **قراءات سياسية**، صادرة عن وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، صنعاء، العدد 2، ص 7.

لذلك أصرّت على استبعاده وتنحيته، كما طالبت بعدم القيام بأي إجراءات للتنسيق الأمني بينها وبين السلطة الفلسطينية، كما طالبت بإخضاع الأجهزة الأمنية لرقابة دولية، للتأكد من أن الأموال التي تُصرف لها، لا تستخدم في مساعدة الفلسطينيين على القيام بعمليات ضدّ "إسرائيل"، كما طالبت بإقالة قيادات هذه الأجهزة، التي تتعاطف مع المقاومة الفلسطينية، وتقدم لها التسهيلات لضرب الأهداف الإسرائيلية، "حيث إن إسرائيل والولايات المتحدة أجمعتا على أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أجهزة إرهابية خالصة، طالما أن هذه الأجهزة تخضع في تحركاتها وعملها للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات"[15]. لذلك سعت كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إلى "تجريد الرئيس عرفات من صلاحياته"[16]، حيث استحدثت منصب رئاسة الوزراء، كآلية لتقليص هذه الصلاحيات وتقليص نفوذه في المؤسسات والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهذا ما تمّ فعلاً عبر إجراء التعديلات في القانون الأساسي للسلطة، واستحداث مؤسسة رئاسة الوزراء، وتشكيل أول حكومة فلسطينية ترأّسها محمود عباس (أبو مازن)، والذي منحها المجلس التشريعي الفلسطيني ثقته رسمياً في 2003/4/29، بأغلبية 51 عضواً، ومعارضة 18 عضواً، وامتناع 34 عضواً عن التصويت، وتكونت الحكومة الفلسطينية الجديدة من 26 وزيراً.

وجاء منح الثقة للحكومة من قبل المجلس التشريعي بعد أن حازت على التكليف بالإجماع من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يتم الإعلان عن خريطة الطريق من قبل اللجنة الرباعية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، بعد يوم واحد من حصول الحكومة الفلسطينية الجديدة على ثقة المجلس التشريعي، أي في 2003/4/30، واعتبرت هذه الحكومة ورئيسها المعني الأول بالعملية التفاوضية، فقد جرى تسليم النصّ الرسمي لخريطة الطريق لرئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس، بدلاً من تسليمها للرئيس عرفات. وعليه يمكن القول، إن الإصلاح الذي تمّ في النظام السياسي الفلسطيني،

[15] عادل الجوهري، مؤتمر للسلام وإصلاح السلطة الفلسطينية، **مجلة النور**، بيروت، العدد 133، حزيران/ يونيو 2002، ص 19.

[16] James Bennet, "Arafat Wants No 2 Man in the P.L.O. as the Premier," *The New York Times*, 7/3/2003.

والمتمثل في تحوله من نظام رئاسي إلى نظام برلماني، عبر استحداث مؤسسة رئاسة الوزراء، جاء نتيجة للضغوطات الخارجية، التي جسّدتها التزامات خريطة الطريق في التعجيل باستحداث هذه المؤسسة. وبالرغم من ذلك، ظلّ الموقف الأمريكي متقاطعاً مع الموقف الإسرائيلي، بخصوص الرئيس عرفات، باعتباره جزءاً من المشكلة وليس الحل، وأنه لم يعد شريكاً لـ"إسرائيل" في عملية التسوية وأنه غير قادر على قيادة الفلسطينيين باتجاه التسوية السلمية.

وبهذا التوافق تناست الإدارة الأمريكية أن الرئيس عرفات هو الزعيم الذي استطاع نقل الوعي الفلسطيني من المجال التاريخي والرمزي، إلى المجال البراجماتي والسياسي، ومن مجال الصراع والنفي المتبادل، إلى مجال التسوية والتعايش المشترك، وفق صيغة دولتين لشعبين، والمتضمنة إقامة دولة للشعب الفلسطيني، على أيّ جزء من أرض فلسطين التاريخية، مستنداً في ذلك إلى ثقة شعبه، بحكم مكانته التاريخية والرمزية والوطنية.

إن الإدارة الأمريكية أصبحت واضحة في سياستها تجاه القيادة الفلسطينية، الممثلة بالانتخاب للشعب الفلسطيني، منذ أن أعلن الرئيس بوش في خطابه في 2002/6/24 أن الإصلاح ضرورة حتمية لا يمكن تجاوزها، وأهم ما في ذلك هو: انتخاب قيادة فلسطينية، تتناسب والمقاييس الأمريكية، إن صحّ التعبير، ويكون من مهام تلك القيادة عدم التهاون في التعامل مع "الإرهاب الفلسطيني" أو "المخربين الفلسطينيين"، كما أسمتهم "إسرائيل".

ومن العجب أن للولايات المتحدة الأمريكية، والأطراف الدولية الأخرى، ومن بينها "إسرائيل"، الحق في مراقبة الإصلاح الأمني في السلطة الفلسطينية، بل ووصل الأمر أيضاً إلى المطالبة بوضع حدّ للتحريض على العنف في وسائل الإعلام، ووقف كلّ أشكال الدعم للجماعات التي ترتكب جرائم، على حدّ تعبيرها، ضدّ "إسرائيل"، "وهذا كله يُعتبر مدخلاً للبدء في مفاوضات إسرائيلية فلسطينية، تفضي في نهاية الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005"[17].

[17] محمد خالد الأزعر، "رؤى الإصلاح في الحالة الفلسطينية، حدود الواقع والادعاء،" **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، العدد 119، خريف 2004، ص 19.

ويحق للباحث التساؤل: هل كانت السياسة الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية توحي بوجود رغبة حقيقية في مساعدتها على الإصلاحات الكفيلة بـ"دمقرطة" نظامها السياسي؟

وللإجابة على ذلك السؤال، يمكن القول إن السياسة الأمريكية ومنذ طرحها لإصلاح السلطة الفلسطينية، وانتهاءً بخريطة الطريق جعلت هذا الإصلاح شرطاً لحل القضية الفلسطينية، وهو ما يعدُّ إعفاءً لمسؤولية الاحتلال من دوره في إيجاد مسببات الفوضى، والتسيب في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعاقة لجهود السلطة في تنفيذ عملية الإصلاح.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ وضع هذا الإصلاح تحت الإشراف الدولي، دون تنسيق مع السلطة والقوى السياسية الفلسطينية، كذلك تركّزت السياسة الأمريكية في مطالبها بالإصلاح على المحاور الأمنية، حيث دفعت السلطة الفلسطينية إلى العمل بحزم لإنهاء المقاومة، دون تفرقة بين المقاومة المشروعة، والمقاومة غير المشروعة. على الرغم من أن المقاومة هي الرد الطبيعي على وجود الاحتلال، وهي حقّ قانوني معترف به دولياً.

وفي الوقت نفسه، فإن قمع المقاومة من قبل السلطة الفلسطينية يُفقدها الكثير من الدعم والتأييد الشعبي لمشروعها الإصلاحي، ويصبح النظر للإصلاح من وجهة نظر الشارع الفلسطيني هو استجابة للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، مما يعني خروجاً عن المصلحة الفلسطينية، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الصدام الداخلي، الذي يعيق عملية الإصلاح في السلطة الفلسطينية.

أما على صعيد الإصلاح المالي فإن الطلب الأمريكي، وبالرغم من تضمنه عدداً من الإيجابيات الإدارية، حمل في طياته الكثير من المعوقات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف عدد من مساعداتها المالية والاقتصادية الموجهة للسلطة الفلسطينية، وهددت بفرض عقوبات عبر مجلس الشيوخ والنواب، وحجب الضمانات المالية عن تلك السلطة، وأشار الرئيس الأمريكي في تصريح له: "بأن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين مرهونة بتطبيقهم للإصلاحات ورفض الإرهاب، وأن دولاً أخرى سوف لن تفعل إلاَّ ذلك"[18]، الأمر الذي تمَّ تجسيده بالفعل، من خلال الضغوطات التي مارستها الولايات

[18] **المرجع نفسه**، ص 17.

المتحدة الأمريكية على المجتمع الدولي، خصوصاً الاتحاد الأوروبي، لفرض مجموعة من الشروط على تحويل المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وصولاً إلى دفع الاتحاد الأوروبي لتصنيف بعض الحركات والفصائل الفلسطينية، ضمن لائحة "التنظيمات الإرهابية"، وهذا ما شكل إسهاماً أمريكياً، في إيجاد تغطية دولية للعدوان الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية، والمجتمع الفلسطيني.

واختزلت الولايات المتحدة بذلك الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى مجرد إشكالية إصلاح أمني ومالي في السلطة الفلسطينية.

كذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية، في إبعاد مجلس الأمن الدولي عن أيّ تدخل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين ومؤسسات السلطة، سواء بالوقوف ضدّ إرسال مراقبين دوليين، أو لجان تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة، كما وقفت أمام أيّ ضغوطات دولية أو إقليمية على "إسرائيل"، وهذا ما انطبق على اللجنة الرباعية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تقليص دورها، وتحويلها إلى صيغة رمزية، غير قادرة على التأثير فعلياً في الصراع ومجرياته.

ومن الدلائل التي توضح بأن الإدارة الأمريكية لم تكن تنوي بالفعل مساندة السلطة الفلسطينية في عملية الإصلاح التي طلبتها، تلك الوعود الصريحة التي قدمها الرئيس الأمريكي بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون، فيما عُرف بالضمانات الأمريكية، في 2004/4/14، والتي عُدّت خروجاً عما ورد في خريطة الطريق، وتراجعاً أمريكياً عن الحقوق الفلسطينية المتعلقة بالقدس، والحدود، واللاجئين والمستعمرات وهي القضايا الأساسية في الصراع، كما أقرَّ الكونجرس الأمريكي مشروع قانون يعُدُّ نقد "إسرائيل" شكلاً من أشكال اللاسامية، كتزكية لهذا التوجه في الإدارة الأمريكية، حول الضمانات التي قدمها الرئيس بوش لشارون.

وبناءً عليه، رأت الإدارة الأمريكية أن ما تقوم به "إسرائيل" في أراضي السلطة الفلسطينية، ما هو إلاَّ دفاع عن النفس، وفي مقابل ذلك طالبت السلطة الفلسطينية بإنهاء ما تسميه بـ"الإرهاب الفلسطيني"، وهذا ما صرح به الرئيس بوش في المؤتمر السنوي لمنظمة أيباك، بقوله: "إن بلادي ملتزمة بقوة، وأنا شخصياً، ملتزم بحماية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وصديقة، والتي لها كلّ الحق في الدفاع عن نفسها ضدّ

الإرهاب"، مضيفاً: "إن شارون رجل يعمل من أجل السلام، وإن إسرائيل بحاجة إلى شريكٍ فلسطيني مسئول من أجل تحقيق السلام"[19].

لذلك، نستطيع القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإصلاح في السلطة الفلسطينية، كانت تتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية، بل كانت تشكل انحيازاً واضحاً للرؤية الإسرائيلية، خاصة في موضوع عرقلة الإصلاح في السلطة، ليتسنى لها تنفيذ ما تريد بحجة أن السلطة وقيادتها لم تنفذ الإصلاح المطلوب، والذي سيفضي إلى بدء مفاوضات جادة، تقود إلى تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.

وهذا كله يوحي بتضارب السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح في السلطة الفلسطينية، مع ما يتطلبه قيام نظام سياسي فلسطيني ديموقراطي، وكان على الولايات المتحدة لإنجاح ذلك أن تعمل على إنهاء الاحتلال، بدلاً من مساندته، وأن تعمل على تسهيل مهمات مؤسسات السلطة، خصوصاً المالية، بدلاً من فرض قيود عليها[20].

خلاصة:

إن الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت بشكلٍ مباشر في إعاقة الجهود الذاتية الفلسطينية لإصلاح السلطة، عبر ضغوطها القوية على السلطة الفلسطينية، والأطراف الدولية الأخرى، وأن الولايات المتحدة كان جلّ اهتمامها، يتركّز على البعدين الأمني والمالي، والهدف من ذلك فقط إنهاء المقاومة الفلسطينية[21].

ولقد أعفت الولايات المتحدة الاحتلال من أيّ مسؤولية تجاه الانتفاضة، وتجاه الخلل الذي لحق بالسلطة الفلسطينية، نتيجة الممارسات الإسرائيلية ضدها. كذلك فإنها ساندت بصورة غير مباشرة "إسرائيل"، في عدم وصول السلطة إلى الإصلاح، من خلال عدم إدانة جرائم الاحتلال، ومنع أيّ طرف من إدانته رسمياً، وبذلك استمرت الأحوال على خللها.

---

[19] أحمد سيد أحمد، "غزة بين خطة شارون والمبادرة المصرية،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 157، تموز/ يوليو 2004، ص 157.

[20] عبد الله أبو مطر، المرجع السابق، ص 110.

[21] مهند عبد الحميد، عقبات أمام الإصلاح، شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)، 2005/1/14.

المبحث الثاني: موقف أمريكا من الانتفاضة الثانية وحصار الرئيس ياسر عرفات:

مقدمة:

في 2000/9/28، قام شارون بزيارة للمسجد الأقصى، وقبل الزيارة كانت السلطات الإسرائيلية قد نشرت آلاف الجنود ورجال الشرطة في باحات المسجد الأقصى، لتأمين تلك الزيارة، وتصدى الفلسطينيون الذين كان بمقدورهم الوصول إلى المكان لهذه القوات، واشتبكوا معها بحجارتهم، وتزامن ذلك مع وصول عدد من الشخصيات الفلسطينية السياسية، للدلالة على أن الحدث ليس بسيطاً. وما إن غادر شارون المسجد الأقصى، وخفّت حدّة تواجد الجنود الإسرائيليين حتى اندلعت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، لتمتد لاحقاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وقطاع غزة، والضفة الغربية، لتصبح انتفاضة جماهيرية.

ورداً على ذلك، هدد إيهود باراك Ehud Barak، رئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الفترة، بأن "إسرائيل" ستستخدم كلّ الوسائل العسكرية لوضع حدّ لتلك الأحداث.

أولاً: زيارة شارون إلى المسجد الأقصى:

لقد أشعلت زيارة شارون إلى المسجد الأقصى فتيل الانتفاضة، ولكنها لم تكن السبب الرئيسي لاندلاعها بهذا الشكل، فقد وصل الفلسطينيون إلى مرحلة من الإحباط لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال، وفي ظلّ غياب أيّ أفق سياسي، وفقاً لقراري 242 و338[22]، حيث إن السياسة الإسرائيلية ومنذ الإعلان عن اتفاقيات أوسلو، وهي تراوح مكانها، بل إنها تحاول إفشال ما تمّ إنجازه[23]. وما زاد من إحباط الفلسطينيين أن الإدارة الأمريكية، الراعي لاتفاق أوسلو، تساند "إسرائيل" وتدعمها بشكل مطلق، وتكاد تتبنى سياسة "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، وقد بدا ذلك واضحاً عقب فشل مؤتمر كامب ديفيد 2000، الذي أثبتت نتائجه أنه لا يمكن أن

---

[22] عماد جاد، **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2002)، ص 90.

[23] نصير حسين عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص 161.

تقبل "إسرائيل" بحلول تعطي الفلسطينيين حقوقهم، ومع ذلك فقد حمّلت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الفشل للقيادة الفلسطينية، وأعلنت أن الرئيس عرفات ضيَّع فرصة تاريخية[24].

هذا الفشل أثبت للفلسطينيين أنه لا يوجد شريك إسرائيلي يمكن أن يتفاوضوا معه، في حين أن الفلسطينيين قدموا للإسرائيليين 78% من أراضيهم التاريخية، ولم تقبل "إسرائيل" بذلك، بمعنى الانسحاب إلى حدود 1967/6/4، أي أن ما يطلبه الفلسطينيون حوالي ستة آلاف كم^2 من فلسطين التاريخية، البالغة 27 ألف كم^2، و"إسرائيل" لا تقبل حتى بذلك من الحد الأدنى الذي يمكن قبوله[25].

ربط الفلسطينيون بين الماضي والحاضر، منذ قرار التقسيم الذي صدر سنة 1947 وحتى كامب ديفيد 2000، فوجدوا أنه باتفاقات أو بدون اتفاقات، لم يمنحوا أيّ سيادة، وبالتالي فقد شكّل ذلك عاملاً رئيسياً في اندلاع الانتفاضة، الأمر الذي زاد من الإحباط لدى الفلسطينيين، إضافة إلى اصطفاف الولايات المتحدة إلى جانب "إسرائيل"، بغض النظر عن المعطيات والمتغيرات، وبالتالي تبخرت الآمال الفلسطينية في تسوية عادلة لقضيتهم، بعدما تبنت الإدارة الأمريكية المقترحات الإسرائيلية في مؤتمر كامب ديفيد.

وبعد اندلاع الانتفاضة واتساع مجالها لتمتد في كلّ الأراضي الفلسطينية، وقوة الردّ الإسرائيلي عليها، واستخدامه للسلاح الأمريكي المتطور، وقيام المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات عسكرية ضدّ "إسرائيل"، كردّ على الاعتداءات الإسرائيلية، حاولت الولايات المتحدة التدخل، وأعلن الرئيس كلينتون عن رؤية خاصة به، أُطلق عليها فيما بعد "أفكار كلينتون"، وتمّ تقديمها في نهاية فترته الرئاسية[26].

تلك الأفكار التي تضمّنت الحدّ الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، حيث إنه بمقتضاها سيتم إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة، معترف بسيادتها النسبية على

[24] كلايتون سويشر، **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة رضوان زيادة وآخرون (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006)، ص 346.

[25] أحمد نافع، **أوراق عربية: فلسطين وهموم أخرى** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2002)، ص 84.

[26] انتصار خليل الشنطي، "الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة عملية السلام والدولة الفلسطينية،" **مجلة صامد الاقتصادي**، السنة 24، العددان 129–130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2002، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، 2003، ص 52.

الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء نسبة محدودة تظل تحت سيادة "إسرائيل"، ولكن أفكار كلينتون تضمّنت أيضاً أفكاراً لا يقبلها الفلسطينيون، بخصوص حقّ العودة للاجئين، والدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم المسّ بالكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى قضية الحدود، والسيادة على المعابر، الأمر الذي يجعل من الدولة الفلسطينية، بناءً على أفكار كلينتون دولة كانتونات.

وفي نهاية هذه الورقة التي ضمنها الرئيس الأمريكي أفكاره، وردت فقرة عبّرت عما جاء الوضع عليه لاحقاً في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، فيقول كلينتون: "هذه هي أفكاري وإذا لم تُقبل فإنها لن تنزل عن الطاولة فحسب، بل إنها ستذهب معي عندما سأترك منصبي، وأغادر البيت الأبيض"[27].

وهذا تهديد واضح وجهه الرئيس الأمريكي إلى القيادة الفلسطينية، وكان الهدف منه إرهاب المفاوض الفلسطيني، وإشعاره بأن مستقبل القضية الفلسطينية مع الإدارة الجديدة سيكون مظلماً، وأن الحفاوة طيلة الأربعة أعوام الماضية ستزول، ولن يدخل عرفات البيت الأبيض لاحقاً. وبذلك فإن كلينتون حاول الضغط على الفلسطينيين، بكلّ ما أوتي من قوة، لينتزع منهم الإنجاز بحلّ الصراع، وفقاً لوجهة نظره المتقاربة من السياسة الإسرائيلية.

وحين تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الإدارة الأمريكية، في كانون الثاني/ يناير 2001، كانت الانتفاضة في أوج نشاطها، وقد بلغت الذروة بسلسلة من العمليات الفدائية داخل "إسرائيل"، كردّ على الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، والتي تصاعدت بعد تولي شارون لرئاسة الحكومة، حيث زادت شراستها ووحشيتها، لتطال كلّ مرافق الحياة الفلسطينية، وفي ضوء ذلك، أعلنت إدارة بوش، أنها غير ملتزمة باقتراحات كلينتون، أي أنها اتبعت سياسة "كفّ يدّ" تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من سوء هذه الأفكار، وعدم حيادها بالنسبة للفلسطينيين[28].

وبهذا قلّصت الإدارة الأمريكية الجديدة دورها الدبلوماسي في عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتزامن ذلك مع إعلان الحكومة الإسرائيلية

[27] **المرجع نفسه**، ص 53.

[28] أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات في جامعة القاهرة**، تحرير نادية محمود مصطفى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 298.

بأن مفاوضات الوضع النهائي، التي تحددت بموجب اتفاق أوسلو، ليست على جدول أعمالها، وأن هذه الحكومة ليست في عجلة لإبرام سلام، بل إن ما تسعى إليه هو مجرد ترتيبات مرحلية جزئية للأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة وليس تسوية شاملة، أي أنها أعلنت أنه لا سلام، ولا مفاوضات، ولا تسوية للقضايا التي كان يفترض تسويتها، ولا توجد أيّ إشارة إلى قيام دولة فلسطينية، وعلى الفلسطينيين القبول بالعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وترك الأمور على حالها ومناقشتها في المستقبل.

يتضح من هذا الخطاب الإسرائيلي، أن تطابقاً إسرائيلياً أمريكياً قد تمَّ بخصوص مستقبل الصراع، يقضي بتهميش الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، ضغط أغلب أعضاء الكونجرس باتجاه أن يتخذ الرئيس بوش سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين، وحمّل الكونجرس الأمريكي السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عرفات مسؤولية "العنف في الشرق الأوسط"، وطالب أعضاء الكونجرس، بإعادة النظر في العلاقة الأمريكية مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ورئيسها، وذلك عقاباً على الموقف الذي أبداه الرئيس عرفات في كامب ديفيد سنة 2000، حيث اتهموه بإفشال القمة، وبدأت أصوات أمريكية لها تأثيرها، تروّج لعزل الرئيس عرفات، ودعوا إلى عدم دعوته إلى البيت الأبيض.

واستجاب الرئيس بوش لهذا التوجه، ومضى في وصف الانتفاضة وفعالياتها بـ"الإرهاب"، وفي الوقت نفسه، شكل هذا الوصف غطاءً دولياً لآلة الحرب الإسرائيلية، لتفعل ما تشاء تجاه الفلسطينيين، وكان هذا الضوء الأخضر بمثابة الموافقة على استئصال المقاومة الفلسطينية بالكامل، والقضاء على إرادة الفلسطينيين، ليس الشعب فقط، وإنما السلطة والقيادة، ليتسنى لهم بسط مفهوم السلام الأمريكي - الإسرائيلي.

وفي السياق نفسه، أيدت الإدارة الأمريكية توجه شارون، بخصوص أيّ تسوية سياسية بأنه "لا تفاوض في ظلّ الانتفاضة"، وبذلك أيدت الأساليب العدوانية لشارون، كي يقبل الفلسطينيون بما لم يقبلوه من تسوية في كامب ديفيد، وفق الرغبة الأمريكية الإسرائيلية.

إن الدعـــم الأمريـــكي لـ"إسرائيـــل"، خـــلال البدايـــات الأولى لانتفاضـــة الأقـــصى، عـــزّز سياســـة التصعيـــد الإسرائيـــلي، وهـــذا مـــا شـــجّع شـــارون بالفعـــل، عـــلى تنفيـــذ خططـــه

العدوانية ضدّ الشعب الفلسطيني، ولم يكترث شارون لتدمير البنى الأساسية، واغتيال الشخصيات البارزة في المجتمع الفلسطيني، ولم تكتفِ الإدارة الأمريكية بذلك الدعم لـ"إسرائيل"، بل استغلت أيضاً "حقّ الفيتو"، فمنعت مجلس الأمن من تبني مشروع قرار لإنشاء آلية ملائمة لحماية المدنيين الفلسطينيين، وقد وصف المندوب الأمريكي بالوكالة السفير جيمس كنينغهام James B. Cunningham المشروع بأنه يفتقر إلى التوازن، والطابع العملي، وبالتالي يخلو من الحكمة.

وفي الوقت نفسه، شددت الإدارة الأمريكية على دعواتها للفلسطينيين بإدانة العنف الفلسطيني علناً، ووقفه بأيّ شكلٍ من الأشكال.

وأهم ما يمكن الوقوف عليه، حيال هذه المنهجية الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية وقت الانتفاضة، أن الإدارة الأمريكية تركت "إسرائيل" تسوي القضية بنفسها، كما أنها رفعت يدها عن الفلسطينيين، وعلاوة على ذلك قدّمت دعماً سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً واسع النطاق لـ"إسرائيل"، وهذا ما أفسح المجال أمام آلة الحرب الإسرائيلية، لتفعل ما تشاء ضدّ الفلسطينيين، قضيةً وشعباً. وكذلك من العوامل التي سهّلت عمليات الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، قرار إدارة بوش التقليل من الاتصال بالمفاوضين الفلسطينيين، وصولاً إلى حدّ التجميد تقريباً، ورفض بوش لقاء الرئيس عرفات.

وظلّ الحال على ما هو عليه حتى أحداث 2001/9/11، والانتفاضة ما زالت مستمرة في ظلّ عدوان إسرائيلي، وتمسك فلسطيني بالمقاومة، ودعم وتأييد عربي، وموقف أوروبي يحاول التدخل لسد الفراغ الذي أحدثته الإدارة الأمريكية، من خلال سياسة "كفّ اليدّ" التي اتبعتها حيال الصراع[29]. غير أن تلك الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة، غيّرت الكثير من الأمور، فالولايات المتحدة سعت منذ اللحظة الأولى لاستيعاب الضربة لتكوين الحلف الدولي لمحاربة "الإرهاب"، وحاولت الإدارة الأمريكية استغلال الوضع، لتصل حملتها إلى دول إسلامية وعربية، كان إنهاؤها حلماً يراود الإدارة الأمريكية.

ولتكوين الحلف القوي الذي تنضم إليه الدول العربية لاستجلاب الرأي العام العربي، كان لا بدّ من التغيير في الخطاب الأمريكي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية،

[29] انتصار خليل الشنطي، **المرجع السابق**، ص 57.

حيث إن الولايات المتحدة متأكدة من صعوبة استجلاب العرب إلى الحلف، دون أن تبدي الولايات المتحدة رغبتها في حلّ القضية الفلسطينية، الملف الأصعب في الشرق الأوسط.

وبناءً على تلك المعطيات، أعلن الرئيس بوش في 2001/10/2، أن "فكرة الدولة الفلسطينية كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الأمريكية، شريطة احترام حقّ إسرائيل في الوجود، وأن هذه الإدارة كانت بصدد إعلان ذلك، أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لولا أنها تأجلت بفعل التطورات"[30].

وكما سبقت الإشارة، فإن التصريحات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة من قبل، لم يكن الهدف منها سوى تعبئة الرأي العام الأمريكي والعربي والإسلامي، وليس التنفيذ، وما يدل على ذلك التغير السريع في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بعد تحقيق الانتصار الأولي في أفغانستان. وقد حصلت الولايات المتحدة على مآلها من هذه التصريحات، وعادت مرة أخرى إلى سياستها الداعمة وبقوة لـ"إسرائيل"، حيث تجاهل الرئيس بوش، في أول خطاب إلى الأمة والكونجرس بعد الانتصار في أفغانستان في 2002/1/29، رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، كذلك فإنه صنّف حماس، والجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، ضمن "محور الشر"، في إشارة واضحة إلى أن الولايات المتحدة تتعامل مع المقاومة الفلسطينية على أنها "إرهاب"، وأن من يدعم هذه المقاومة "إرهابي".

هذا السلوك أكّد بلا شكّ، رؤية الذين لم يصدقوا صُدقية التعاطف الأمريكي مع إقامة الدولة الفلسطينية؛ استناداً إلى الخبرة المتراكمة حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عقود. وكذلك فإن هذا السلوك يؤكد استفراد الولايات المتحدة بقضية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعمها لـ"إسرائيل" بشكلٍ دائم، لعدم وجود قوى أخرى تعارضها.

إن الموقف الأمريكي من إعلان الدولة الفلسطينية بعد 2001/9/11، قدّم مثالاً واضحاً على تذبذب السياسة الأمريكية في العلاقات الدولية، وميلها إلى ما يمكن تسميته بـ"الميكافيلية" إلى حدّ الانتهازية المفرطة.

[30] **المرجع نفسه**، ص 59–60.

فما إن استشعرت الولايات المتحدة بانتصارها في أفغانستان، حتى أدارت ظهرها للحقوق الفلسطينية، وعلاوةً على ذلك شنّت هجوماً إعلامياً على الانتفاضة وتنظيمات المقاومة، وعادت واشنطن مرة أخرى إلى تبني خطاب حكومة شارون، بل كانت ناطقة باسمه المرتبط بجرائم الحرب.

والهدف من وراء ذلك، محاولة ابتزاز القيادة الفلسطينية بعدة مطالب أمريكية صهيونية، كالتقيد بالأمن الإسرائيلي مئة بالمئة، وضبط تنظيم فتح، والقبض على مرتكبي ومخططي العمليات المسلحة ضدّ "إسرائيل"، والطلب من السلطة الفلسطينية تفكيك تنظيمات المقاومة، مثل حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، اللتين وضعتهما واشنطن ضمن قوائم "الحركات الإرهابية".

وبناءً على ما سبق، فإن الإدارة الأمريكية لم تهتم بالإرهاب الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، بل إنها بررت ذلك بأن لـ"إسرائيل" الحق في الدفاع عن نفسها، وفي هذا السياق، أشارت الولايات المتحدة، إلى أنها ستستخدم حقّ النقض الفيتو، إذا تمَّ الطلب من الأمم المتحدة التصويت على مشروع قرار بهذا الخصوص.

وعلى عكس ذلك، عندما اقتضت الضرورة لتمرير سياستها، وتحضير الأجواء لضرب العراق من قبل الولايات المتحدة، قدمت مشروع القرار رقم 1397 إلى مجلس الأمن، في 2002/3/13، والذي ينص على قيام دولة فلسطين جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"، في إشارةٍ واضحة إلى أنها تحاول حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبإمعان النظر والتحليل في نصّ هذا القرار نلاحظ أن كلمة الدولة الفلسطينية ألقيت بسرعة في سطر واحد، دون الإشارة إلى حدود هذه الدولة، وآلية الوصول إلى قيامها، والأمور المتعلقة بها، لكنها أشارت إلى أمور أخرى عقب هذه الفقرة التي نصت على أنه: "إذ يؤكد مجلس الأمن على رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون أيّ تحديد للأرض التي ستقام عليها هذه الدولة، أو آلية إقامتها"[31].

ولكـــن الشـــقّ الأهـــم في القـــرار، والمـــراد الحقيقـــي لـــه، يدعـــو إلى وقـــف الانتفاضـــة الفلســـطينية، المـــؤرق الأكـــبر لـ"إسرائيـــل" وحليفتهـــا الولايـــات المتحـــدة، وبالتـــالي فـــإن

[31] **المرجع نفسه**، ص 59.

جوهر القرار يكمن في ذلك التعبير عن بالغ القلق إزاء استمرار أحداث العنف. وبالتالي، فإن المدنيين الذين تخشى عليهم الولايات المتحدة ليسوا هم الفلسطينيون بطبيعة الحال.

إن الضمانات الواردة في هذا القرار، تدعو فقط إلى تهدئة الأوضاع، على أمل الدخول في مفاوضات، وهذه المفاوضات لم تحدد لها مدة تنتهي بها، وتقود إلى حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بالتالي فإن "إسرائيل" وأمريكا تريدان مفاوضات من أجل المفاوضات وليس الحل. فقد جاءت المبادرات الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين أيلول/ سبتمبر 2001، ومطلع سنة 2003، ومنها القرار السابق، وعودة الجنرال أنتوني زيني إلى المنطقة، لتحضير المنطقة وتهيئتها للحرب الأمريكية المتوقعة ضدّ العراق، ولهذا الهدف استنفرت إدارة بوش كل أدواتها لخوض معركة ناجحة، وكان هدفها من وراء ذلك، تهيئة المنطقة العربية ونشر مناخ "الغموض البناء"، حول الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية[32].

وتزامنت هذه التحضيرات مع انعقاد القمة العربية في آذار/ مارس 2002، التي أعلنت خلالها المملكة العربية السعودية عن مبادرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتبنتها القمة العربية بالإجماع وقدمتها لـ"إسرائيل". إلا أنه في المقابل قامت قوات "إسرائيل" باجتياح مدن الضفة الغربية، وأعلن شارون عزل الرئيس ياسر عرفات عن العالم، سعياً من "إسرائيل" لتحطيم ركائز ومقومات الدولة الفلسطينية، وتحطيم طموح الشعب الفلسطيني، ليقبل بما هو معروض وبشروط "إسرائيل".

إن هذه الاعتداءات تمّت تحت مسمع ومرأى الإدارة الأمريكية، التي لم تفعل سوى دعم موقف "إسرائيل" بقولها: "إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"، وهنا يمكن القول إن من المفارقات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية أنها تتحدث عن تفهمها وإدراكها لآمال وطموحات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته، بينما تمارس أعنف الضغوط ضدّ السلطة الفلسطينية، التي هي على قمة هذه الدولة.

وبهذا لم تُدرك الولايات المتحدة التناقض المذهل بين مطالبتها للرئيس عرفات وسلطته بضبط الأمن وإثبات السيطرة في المحيط السياسي الفلسطيني، وبين أن

[32] إحسان بكر، وقفة مع القضية الفلسطينية، صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2003/3/2.

الرئيس الفلسطيني، في الوقت نفسه، معزول عن العالم، وممنوع من الحركة، وسلطته تتعرض للتقويض والتدمير، بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية[33].

هذه المواقف للإدارة الأمريكية بيّنت أن سقف الدور الأمريكي في دفع عملية التسوية لن يتجاوز ما لا تقبل به "إسرائيل"، وأن سقف دورها يتحدد بالتنسيق مع "إسرائيل"، وأن تعليماتها وخطوطها العريضة وشروطها، لا توضع أو تُطلب إلاّ بما يحقق مصالحها ومصالح حليفتها "إسرائيل".

ويتضح من ذلك، أن المعايير الأمريكية متحركة ومتلونة، وفقاً للحركة السياسية والعسكرية الإسرائيلية. وفي هذا السياق، تتذرّع الولايات المتحدة بدعمها لـ"إسرائيل" بحجة محاربة "الإرهاب"، وحقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، وبهذا فهي تتعارض مع مبادئها التي تدعو لها وهي: الديموقراطية، وحرية الشعوب بالعيش محررة في أوطانها، وحقها في خوض نضالها المشروع من أجل إنهاء الاحتلال عن أراضيها[34].

وفي هذا السياق يقول أحمد قريع، في افتتاحية مجلة صامد الاقتصادي عدد 129، أنّ توماس جيفرسون Thomas Jefferson، الذي كان أحد العقول السياسية الكبيرة المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية، وأهم واضعي دستورها، قد حذّر في وقتٍ مبكر من هيمنة القوة على الحكمة في السياسة الأمريكية، ولذلك كان يردد قائلاً: "آمل أن تكبر حكمتنا على قوتنا، لتعلمنا أنه كلما استخدمنا قوتنا أقل، كلما كانت هذه القوة أعظم"[35]. ويعلق أحمد قريع على ذلك، بأن حكمة جيفرسون تبدو الآن في مهب الريح، فالقوة السياسية الأمريكية توضع بلا تردد وبلا حدود، في تصرف العنجهية العسكرية الإسرائيلية، التي لا تجد رادعاً عقلانياً يقمع بحكمة الكبار اندفاعاتها الهوجاء المتسارعة التي تقود إلى هوة سريعة.

[33] مجدي صيدم، التفويض الأمريكي الأعمى لإسرائيل بتدمير السلام متى ينتهي؟، صحيفة **الأخبار**، القاهرة، 2002/1/31.

[34] نعوم تشومسكي، "الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وعبثية عملية السلام،" **مجلة صامد الاقتصادي**، عمّان، ترجمة حمزة المزيني، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2002، ص 287-288.

[35] أحمد قريع، افتتاحية العدد، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمّان، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 6.

وهذا يبدو جلياً من خلال الرؤية التي قدمها الرئيس بوش في السنوات الأولى للانتفاضة، حيث قدم رؤية منحازة لسياسة شارون، وهذا ما يتعارض مع مبادئ الحرية والديموقراطية التي ترفع الثقافة السياسية الأمريكية لواءها، وفي مقدمتها حقّ الشعوب في اختيار قادتها وممثليها في المؤسسات السياسية والاجتماعية، عن طريق الانتخابات الحرة والديموقراطية، دون إكراه أو تدخل، أو اشتراطات خارجية مسبقة، على عكس ما حصل مع السلطة الفلسطينية، عندما طلبت الولايات المتحدة منها تغيير قيادتها.

إن الولايات المتحدة بهذا السلوك، تكافئ المعتدي على عدوانه، وتشد على يد الاحتلال تشجيعاً لاحتلاله، كذلك فهي بهذا المعنى لا ترى الخلل في الاحتلال، وإنما في الشعب الفلسطيني، الذي يحاول الدفاع عن نفسه، وأن يفعل ما شُرِّع له من مقاومة للاحتلال. وهذا ما أعلنته الولايات المتحدة منذ قرن من الزمان على لسان رئيسها ويلسون، عقب الحرب العالمية الأولى في حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

وبناءً على ذلك، أخفقت الرؤية الأمريكية في أن تشكل دعماً للسلام، أو مشروعاً يسعى إلى وقف العدوان والتدهور الحاصل في المنطقة، لأنها لا ترى العنف الممارس ضدّ شعب فلسطين. وفي توحدها مع الخطاب الإسرائيلي، عجزت عن أن تمهد الطريق لعودة مسيرة السلام إلى مجراها، والعودة إلى المفاوضات من أجل إنهاء الصراع.

ثانياً: الموقف الأمريكي من اجتياح "إسرائيل" لأراضي السلطة الفلسطينية 2002/3/29:

من المفارقات السياسية الواضحة، أن الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، كان بعد ساعات من إعلان نتائج القمة العربية وتبنيها لمبادرة السلام التي أعلن عنها الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد السعودية، حيث بدأت هذه الهجمة بمنع الحكومة الإسرائيلية للرئيس الفلسطيني من مغادرة رام الله لحضور القمة العربية. وتحضيراً للاجتياح، جهزت "إسرائيل" وحشدت قواتها لتبدأ الاجتياح في 2002/3/29[36].

وبالنسبة للموقف الأمريكي بهذا الخصوص، فقد أكّدت الولايات المتحدة على موقفها الداعم لـ"إسرائيل"، في خطاب الرئيس الأمريكي بوش في 2002/4/4، والذي

[36] إصلاح جاد، "الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف لآفاق المستقبل،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،العدد 51، صيف 2002، ص 36.

حدد فيه الموقف الأمريكي من الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وحمّل الرئيس عرفات المسؤولية عن فشله في تنفيذ تعهداته بالقضاء على ما أسماه "الأعمال الإرهابية".

ووجه في الخطاب نفسه، رسالة إلى الدول العربية يطلب منها قطع معوناتها عن المنظمات التي تدعم "العمليات الإرهابية"، وطالبها بأن تصنّف هذه العمليات ضمن "الإرهاب". وعبر في الخطاب نفسه عن انحيازه الواضح لـ"إسرائيل"، فأعلن أنه يتفهم حاجة "إسرائيل" للدفاع عن نفسها أمام ما أسماه بـ"الإرهاب"، مشيراً إلى أن الوضع الذي يجد فيه الرئيس عرفات نفسه هو من صنعه، وطالب "إسرائيل"، على استحياء، بالانسحاب من المدن التي أعادت احتلالها، وقال إنه يتحدث كصديق ملتزم لـ"إسرائيل"[37].

وفي هذا الخطاب، أكد بوش مجدداً أن "إسرائيل" شريكة للإدارة الأمريكية في حربها ضدّ "الإرهاب"، وأنها الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة. وفي هذا الخطاب إشارة واضحة إلى أن الإدارة الأمريكية وبفعل الضغط القوي للوبي الصهيوني المتواجد في الولايات المتحدة، ربطت بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، التي تعد حقاً طبيعياً للشعوب تجاه أيّ احتلال لها مهما كان لونه ومسماه[38].

وهذا الخطاب يطرح تساؤلاً كبيراً على الإدارة الأمريكية، فبكل بساطة: هل تقبل الولايات المتحدة اعتبار المقاومة "إرهاباً"، لو أن أيّ دولة اعتدت على جزء من أراضيها وليس احتلالها بشكل كامل؟، قطعاً سوف تختلف المعايير على الإطلاق، وهذا يبدو جلياً من خلال الرد العنيف الذي قامت به الولايات المتحدة، عندما تعرضت لهجمات، وليس احتلالاً، في 11 أيلول/ سبتمبر، وشكّلت حلفاً انضم إليه عدد كبير من دول العالم، وخاضت حربين كبيرتين، غيّرتا من موازين المنطقة: الحرب على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، وضرب تنظيم القاعدة، ومن ثمّ شنت حرباً على العراق أسقطت من خلالها الرئيس صدام حسين واحتلت أراضيه.

هذه المفارقة الكبيرة، التي لا يقبلها العقل بأي شكلٍ من الأشكال، أحدثت خللاً لدى من ينادون بجدية التعامل الأمريكي مع القضية الفلسطينية، وبينت مدى التآمر مع

[37] **الحياة**، 2002/4/5.

[38] أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، **المرجع السابق**، ص 300.

القضية الفلسطينية، وبات الفلسطينيون على يقين تام بأن الإدارة الأمريكية لن تقبل، ولن تفعل تجاه القضية الفلسطينية، إلا ما يتناسب مع "إسرائيل" أولاً، ثمّ ما يتناسب مع مصالحها ثانياً. وهنا قدّمت ما يناسب "إسرائيل"، لأن "إسرائيل" ضرورة ومصلحة أساسية في المنطقة، وفق رؤية الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ودليل ذلك، أن "إسرائيل" رفضت دعوة الرئيس بوش التي قدّمها على استحياء، والتي تنصّ على سحب قواتها من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية[39].

وفي هذا السياق، أكّد شارون أن الهجوم الذي يحمل اسم السور الواقي، سيستمر حتى يحقق أهدافه، ورأت صحيفتا الواشنطن بوست ونيويورك تايمز The New York Times الأمريكيتان، في رفض شارون للطلب الأمريكي إهانة شخصية للرئيس الأمريكي، وتحقيراً لهيبة أمريكا العظمى، التي ربطت نفوذها وسياستها بمصير "دولة إسرائيل"، خصوصاً وأن الطلب نفسه قد تكرر على لسان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، و مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس.

وعلى الرغم من ذلك، فالأكيد أن هذا الطلب والردّ عليه، يأتي ضمن سياق تحسين صورة الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، وهو سيناريو متفق عليه بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، وإن لم يكن مباشراً، فهو اتفاق ضمني مفهوم، بالرغم مما نُشر في الواشنطن بوست والنيويورك تايمز في 2002/4/12 بهذا الخصوص.

وما يؤكد ذلك، أنه في الخطاب نفسه، للرئيس بوش في 2002/4/4، أعلن عن إيفاد وزير خارجيته كولن باول إلى منطقة الشرق الأوسط، في رسالة واضحة إلى أن الإدارة الأمريكية مهتمة بالصراع، لكن الهدف من الزيارة كان التغطية على ما تقوم به "إسرائيل" ضدّ الفلسطينيين، وإضفاء شرعية على اجتياحها الأخير.

وبالفعل بدأ باول زيارته إلى المنطقة، واتخذ من المغرب نقطة بداية لرحلته، حيث التقى في 2002/4/8، الملك محمد السادس، الذي علّق على هذه الزيارة بقوله: "كنت آمل أن تبدأ زيارتك من القدس"، في إشارةٍ واضحة إلى أن أيّ تحرك أمريكي يجب أن يبدأ من الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي هو جوهر الصراع في الشرق الأوسط، الأمر الذي تحاول الولايات المتحدة الالتفاف عليه من خلال

[39] David Sanger, "President Praises Effort by Powell in the Middle East," *The New York Times*, 19/4/2002.

حسن إدارته وليس حله، لأن الولايات المتحدة عمدت منذ منتصف القرن الماضي، إلى التفكير والتخطيط ملياً في إدارة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بالطريقة التي تُبقي على قوة "إسرائيل" في المنطقة، والحيلولة دون حصول الفلسطينيين على أيّ جزء من حقوقهم[40].

وللتأكيد على ما سبق ذكره، فقد علل باول بدء زيارته من المغرب بأنه يحاول أن يهيئ لرحلته أكبر قدر من النجاح، من خلال التشاور مع القادة العرب، الأمر الذي يدعو إلى طرح سؤال كبير هو: هل المدخل للقضية الفلسطينية وحلها يتأتى بالبعد عن أطراف الصراع الأساسيين، وأحدهم السلطة الفلسطينية، والتوجه إلى العرب؟، فمع عدم إنكار الدور العربي في أيّ تسوية سياسية فإن الحل يكمن في فتح حوار مباشر مع القيادة الفلسطينية لسماع مطالبها، والتعامل معها، وليس من خلال تهميشها، ومحاربتها[41].

ونتيجة للردّ العربي من الملك المغربي في لقائه مع كولن باول، وردّ مصر من خلال وزير خارجيتها أحمد ماهر في 2002/4/9، صرّح باول بأن الإدارة الأمريكية تعترف بأن عرفات هو الممثل الرسمي للسلطة الفلسطينية، والرئيس المنتخب من الشعب الفلسطيني[42].

ويأتي هذا الإعلان أيضاً ضمن الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الصراع. وقد يعتقد البعض، من خلال قراءته، بالإيمان بـ"نظرية المؤامرة" بشكل كامل، ولكن من خلال ما سبق وما تلا هذا التصريح، فإنه لا يحمل سوى معنى واحد هو أن الإدارة الأمريكية مصممة وماضية في إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية حسب رؤيتها، كذلك فقد أصبحت مقتنعة بأن المقاومة الفلسطينية شكل من أشكال "الإرهاب"، الأمر المرفوض فلسطينياً.

إن زيارة باول إلى المنطقة في تلك الفترة، لم يكن الهدف منها محاولة إيجاد وسيلة لحلّ الصراع، وإنما حشد تأييد عربي بأي وسيلة، لتعنيف الانتفاضة، وتصنيفها كأحد أشكال "الإرهاب". إلاّ أنه لم يلمس قبولاً في ذلك، بالرغم من إعلانه بأن الرئيس عرفات منتخب وممثل للشعب الفلسطيني، لذلك قرر التوجه بعد زيارته للمغرب ومصر إلى

---

[40] ريدة خضر البرعي، "الأصداء الخارجية لاجتياح 29 آذار،" **مجلة صامد الاقتصادي**، عمّان، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر، 2002، ص 228.

[41] **المرجع نفسه**، ص 229.

[42] **الحياة**، 2002/4/9.

مدريد، للاجتماع مع وزيري الخارجية الإسباني والروسي، والأمين العام للأمم المتحدة، ومفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في 2002/4/12، وتمخض عن هذا الاجتماع إصدار بيان سُمي "بيان مدريد"، دعا "إسرائيل" إلى سحب قواتها فوراً من المدن الفلسطينية ومقر الرئيس عرفات، ودعا في الوقت نفسه الرئيس عرفات إلى وقف "العمليات الإرهابية" كما جاء في البيان.

ولتحفيز الرئيس عرفات على ذلك، أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Tony Blair عن استعداد بلاده مع شركاء أوروبيين، لمساعدة السلطة الفلسطينية في إعادة البنية التحتية، التي دمرتها "إسرائيل" في الضفة الغربية.

وجاء الرد الإسرائيلي على بيان مدريد سريعاً، حيث رفضت "إسرائيل" الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يعني أن "إسرائيل" قد ضربت بعرض الحائط الشرعيات الدولية في سبيل تنفيذ عدوانها، لاعتقادها الراسخ بأن الولايات المتحدة تتقاطع معها في رؤية إدارة الصراع.

وما يعزز من ذلك، أن كولن باول قد وصل إلى "إسرائيل" بعد أربعة أيام من هذا الاجتماع للتشاور، ومحاولة إقناعها بالانسحاب، ووقف إطلاق النار، وفقاً لما أعلنه الرئيس بوش في خطابه. إلا أن الزيارة لم تفضِ إلى شيء وكانت مخيبة للآمال، حيث إن باول صرّح بعد لقائه شارون بأنه لم يتلقَّ رداً على مدة الهجوم على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وبذلك تقاطع مع الموقف الإسرائيلي[43]. الأمر الذي كان متوقعاً بشكل فعلي، لأن كلّ النداءات الأمريكية لـ"إسرائيل" بوقف إطلاق النار، تأتي في سياق تحسين الصورة الأمريكية (الإمبراطورية العظمى)، المتعاطفة مع الرؤية الإسرائيلية، وليس الهدف من هذه النداءات الضغط على "إسرائيل" بشكل فعلي[44].

ومن الجدير بالذكر، أن كولن باول توجه إلى مقر المقاطعة المحاصر، للقاء الرئيس عرفات في 2002/4/14، وأعلن عقب لقائه مع الرئيس عرفات في تصريح صحفي، بأن لقاءه مفيد وبناء، لكن فعلياً لم يتمخض عن الزيارة أيّ نتائج فعلية، سوى حمل السلطة

[43] John Simpson, "Israeli leader has more power in Washington than Powell," *The Sunday Telegraph* newspaper, London, 14/4/2002.

[44] Peter Slevin and Mike Allen, "Bush: Sharon a man of Peace," *The Washington Post* newspaper, Washington, 19/4/2002.

الفلسطينية مرة أخرى على إدانة الأعمال العسكرية، في محاولة منها لقطع الطريق على الولايات المتحدة، التي تتعامل مع السلطة وقيادتها، كجزء من إدارة "الإرهاب" في المنطقة، والمنع من استخدام ذلك كذريعة لدى الإسرائيليين لزيادة عدوانهم.

وفي السياق نفسه، طلب الجانب الفلسطيني من وزير الخارجية الأمريكي خلال الاجتماع، بأن تحمل الولايات المتحدة "إسرائيل" على وقف اجتياحها، وسحب قواتها من المدن الفلسطينية، إلاّ أنه وعد بالضغط فقط، ولم يقدم أيّ جدول زمني، أو آليات لانسحاب "إسرائيل"، على الرغم من تأكيد القيادة الفلسطينية استعدادها للوفاء بالالتزامات المطلوبة منها.

لكن الموقف الأمريكي ظلّ يراوح مكانه، بل زادت الولايات المتحدة من حفاظها على مصالح "إسرائيل"، حيث توجه كولن باول في 2002/4/15، أي في اليوم التالي للقاء الرئيس عرفات، بشكل مفاجئ إلى بيروت ودمشق[45]، في خطوة تشير إلى حرص الإدارة الأمريكية التام على أمن "إسرائيل". فالهدف من الزيارة هو إبقاء الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية على حالها، ليتسنى لـ"إسرائيل" الانفراد بالفلسطينيين، والضغط عليهم قدر الإمكان لإجبارهم على خفض سقف مطالبهم في أيّ مؤتمر للسلام يلي هذا الضغط، خاصة وأن الولايات المتحدة و"إسرائيل" أكدتا في تصريحات متعددة، على أن مطالب القيادة الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد 2000، فاقت التوقعات. وبالتالي من الصعب التوصل معها لحلّ. وفي هذا السياق، يمكن القول إن زيارة باول لبيروت ودمشق شكلت دعماً أمريكياً لفكرة مؤتمر السلام التي طرحها شارون، وأيدتها الإدارة الأمريكية. والهدف من هذه المبادرة التي طرحها شارون، صرف الأنظار عن المطالبة الدولية، بانسحاب فوري لقوات الاحتلال من المناطق الفلسطينية.

ومما سبق، يتبيّن أن "إسرائيل" والإدارة الأمريكية قد رسمتا ثلاثة أهداف لهذا الاجتياح:

الأول: القضاء على المقاومة الفلسطينية، التي قد تشكل الشرارة لانتفاضة أخرى على الحدود الشمالية لـ"إسرائيل" أي (لبنان وحزب الله).

[45] نعوم تشومسكي، **أوهام الشرق الأوسط** تعريب شيرين فهمي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص 75.

الثاني: القضاء على القيادة الفلسطينية معنوياً وإن لم تستطع مادياً، فيجب أن ترضخ القيادة الفلسطينية لما يُعرض عليها، وبهذا يتم القضاء عليها معنوياً وتسقط في نظر شعبها، إذ تصبح متنازلة ومتهاونة، وبالتالي لا بدّ أن يتخلص منها شعبها، كما فعلت "إسرائيل" مع إسحق رابين Yitzhak Rabin، حين اعتقدت أنه قد قدّم تنازلات كبيرة للفلسطينيين، فقام أحد الإسرائيليين بقتله.

الثالث: إظهار "إسرائيل" والولايات المتحدة في صورة الساعي للسلام، من خلال إعلان شارون للمؤتمر الدولي للسلام وتبني أمريكا له، وضمن هذا التصنيف، أصبح الفلسطينيون يقومون بدور المعتدي، و"إسرائيل" الدولة المعتدى عليها من قِبل "الإرهاب الفلسطيني" الذي يتزعمه ياسر عرفات، حسب وجهة نظرها.

إلاّ أن هذا لم يتحقق، لأن آلة الحرب الإسرائيلية قد منعت وصول هذه الفكرة إلى الشارع العربي، من خلال ما شاهده العالم على شاشات التلفاز، والتقارير الواردة من الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك أعلن باول في مؤتمر صحفي بعد عودته للقدس، عقب زيارته لبيروت وواشنطن، عن فشله في المهمة التي أوكل بها، وأعلن استحالة التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وقال: "وقف القتال ليس هو الاصطلاح الوارد في الوقت الراهن، لكنه سيصبح وارداً في وقت قريب عندما ينتهي الاجتياح"[46].

وبخصوص الموقف الأمريكي من مجزرة مخيم جنين، التي نفذتها قوات الاحتلال ضدّ سكانه، فقد قدمت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن مشروع قرار في 2002/4/19، وحظي بالإجماع، وحمل الرقم 1405، ونصّ على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في مخيم جنين، وقد تمَّت صياغة هذا القرار من قبل واشنطن، بالتشاور مع "إسرائيل"، وعبّرت "إسرائيل" عن قبولها التعاون مع اللجنة.

ويأتي هذا القرار في الواقع كمحاولة لذر الرماد في العيون ليس إلا، فالهدف من إرسال هذه اللجنة هو إسكات الأصوات التي نادت بمحاكمة "إسرائيل" دولياً على هذه الجريمة، وفي هذا السياق نصح كولن باول "إسرائيل" بأن من مصلحتها قبول الفريق الدولي، لتبديد الإشاعات حول مجازر جنين، مشدداً على أنه لا يرى أيّ دليل على نوع

[46] Elaine Sciolino, "Netanyahu Says Powell Mission 'Won't Amount to Anything' and Urges Arafat's Exile," *The New York Times*, 11/4/2002.

مجازر، أو مقابر جماعية في المخيم. وبالرغم من ذلك، أعلنت "إسرائيل" في 2002/4/29، رفضها لاستقبال لجنة تقصي الحقائق والتعاون معها بخصوص ذلك[47].

وظلت الدعوات المتواترة من الرئيس بوش، والتي جاءت على استحياء، للانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي احتلتها "إسرائيل" في الضفة الغربية، وفي زيارة لولي العهد السعودي (في ذلك الوقت) الأمير عبد الله بن عبد العزيز، والتي طلب خلالها تحركاً أمريكياً ضاغطاً وفعّالاً على رئيس الوزراء الإسرائيلي، للقبول بالعرض الأمريكي، الذي يقضي بتوفير حراسة أمريكية بريطانية لستة مطلوبين حاكمتهم السلطة الفلسطينية، مقابل فكّ الحصار عن الرئيس الفلسطيني، وأعلن البيت الأبيض لاحقاً، بأن الحكومة الإسرائيلية وافقت على منح الرئيس الفلسطيني حرية التنقل، وكذلك وافقت على فكّ الحصار والانسحاب شريطة أن يتم نقل المطلوبين للسجن[48].

وبالفعل، تمّ نقل المطلوبين في الأول من أيار/ مايو، إلى سجنٍ بمدينة أريحا، في سيارات أمريكية بريطانية، ومن ثمَّ تمّ رفع الحصار عن الرئيس عرفات في اليوم التالي، بعد موافقته على ذلك.

وعلى الرغم من ذلك، لم تتوقف الحملة الأمريكية الموجهة ضدّ الرئيس عرفات، حيث أعلن الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر Ari Fleischer، بأن الرئيس الأمريكي ليس على استعداد لمقابلة عرفات، لأن الأخير لم يكسب ثقته، في الوقت الذي كانت تستضيف فيه واشنطن في اليوم نفسه قمة الاتحاد الأوروبي، لمناقشة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، ولكنها لم تحاول إشراك الفلسطينيين، الذين بدونهم لن تتم أيّ تسوية بخصوص قضيتهم.

وفي ختام القمة قال الرئيس بوش، إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يتقاسمان الرؤية، التي تتحدث عن دولتين هما: فلسطين و"إسرائيل"، تعيشان جنباً إلى جنب، كذلك أشار بوش في كلمته، إلى أنه يحتاج إلى جهود السعوديين والأردنيين والمصريين لبناء سلام دائم[49]. وأكد على أنه ما يزال يرفض استقبال الرئيس الفلسطيني

[47] مجدولين أبو الرب، "جنين: التاريخ... المقاومة... المجزرة،" **مجلة صامد الاقتصادي**، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2002، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، 2002، ص 175.

[48] ريدة خضر البرعي، **المرجع السابق**، ص 232.

[49] **المرجع نفسه**.

في البيت الأبيض، وشدد على أن عرفات كان مخيباً للآمال، وأنه لم ينتهز فرص السلام التي أتيحت له، وأعرب عن أمله في أن يثبت جدارته[50].

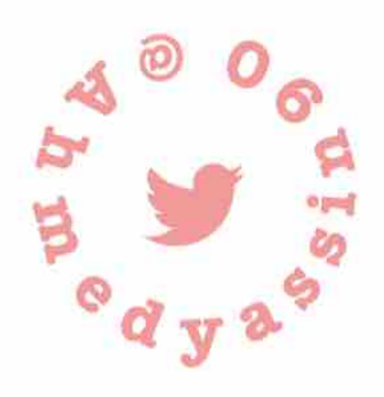
واستمرت الحملة على الرئيس عرفات، ففي اليوم التالي، أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل، وتساءل عمّا إذا كان ما يزال عرفات جزءاً أساسياً من عملية السلام. ثم تكررت مهاجمة البيت الأبيض للرئيس عرفات، على لسان مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس في 2002/5/5، ففي حديث تلفزيوني لها، قالت: بأن القيادة الفلسطينية الحالية ليست هي القيادة السليمة لإقامة دولة فلسطينية. ولكنها استدركت لتلطيف ذلك قائلة: إننا لسنا من نختار قيادة الشعب الفلسطيني. وفي السياق نفسه، عاد الرئيس بوش إلى انتقاد الرئيس الفلسطيني عند استقباله شارون في واشنطن في 2002/6/10، قائلاً بأن عرفات خيّب آماله وأمال الشعب الفلسطيني.

خلاصة:

لقد كان الموقف الأمريكي من الانتفاضة الثانية، وحصار الرئيس عرفات موقفاً متعاطفاً، بل ومسانداً للموقف الإسرائيلي، حيث إنه منذ تولي إدارة بوش الابن لزمام الحكم في كانون الثاني/ يناير 2001، وهي تتعامل مع المقاومة على أنها "إرهاب". كذلك فإنها أيدت عمليات الجيش الإسرائيلي، ورأتها دفاعاً عن النفس، فيما رأت العمليات العسكرية الفلسطينية "إرهاباً"، خصوصاً بعد أحداث 2001/9/11.

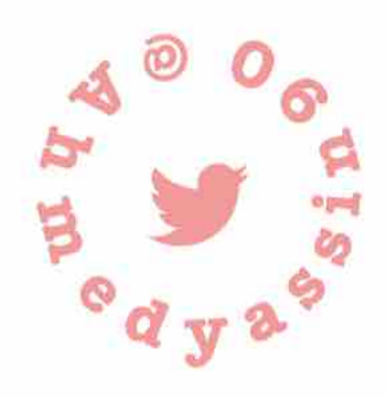
إن الولايات المتحدة التي تنادي بالديموقراطية، وحرية الشعوب في اختيار ممثليها، قد أسقطت هذا الحق تجاه الرئيس عرفات، وأيدت حصاره ومنعه من التنقل داخل الأراضي التي هي تحت حكمه. بالإضافة إلى ذلك، فقد شنت عليه هجوماً قوياً، من خلال كافة أقطاب الإدارة الأمريكية، وتطابقت رؤيتها مع الرؤية الإسرائيلية، في ضرورة القضاء على القيادة الفلسطينية، والتخلص من زعيمها ياسر عرفات، الأمر الذي يشير إلى أن مفهوم الولايات المتحدة للديموقراطية هو مفهوم مطاط، ويخضع للتأويلات والتفسيرات، والقاموس الأمريكي فقط يحدد من الذي يملك الحقّ في أن يمارس الديموقراطية، ومن لا يملك الحقّ في ذلك.

[50] **الحياة**، 2002/5/4.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

موقف أمريكا من نتائج الانتخابات الفلسطينية الرئاسية 2005 والتشريعية 2006


@Ahmedyassin90

موقف أمريكا من نتائج الانتخابات الفلسطينية الرئاسية 2005 والتشريعية 2006

المبحث الأول: السلوك الأمريكي تجاه الرئيس عباس:

مقدمة:

شهدت سنة 2004 غياب شخصيتين فلسطينيتين، كان لهما أثر بالغ في مجريات السياسة الفلسطينية، هما أحمد ياسين، زعيم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومؤسسها، الذي اغتالته "إسرائيل" في 2004/3/23. وإن الكثيرين في العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط، كانوا مقتنعين بأن الإدارة الأمريكية قد أعطت "إسرائيل" الضوء الأخضر لاغتياله.

بعد عملية الاغتيال كتب جيم هوغلاند Jim Hoagland في الواشنطن بوست: "لم يعَقِّد أيّ زعيم أجنبي صديق، فيما عدا الاستثناء المحتمل لشارل ديغول [Charles de Gaulle]، الدبلوماسية الأمريكية الحديثة والاستراتيجية بطريقة أكثر ثباتاً وخطورة من أريل شارون، فهو يتابع مصالح إسرائيل بعزم المحارب، وبتصويب يقطع أنفاس كلّ من عاداه وخياراته"، في إشارةٍ واضحة إلى أن سياسة شارون قد عقّدت الأمور على السياسة الأمريكية، ووضعتها في موقعٍ لا تحسد عليه، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فبعد شهر، وفي 2004/4/17، تمكنت "إسرائيل" من اغتيال عبد العزيز الرنتيسي، الذي تولّى زعامة حركة حماس بعد اغتيال أحمد ياسين.

وتلا ذلك كله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، حادث جلل أثّر على مجريات السياسة الفلسطينية، تمثّل بوفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ودار لغطٌ كبير حول وفاة الرئيس عرفات، وما تزال علامات استفهام كبيرة بحاجة إلى إجابات حول وفاته. غير أننا لسنا بصدد الحديث والتحليل في تلك القضية، لأن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة مستقلة بذاتها، تعتمد الموضوعية، والدقة، والتحليل، وتتخذ من أسلوب التحليل الأمني أداة لها[1].

[1] عادل ملك، من الأسئلة الكثيرة المحاطة بالغموض والتي يجب الكشف عنها معلومات غريبة متداولة "عرفات مات بالسم الإسرائيلي - الفلسطيني"، **الحياة**، 2004/11/21.

إذن، سنة 2004 كانت سنة متغيرات جذرية في بنية الحياة السياسية الفلسطينية، بغياب قياديين فلسطينيين، كانت لهما بصمات واضحة في الحياة السياسية الفلسطينية، وإن كان التركيز بشكلٍ أكبر على الرئيس عرفات، لما يمثله في الحياة السياسية الفلسطينية منذ نشأة النضال الفلسطيني، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولأنه عاصر، وتعامل مع مراحل الكفاح المسلح منذ سنة 1965، وحتى سنة 1992، وهو الذي عاصر مرحلة السلام الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال توقيعه اتفاق أوسلو سنة 1993، وما دار بعدها من مفاوضات في القاهرة، والعقبة، وشرم الشيخ، وواي ريفر Wye River، وصولاً إلى كامب ديفيد[2].

وخلال فترة حكمه اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في سنة 2000، وبالتالي فإن هذا الرجل، كان الأخبر بكيفية التعامل الفلسطيني مع السياسة الأمريكية، بحكم التجربة والخبرة، بغض النظر عمّا إذا كانت الولايات المتحدة قد اتفقت معه في فترات بعينها، وحاربته في فترات أخرى، إلاّ أنه مثّل قمة الهرم السياسي الفلسطيني في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان غيابه عن المشهد الفلسطيني مؤثراً ودراماتيكياً، ومن بعده تفرّق الفلسطينيون إلى فِرقٍ وشِيَع.

وهنا لا بدّ من ذكر أن بعض الساسة الأمريكيين والإسرائيليين، رأوا في غيابه عن المشهد السياسي أمراً إيجابياً، لاعتقادهم أنه شكّل عقبة في طريق السلام. ولكن الواقع أثبت أن الرئيس عرفات قدّم الكثير من أجل الوصول إلى حلٍّ يُفضي إلى حلّ الدولتين، والتزم بكل الاتفاقيات، لكن "إسرائيل" وبدعم من الولايات المتحدة، الطرف الوسيط، لم تلتزم مطلقاً، إلاّ بما يتناسب ومصالحها وهذا ما عقّد الأمور وأوصلها إلى طريق مسدود، وليس الرئيس عرفات[3].

أولاً: السلوك الأمريكي تجاه الرئيس محمود عباس:

انتُخب محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية من قِبل الشعب الفلسطيني، بعد الفراغ الدستوري الذي تركته وفاة الرئيس عرفات، وذلك من خلال انتخابات ديموقراطية سليمة في 2005/1/9، كما أكّد المراقبون الدوليون. وساد اعتقاد بأن انتخاب

---

[2] صبحي عسلية، هل يساعد موت عرفات على قيام الدولة الفلسطينية؟، **الأهرام**، 2004/11/15.

[3] مروان كنفاني، **سنوات الأمل** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 456.

محمود عباس كرئيسٍ للسلطة سيشكل فرصة تاريخية ومثالية لدفع العملية السلمية قدماً. فقد أكّد عباس الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العمليات العسكرية ضدّها، التي تصفها "إسرائيل" دوماً بـ"الإرهاب"[4]، وكان يسعى بشكل جدي إلى تسوية الصراع عن طريق التفاوض، وليس الكفاح المسلح، لأنه يعتقد أن الظروف والمتغيرات الدولية المحيطة لا تسمح باستخدام أيّ وسيلة أخرى[5].

وتزامن انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، مع فوز الرئيس جورج بوش الابن وانتخابه لولاية ثانية، وأصبح بعد فوزه في موقع يستطيع من خلاله تقديم المساعدة، لدعم عباس المعتدل، من وجهة نظر الأمريكيين، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث.

ومن الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع محمود عباس بشكل جيد شكلياً، منذ توليه رئاسة الوزراء، تنفيذاً للإصلاحات التي نصّت عليها خريطة الطريق، وأهمها استحداث مؤسسة رئاسة الوزراء. وبناء على ذلك قام الرئيس بوش بدعوة عباس عقب تشكيل الوزارة في 2003/3/29 إلى البيت الأبيض، في الوقت الذي كانت تحاصر فيه "إسرائيل" رئيس السلطة الفلسطينية عرفات، وتمنعه من مغادرة المقاطعة بموافقة أمريكية.

لكن الولايات المتحدة، ومنذ تولّي محمود عباس رئاسة الوزراء سنة 2003، لم تقدم أي جديد ملموس سوى الشكليات، حيث لم يحدث أي تقدم على المستوى السياسي (التفاوض)، وهذا يدلل على أن سياسة الولايات المتحدة كانت صحيحة، وأن عرفات هو بالفعل العقبة في طريق السلام، بل وعلى العكس من ذلك، واصلت دعمها لرؤية "إسرائيل" سياسياً، وتطابقت معها بشكل كامل، ولم تقدم لوزارة محمود عباس سوى الدعم المالي، والدعم في جوانب حياتية وخدماتية.

ونستنتج مما سبق، أن الولايات المتحدة ساندت محمود عباس شكلياً فقط، في محاولة منها لشقّ الصف الفلسطيني، خاصة في صفّ قادة السلطة الفلسطينية، كما حدث من نفور سياسي بين الرئيس عرفات ومحمود عباس بعد تولّيه زمام رئاسة الوزارة الفلسطينية، فكأن الولايات المتحدة ومعها "إسرائيل"، أرادت من خلال تقديم المساندة الشفهية لوزارة عباس، أن توهم البعض الفلسطيني

[4] ستيفن والت وجون ميرشايمر، **المرجع السابق**، ص 323.

[5] مروان كنفاني، **المرجع السابق**، ص 496–497.

(معارضي محمود عباس) بارتباط عباس بها، ولكن الواقع يقول بأنه لم يحدث أيّ تغيّر جذري، يجزم بأن الإدارة الأمريكية قد ساندته فعلياً على المستوى السياسي.

كذلك الحال عندما تولى محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، فإن الولايات المتحدة، لم تقدم عملياً أيّ شيء من شأنه مساعدته في عملية المفاوضات، والوصول إلى دولة، وهذا ما أدّى إلى فشل محاولاته لاستئناف المفاوضات التي تُفضي إلى حلّ.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن السياسة الأمريكية تعاملت مع القضية الفلسطينية، بعد تولي محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، بالشكل نفسه الذي كان عليه الوضع إبان حكم الرئيس عرفات.

وبذلك يتضح الهدف الحقيقي من الحملة التي قامت بها كلّ من "إسرائيل" والولايات المتحدة من أجل تغيير قيادة السلطة بهياكلها، وهو إضاعة الوقت والتبرير بأنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، خاصة وأن الانتفاضة الفلسطينية شكلت ضغطاً عالمياً بضرورة إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية[6]، واستطاعت تلك السياسة بالفعل تجميد المفاوضات بشكلٍ نهائي، في الفترة الممتدة ما بعد كامب ديفيد 2000 وحتى تولي محمود عباس رئاسة السلطة[7].

ومنذ أن تولى الرئيس محمود عباس مهامه رسمياً، أعلن الخطوط الأساسية لسياسته، من أجل تحقيق هدف إقامة الدولة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين، من خلال المفاوضات كاستراتيجية وحيدة[8]. ووفقاً لهذا المنظور، أخذت ملامح السياسة الجديدة للرئيس عباس تتشكل من خلال برنامج عمله، الذي يحاول سحب الذرائع الإسرائيلية أمام المجتمع الدولي بعدم وجود شريك، وبتفشي حالة الفوضى في أراضي السلطة الفلسطينية، وما تسميه "إسرائيل" بـ"الإرهاب".

---

[6] فؤاد مغربي، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات استراتيجية (2) (رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بيرزيت، 2002)، ص 44.

[7] جايمس بتراس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ترجمة حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 180-181.

[8] عرفان نظام الدين، قمة شرم الشيخ امتحان آخر للكذب الإسرائيلي فرصة جيده... وأمل ضعيف، **الحياة**، 2005/2/7.

وقام الرئيس منذ توليه في الأيام الأولى، وامتداداً لسياسته عندما تولى رئاسة الوزراء، تنفيذ الخطوة الأولى من خريطة الطريق، وفقاً لمطالب المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة صاحبة الخريطة، حيث قطع شوطاً كبيراً في قضايا الإصلاح، خصوصاً الأجهزة الأمنية وتوحيدها، وملفات الفساد والإصلاح المالي، واستطاع الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على وقف إطلاق النار.

حتى قبل انتخابه، استطاع محمود عباس، من خلال اتصالات وحوارات مكثفة مطولة مع ممثلي الفصائل الفلسطينية المعارضة، خصوصاً حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، التوصل إلى تفاهم على وقف الأعمال العسكرية داخل "إسرائيل"، وتمَّ الاتفاق على هذه التهدئة رسمياً بعد حوار القاهرة سنة 2005، حيث التزمت كافة الفصائل بوقف إطلاق النار، ثمَّ بعد ذلك، توجه الرئيس عباس في محاولاته الرامية إلى الوصول إلى حلّ يُفضي إلى دولتين، إلى قمة شرم الشيخ، بعد أن هيأ كلّ ما هو مطلوب لإنجاح هذه القمة، وتثبيت التهدئة المتفق عليها.

لكن "إسرائيل"، التي كانت تدعي أن المشكلة تكمن في شخص عرفات، ردّت على خطاب الرئيس محمود عباس، الذي أعلن فيه عن برنامجه السياسي، والذي يتوافق إلى حدّ ما مع المطالب الدولية، كما سبقت الإشارة إليه من إصلاح، ووقف لإطلاق النار، بتوسع استيطاني، وبناء الجدار خصوصاً في منطقة القدس، حيث سنّت قوانين تمَّ اتخاذها ضدّ القدس وأهلها، لاستكمال أهداف الجدار الذي حاصرها بشكلٍ كبير. وبالتالي فإن "إسرائيل" ومعها الولايات المتحدة، لم تقدّم أمام ما قدمه الرئيس عباس سوى إضاعة الوقت، دون الوصول إلى أيّ نتائج.

ثانياً: قمة شرم الشيخ شباط/ فبراير 2005:

مثّلت هذه القمة الجولة الرسمية الأولى للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد وفاة الرئيس عرفات، وضمّت القمة الرئيس الفلسطيني ورئيس وزراء "إسرائيل" والرئيس المصري والملك الأردني، وتمَّ الإعلان خلالها عن وقف متبادل للعمليات العسكرية، وهذا ما حصل رسمياً ولأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة.

والجدير بالذكر، أنه تمَّ الإعلان عن وقف العمليات العسكرية، بشكلٍ أحادي، وليس ببيان مشترك، بسبب الرفض الإسرائيلي، الذي لم يرغب في توقيع وثيقة مشتركة، أو

بيان مشترك عن القمة، لأن "إسرائيل" لن تلتزم لاحقاً بهذا التوقيع، وستحاول افتعال الذرائع لإفشاله، كما هو معروف عن سياستها[9].

ثالثاً: الموقف الأمريكي من قمة شرم الشيخ:

أكّد الرئيس الأمريكي بوش تفاؤله بالمناخ الجديد في الشرق الأوسط، وصرّح: "ما نراه هو عملية تتشكّل وسط أجواء من الثقة المعززة"، وأضاف: "لقد أُعجبت بالتزام رئيس الوزراء (الرئيس بوش أعطى محمود عباس هذا اللقب) عباس، لمحاربة الإرهاب، وبما يقوم به وبتصريحاته العلنية"[10]. وعلى الرغم من هذا الإطراء من الرئيس بوش تجاه سياسة الرئيس عباس إلا أنه لم يستطع لاحقاً، إلزام "إسرائيل" بالمضي قدماً في عملية تسوية سياسية تمنح الفلسطينيين حقوقهم، والتقى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون الرئيس بوش أكثر من مرة، بعد تولي الرئيس عباس الرئاسة، وفي تصريحاتهما المشتركة تعهدا بأن يقوما بخطوات مهمة للوصول إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

إلاَّ أن شيئاً لم يحدث، وأثبتت كلّ الأحداث اللاحقة عدم جدية الإدارة الأمريكية في تحذير "إسرائيل"، من التوسع الاستيطاني، وخطورته على عملية السلام، كذلك جدار الفصل، ولم تقف عند حدّ عدم الجدية، بل كانت تساند "إسرائيل" بشكل خفي في مخططاتها. وبذلك لم تستطع الإدارة الأمريكية تقديم أيّ دعم لسياسة الرئيس عباس لعدة أسباب:

1. إن سياسة الإدارة الأمريكية تتفق مع السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل دائم. والإدارة الأمريكية هي مؤسسة لا يختلف سلوكها بتغير الأسماء فيها، أو تغيّر الأسماء التي تتعامل معها، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالقضية الفلسطينية، لما لها من أهمية في منطقة الشرق الأوسط.
2. الضغط الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة على بوش، ويبقيه دائماً ضمن الخطّ السياسي الإسرائيلي.
3. من الأسباب التي دفعت بوش، لعدم تقديم أيّ مساعدات سياسية للرئيس عباس، أنه سبق وألزم نفسه بمساندة خطة شارون للانفصال من طرفٍ واحد عن الفلسطينيين،

[9] محمد بسيوني، ما بعد قمة شرم الشيخ، **الأهرام**، 2005/2/12.

[10] قمة شرم الشيخ تنهي أعمال العنف وتفتح أبواب السلام، صحيفة **السياسة**، الكويت، 2005/2/9.

وقام بوش خلافاً لتصريحاته حول خريطة الطريق، بدعم استراتيجية لا تحمل أيّ وعد للفلسطينيين بالحصول على دولة خاصة قابلة للحياة، الأمر الذي قضى على الخريطة نهائياً[11].

وبالتالي، فإن التعامل الأمريكي في بداية حكم عباس، قياساً بالمستوى السياسي، كان أسوأ مما كان عليه الحال في فترة حكم عرفات؛ لأن الفترة التي عُدّت في حينها الأسوأ في تاريخ العلاقات الفلسطينية الأمريكية منذ توقيع اتفاق أوسلو، وهي فترة حكم الرئيس بوش الأولى، شهدت العديد من المبادرات السياسية، والتحرك الأمريكي نحو القضية الفلسطينية، بغض النظر عن النتائج لهذه المبادرات ودوافعها.

رابعاً: الموقف الأمريكي من خطة فكّ الارتباط سنة 2003:

إن خطة فكّ الارتباط التي أعلن عنها رئيس وزراء "إسرائيل" شارون، في مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference نهاية سنة 2003، قد بدأ هو وعدد من كبار مستشاريه بكشف أسرارها وأهدافها الحقيقية، من خلال عدد من المقابلات والتصريحات الصحفية[12].

إن خطة فكّ الارتباط في صورتها الأولية، تتحدث عن إخلاء "إسرائيل" جميع المستعمرات في قطاع غزة، وأربع مستعمرات صغيرة ومعزولة في شمال الضفة الغربية، كذلك تتحدث عن إعادة نشر قواتها على الغلاف البري الخارجي للقطاع، مع الاحتفاظ بالسيطرة على محور فيلادلفيا المحاذي للحدود المصرية، واحتمال توسيعه في بعض المناطق، وكذلك المجالين الجوي والبحري للقطاع، وتترك الخطة الاحتمال مفتوحاً لإخلاء محور فيلادلفيا في حال التوصل إلى اتفاق مناسب مع مصر.

وتركت "إسرائيل" الحق لها بالتدخل العسكري في القطاع، بما في ذلك الضربات الوقائية، والرد بالقوة على أي تهديدات يمكن أن تبرز من القطاع، وتلتزم الخطة بإكمال عملية الإخلاء بحلول نهاية سنة 2005، وتؤكد الخطة في الوقت نفسه، تعجيل بناء الجدار الأمني وفقاً لقرار الحكومة الإسرائيلية ذي الصلة[13].

---

[11] ستيفن والت وجون ميرشايمر، **المرجع السابق**، ص 324.

[12] ماهر الطاهر، مناورات شارون حول الانسحاب من غزة... أهدافها ودوافعها، **الحياة**، 2004/7/7.

[13] قيس عبد الكريم وآخرون، **خطة فك الارتباط** (بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 2005)، ص 13.

لكن الخطة بشكلها السابق، خضعت إلى مفاوضات عصيبة داخل حزب الليكود Likud والحكومة الإسرائيلية، وفشل شارون في أخذ موافقة على الخطة في حزبه، في استفتاء لحزب الليكود[14].

ونتيجة لذلك، بدأت مساومات معقدة مع وزراء الائتلاف الحكومي، أخضعت الخطة الأصلية لسلسلة من التعديلات، التي تتجه نحو تمييع وتعويم ما تضمنته من التزامات إسرائيلية، تمَّ قبض ثمنها من واشنطن. ونتيجة للأوضاع والمتغيرات المتزامنة مع الجدل حول خطة فكّ الارتباط, تمَّ اعتمادها في 2004/6/6، وإقرارها من الحكومة بصورتها النهائية على النحو التالي[15]:

- يضم القرار رسالة الرئيس الأمريكي إليه، باعتبارها جزءاً من الملحق (ب)، ولكنه يغفل أي إشارة إلى مصادقة الحكومة على رسالة شارون، الموجهة إلى الرئيس الأمريكي بالتاريخ نفسه.
- وفق القرار، تصادق الحكومة فحسب على تنفيذ العمل التحضيري، الذي يتضمن التخطيط لتحديد المعايير والمبادئ للإخلاء، والتعويض، والاستيطان البديل، وإعداد التشريعات اللازمة، ومن ثمَّ تعود الحكومة للانعقاد واتخاذ القرار بشأن إخلاء أو عدم إخلاء المستعمرات.
- استكمال الانسحاب والإخلاء نهاية 2005.
- التأكيد على مواصلة بناء الجدار الأمني، وفقاً للقرارات الحكومية ذات الصلة.
- استمرار سيطرة "إسرائيل" على الحدود البرية لقطاع غزة ومجاله الجوي والبحري.
- احتفاظ "إسرائيل" بحق التدخل العسكري في القطاع بحجة الدفاع عن النفس.

[14] شارك في هذا الاستفتاء الذي عُقد في 2004/5/2، 99,483 منتسب يشكلون 51.6% فقط من أصحاب حقّ الانتخاب (حوالي 193 ألف منتسب لحزب الليكود)، صوّت 59,882 ضدّ خطة (فكّ الارتباط)، يشكلون حوالي 59.5% من إجمالي أصحاب حقّ الاقتراع، وصوّت 39,601 من الخطة، يمثلون 39.7% من أصحاب حقّ الاقتراع. نقلاً عن: **المرجع السابق**، ص 16.

[15] هذه المتغيرات تمثلت في الضربات العسكرية المؤلمة التي تلقتها القوات الإسرائيلية، على أيدي المقاومة في حيّ الزيتون في غزة، في 2004/5/11، حيث فجرت المقاومة ناقلة جند إسرائيلية، سقط خلالها ستة جنود، كذلك في رفح في 2004/5/13، سقط خمسة جنود إسرائيليين، وفي 2004/5/16 سقط جنديان إسرائيليان آخران، وفي 2005/5/15 انطلقت مسيرة حاشدة في ساحة رابين في تل أبيب، تطالب بالخروج الفوري من غزة.

ولكن الأهم من ذلك، أن هذه الخطة لم تأتِ من فراغ، ومن دون دعم أمريكي، فقد كان هناك بيانات متبادلة ورسالة ضمانات، أرسلها الرئيس بوش إلى شارون في نيسان/ أبريل 2004[16].

وما أكّد على ذلك، المؤتمر الصحفي المشترك، الذي عقده الرئيس بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في 2004/4/24[17]، وبذلك فإن الرئيس بوش أعطى تفويضاً لشارون ليفعل ما يشاء، وأعفاه من الالتزامات السياسية والأخلاقية، ومن مسؤولياته أمام القانون الدولي تجاه الفلسطينيين. ووفقاً لِما قاله نصير عاروري: "فإن هذا التفويض ألقى بعواقب هائلة على سياسة الولايات المتحدة وعلى الصراع نفسه، وعلى القانون الدولي بشكلٍ عام، وعلى التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وعلى الاستقرار في تلك المنطقة المتفجرة بشكلٍ خاص"[18].

وبناءً على ما سبق، فإن الرئيس بوش قد تبنى فعلياً خطة شارون الأحادية الجانب، التي تتخلى "إسرائيل" بموجبها عن بعض السيطرة على قطاع غزة بهدف تخفيف أعباء الإسرائيليين الأمنية، لأن غزة التي لا يرغب شارون في الاحتفاظ بها، مع معارضة بعض الإسرائيليين، "كانت دائماً وأبداً مغامرة باهظة التكاليف للاحتلال، حيث يحتاج المستوطنون الذين يتراوح عددهم فيها، ما بين 7,500–7,700، إلى فرقة عسكرية كاملة، وعدد من الكتائب لحمايتهم"[19].

ويمكن القول إن بوش بموافقته على خطة شارون الأحادية الجانب، قد جبَّ ما قبلها من مبادرات، لأن الرسالة الموجهة من الرئيس بوش، تنص على أن الولايات المتحدة ستبذل أقصى جهدها، لمنع كلّ من تسول له نفسه فرض خطة أخرى. وبالفعل أقدم شارون في آب/ أغسطس 2005، على تنفيذ الخطة المتفق عليها أمريكياً، وترك غزة في مقابل دعم الولايات المتحدة خطة بعيدة المدى, تقوم خلالها "إسرائيل" ببسط سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية.

---

[16] سائد حميدة، وعد بوش إلغاء حق العودة وتشريع المستوطنات ونسف حدود 1967، **الحياة**، 2004/4/15.

[17] President Bush Commends Israeli Prime Minister Sharon's Plan, site of The White House, 24/4/2004, http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2004/04/20040414-4.html

[18] نصير حسين عاروري، **المرجع السابق**، ص 346.

[19] **المرجع نفسه**.

وتلك الصفقة تعيدنا بالذاكرة إلى الاتفاق الإسرائيلي المصري، بتفكيك مستعمرة ياميت Yamit في سيناء، أواخر السبعينيات من القرن الفائت من قبل "إسرائيل"، وتلاها انسحاب "إسرائيل" من سيناء، وشرم الشيخ، في مقابل السلام مع مصر، وهذا ما كبّل يدَي مصر، أكبر الدول العربية، بينما أطلق العنان لـ"إسرائيل"، وتمكّنت من اجتياح لبنان، وتوجيه ضربة قوية للحركة الوطنية الفلسطينية سنة 1982.

إن صفقة الانفصال الأحادي، تحقق لشارون مكاسب استراتيجية دون إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين، لأن هذا التفاوض حتماً سيدفعه إلى بعض التنازلات، الأمر الذي لا يؤمن به، ويصف درور أتكس Dror Etkes مدير المركز الإسرائيلي لرصد الاستيطان ذلك، بقوله: "هو الحجر الذي يضرب به شارون كلّ العصافير، غزة لقاء الاحتفاظ بالمجمعات الاستيطانية، وغزة لقاء الأرض الفلسطينية، وغزة لقاء الفرض الأحادي للحدود.... إنهم في سباق مع الزمن، لهذا يبنون كالمجانين"[20].

وبالتالي، فإن الحوافز التي دفعت شارون للانسحاب من غزة كثيرة، وقد وصفها البروفيسور باروخ كيمرلنغ Baruch Kimmerling قائلاً: إنه سيحتفظ بكل المجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، لقاء تفكيك كلّ المستعمرات في غزة، والمستعمرات المعزولة الأربع في الضفة الغربية، وتتضمن مستعمرات الضفة 300 ألف مستوطن، و700 كلم من الطرقات المخصصة للمستوطنين، بل إنه بهذه المقايضة سوف يكتسب ما يمكنه أخلاقياً وسياسياً، من تقديم نفسه باعتباره صانعاً للسلام[21].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة الفصل الأحادي الجانب عن غزة، لا تلبي شيئاً من التوقعات التي روجت لها الولايات المتحدة علناً، ويتضح ذلك من خلال ما قاله ناشط السلام الإسرائيلي مايكل ورشوسكي Michael Warschawski: "إن الخطة تعمل في الواقع على إيجاد غزستان، وتحويل الأراضي المحتلة إلى كانتونات"، لذلك فإن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أعلنت أن غزة لا يمكن أن تكون مغلقة أو معزولة بعد أن تنسحب "إسرائيل" منها، وبأن الولايات المتحدة ملتزمة

[20] Chris McGreal, Israel redraws the roadmap, building quietly and quickly, *theguardian*, 18/10/2005.

[21] نصير حسين عاروري، **المرجع السابق**، ص 352.

بأن تكون غزة والضفة الغربية متصلتين، وملتزمة بالانفتاح وحرية الحركة للشعب الفلسطيني[22].

وبتلك الموافقة الأمريكية والإشادة بخطة الانفصال الأحادي الجانب، قدمت الولايات المتحدة لـ"إسرائيل"، موافقة صريحة على بسط سيادتها الكاملة على الضفة الغربية، ولم تكتفِ بمجرد القول أنها تنظر بعين العطف[23]، كما فعلت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث إن رئيس الولايات المتحدة يرى حدود وقف إطلاق النار في سنة 1949 باطلة، ولا تتحدث نهائياً عن حدود 1967، إنما تعترف فعلياً بسيادة "إسرائيل" نهائياً على هذه الـ 22% المتبقية، مما لم تجتاحه في سنة 1948.

وبالتالي، فإن الرئيس بوش بهذا التصرف، ينسف ما فعلته الدبلوماسية الأمريكية على مدى 38 عاماً، ويوجد منعطفاً حاداً في سياسة واشنطن، بالرغم من أن فترة حكم الرئيس بوش من أسوأ الفترات في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فمنذ توليه للحكم وهو يتبنى السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، ولم يلحظ الفلسطينيون أيّ تغيّر في تلك السياسة سوى في الجانب التكتيكي، والذي يهدف إلى تمرير مصالح آنية، ثم تعود السياسة إلى سابق عهدها[24].

وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية منذ ستة عقود، وهي تدعم "إسرائيل" بكلّ الوسائل، إلاّ أنها لم تفجّر ذلك علناً في وجه الإجماع الدولي، ولم تنكر أن الاحتلال مؤقت وسيزول، وأن احتلال الأرض بالقوة لا يجيزه القانون الدولي.

وعلى الرغم من الدعم القوي لـ"إسرائيل" طوال العقود الماضية، وتبني الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني، إلا أنها لم توافق علناً وصراحة أن "إسرائيل" غير ملتزمة بالانسحاب من الأراضي المحتلة[25]. ولكن في عهد الرئيس بوش اختلفت الأمور، فبعد حملته الدولية على "الإرهاب"، والقضاء على نظام طالبان في أفغانستان ثمّ نظام صدام

[22] Condoleezza Rice, Remarks Following Meeting With President Mahmoud Abbas, Jerusalem, site of U.S. Department of State, 23/7/2005, http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2005/49973.htm

[23] هاتان الكلمتان مقتبستان من وعد بلفور، ويعدُّ نصير عاروري التفويض المقدم من الرئيس بوش إلى شارون (على بياض)، بالانسحاب من غزة بمثابة وعد بلفور جديد.

[24] نبيل فهمي في ندوة بعنوان "توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة" تمّ بثها على قناة الجزيرة مباشر، 2009/4/12.

[25] نصير حسين عاروري، **المرجع السابق**، ص 352–353.

في العراق، واستسلام أنظمة أخرى وديّاً، وإطلاق يد الولايات المتحدة في العالم لتفعل ما تشاء، تساند من تشاء، وتدعم من تشاء، وتحارب من تشاء، ووصل الحدّ إلى أن بوش سمح بما لم يُسمح من قبل، وأصبح ضمّ "إسرائيل" معظم أراضي الضفة الغربية تحصيل حاصل، وأن الاحتلال هو جزء مما يصفه بوش حقائق على الأرض. وهذا يعني أن قرار مجلس الأمن 242 لم يعد له أيّ وجود.

ومنذ تولي محمود عباس الرئاسة، رفض شارون التفاوض معه حتى فيما يخص الانسحاب، في إشارةٍ واضحة إلى أن "إسرائيل" وحدها هي التي تملك القرار، وأن الانسحاب لم يتم بدافع من المفاوضات، لأن ذلك سيضفي على تلك الخطوة شرعية دولية وقانونية، ويدعم عباس بشكلٍ كبير. وهذا الموقف تبنته الولايات المتحدة وتعاملت معه، منذ وصول محمود عباس للرئاسة، إلاّ أنها قدمت له بعض التسهيلات المالية، والمساعدات الخاصة بموضوع الأمن.

لقد أشاد بوش بسياسة الانسحاب الأحادي الجانب، في أثناء زيارة إيهود أولمرت Ehud Olmert الأولى إلى الولايات المتحدة، بوصفه الرئيس الجديد للحكومة، بعد إصابة شارون بغيبوبةٍ طويلة، لم يفق منها بعد[26].

لقد عمدت "إسرائيل" بعد الانسحاب من قطاع غزة في آب/ أغسطس 2005، إلى تطويق فعلي للقطاع، فأصبح من المستحيل على الفلسطينيين المقيمين فيه أن يعيشوا حياة كريمة، وحوّلت غزة إلى سجن كبير فعلياً بعد الانسحاب، وأخلت أي مسؤولية قانونية لها تجاه غزة وحاجة سكانها، وأصبح لا يضيرها في شيء إغلاق المعابر على الفلسطينيين.

وبذلك خالفت "إسرائيل" ومعها الولايات المتحدة، كلّ التوقعات التي تنبأت بانفراج بعد تولي الرئيس محمود عباس الحكم، وأن الولايات المتحدة ستدفع باتجاه تسوية سلمية في عهده، من خلال الضغط على "إسرائيل"، إلاّ أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وهذا ما كان له أثر واضح على مجريات الحياة السياسية الفلسطينية، حيث أثبتت الولايات المتحدة مرة أخرى، أن موقفها تجاه القضية الفلسطينية لا يتزحزح، وموقفها تجاه

[26] Peter Baker and Glenn Kessler, Israel Has 'Bold Ideas,' Bush Says, *The Washington Post*, 24/5/2006.

"إسرائيل" أيضاً ثابت لا يتزحزح. وهذا ما يشبه خطين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا إلا بتغيرات دولية كبيرة، تغيّر من موازين القوى الموجودة حالياً.

وتمكّن اللوبي الإسرائيلي من الضغط بشكلٍ كبير على الإدارة الأمريكية لمنعها من تقديم أيّ مساعدة للرئيس عباس، فاللوبي يرى الفلسطينيين من منظور واحد فقط "الفلسطينيون الذين يجب طردهم"، ويأتي ذلك في السياق الذي قال فيه إسحق رابين، عندما سُئل من هو الفلسطيني الجيد؟، قال: "الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت، الذي لا أثر له، ولا فاعلية له". ويتضح ذلك جلياً أنه عندما حاولت الإدارة الأمريكية تقوية الرئيس عباس على حساب حركة حماس في أواخر كانون الثاني/ يناير 2007، بمنحه 86 مليون دولار لتقوية الأجهزة الأمنية، فتصدّت لها عضو الكونجرس نيتا لوي Nita Lowey الديموقراطية من نيويورك، وهي مدافعة دائمة عن "إسرائيل"، وترأست لجنة فرعية مهمة، وأوقفت الطلب[27].

وكتب أيضاً أنتوني وينر Anthony Weiner، وهو مُشرِّع آخر موالٍ لـ"إسرائيل"، إلى رايس طالباً منها سحب طلب المساعدات، الذي حاولت تمريره من خلال الرئيس بوش، كذلك ألقى مورتون كلاين Morton Klein رئيس المنظمة الصهيونية بثقله في عدم تقديم تلك المساعدة قائلاً بأن "على بوش أن يكون قاسياً مع عباس، بالقدر نفسه من القسوة على حماس والقاعدة"[28].

وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من الزعماء اليهود شاركوا في وجهة النظر تلك، وشنوا هجوماً على الرئيس عباس، خصوصاً بعد موافقته على إجراء حوار مع حماس، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ترأسها حماس، على الرغم من أن الرئيس عباس، أوضح عقب التوقيع على الاتفاقية، أنه ما يزال ملتزماً التفاوض حول تسوية الدولتين، والعيش بسلام مع "إسرائيل".

وفي السياق نفسه، حاولت الأيباك دفع الكونجرس كي يجعل من المستحيل على الإدارة الأمريكية التعاطي مع أيّ من أعضاء حكومة الوحدة الوطنية بمن فيهم

---

[27] Helene Cooper, Splits Emerge Between U.S. and Europe Over Aid for Palestinians, *The New York Times*, 22/2/2007; and Eli Lake, N.Y. Lawmaker Freezes $86M Meant for Abbas, *The New York Sun* newspaper, New York, 14/2/2007.

[28] ستيفن والت وجون ميرشايمر، **المرجع السابق**، ص 331.

الرئيس عباس، لكنها فشلت في ذلك[29]. وبالتالي، لم تستطع الإدارة الأمريكية تجاهل اللوبي الإسرائيلي الفاعل في الولايات المتحدة، "بل إنها تبنّت وجهة نظره، وعملت وفقها، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالقضية الفلسطينية، والسياسة الأمريكية تجاهها"[30].

إن الوعود الكبيرة التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها؛ بأنها ستقف إلى جانب الرئيس عباس في عملية التسوية مع الإسرائيليين، ذهبت أدراج الرياح تحت وطأة اللوبي الصهيوني، ولم تستطع إدارة بوش حتى تقديم المساعدات المالية لسلطة عباس، بالرغم من تنفيذ عباس الالتزامات المطلوبة منه، خصوصاً في مجال الإصلاح الأمني والإداري.

إن الإدارة الأمريكية، التي لم تقدّم شيئاً للرئيس عباس على الصعيد السياسي يكسبه، ويكسب حزبه المعتدل، وفقاً للرؤية الأمريكية، شعبية أكبر والتفاف شعبه حول سياسته، ما دفع الناخب الفلسطيني للتوجه نحو خيارات أخرى. وهنا تكمن المعادلة المقلوبة في سياسة الإدارة الأمريكية، فهي التي هددت وحاربت وصول حركة حماس إلى السلطة، وفي الوقت نفسه أفشلت الرئيس عباس، من خلال ترك "إسرائيل" دون الضغط عليها، للدخول في عملية تفاوض، تُفضي إلى تسوية سلمية تقود إلى دولة فلسطينية.

وهنا يتضح أكثر فأكثر، التضارب في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكلٍ عام، والرئيس عباس بشكلٍ خاص، لأنه يمثل قمة هرم النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي فإن شارون ومن خلفه الإدارة الأمريكية، إذا كنا نتحدث بلغة الحسابات السياسية، أسهموا مباشرةً في فوز حركة حماس الانتخابي في كانون الثاني/ يناير 2006، من خلال رفض التفاوض مع عباس، والحيلولة دون تحقيق فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني[31].

[29] Nathan Guttman, Lawmakers Sign Protest on Palestinian Aid, *The Jewish Daily Forward* newspaper, New York, 30/3/2007; and Shmuel Rosner, Battles Lost and won, *Haaretz*, 22/3/2007.

[30] جايمس بتراس، **المرجع السابق**، ص 84–85.

[31] Akiua Eldar, Who Needs Abu Mazen, *Haaretz*, 7/11/2005.

وفي هذا السياق، كتب محرر العمود الافتتاحي في صحيفة هآرتس Haaretz برادلي بيرستون Bradley Burston، قبل الانتخابات: "لو بدا لكم أن إسرائيل هي مديرة حملة حماس في انتخابات البرلمان الفلسطيني الأسبوع المقبل، فإن القليلين سيعترضون وبخاصة حماس، فبوجود حماس في السلطة أصبح لإسرائيل سبب آخر في عدم التفاوض مع عباس، وصار هناك احتمال أقل في أن تدعمها إدارة بوش إلى التفاوض مع الفلسطينيين"[32].

مما سبق ذكره خلال هذا المبحث، نستنتج أن الإدارة الأمريكية تتقن فنّ اللعب على التناقضات، وقد اتخذت هذا الأسلوب أداة مستمرة في تعاملها مع القضية الفلسطينية، فهي تحاول تقوية أشخاص معينين على حساب أشخاص آخرين، ليس حباً فيمن تحاول تقويتهم، وإنما لإضعاف الطرفين معاً، وهذا ما حصل بالفعل، فعندما أشادت الإدارة الأمريكية بجهود الرئيس عباس؛ وبأنه الأمل في الوصول إلى السلام، ولم تقدّم شيئاً له في هذا الاتجاه، فإنها أضعفت من مكانته الداخلية والدولية، وأصبح الكثير من الفلسطينيين ينظرون إلى سياسة محمود عباس على أنها خاطئة.

وفي الوقت نفسه، فإن محاربتهم لحماس وفرض الحصار عليها، أكسبها تعاطفاً جماهيرياً شعبياً، باعتبارها عنصر ممانعة للسياسة الأمريكية، الرامية إلى عدم إعطاء الفلسطينيين أياً من حقوقهم، الأمر الذي زرع بذور الشرخ في الصف الفلسطيني.

ومن هنا أصبحت الأمور تسير بالشكل الذي تريده "إسرائيل"، ومعها الإدارة الأمريكية، نحو نقل المعركة إلى الداخل الفلسطيني، تماماً مثلما فعلت عند طرح خريطة الطريق، حيث جعلت من الإصلاح مطلباً أساسياً، وتناست دور الاحتلال في ما وصلت إليه السلطة من تردي في أوضاعها، وبالتالي أرادت "إسرائيل" والولايات المتحدة، جعل المشكلة فلسطينية بحتة، أي أن المشكلة تكمن في الفلسطينيين أنفسهم، بغض النظر عمّا إذا كانت تقف مع عباس أم مع حماس. وأرادت أن توصل للعالم أن الفلسطينيين غير قادرين على توحيد وجهة نظرهم السياسية، وبالتالي لا يمكن الخوض في اتفاقيات، طالما هناك اختلاف في وجهات النظر، وعدم اتفاق بين الفلسطينيين أنفسهم.

[32] Bradley Burston, Hamas 'R' Us, *Haaretz*, 18/1/2006.

المبحث الثاني: موقف أمريكا من نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006:

مقدمة:

منذ أن أعلنت حركة حماس عزمها المشاركة في الانتخابات التشريعية، التي تمَّ عقدها في كانون الثاني/ يناير 2006، أعلنت "إسرائيل" أنها ستعرقل خوض حماس للانتخابات التشريعية، وحذّرت الفلسطينيين من فوزها في تلك الانتخابات، وأكّدت أن دخولها للحياة السياسية الفلسطينية، سيعرّض الفلسطينيين للخطر السياسي. وحذّر شارون من أن مشاركة حماس في الانتخابات، ستكون تطوراً سلبياً وخطيراً على مسيرة السلام، وفي سياق متصل قال شاؤول موفاز إنه "لا ينبغي تمكين حركة إرهابية من التنافس في انتخابات السلطة الفلسطينية"[33].

الأمر الذي استجابت له الإدارة الأمريكية، وأعلنت مساعدتها ودعمها لهذه الرؤية الإسرائيلية، ونجح اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، باستصدار قرار من مجلس النواب الأمريكي، يعرب عن معارضته مشاركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية، ويتضمن هذا القرار تهديداً بوقف تدفق المنح إلى السلطة الفلسطينية، إذا ما شاركت حماس في الانتخابات، ولكن بفعل جهود الرئيس عباس، خاصة الزيارة التي قام بها لواشنطن، والتي استطاع من خلالها إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة مشاركة حماس في الانتخابات لإغلاق ملف الانتفاضة وفتح ملف التسوية السياسية وفق خريطة الطريق، وأوضح للإدارة الأمريكية الإيجابيات المتوقعة من دخول حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والعمل وفق ضوابطه، وهي مقاعد الأقلّية، وبناءً على هذا الشرح، بدأ الموقف الأمريكي يلين في اتجاه دعم إجراء الانتخابات، حتى لو شاركت فيها حركة حماس.

ولقـد جـاء هـذا الموقـف دعـماً لشـعار الإصـلاح السـياسي، الـذي ترفعـه واشـنطن في المنطقـة، والـذي أرادت مـن خلالـه إقامـة دول ديموقراطيـة غـير تسـلطية. وهـذا مـا تـمَّ طرحـه

[33] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2006-2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 97.

في مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما سبقت الإشارة في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذه الدراسة، والسلطة الفلسطينية تقع ضمن هذا المشروع.

أولاً: الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات التشريعية 2006:

سرعان ما تبدلت المواقف مع ظهور النتائج، التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، بالرغم من الموافقة المبدئية للولايات المتحدة للرئيس عباس على إجراء الانتخابات في موعدها بمشاركه حماس، وبدأت تتعامل بالتهديدات السابقة قبل وفي أثناء الانتخابات، وترجمتها واقعياً. وأشارت التصريحات التي أدلت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس عقب فوز حماس مباشرة، إلى أن الإدارة الأمريكية ستواصل تقديم مساعداتها إلى السلطة الحالية التي يرأسها محمود عباس، وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لتمويل منظمة تدعو إلى تدمير "إسرائيل"، وتدعو إلى العنف، وترفض تغيير التزاماتها في إطار اتفاق السلام.

وفي السياق ذاته، أكّد الرئيس بوش لشبكة سي. بي. أس. نيوز CBS News الأمريكية: "أن على حماس أن تتخلص من هذا الجزء في حزبها، هذا الجزء المسلح والعنيف، وثانياً: عليهم أن يتخلّصوا من برنامجهم السياسي الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، إذا لم يفعلوا ذلك لن يتعامل معهم، ولن يتم تقديم برامج المساعدات"[34]. إن هذه المواقف من قبل مسؤولي الإدارة الأمريكية، بشأن فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية[35]، تؤكد أن الديموقراطية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيزها، لا تحكمها معايير محددة ومتساوية، وتصطدم مع القيم التي تبشّر بها واشنطن، وسياسة الانتقائية الشديدة التي تتخذ منها واشنطن، منهجاً لسياستها تجاه الديموقراطية.

إن هــذه السياســة تبـيِّن خطـأ الإدارة الأمريكيــة في تبريرهــا للدعــم والامتيــازات التــي تحظــى بهــا "إسرائيــل"، إلى كونهــا دولــة ديموقراطيــة صديقــة، في محيــط الديكتاتوريــات. وفي الوقــت نفســه فــإن الديموقراطيــة والشرعيــة التــي تتمتــع بهــا حركــة حــماس، مــن خــلال

---

[34] توفيق المديني، "حركة "حماس".. من المقاومة إلى السلطة،" مجلة **حوار العرب**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، السنة 2، العدد 16، آذار/ مارس 2006، ص 18.

[35] نتج عن هذه الانتخابات فوز كبير لقائمة التغيير والإصلاح (قائمة حماس)، بحصولها على 74 مقعداً (56% من أصوات الناخبين)، بواقع 29 مقعداً وفق نظام القائمة النسبية، و45 مقعداً وفق نظام الدوائر. وفي المقابل حصلت قائمة حركة فتح على 45 مقعداً (34% من أصوات الناخبين)، بواقع 28 مقعداً وفق نظام القائمة النسبية، و17 مقعداً وفق نظام الدوائر. للمزيد من التفاصيل، انظرموقع الانتخابات المركزية - فلسطين، في: http://www.elections.ps/Default.aspn?alias=www.elections.ps/ar

الانتخابات، لا تؤمّن لها الحماية، بل رأت الولايات المتحدة ضرورة العمل على حصار حركة حماس والإطاحة بها، على الرغم من أنها تتمتع بالشرعية القانونية، من خلال حصولها على الكم الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي.

ولقد شكّل هذا السلوك الأمريكي، التفافاً وانقلاباً على الديموقراطية التي تدعو لها الولايات المتحدة، وهذا ليس جديداً على السياسة الأمريكية، فهي تمارس ذلك ضدّ كلّ الديموقراطيات المناوئة لمصالحها، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية تدعم فقط العملية الديموقراطية إذا أفرزت نتائج مناسبة لها، وتتعاطى مع سياساتها مهما كان مسمّى هذه الحركة.

ولقد رأت الولايات المتحدة أن فوز حماس في الانتخابات كحركة إسلامية، يضرّ بتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي الوقت ذاته فهو يشكّل تهديداً لـ"إسرائيل" الحليف، ذي الأهمية الخاصة في تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[36]. كذلك رأت الولايات المتحدة في وصول حركة حماس إلى سدّة الحكم، كأول اختراق إسلامي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين للحكم في العالم العربي، ونجاح الحركة في حكمها يعني أن هذه التجربة ستنتقل إلى البلدان العربية الأخرى. بناءً عليه، سعت الإدارة الأمريكية إلى القيام بكلّ ما يلزم، للحدّ من آثار فوز حركة حماس في الانتخابات، والوقوف في وجه الحركة على أكثر من صعيد، مستخدمة كافة الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك، ولعزلها على المستوى الداخلي والخارجي، والسعي لإسقاط حكومتها التي تمَّ تشكيلها من أعضائها فقط[37].

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة تجاه حكومة حماس:

من الوسائل التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه حماس بعد وصولها للحكم، فرض حصار سياسي داخلي وخارجي عليها. فبمجرد وصول حماس إلى السلطة، من خلال الانتخابات في 2006/1/26، وقيامها بتشكيل الحكومة، فرضت الولايات المتحدة حصاراً سياسياً شاملاً، هدفت من ورائه إفشال الخطّ السياسي الذي تنتهجه الحركة، فحذرت

[36] عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 110.

[37] عبد الحي علي قاسم، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص 126.

الإدارة الأمريكية عقب ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، من مشاركة أعضاء من حماس في أيّ حكومة.

وبعد تشكيل الحكومة ومنحها الثقة من الرئيس محمود عباس، ومن ثمَّ من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، عكفت الإدارة الأمريكية على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها، لإفشال برنامج الحكومة التي تقودها حماس، وبالفعل شكّل الحصار السياسي، الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، أهم وأكبر العقبات التي واجهت حماس، لأنه لقي تفاعلاً دولياً كبيراً[38]، وبذلك الحصار السياسي لحكومة منتخبة، وتحظى بشرعية من قبل الشعب الفلسطيني، وضعت الإدارة الأمريكية نفسها في موقف متناقض.

ففي الوقت الذي تعترف فيه بشرعية الانتخابات ونتائجها، تنقلب على الديموقراطية الفلسطينية تحت مسوغات واهية، كالادعاء بأن الديموقراطية و"الإرهاب" لا ينسجمان مع بعضهما. ولم تكتفِ الإدارة الأمريكية بفرض الحصار على حكومة حماس فحسب، بل عملت على المستوى العربي الإقليمي والدولي، لتعزيز هذا الحصار، وإعطائه شرعية دولية[39].

أما على المستوى العربي، فقد سعت الإدارة الأمريكية لحصار حركة حماس على المستوى العربي، من خلال ممارسة بعض الضغوط المختلفة، عن طريق تلويحها ببعض الأوراق التي تمتلكها، وتستطيع من خلالها ابتزاز الأنظمة العربية، فمسألة الإصلاحات السياسية، والمساعدات المشروطة، واستخدام الفزّاعة نفسها "البديل الإسلامي"، جعل بعض الأنظمة العربية تتساوق مع وجهة النظر الأمريكية تجاه حركة حماس.

وبناءً عليه، فالدعوات التي تلقتها حكومة حماس من بعض الدول العربية بعد الانتخابات مباشرة، سرعان ما سُحبت عندما أدركت تلك الحكومات مستوى الغضب الأمريكي في حال استقبالها لأي من ممثلي الحكومة. ومن هذه الدعوات تلك التي وُجهت

[38] تفاعلت كثير من الدول مع هذا الحصار، خصوصاً دول الاتحاد الأوروبي، التي منعت أيّ اتصال بالحكومة الجديدة، كذلك استجابت للدعوة الأمريكية بعض الدول العربية مثل: مصر والأردن والسعودية والإمارات، للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 128–129.

[39] قصي حامد، دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص 175.

لوزير خارجية الحكومة الفلسطينية من عدة دول عربية، لكن قبل ساعات من الاجتماع المزمع، كان يتم إلغاء هذا الاجتماع. وهذا السلوك الذي ظهر من قِبل عدة دول عربية، بدرجات متفاوتة هو محاولة لإرضاء الولايات المتحدة[40].

وبالتالي فإن عدم حصول حماس على قبول عربي واسع ومؤثر، باستثناء سورية وقطر، يعود إلى الضغط الأمريكي والإسرائيلي على تلك الدول العربية لمقاطعتها، "ولم تقف الأمور عند هذا الحدّ، فتمَّ تشديد الحصار السياسي والدبلوماسي، على قادة حركة حماس ووزراء الحكومة الفلسطينية، وعدم السماح لهم بزيارة بعض العواصم العربية"[41].

وعلى المستوى الإقليمي، فقد ضغطت الإدارة الأمريكية، لتقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي في اللقاءات التي تعقدها حكومة حماس، ونجد ذلك جلياً أثناء زيارة وفد حماس إلى تركيا، حيث اعتذرت الحكومة التركية عن اللقاء بوفد حركة حماس، والتقى وزير الخارجية التركي عبد الله غول Abdullah Gul بوفد حماس بصفته الحزبية، وليس بصفته الحكومية.

كما استطاعت الإدارة الأمريكية، ممارسة ضغوط على تركيا، لقطع الطريق على أيّ عملية اتصال بينها وبين حركة حماس، ومارست ضغطاً شديداً على حكومة العدالة والتنمية في تركيا لتثبيت ذلك، فالتواطؤ الأمريكي عن نشاطات الحزب الوطني الكردستاني ونشاطاته "الإرهابية"، وقضية الصراع حول كركوك، وتدخلات العسكر في الحياة السياسية التركية، إضافة إلى عدم لجم جناح اليمين الفرنسي في معارضة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، كلّ هذه الضغوط كانت تهدف الإدارة الأمريكية من ورائها للضغط على الحكومة التركية، لتتبنى مواقف أكثر تشدداً تجاه حركة حماس، لكن الموقف التركي لم يلتزم بما طلبته الولايات المتحدة، ولذلك تعرّض لانتقادات أمريكية كثيرة[42].

---

[40] عزمي بشارة، "فلسطين إلى أين،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، 2006/6/7، ص 12.

[41] عبد الإله بلقزيز، "حماس وفتح والرئاسة لعبة الأخطاء القاتلة،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330، آب/ أغسطس 2006، ص 23.

[42] أبو بكر الدسوقي، "الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 164، نيسان/ أبريل 2006، ص 122؛ وعبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 146.

كذلك سعت الولايات المتحدة، لبلورة رأي عام معادٍ لإيران بشكل أكبر من سابقه، لأن إيران دعمت وبقوة حكومة حماس ونجاحها في الانتخابات، والخلاف بين الولايات المتحدة وإيران ليس وليد وصول حماس إلى السلطة، لكنه زاد بعد وصولها إلى السلطة، والدعم الذي تلقته من إيران، وسعت الإدارة الأمريكية إلى حشر حركة حماس في إطار محور إيران المتشدد، الذي يطالب بالقضاء على "إسرائيل"، وذلك بهدف التعامل معها بالمستوى نفسه.

أما على المستوى الدولي، فقد اتحدت المواقف الأمريكية والأوروبية، بحجب المساعدات الدولية عن السلطة الفلسطينية، بهدف ابتزاز الحركة سياسياً، إن لم تمتثِل الحركة لمطالبهم المتمثلة في الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتخلي عن خيار المقاومة والعنف، والالتزام بتنفيذ كلّ الالتزامات والاتفاقيات السابقة، دون قيد أو شرط. وبالتالي فإن موقف الولايات المتحدة وأوروبا، يشترط لرفع الحصار عن الحكومة، سواء أكانت حكومة وحدة وطنية أم حكومة لحماس، أن تقبل بالشروط الأمريكية الإسرائيلية، وتوافق عليها الإدارة الأمريكية، عندئذٍ يمكن للمساعدات الدولية خصوصاً الأوروبية، أن تجد طريقها للفلسطينيين.

وأعلنت الإدارة الأمريكية أنها لن تتردد في عقد مؤتمرات لدعم أيّ حكومة تتعاطى مع الشروط الأمريكية. وفي هذا السياق، أكدت دول الاتحاد الأوروبي للرئيس محمود عباس مراراً، أنها ستدعم أيّ حكومة وحدة تقبل بشروط الرباعية وتفي بالتزاماتها.

هذا على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد مارست الإدارة الأمريكية حصاراً مالياً على الحكومة الفلسطينية، حكومة حماس، بهدف إسقاطها، من خلال تشكيل حلف دولي مقاطع لهذه الحكومة. ويأتي ذلك ضمن الرؤية الأمريكية التي تدرك تماماً أن الحصار السياسي مهما يكن حجمه ومستواه سيظل عديم الفائدة، ما لم يتوازَ هذا الحصار السياسي مع حصار اقتصادي يعززه، ويؤدي إلى الهدف المطلوب منه، من منطلق أن سياسة التجويع كفيلة بتحقيق نتائج سريعة على الواقع الفلسطيني، فإما إسقاط حكومة حماس تحت ضغط الشارع، الذي يتعرض لحملة تجويع واسعة وبدون أفق للانفراج، أو تطويع موقف الحكومة الفلسطينية لتمرير الاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية عليها، وحملها على ضرورة الاستجابة للمطالب الأمريكية.

إن التصريحات الأمريكية كانت على الدوام قبل الانتخابات وبعدها، وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية، مغلّفة بلغة التهديد بالمقاطعة والحصار، من خلال حجب المساعدات عن الحكومة[43]؛ لأن الإدارة الأمريكية تدرك تماماً ظروف الشعب الفلسطيني الذي لا يستطيع أن يعيش بدون الدعم الخارجي لاعتبارات عدة تفرضها ظروف الاحتلال، وخراب بناه الإنتاجية والاقتصادية، وبالتالي لا يستطيع الاستغناء عن تلك المساعدات المالية الخارجية، من القوى الدولية.

وهذا يعني سياسياً، أن دول الدعم (أمريكا والاتحاد الأوروبي)، قررت على نحوٍ لا لبس فيه، ممارسة عقوبات جماعية ضدّ الشعب الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي، لأن قرابة نصف ناخبيه صوّت لصالح حماس، وهذا هو ثمن موقفهم السياسي.

وقد أخذ الحصار الاقتصادي الأمريكي لحكومة حماس أشكالاً متعددة منها:

1. وقف الدعم المالي عن الحكومة:

إن معرفة الولايات المتحدة وعلمها بأهمية الورقة المالية، وتأثيرها على الساحة الفلسطينية دفعها كي تعلن قبيل الانتخابات الفلسطينية التشريعية، أنها ستوقف الدعم المالي عن السلطة الفلسطينية، إذا شاركت حماس في العملية الانتخابية، خوفاً من تحويل هذه الأموال لقوات حماس العسكرية، أو خشية شراء حماس شعبيتها بأموال أمريكية، لذلك لجأت الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس، لاستصدار قوانين بخصوص ذلك، وصوّت الكونجرس بغالبية 397 صوتاً ضدّ 17 لوقف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية، في حالة مشاركة حماس بالانتخابات، وأصدر الكونجرس قانوناً آخر في 2006/2/15، لوقف الدعم المباشر عن السلطة، حتى تعترف حماس بحق "إسرائيل" في الوجود، وتتخلّى عن برنامجها المقاوم، وتباشر المفاوضات مع "إسرائيل"[44].

وبذلك أرادت الإدارة الأمريكية الضغط على حماس، كي تقبل بالاعتراف بـ"إسرائيل"، وكافة الالتزامات والاتفاقات السابقة، وتتكيّف مع المتغيرات والظروف الدولية الراهنة، وإلاً ستواجه عزلة، ومقاطعة دولية وإقليمية وعربية شاملة، وهذا ما

[43] أبو بكر الدسوقي، **المرجع السابق**، ص 133.

[44] أسامة عبد الحكيم، "مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ظلّ حماس،" مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، السنة 24، العدد 3، آذار/ مارس 2006، ص 40.

اختارته حماس. الأمر الذي وضعها في مأزق اقتصادي، جعلها غير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لخدمة المواطنين.

وفي السياق نفسه، أكد ديفيد ولش David Welch، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، أن استمرار تقديم المساعدات لحكومة حماس، يخدم المصالح الأمريكية، ويقطع على إيران وسورية الطريق نحو دعم حماس، وأردف قائلاً: "لم ولن تُمد حماس بالمساعدات في إطار الحكومة ولا خارجه"[45]، وأن واشنطن لن تقدّم أيّ مساعدة مالية لحكومة فلسطينية تقودها حركة حماس، وأكّد أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى عزل حماس مالياً، وسياسياً، حتى تواجه صعوبات كبيرة في إدارة الحكم.

وفي السياق نفسه، قال هنري هايد Henry Hyde، النائب الجمهوري عن ولاية ألينوي: "إن فوز حماس أوقع الولايات المتحدة في معضلة"، وأضاف أن قطع المساعدات الإنسانية سيمكّن أنظمة إرهابية أخرى مثل: سورية وإيران من سدّ الفجوة، التي تنتج عن ذلك. لكن الإدارة الأمريكية ترى أن مقاطعة الحكومة الفلسطينية هو الحل الناجع في بلد تسلمته هذه الحكومة، وبنيته التحتية مُدمرة، وهي مطالبة بتوفير حلول على الأرض للمواطن البسيط، في مأكله ومشربه وعلاجه وتعليمه، ومشكلاته اليومية المتشابكة، في ظلّ وضع حرج واقتصاد منهار وبطالة عالية، وفساد إداري ومحسوبية، وتحت سيطرة وضغوط المحتل الإسرائيلي، ولذلك تصبح الحكومة أمام معضلة لا يمكن أمامها إلا أن تقف عاجزة[46].

2. أزمة تحويل الأموال:

افتعلت الولايات المتحدة أزمة تحويل الأموال عبر البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، من خلال التهديدات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية ضدَ أيّ مؤسسة مالية تتعامل مع الحكومة الفلسطينية (حكومة حماس)، وعدّت أن أيّ إدخال للأموال وصرفها للموظفين سوف يعرضها لإجراءات عقابية أمريكية، هذه التهديدات أثارت الكثير من المخاوف لدى البنوك، وهذا ما دفعها لترفض إدخال أيّ

[45] عبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 157.

[46] عبد الملك محمود، "حماس في قلب اللعب السياسية،" مجلة **البيان**، المنتدى الإسلامي، العدد 222، آذار/ مارس 2006، ص 88.

أموال للحكومة الفلسطينية، وبالتالي انتقلت الضائقة المالية من مربع توفير الأموال، إلى مربع آلية وكيفية إدخال تلك الأموال إلى مناطق السلطة.

والذرائع القانونية التي تتمسك بها الولايات المتحدة بهذا الخصوص، أن سلطة التحويل بالدولار تقع تحت السيطرة الأمريكية، التي تدير التحويلات المالية، كذلك فالذرائع الأوروبية تكمن في أن أوروبا هي من تسيطر على التحويل باليورو، وبالتالي يجب أن تكون لها رقابة عليها[47]. وبهذا فإن الولايات المتحدة فرضت حصاراً مالياً، ومنعت مساعداتها ومساعدات الدول الأخرى من الوصول إلى حكومة حماس، ولم تكتفِ بذلك، بل قامت بمراقبة التحويلات التي تصل إلى البنوك الفلسطينية، لأنها اعتقدت أن أطرافاً دولية أخرى كإيران وسورية ستقدم دعماً لهذه الحكومة، فحاولت إغلاق هذا الطريق من أساسه. بالإضافة إلى ذلك، فرضت عقوبات على جمعيات خيرية اعتقدت أن الأموال التي تصل إليها تخدم حماس، وأنها تساند الحكومة، من خلال تحويل الأموال عبرها لمصلحة الحكومة، كلّ هذه الإجراءات كان الهدف منها إسقاط الحكومة.

وبغض النظر عمّا إذا كنا متفقين مع برنامج حكومة حماس، أو مختلفين معها، فإن ما قامت به الولايات المتحدة تجاهها، أمر مخالف لكلّ الأحكام والمواثيق الدولية، لأن هذه الحكومة لم تأتِ من فراغ، بل جاءت بشكل ديموقراطي، ونزيه، وبعملية ديموقراطية أشاد بها الغرب قبل العرب.

وفي المقابل، قامت الولايات المتحدة بدعم مؤسسة الرئاسة الفلسطينية، حيث قامت بتحويل المساعدات إلى رئيس السلطة الفلسطينية لتدعيم موقفه، وبالمقابل إضعاف حركة حماس، وشلّ فاعلية الحكومة الفلسطينية التي تقودها. وبذلك فإن الولايات المتحدة، حاولت تعميق الشرخ في الصف الفلسطيني، من خلال هذه السياسة الرامية إلى تعرية الحكومة الفلسطينية أمام جمهورها الفلسطيني، وإشعار الجميع بأنها غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، الأمر الذي أضرّ بالبنية السياسية للمجتمع الفلسطيني، وزرع بذور الفرقة بين الفلسطينيين، على اعتبار أن هذا الدعم يأتي لطرف على حساب طرفٍ آخر.

[47] عبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 160.

لذلك دفعت واشنطن العديد من الدول الأوروبية والعربية، نحو دعم محمود عباس، وتوجيه المساعدات عبر الرئاسة الفلسطينية فقط، وتلك السياسة الأمريكية لقيت استجابة من قبل الكثير من الدول العربية. وبناءً على طلب من الإدارة الأمريكية سلّمت "إسرائيل" 100 مليون دولار لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، وهي جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية، التي كانت تقوم "إسرائيل" بتحصيلها، وبالتالي يمكن القول إن الممانعة الدولية، والإقليمية التي واجهتها حماس، وفرضت عليها عزلة سياسية منذ فوزها في الانتخابات، من قبل أطراف دولية، وإقليمية، وعربية، قابلها دعم، وتأييد سياسي، ودبلوماسي للرئيس محمود عباس.

إن الشرعية السياسية التي اكتسبتها حماس، من خلال فوزها في العملية الانتخابية، لم تسمح لها باعتراف سياسي من قبل الإدارة الأمريكية، التي لا تحبّذ مطلقاً أيّ ديموقراطية تعارض أهدافها، وفي المقابل لا مانع لدى الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب والإطاحة بأي ديموقراطية إذا لم تعجبها، وتؤيد أيّ ديموقراطية ولو كانت شكلية، إذا أفرزت نتائجها قوى مرغوبة أمريكياً، كما هو الحال في العراق وأفغانستان.

لذلك فرضت الإدارة الأمريكية على حماس، مقاطعة سياسية شملت عدم الاعتراف بها، وقطع التواصل، ورفضت استقبال أيّ مسؤول محسوب عليها. في حين أن المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين كانوا يشيدون بسياسة محمود عباس ومواقفه وحسن نواياه، واتضح ذلك جلياً من خلال الزيارة التي قامت بها كوندوليزا رايس إلى المنطقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، والتي كان ضمن أجندتها الرئيسية على الصعيد الفلسطيني، بثّ روح الفرقة بين حركتي فتح وحماس، من خلال نسفها لبرامج حكومة الوحدة الوطنية، التي اتُفق عليها بين الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، والعمل على فرض الأجندة الأمريكية، بهدف تشكيل حكومة تتفق مع التصورات والضوابط الأمريكية الإسرائيلية.

كما رأت الإدارة الأمريكية في تلك الزيارة دعماً كبيراً لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في مواجهة حكومته الشرعية برئاسة إسماعيل هنية، والتي تواجه حصاراً وعزلاً دولياً.

وهنا لا يتحمل الرئيس محمود عباس، مسؤولية الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على حكومة حماس، فإن الرئيس سعى وبشكلٍ أساسي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر، أن الرئيس عباس أصرَّ على إجراء الانتخابات في موعدها على الرغم من أن الاستطلاعات كانت تصب في مصلحة حماس، ومع ذلك كان عازماً على إرساء قواعد الديموقراطية الفلسطينية، والتأسيس لحياة نيابية يقبل الجميع فيها، وبذلك لا يجوز للبعض توجيه الاتهام إلى الرئيس عباس بأنه السبب الأول والأخير وراء الحصار الذي فُرض على حكومة حماس.

ومع ذلك، فإن الرئيس محمود عباس قد مارس ضغطاً على حكومة حماس بعد تأديتها اليمين الدستورية، لأنها لم تعترف بما تمّ الاتفاق عليه مع "إسرائيل". ومن هنا، بدأت وقتذاك المطالبة بانتخابات مبكرة. كذلك من المهم الإشارة إلى رواية الرئيس عباس، في كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية، وهو يؤمن بأن السبيل الوحيد للوصول إلى دولة فلسطينية لن يتأتّى إلا من خلال المفاوضات، لأن الظروف الدولية الحالية لا تسمح باستراتيجية أخرى، علماً بأن الشعب الفلسطيني قد انتخبه بناءً على هذا البرنامج، لذلك فإن سياسته واضحة، ومعلنة، وهي نفسها التي لمسها الفلسطينيون منذ تعينه رئيساً للوزراء في سنة 2003.

حاول الساسة الأمريكيون والإسرائيليون من خلال تصريحاتهم، الإشادة بالرئيس عباس، بهدف تعميق وتعزيز الخلاف الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، فإن "إسرائيل" والولايات المتحدة تعلمان جيداً أن مثل تلك السياسات تضر بالرئيس عباس بشكلٍ غير مباشر، وتسبب له الإحراج مع شعبه، وبهذا الاتجاه فهي لا تخدمه، بل تحاول تعميق الشرخ في الشارع الفلسطيني، من خلال هذه الاستراتيجية، ولم يكن بوسع الرئيس عباس سوى المضي قدماً في هذا الاتجاه، وتنفيذ سياسته الداعية إلى سحب أيّ ذرائع إسرائيلية وأمريكية، تهدف إلى تقويض العملية السلمية.

وبالتالي، كان على حكومة حماس، أن تُدرك هذه المتغيرات الدولية، وأن تتعامل بحنكة سياسية أكثر مما كان الحال عليه، وكان عليها الاستفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، الذي وصل إلى الحكم في وسط أشد قساوة مما كان عليه الحال في فلسطين، ولكن سياسته استطاعت أن توصله إلى ما يرنو إليه، مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق بين النموذجين في وضعٍ مختلف، عما هو الحال في تركيا؛ سبب الاحتلال الإسرائيلي، وخصوصية القضية الفلسطينية.

ولكن في المقابل، فإن حماس لا تتحمّل مسؤولية الحصار، الذي فُرض على الشعب الفلسطيني، لأنها وصلت إلى الحكم من خلال صندوق الانتخابات، واختارها الشعب الفلسطيني في النهاية، بغض النظر عن الأسباب التي دفعته إلى ذلك، فالعبرة دائماً بالنتائج، لكن من الضروري في هذا المقام التأكيد على أن أيّ حكومة لا تستطيع أن تفي بالتزاماتها تجاه مواطنيها، يجب عليها أن تعيد حساباتها، وبناءً على القاعدة نفسها بغض النظر عن الأسباب، فالعبرة بالنتائج.

إذن في تلك الفترة كان لا بدّ من اتخاذ خطوات جادة، تعيد الأمور إلى نصابها، مع الابتعاد ولو جزئياً عن التجاذبات الدولية، من أجل الوصول إلى صيغ معينة، تنهي حالة الحصار التي مارستها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي تجاه الفلسطينيين، وكانت بدايات ذلك في وثيقة الوفاق التي أطلقها الأسرى الفلسطينيون من داخل السجون الإسرائيلية.

وعلى الرغم من طرح الوثيقة للنقاش والحوار، فإنه لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية بهذا الخصوص، وظلّ الحصار الأمريكي ومن ورائه الدولي، مفروضاً على الفلسطينيين، بهدف الضغط عليهم بشكلٍ عام، وليس حماس فقط، للوصول إلى أهداف "إسرائيل".

هذا الضغط الأمريكي على الطرفين، مؤسسة الرئاسة من خلال الدعم المقدم للرئيس عباس، ومؤسسة رئاسة الوزراء من خلال فرض حصار سياسي ومالي ودبلوماسي خانق تجاهها، وتّر الأمور في الشارع الفلسطيني، فعانى الفلسطينيون بشكلٍ كبير من هذا الحصار، لأن الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعتمد إلا على المساعدات الدولية، ولا تمتلك أيّ موارد أخرى لتغطية هذا العجز، مما أدّى إلى بروز اختلاف وخلاف علني، حول برنامج كلّ مؤسسة، فمؤسسة الرئاسة تمثّل برنامج حركة فتح السياسي، ومؤسسة رئاسة الوزراء تمثّل برنامج حركة حماس، والبرنامجان مختلفان كلياً، وأشبه أن يكونا كخطين متوازيين، لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يلتقيا، وساعد الموقف الأمريكي في تعميق الفجوة بين الفريقين، مما قاد إلى استخدام السلاح والاقتتال الداخلي في نهاية المطاف، بين حركتي فتح وحماس.

ومهما يكن من أمر، فإن كلا الطرفين يتحملان المسؤولية فيما آلت إليه الأمور، من تردّي اجتماعي وأمني. وفي هذا المقام، فنحن هنا لسنا بصدد تفنيد من هو صاحب

الحق ويذود عنه، ومن الذي يضطلع بالباطل لاقتناص حقّ ليس له من الفريقين، إلاّ أنه بات من المؤكد أن الذي حدث ما كان يجب أن يحدث، وأن الطرفين معاً يتحملان وزر مسؤولية ما حدث، ولكن بنسب مختلفة.

واستطاعت المملكة العربية السعودية دعوة الطرفين، إلى حوارٍ عاجل يُنهي هذه الفرقة، وهذا ما تمخض عنه اتفاق مكة 2007/2/8، الذي بموجبه تمَّ تشكيل حكومة وحدة وطنية، بهدف الخروج من المأزق السياسي السابق، وهذا الأمر يقودنا إلى دراسة الموقف الأمريكي من حكومة الوحدة الوطنية، ومقارنة ذلك الموقف مع حكومة حماس، التي تشكّلت عقب فوزها في الانتخابات.

ثالثاً: موقف الإدارة الأمريكية من حكومة الوحدة الوطنية 2007:

لقد تزامنت المبادرة السعودية لرأب الصدع الفلسطيني، مع موقفٍ أمريكي أقل حدة من سابقه، على الرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت تنظر إلى حماس كخطرٍ في المنطقة، ولم تنتج قلة الحدة تلك عن تغيّر في سياسة الولايات المتحدة تجاه حماس ومنهاجها، وما زالت الإدارة الأمريكية ضدّ وجودها بأي شكلٍ من الأشكال، وضدّ مشاركة أيّ فريق لحماس في حكومة الوحدة الوطنية، لكن الولايات المتحدة أرادت تهدئة الوضع العربي قليلاً، وترحيل الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية ببعض المسكنات الدبلوماسية، بسبب مأزقها في العراق، ومخططها لضرب إيران أو محاصرتها، وبالتالي فهي بحاجة لموقفٍ عربي وسعودي داعم ومؤيد لهذه السياسات.

ولهذا رأت الإدارة الأمريكية أنه لا بأس بأن تلعب السعودية دوراً، وإن كان محدوداً، أو مرحلياً نسبياً يحقق أهدافها المرحلية، بما في ذلك التعامل مع الوضع في العراق، واحتواء أو ضرب إيران. وفي الوقت نفسه، أيدت أوروبا السعودية لأنها أصبحت مُحرجة مما وصل إليه الوضع السياسي والإنساني للشعب الفلسطيني.

وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة كانت بصدد تخفيف حدة الاحتقان الشرق أوسطي، على السياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ إعلان الحرب على "الإرهاب" في أيلول/ سبتمبر 2001، والمنطقة تعاني من آثار تلك الحملة، لذا ارتأت الإدارة الأمريكية القيام بتحركات، من شأنها تخفيض حدة هذا الاحتقان، كما أنها على الصعيد الفلسطيني مارست سياسة التفريق بين الفلسطينيين بشكلٍ أصبح ظاهراً، ولا يمكن إخفاؤه، فكوندوليزا رايس ضغطت أكثر من مرة على الرئيس عباس، لمنعه من القيام بأيّ تقارب

مع حماس، وعندما طلبت منه عدم زيارة دمشق للقاء خالد مشعل، ردَّ عليها بأن جلال الطالباني الرئيس العراقي وحليف واشنطن، أمضى سبعة أيام في سورية.

ويمكن القول بأن سياسة الإدارة الأمريكية الفاشلة في الضغط على "إسرائيل"، من أجل تقديم أيّ دعم سياسي للرئيس عباس خلال سنتين من حكمه، هي السبب وراء فشل رايس في إقناع الرئيس، بعدم التقارب من حماس، وبالتالي لا مفر سوى باتفاق الطرفين، لذلك لقيت الدعوة السعودية للأطراف الفلسطينية، استجابة سريعة للخروج من هذا المأزق، الذي يعاني ويخسر منه الشعب الفلسطيني، وكذلك لِما للسعودية من ثقل سياسي واقتصادي وديني على المستوى الإقليمي، وهي أيضاً خطوة سعودية لاحتواء وعزل إيران وامتداداتها الإقليمية، وتمَّ التوقيع على اتفاق مكة في 2007/2/8.

وبالرغم من نجاح هذا الاتفاق في إخراج حكومة جديدة، فقد نظرت إليه الإدارة الأمريكية على أنه نكسة لاتجاهات السلام في الشرق الأوسط، وأنها هي الخاسر الأكبر من اتفاقية مكة، وفقاً للمصلحة الإسرائيلية[48]. ولقد أكّد العديد من المحللين والمراقبين، أن هذا الاتفاق شكّل نكسة حقيقية لتأثير الولايات المتحدة في المنطقة من خلال إصرارها بأن تعترف الحكومة الجديدة بـ"إسرائيل"، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات السابقة، التي أشار إليها الاتفاق، ولكن بعبارةٍ أخرى، وهي احترام وليس التزام.

ومع إدراك الولايات المتحدة لأبعاد هذه الاتفاقية، ومستوى إرادة من يقف خلفها، فقد أعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكي توم كيسي Tom Casey، أن الولايات المتحدة سوف تنتظر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتدرس أفعالها، وبعدها سوف تُعلن عن موقفها، وتقرر بناءً عليه، هل ستستمر العزلة، أم سترفعها عن الحكومة المقبلة؟

وعقب اللقاء الذي جمع أولمرت وعباس، ورايس، صرّحت الأخيرة لصحيفة هآرتس الإسرائيلية أن المناقشات غير الرسمية هي أفضل من المفاوضات، لأن الجلوس في أجواء حميميةٍ يعمل على التقارب بين الطرفين، لتتحوَّل إلى أجندة تلقي بظلالها بين حركتي فتح وحماس[49].

[48] Elaine Shannon, U.S. the Big Loser in the Mecca Deal?, *Time* magazine, New York, 9/2/2007.

[49] Low expectations ahead of Rice-Olmert-Abbas talks, *The Washington Post*, 9/2/2007.

وعندما تمّ الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية، استمر الموقف الأمريكي على حاله، ولم يتغير قيد أُنملة، متضامناً مع الموقف الإسرائيلي الوحيد، الذي رفض حكومة الوحدة الوطنية، ورآها "حكومة إرهابية"، على الرغم من أن هذه الحكومة قد شملت شخصيات مستقلة، وجاءت بإجماع فلسطيني، وغاب عنها الكثير من الشخصيات غير المرغوب فيها أمريكياً وإسرائيلياً، ولكن لاشتمالها على بعض الشخصيات من حماس، فقد رأتها الإدارة الأمريكية و"إسرائيل"، لا تختلف كثيراً عن حكومة حماس.

كذلك الموقف الأوروبي لم يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي، فهو متقارب معه إلى حدٍّ كبير، وأعلن الاتحاد الأوروبي مخططه لتوسيع المساعدة للفلسطينيين المحتاجين، من خلال آلية مؤقتة، ولكن دون الرجوع للحكومة، ومن خلال تعامل مباشر مع المستفيد، في إشارة لتجاهل حماس[50].

وبالتالي، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية وبالرغم من سماحها لعقد اتفاق مكة، فإنها لم تقبل بنتائجه، وظلت تمارس الحصار نفسه، الذي فُرض على الحكومة التي شكلتها حماس، عقب فوزها في الانتخابات التشريعية سنة 2006، فالحصار المالي والسياسي والاقتصادي، ظلّ مفروضاً على حكومة الوحدة الوطنية، باستثناء بعض الدعم من قِبل دول أخرى على استحياء.

وبالتالي فإن السياسة الأمريكية كانت واضحة، ولا تقبل بأنصاف الحلول، فإما أن تكون مع الإدارة الأمريكية، وتعلن الالتزام بسياستها لكي تتعامل معها، وإما أن تقع تحت وطأة حصارها أو ضرباتها. وهذا الأمر هو الذي زاد الاحتقان في الشارع الفلسطيني بعد اتفاق مكة، وحاولت الإدارة الأمريكية ومعها "إسرائيل" إفشال هذا الاتفاق بأيّ شكلٍ من الأشكال، فالتوافق بين حركتي فتح وحماس لم يكن من مصلحة "إسرائيل"، فاتّبعتا سياسة تفريقية، الهدف منها شرخ وشقّ الصف الفلسطيني، وهو ما سنناقشه في الفصل التالي.

---

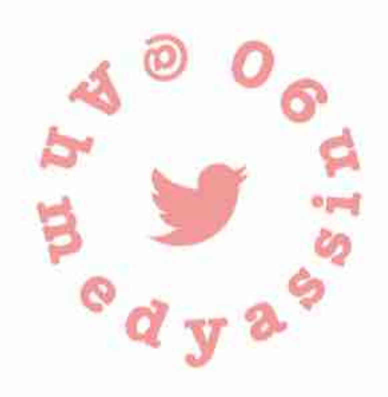
[50] Europeans Warn Abbas on New Government, *The Washington Post*, 9/2/2007.

خلاصة:

من خلال ما ورد في هذا الفصل، بالإمكان أن نستنتج أن السياسة الأمريكية ما زالت تراوح مكانها تجاه القضية الفلسطينية، بالرغم من المرونة التي أبداها الرئيس محمود عباس فور وصوله للحكم، وبخاصة في الانتخابات الرئاسية سنة 2005، وجهوده الدؤوبة لتطبيق خريطة الطريق، وإنجاز الإصلاحات على المستوى الأمني، والمالي، والإداري، وإعلانه من خلال الكلمة التي ألقاها عقب فوزه بالالتزام بكافة الاتفاقيات الموقعة، وإعلانه أن المفاوضات خيار استراتيجي لتحقيق السلام.

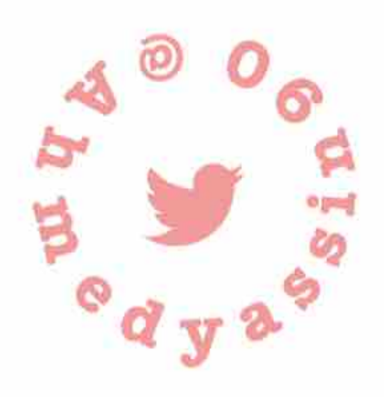
كما سعى الرئيس محمود عباس، إلى الوصول مع الفصائل الفلسطينية إلى القبول بتهدئة ووقف لإطلاق النار، ومع ذلك لم يحقق أيّ تقدم ملموس في مسار التسوية السياسية. بالإضافة إلى ذلك وفي سبيل الإصلاح المطلوب محلياً وأمريكياً، أقدم الرئيس عباس على تحديد موعد للانتخابات التشريعية، وأصرَّ على عقدها في موعدها، وأفرزت الانتخابات فوز حماس بعملية ديموقراطية، شهد لنزاهتها القاصي والداني.

ومع ذلك، فالإدارة الأمريكية فرضت حصاراً على الشعب الفلسطيني بحجة أن حماس "حركة إرهابية"، ويجب عليها مغادرة السلطة، الأمر الذي لم يكن مقبولاً فلسطينياً؛ لأن حماس لم تنتزع السلطة في تلك الفترة، وإنما وصلت إليها بالطريقة التي تبشر بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتدعو إليها من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يعتمد على الديموقراطية والحكم الصالح، كأساسٍ لتصنيف الدول، بالتالي فالإدارة الأمريكية، لا تؤمن بتلك القيم إذا كانت إفرازاتها غير مواتية لمصالحها.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

الدور الأمريكي في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس


@Ahmedyassin90

الدور الأمريكي في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس

المبحث الأول: مؤتمر أنابوليس دلالاته ونتائجه:

مقدمة:

ظلّت الإدارة الأمريكية ثابتة على مواقفها، بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وبنت تلك الإدارة سياستها على أساس أن الحكومة الجديدة، ما زالت تصطبغ بصبغة حماس، وأن رئيس الحكومة، وغالبية أعضائها من حماس. وبالتالي، واصلت سياسة الحصار وعدم التعامل الدبلوماسي معها، كما بقي موقف الاتحاد الأوروبي ثابتاً على حاله، باستثناء بعض الدول التي سمحت بنوعٍ من التعامل الدبلوماسي مع حكومة الوحدة الوطنية.

وبالرغم من أن برنامج الحكومة الجديدة، يتناغم إلى حدّ ما مع المطالب الدولية، التي وضعت شرطاً لرفع الحصار، حيث أُعلن عن برنامج الحكومة متضمناً احترام الاتفاقيات الموقعة من قبل المنظمة والسلطة مع "إسرائيل"، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقنع بذلك، وظلّ حصارها مفروضاً، بل زاد قسوة. الأمر الذي أشعل فتيل الانقسام الداخلي الفلسطيني بشكلٍ علني، فاستطاعت "إسرائيل"، ومعها الإدارة الأمريكية من خلال سياستهما، توسيع الفجوة بين فتح وحماس، من خلال الدعم الذي أعلنت عنه للسلطة الفلسطينية، فيما يخص الأجهزة الأمنية فقط، وكذلك إعلانها عن إرسال الجنرال كيث دايتون Keith Dayton، لتدريب وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في مواجهة حماس، وأعلنت الإدارة الأمريكية هذا الهدف على الملأ.

إن إرسال الجنرال الأمريكي دايتون في هذه الفترة تحديداً، يأتي كمن يصب الزيت على النار. وحقيقة الأمر أن الإدارة الأمريكية لا تسعى إلى تقوية الأجهزة الأمنية التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بقدر سعيها إلى تعميق الخلاف الفلسطيني.

وهذه السياسات ودلالتها دفعت حماس للاعتقاد بأن أجهزة السلطة الفلسطينية، ماضية في طريقها نحو إزالة حماس، الأمر الذي نظرت إليه بخطورة شديدة، وشعرت بأن خطراً يهدد وجودها، وأن الولايات المتحدة، و"إسرائيل" تسعيان إلى إزالتها، من خلال أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، مما دفع حماس إلى خطوة استباقية من وجهة نظرها، هي: السيطرة على قطاع غزة بأيّ ثمن، فاستطاعت حماس في 2007/6/14، إحكام سيطرتها على قطاع غزة، بعد أن هاجمت مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، واعتقلت من فيها وقتلت بعضهم، ولم يعد في قطاع غزة أيّ وجود، إلاّ لحركة حماس وأجهزتها العسكرية والمدنية[1].

وعليه، فإنه لم يكن ثمة دور كبير للاستقطاب والتجاذب الكبيرين بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة كلّ طرفٍ منهما كسر الآخر، بقدر ما للعوامل الخارجية من تأثيرٍ كبير، في إفشال الاتفاقات السابقة بينهم، خصوصاً اتفاق مكة الذي مهّد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

أولاً: موقف الإدارة الأمريكية من سقوط القطاع بيد حماس:

أعلنت الولايات المتحدة رفضها لما قامت به حماس في غزة، وشنّت هجوماً إعلامياً على حماس، وعدّت ما حصل انقلاباً على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية. وبناءً عليه، زادت الإدارة الأمريكية من حصارها على حماس حكومة وحركة، وهذا الحصار لم يكن فقط اقتصادياً، بل شمل أنواعاً مختلفة من الحصار السياسي، والدبلوماسي.

وأيّدت الإدارة الأمريكية كلّ الإجراءات، التي اتخذها الرئيس محمود عباس، من إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي ترأستها حماس، والمشكّلة وفقاً لاتفاق مكة، وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، تحولت بعد شهور قليلة إلى حكومة تسيير أعمال. وفي السياق نفسه، أعلن الرئيس عباس أن حركة حماس خارجة على القانون، ومنقلبة على الشرعية الفلسطينية، وأصدر مجموعة قرارات رئاسية، تُجرّم قانوناً كلّ من يتعامل مع حركة حماس في ظلّ وضعها الجديد، واتخذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية والأهلية، التي تشرف عليها حماس، وتشكّل أدوات الحركة في الانتشار والحصول على تأييد الفلسطينيين.

[1] عبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 170.

هذا التأييد الأمريكي لسياسات الرئيس محمود عباس، يأتي في سياق تعميق الخلاف بين الطرفين، بحيث يصبح من الصعب عليهما التحاور مرة أخرى، لأن الإدارة الأمريكية سعت منذ وصول حماس إلى الحكم إلى تعميق الخلاف بينها وبين حركة فتح، وأيّدت الإدارة الأمريكية المرسوم الرئاسي الصادر بتشكيل حكومة طوارئ يرأسها سلام فياض، وعليه أصبح الحديث عن أيّ تقارب أو حوار غير وارد، لأن الفجوة اتسعت بفضل الجهود الأمريكية[2].

ثانياً: موقف الإدارة الأمريكية من حكومة الطوارئ:

تمّ تشكيل حكومة الطوارئ في رام الله عقب الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة، والتي أسفرت عن سيطرة حركة حماس على القطاع. وحظيت حكومة الطوارئ باعتراف ودعم دولي سخي، فالإدارة الأمريكية على مختلف المستويات الرسمية والدبلوماسية، من الرئيس بوش إلى كوندوليزا رايس وغيرهم، أكدوا دعمهم الكبير لحكومة الطوارئ ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، باعتباره الممثل الوحيد للشرعية الفلسطينية من وجهة نظرهم، وأكّدوا عزمهم على فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني، من خلال حكومة الطوارئ.

وفي السياق نفسه، أعلنت "إسرائيل" عن أملها الكبير، في تحريك عملية السلام مع حكومة الطوارئ، ووافقت على الإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تحتجزها "إسرائيل" منذ وصول حركة حماس إلى السلطة بطلب أمريكي، كما أكّد الاتحاد الأوروبي دعمه لحكومة الطوارئ، وتأكيده على شرعية الرئاسة، إضافة إلى اعتراف معظم الدول العربية بحكومة الطوارئ وشرعية الرئاسة.

وهذا يدل على أن الإدارة الأمريكية هي صاحبة القول الفصل في مجريات الأحداث الفلسطينية، وحياة الفلسطينيين السياسية الداخلية، ومن تؤيّده الولايات المتحدة يؤيّده جمع كبير من العالم، ومن ترفضه الولايات المتحدة يُرفض من جمع كبير من العالم.

إن السياسة الأمريكية تجاه الخلافات الداخلية الفلسطينية، أثبتت أنها لا تريد للفلسطينيين البقاء بل الفناء، ليس بآلة الحرب الإسرائيلية، بل بآلة الحرب

[2] ياسر الزعاترة، "الوضع الفلسطيني الراهن إلى أين،" مجلة **موازين**، لبنان، دار الفلاح للنشر، 11/4/2007، ص 12.

الفلسطينية نفسها. والمؤسف أن كلاً من فتح وحماس تتحملان مسؤولية ما حصل، وكلاً منهما له دور، سواء بعلمه أو بدون علمه في تراجع القضية الفلسطينية إلى الوراء.

ولتعميق الخلاف ساندت الإدارة الأمريكية مؤتمراً انعقد في شرم الشيخ، لدعم الرئيس عباس وحكومته، إمعاناً في عزل دبلوماسي لحركة حماس، وضمَّ هذا المؤتمر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، والمضيفين الرئيس المصري حسني مبارك، وعاهل الأردن عبد الله الثاني. وفي مستهل اللقاء، أعلن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بأن محور القمة يتعلّق ببناء جديد للثقة بين الفلسطينيين و"إسرائيل".

ولكن على ما يبدو، فإن الهدف الرئيس من القمة، هو دعم الرئيس عباس وحكومة الطوارئ، تأكيداً للوعود الدولية التي قطعتها الولايات المتحدة، وبعض الدول العربية، في إطار خطة عملية للرئاسة الفلسطينية، عقب سيطرة حماس على غزة، من حيث توفير الدعم اللازم، سياسياً، ومالياً للرئيس عباس، من أجل تمكينه من المضي قدماً في المفاوضات السياسية، حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتهيئة الأمور للرئيس لعقد انتخابات برلمانية مبكرة داخل الضفة والقطاع، ويأتي هذا الدعم المالي، والسياسي للرئيس عباس من قبل الإدارة الأمريكية، لضرب قوة حماس وإسقاط نفوذها في الشارع الفلسطيني.

قد يعتقد البعض أن عقد هذه القمة، يأتي في سياق الوصول إلى حلٍّ يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن المتحدث باسم مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية أعلن عقب المؤتمر بأنه:

> لا يمكن التفكير بالمفاوضات طالما أن الفلسطينيين منقسمون بهذا الشكل، وإنه على عباس أولاً كسب دعم هؤلاء الذين انتخبوا حماس، ودعم إسرائيل عباس بأقصى ما تستطيع، وتقديم الكثير من التسهيلات لنجاحه وبسط سيطرته. ولكن لا يمكن الحديث عن تنازلات طالما أن عباس عاجز عن تلبية الضمانات الأمنية لإسرائيل، وطالما لا يوجد ضمان لعدم سعيه إلى المصالحة مع حماس[3].

[3] عبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 174.

ثالثاً: مؤتمر أنابوليس:

انعقد مؤتمر أنابوليس Anapolis Conference في 2007/11/27، في كلية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في أنابوليس بولاية ماريلاند، وتمَّ التنظيم، والتحضير للمؤتمر من قبل الولايات المتحدة، بإشراف وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، واستمر المؤتمر ليوم واحد، وسعت الإدارة الأمريكية من خلال هذا المؤتمر، إلى المساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين[4]، وحاولت إحياء خريطة الطريق، كما سعت الإدارة الأمريكية حسب تصريحاتها، إلى إنجاح رؤية حلّ الدولتين للرئيس بوش، وقيام دولة فلسطينية مع نهاية فترة رئاسة الرئيس بوش.

وأكّدت الولايات المتحدة عن رغبتها في إنجاح المؤتمر، والعمل من أجل بدء مفاوضات مكثّفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحشد الدعم الدولي لإقامة دولة فلسطينية، لكن هذا الحدث الأمريكي كان معلناً منذ فترة، وبالتالي، لا جديد إن لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على "إسرائيل"، فلم يتم تحديد جداول زمنية تتناسق وهذا الهدف لتحقيقه، ولم تصدر رؤية حقيقية، وبالتالي، لم ينتج ما يسعد الفلسطينيين، لرفض الجانب الإسرائيلي التطرّق والالتزام بأيّ جداول زمنية، لإقامة الدولة الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر، أنه بالرغم من أن المؤتمر يخص الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد تمّت دعوة أكثر من أربعين دولة ومؤسسة دولية، معظمهم غير ذي صلة بالموضوع مباشرة. والهدف من دعوة الدول العربية غير المرتبطة بالصراع، هو التطبيع مع "إسرائيل".

وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك، من قِبل إيهود أولمرت، ومحمود عباس، يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي. وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، عقب المؤتمر، بأن الولايات المتحدة ستحاول المساعدة في التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خلال سنة 2008، وأضافت رايس أن الطرفين وافقا على العمل، على إقامة دولة فلسطينية مستقلة نهاية سنة 2008.

---

[4] ثناء يوسف، أسرار اجتماع أنابوليس، **الأخبار**، 2007/11/30.

1. دلالات مؤتمر أنابوليس:

أ. تعزيز الانقسام الفلسطيني:

منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش عن تبنيه عقد مؤتمر في خريف 2007، للتباحث حول سبل تسوية القضية الفلسطينية، وتطبيق رؤيته المحددة للحلّ، ممثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار "إسرائيل". دار جدل كبير حول معنى الإعلان عن هذا المؤتمر، بعد سيطرة حماس على غزة، والانقسام الفلسطيني الحاصل. فقد أرادت الإدارة الأمريكية بهذا المؤتمر، والإعلان عنه في ذلك التوقيت، استثمار وتكريس الانقسام الفلسطيني، بحيث يصبح مجرد قبول الرئيس عباس بالمشاركة في هذا المؤتمر، تكريساً للانقسام ما بين الضفة وغزة، وفتح وحماس، لأن الإدارة الأمريكية ترى في هذا الانقسام مبرراً لسياستها التي تدير الصراع، دون الدخول في تفاصيل الحل، التي تتضمّن آليات وجداول زمنية وإرادة صادقة.

لكن الإدارة الأمريكية ومعها "إسرائيل"، لا تسعيان إلى الحل بقدر إعطاء مسكنات لاستمرار الحال على ما هو عليه، ورأى براء ميكائيل الباحث بالمعهد الفرنسي للدراسات الدولية والاستراتيجية، أن بوش يستهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، من خلال تعميق الشرخ الفلسطيني الداخلي، وإحداث انشقاق داخل الساحة الإقليمية، وذلك بموجب نظرية الفوضى البناءة.

ومهما يكن من أمر، فإن التوقيت الذي أُعلن فيه عن المؤتمر فيه دلالة واضحة على أن الإدارة الأمريكية تستثمر الظروف الفلسطينية الداخلية، لتمرير رؤيتها المتفقة دوماً مع الرؤية الإسرائيلية، فالانقسام الفلسطيني هو الذي مهد لهذا المؤتمر. والرئيس بوش تولى الرئاسة منذ مطلع سنة 2001، ولم يعلن عن مؤتمر السلام إلا في أواخر سنة 2007، مع أن الفترة السابقة كان مناخها أفضل لعقد مؤتمر دولي للسلام، خصوصاً أنه أعلن عن رؤيته لحل الدولتين، كما تمّ الإعلان عن خريطة الطريق، التي تقضي بإعلان الدولة الفلسطينية بحلول سنة 2005، إلاّ أنه لم يحصل شيء طوال تلك الفترة، ولكن فور الانقسام الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2007، تمَّ الإعلان عن هذا المؤتمر؛ في إشارة واضحة إلى أن الإدارة الأمريكية تدعم سياسة الرئيس عباس، وتسانده، بينما لا تعترف بوجود حماس، وهذا وحده يعمّق، ويزيد الشرخ والانقسام الفلسطيني.

ب. الضغط على حركة حماس:

منذ أن وصلت حماس إلى الحكم، عقب الانتخابات التشريعية في مطلع سنة 2006، والإدارة الأمريكية تمارس أقسى أنواع الضغوط السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية عليها، وفرضت عليها حصاراً طال كلّ مؤسساتها في الداخل والخارج، وضغطت على كثير من الدول العربية والغربية لمقاطعة حماس حكومة وحركة[5].

وبناء عليه واجهت الحركة والحكومة حصاراً خانقاً، تأثرت به حماس وكلّ الشعب الفلسطيني إلى جانبها، لأن الحصار لم يُفرض على حماس فقط، بل على الشعب الفلسطيني كله، والهدف من هذا الحصار هو حمل حماس على القبول بالشروط الدولية والاعتراف بـ"إسرائيل" وبشروط اللجنة الرباعية، لأن حماس أعلنت موقفها بعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، وبأن المقاومة هي طريق الوصول إلى الدولة الفلسطينية، إلا إذا انسحبت "إسرائيل" وحدها إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

وبناءً على هذا الموقف، تزايدت الضغوط على حركة حماس منذ وصولها إلى الحكم، وحتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وزاد الحصار سوءاً بعد سيطرة حماس على غزة بقوة السلاح، حيث رأته الإدارة الأمريكية انقلاباً على السلطة الشرعية، وخطراً يهدد المنطقة[6].

لذا رأت الإدارة الأمريكية بأنه يجب زيادة الضغوط على حماس، وكان مؤتمر أنابوليس أحد الوسائل السياسية الداعمة للرئيس عباس، وهذا المؤتمر لا يدعم شخص الرئيس، بل برنامج الرئيس الذي يمثل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وفي المقابل فهو يضعف ويضغط على حركة حماس، لأنها من المنظور الأمريكي لا تحمل مشروعاً مقبولاً دولياً يقود إلى حلّ يتناسب مع الظروف الدولية الراهنة[7].

ومما سبق بيانه، يمكن الاستنتاج بأن الإدارة الأمريكية لم تكن ساعية بالفعل لمنح الفلسطينيين حقوقهم، بقدر سعيها إلى إفشال حركة حماس ومشروعها، وحملها على القبول بشروط الرباعية والاعتراف بـ"إسرائيل".

---

[5] هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية** (بيروت والقاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008)، ص 54-56.

[6] عبد الحي علي قاسم، **المرجع السابق**، ص 171.

[7] محمد بركات، قراءة في مؤتمر أنابوليس، **الأخبار**، 2007/11/30.

ج. محاولة الرئيس بوش تحسين صورته المهزوزة:

تعد فترة الرئيس جورج بوش الابن، من أسوأ الفترات التي شهدتها العلاقات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط نظرية الثنائية القطبية، وبروز نظرية الأحادية القطبية، فقد اعتمدت العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة في تلك الفترة، متغيّراً ثابتاً واحداً هو "الإرهاب"، دون النظر إلى أي متغيرات أخرى، وبناءً على هذا المتغير الثابت شنّت الولايات المتحدة حربين في أقل من عامين:

أولها: الحرب على أفغانستان وإسقاط طالبان.

ثانيها: الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين. وتبيّن فيما بعد أن السبب الذي شُنت الحرب لأجله لا وجود له، وهو الادعاء بوجود أسلحة دمار شامل.

كذلك شهدت فترة الرئيس بوش الابن انحيازاً واضحاً لـ"إسرائيل"، على حساب القضية الفلسطينية، في فترة تدخلت إدارته بشكلٍ مباشر في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، وحاربت الانتفاضة الفلسطينية إعلامياً، من خلال ربطها بالإرهاب، وعسكرياً من خلال دعمها لـ"إسرائيل"، بالإضافة إلى تفاصيل أخرى قامت بها الإدارة الأمريكية تسيء لها.

لهذه الأسباب كان عقد مؤتمر أنابوليس فيه دلالة على أن الولايات المتحدة لم تكن ساعية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، وحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بقدر ما يريد بوش من تحسين صورته عربياً، والدليل على ذلك أنها دعت دولاً غير مرتبطة بالصراع مباشرة لحضور المؤتمر.

د. تحسين صورة الحزب الجمهوري ليبقى داخل البيت الأبيض:

منذ دخول بوش البيت الأبيض، وعقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وهو يلجأ للخيار العسكري للتعامل مع قضايا الشرق الأوسط، وكان العراق أكبر تلك القضايا، غير أن إدارته العسكرية لقضايا المنطقة أثبتت فشلها، وأدّت لانخفاض شعبيته. ومن هنا، جاء دور الإدارة الدبلوماسية، خاصة مع اقتراب نهاية ولايته الرئاسية، لتثبت للشارع الأمريكي الذي بدأ يثور على حرب العراق، أنه يستخدم أيضاً الطرق السلمية، بل يسعى لإيجاد حالة من السلام "الشكلي" في الشرق الأوسط.

وبالتالي، يترك نوعاً من الجو الإيجابي لدى شعبه، بأن الحزب الجمهوري قادر على الحفاظ سلمياً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن ما يحدث بالعراق حالة استثنائية، وذلك من خلال فتح الملف الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي يترك إرثاً ضخماً من الشعبية لحزبه، كي يتمكّن من البقاء في الرئاسة خلال انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

هـ. تعزيز السيطرة على منطقة الشرق الأوسط:

إن إدارة الرئيس بوش الابن، سعت بشكل دائم إلى توظيف التناقضات في أي مكان من العالم لمصلحتها، ومن خلال دعوتها لمؤتمر أنابوليس، فإنها عززت الانقسام الفلسطيني وقوته. وفي السياق نفسه، تحاول تعميق الخلافات الإقليمية، فهناك فريق مؤيد للمؤتمر، وفريق رافض له، وقد اتضحت ملامح ذلك الخلاف من الانتقادات، التي وجهها حزب الله وحركة أمل، وبقية أطراف المعارضة اللبنانية لإقامة المؤتمر، وهي الرؤية نفسها التي تبنتها حركة حماس، وكافة التيارات السياسة العربية، التي اعتقدت أن التوظيف الإعلامي هو هدف إدارة بوش الوحيد من مؤتمر أنابوليس.

وبإذكاء هذه الخلافات تستطيع الإدارة الأمريكية تعزيز سيطرتها على المنطقة، من خلال تقوية الحلفاء وحصار الأعداء، وبالتالي، تُصبح اللاعب الوحيد الذي يتحكّم بإمكانيات المنطقة.

و. إظهار "إسرائيل" في صورة المعنية بالسلام:

إن اللوبي الإسرائيلي المتواجد في الولايات المتحدة، فاعل ومؤثر جداً في السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية، وهو يسعى إلى توجيه السياسة الأمريكية تجاه مصالح "إسرائيل"[8]. وعندما شعرت "إسرائيل" بأن مؤتمر أنابوليس لا يلبي مصالحها، رفضت الدعوة في بداية الأمر، لكن بعد محاولات وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس معها ومنحها ضمانات بأن واشنطن لن تجبرها على تقديم أيّ تنازل للفلسطينيين، ولن تلزمهم بأيّ تعهد مقابل الحصول على تعهد فلسطيني بالقضاء على المقاومة نهائياً، قَبِلتْ "إسرائيل" الدعوة ورحبت بالمؤتمر.

[8] جمال سلامة علي، **أميركا من الداخل أمة قلقة: أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني والمحافظ** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص 534؛ وانظر: جايمس بتراس، **المرجع السابق**، ص 84.

وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقق بهذه الصورة مصالحها، وتظهر في صورة الدولة المعنية بالسلام وليس العكس.

ز. منح "إسرائيل" تطبيعاً أكثر خصوصاً مع الدول العربية:

الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة لمعظم البلدان العربية لحضور المؤتمر غير مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي مباشرة، والهدف منها منح "إسرائيل" فرصة التطبيع مع هذه الدول. فقد حاول الوفد الإسرائيلي على مدى يومي القمة 27-2007/11/28، استثمار اللقاء في تحقيق قدر من التطبيع، مع أعضاء الوفود العربية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، خصوصاً الوفد السعودي.

ولكن لم تفلح في ذلك لأن السعودية هي صاحبة المبادرة العربية التي تمّ إعادة طرحها في القمة العربية سنة 2007، والتي تشترط الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وإنهاء الملفات العالقة كشرط للتطبيع، وإقامة علاقات رسمية، وغير رسمية مع "إسرائيل"، وعليه كان الهدف من المؤتمر الالتفاف على أحد بنود المبادرة العربية، والذي يخدم "إسرائيل"، وهو تطبيع دون الإشارة إلى المبادرة العربية في ذلك.

2. نتائج مؤتمر أنابوليس:

أ. المفاوضات:

أعلن المؤتمر إطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة الفلسطينية - الإسرائيلية، وحدد المؤتمر موعد الجولة الأولى في 2007/12/12، على أن يتم التوصل إلى حلّ مع نهاية سنة 2008. إلا أن هذا مستحيل، بناءً على التجارب السابقة، فالحل النهائي كان قادماً في كامب ديفيد 1978، بعد خمس سنوات، أي في 1983، وفي أوسلو بعد خمس سنوات أيضاً من بدء تطبيقها، أي في 1999، وفي خريطة الطريق بعد سنتين من إعلانها، أي في 2005، لكن شيئاً من هذا كله لم يحدث، لعوامل وتعقيدات معروفة.

وبالتالي من الاستخفاف بالعقل أن يضع مؤتمر أنابوليس، إطاراً زمنياً أضيق من كلّ ما سبقه، لا يتجاوز سنة واحدة من أجل حلّ صراع طال عمره قرناً من الزمان، وتشعبت قضاياه وتشابكت صوره.

بالإضافة إلى ذلك، تمكّنت "إسرائيل" في أنابوليس، من جعل خريطة الطريق المرجعية الرئيسية للمفاوضات التي ستجري مع الفلسطينيين، وجرى النصّ صراحة على ذلك، وهو ما ساعد "إسرائيل" على إنجاز مجموعة مكاسب تتوافق مع رؤيتها الذاتية. فقد تمّ تجاهل بنود المبادرة العربية، ولم يُشر إليها، على الرغم من أن حضور الدول العربية جاء بقرار من الجامعة العربية، في ضوء وعود بأخذ المبادرة العربية في الاعتبار.

وبعد المؤتمر مباشرة، بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي، في إطلاق تصريحات تتضمن لاءات قديمة، مثل لا لإعادة تقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ما قبل 1967/6/5، مشدداً على استحالة التوصل إلى تسوية سياسية في غضون سنة 2008، وصدق في ذلك.

إذن رئيس الوزراء الإسرائيلي أعلن عن فشل المؤتمر، وفشل المفاوضات التي ستلي المؤتمر أو التي اتُفق على انطلاقها في 2007/12/2. وعليه يمكن القول، إن الهدف المُعلن للمؤتمر هو إعادة الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبدء عملية التفاوض قد قضى عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي بتصريحاته الآنفة الذكر.

ولم تستطع الإدارة الأمريكية الردّ على ذلك، لأنها متفقة مع السياسة الإسرائيلية. وبناءً على ذلك اضطرت الإدارة الأمريكية، وبعد يوم واحد من إنهاء المؤتمر، إلى سحب مشروع قرار تقدمت به إلى مجلس الأمن لدعم عملية السلام، عن طريق تبني وثيقة مؤتمر أنابوليس، لمجرد أن "إسرائيل" ترى في ذلك تدويلاً للقضية. وبالتالي، يجوز التدويل عندما تعطى "إسرائيل" شرعية التطبيع، ولا يجوز عندما يحمل شبهة الالتزام. وفي السياق نفسه صرّح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد سحب المشروع قائلاً: "لسنا متأكدين من أنه كانت هناك حاجة إلى إضافة شيء إلى نتائج أنابوليس"، وكأن العرب هم الذين قدّموا مشروع القرار، وليس الولايات المتحدة.

ومن هنا، يمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية، التي لم تكن ترغب في الذهاب إلى أنابوليس، قد نجحت في العودة دون خسائر، فقد لبّت دعوة الولايات المتحدة، وتمكنت من تحويل الاهتمام إلى خريطة الطريق، وفي الوقت نفسه تركت السلطة الفلسطينية تتحدث عن فرصة تاريخية لتحقيق السلام، دون أن يكون هناك فرصة حقيقية.

بالإضافة إلى ذلك، تمكّن رئيس الوزراء الإسرائيلي من الخروج من أنابوليس، دون أيّ خسارة تذكر، بل حقق مكاسب شخصية حيث كلّف غريمته في الحزب والحكومة، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni برئاسة وفد التفاوض، واصطحب معه وزير دفاعه زعيم حزب العمل إيهود باراك، وعاد دون خسائر تذكر، على عكس ما حصل عندما عاد باراك من مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز/ يوليو 2000، ليواجه انتفاضة الأقصى التي أعادت القضية إلى المربع الأول.

وفي المقابل عاد أولمرت تاركاً الوفد الفلسطيني يتحدث عن نتائج إيجابية، ومفاوضات سوف تنجح، الأمر الذي انعكس إيجاباً على شعبيته، التي كانت قد وصلت إلى أدنى معدل لها، لدى أيّ رئيس للوزراء عقب حرب تموز/ يوليو 2006.

ومن المكاسب التي حققتها "إسرائيل" في هذا المؤتمر، إعلان الرئيس بوش في خطابه الافتتاحي عن "يهودية الدولة"، الأمر الذي يُعدُّ بالغ الخطورة، والذي يقودنا إلى دراسته ولو بشكلٍ موجز.

ب. الإعلان عن "يهودية الدولة":

حمل المؤتمر للعرب رسائل خطيرة يُفترض أن يكونوا قد فهموها، واطّلعوا عليها قبل المؤتمر، حيث استخدم الرئيس الأمريكي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر مصطلح "الدولة اليهودية" في وصف "إسرائيل"، وهو مصطلح لا يقوم على أيّ أساس، ولم تعترض عليه من الدول العربية إلا القليل. هذا الإعلان من الرئيس بوش عن "يهودية الدولة"، يجافي أبسط مبادئ القانون الدولي والمحلي في عدة جوانب أهمها:

1. الإدارة الأمريكية لا تعترف بمفهوم الشعب اليهودي. ففي سنة 1964، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى الحاخام ألمر برجر Elmer Berger تقول فيما معناه إن الولايات المتحدة تعترف بـ"إسرائيل" دولة لها مواطنوها من مختلف الأديان والأعراق، وإن الولايات المتحدة لا تقبل التمييز على هذا الأساس، ولا تقبل تمييز مواطنيها الأمريكيين إذا كانوا يهوداً أو غير ذلك، ولذلك فلا يوجد في القانون معنى لتعبير "الشعب اليهودي".
2. إن "إسرائيل" أعلنت منذ إنشائها في 1948/5/14، بناءً على القرار رقم 181، الصادر من الأمم المتحدة في 1947/11/29، والذي ينص على تقسيم فلسطين، وهذا القرار لا يعطي تميزاً لليهود، وأيضاً لا يمكن أن يصدر قرار عن الأمم المتحدة يدعو إلى

دولة، أو نظام مبني على أساس عرقي أو ديني، بل إن الفصلين الثاني والثالث من القرار رقم 181 بيّنا بوضوح حماية الحقوق السياسة، والدينية، والاجتماعية، والثقافية لكلّ فئة من السكان دون تميز.

ومن تبعات إعلان "يهودية الدولة"، أنها تعطي "إسرائيل" ترخيصاً، وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في "إسرائيل"، أو تعدّهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أيّ وقت، الأمر الذي تسعى إليه "إسرائيل" منذ زمن، فانسحابها من غزة وبناء الجدار الفاصل، يأتي في سياق الحفاظ على "يهودية الدولة"[9].

إن "يهودية الدولة" تلغي حقاً غير قابل للتصرف، هو حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم "إسرائيل" سنة 1948، وهذا أمر غير ممكن في القانون الدولي[10].

كما أن "يهودية الدولة" تعني استيلاء "إسرائيل" قانونياً، وبلا مقابل على أكثر من 19 مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، كذلك الممتلكات الفلسطينية في 675 مدينة وقرية هجرها أهلها، وملياري متر مكعب من المياه تسرقها "إسرائيل" سنوياً من فلسطين، بالإضافة إلى كافة البنى التحتية لفلسطين من طرق ومطارات وموانئ ومناجم وغيرها، أضف إلى ذلك الأماكن المقدسة وأوقافها.

هذا عدا عن الخسائر المعنوية مثل فقدان الهوية، والتراث، وعدم التعويض عن جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، عدا عن الخسائر المادية الأخرى مثل السجلات، والوثائق، والخرائط، التي تشمل تاريخ الشعب الفلسطيني في فلسطين.

وبناءً على ما سبق من نتائج المؤتمر، فإن معظم تلك النتائج، إن لم تكن كلها، تصب في مصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة، حيث انتزعت "إسرائيل" من الرئيس بوش تبنيه فكرة "يهودية الدولة". وفي السياق نفسه فقد حسّن أولمرت من صورته، وحسّنت الولايات المتحدة من سمعتها.

---

[9] محمد عبد الهادي، من وطن قومي لليهود في فلسطين إلى دولة فلسطينية على أرض إسرائيل، **الأهرام**، 2008/1/17.

[10] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2007–2008: ثنائية الاختراق والتفتيت**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 123.

أما النتائج على الصعيد الفلسطيني، فإنه أوهم الجانب الفلسطيني بأن حلاً ما يلوح في الأفق، وأن مفاوضات خلال سنة ستقود إلى دولة فلسطينية، وعلى الجانب الآخر، عزز المؤتمر الانقسام الفلسطيني، وزاد من حدته، وزاد من الحصار على قطاع غزة، في حين أُغدقت الأموال والمشاريع على الضفة الغربية، الأمر الذي لا يجعل من الانقسام خلافاً سياسياً، بل خلافاً اجتماعياً واقتصادياً[11].

ويمكن القول إن سبب فشل المؤتمر يعود إلى سببين:

الأول: التوقيت الخاطئ:

فكلّ أطراف الصراع الأساسية كانت مأزومة في تلك الفترة على النحو التالي:

- الولايات المتحدة الأمريكية: صاحبة المبادرة، تواجه أزمات صعبة في العراق، وهي غير مهتمة لممارسة أيّ ضغط على "إسرائيل" أو الفلسطينيين، من أجل تقديم تنازلات لنجاح المبادرة.
- "إسرائيل": كان رئيس الوزراء في أضعف حالاته، لإدانته بالتقصير في عدوانه على لبنان صيف سنة 2006، فلا يمكن له أن يقدم تنازلات حقيقية في هذه الظروف[12].
- الفلسطينيون: انقسام فلسطيني كبير، وذو آثار خطيرة، ومن دون دعوة حماس إلى المؤتمر، وبالتالي فإن الفلسطينيين ذهبوا إلى المؤتمر وهم مكتوفو الظهر، وفي حالة انقسام لم يسبق لها مثيل، وغير قادرين على اتخاذ قرارات مصيرية، و"إسرائيل" تستغل هذا الانقسام للتوضيح بعدم وجود شريك حقيقي ومفوض من الشعب الفلسطيني.
- العرب: غاب النظام العربي أو غُيِّب عن معادلة التأثير، فلم يكن له دور في تلك الفترة، ولم يكن هناك أيّ دور عربي رسمي لتهيئة مناخ أفضل لإنجاح المؤتمر، أو للتغيير من جدول أعماله، أو لتكون نتائجه على مستوى من المصداقية.

الثاني: غياب مرجعية القانون:

وهو في هذه الحالة القانون الدولي، الذي اُستبدلت به املاءات القوي على الضعيف، فالسلطة الفلسطينية ضعيفة داخلياً وخارجياً، وتعاني انقساماً داخلياً، وظروفاً دولية

---

[11] عماد جاد، "إسرائيل ولقاء أنابوليس... العودة إلى خارطة الطريق،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 171، كانون الثاني/ يناير 2008، ص 107..

[12] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2007-2008**، ص 121.

صعبة، وموقفاً عربياً سيئاً، الأمر الذي فرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية عليها، وعلى سياستها الداخلية، وغُيب القانون الدولي الذي يُعدُّ الأساس في عقد أيِّ مؤتمر تتمخض عنه اتفاقية.

ومما سبق بيانه، يتضح لنا بأن مؤتمر أنابوليس لم ينجح في وضع الأمور في نصابها الصحيح، خاصة في موضوع المفاوضات التي أعلن عن انطلاقها، حيث إنها لم تستند إلى أسس واضحة، لقضايا الحل النهائي، أو الاتفاق على التمهيد لهذه المفاوضات، بخطوات إسرائيلية تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى سنة 2000.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن التواريخ ليست مقدسة، في إشارة إلى عدم التزامه بأيٍّ مما ذُكر في المؤتمر، الأمر الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية بالفعل، وسحبت مشروعاً كان قد قُدم بهذا الخصوص[13].

وبناءً على ما سبق، فإن مؤتمر أنابوليس أسوأ من المؤتمرات التي عُقدت في الفترات السابقة له، لأنه لم يقدم للفلسطينيين إلاَّ مزيداً من الإحباط والانقسام. وعلى هشاشته فإن الجانب الإسرائيلي رفضه جملة وتفصيلاً، الأمر الذي يدعو الفلسطينيين كافة إلى وقفة حقيقية، وإعادة في قراءة مواقفهم.

المبحث الثاني: دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحلّ النهائي بعد مؤتمر أنابوليس:

مقدمة:

استمر تأييد الولايات المتحدة القوي لـ"إسرائيل" خلال سنة 2007، وثبت أنه لا أساس للشائعات التي ترددت بأن خيبة الأمل تجاه أداء "إسرائيل" خلال حرب تموز/ يوليو 2006 على لبنان يمكن أن تضر بموقف الولايات المتحدة، تجاه "إسرائيل"، حيث وافقت الإدارة الأمريكية على طلب "إسرائيل"، بزيادة المساعدات المالية بنسبة 25%، لتصل إلى ثلاثين مليار دولار خلال عشر سنوات.

[13] ماجد أبو دياك، "من مظاهرة دولية.. إلى مفاوضات بلا مستقبل! أنابوليس: مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية،" مجلة **العودة**، لندن، العدد الرابع، كانون الثاني/ يناير 2008، انظر:
http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=4&MenuID=31

وظلّ التعامل على الصعيد الأمني والاستخباراتي متواصلاً بالمستوى السابق نفسه، حيث استأنف الأسطول السادس الأمريكي زياراته لميناء حيفا، بعد فترة توقف لمدة سبع سنوات، كما قام رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة Chairman of the Joint Chiefs of Staff مايك مولن Mike Mullen بزيارة لـ"إسرائيل" للمرة الثانية في تاريخ العلاقات بين البلدين، كما زار وزير الدفاع الأمريكي "إسرائيل" للمرة الأولى من ثماني سنوات[14].

وعلى الصعيد السياسي، واصلت الولايات المتحدة تأييدها لمواقف "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك عزل حماس، ورفض التفاوض مع حكومة الوحدة الوطنية، ومواصلة الحصار عليها. وعقب مؤتمر أنابوليس، قبلت الولايات المتحدة بموقف "إسرائيل" الخاص بأن تعزيز الأفق السياسي لن يكون بديلاً للحاجة إلى تطبيق المرحلة الأولى من خريطة الطريق، وهو تطبيق يجب على الأقل أن يحدث في وقت متزامن مع تعزيز الأفق السياسي.

وبناءً عليه، فإن البيان المشترك لمؤتمر أنابوليس، لم يتناول العناصر المتعلقة بتسوية دائمة، تماشياً مع رغبة "إسرائيل"، وبالتالي كان الدور الأمريكي في المفاوضات التي تلت مؤتمر أنابوليس غير مؤثر باتجاه الحل النهائي، الذي أعلن عنه الرئيس بوش بحلول نهاية سنة 2008، وهذا ما ستتم مناقشته من خلال هذا المبحث.

أولاً: انطلاق المفاوضات النهائية بعد مؤتمر أنابوليس:

عقب مؤتمر أنابوليس، اتفق الجانبان على الشروع في مناقشة قضايا السلام النهائية العالقة، وهي اللاجئين، والحدود، وإقامة الدولة، والأسرى، على أن يبدأ تنفيذ الشقّ الأول من خريطة الطريق للسلام، والذي يطالب الفلسطينيين بوقف نشاط الجهات المسلحة، في مقابل وقف "إسرائيل" للاستيطان. ولكن في الواقع كان هناك تبايناً كبيراً في فهم خريطة الطريق، فيما يتعلق بقضية الاستيطان، إذ تعدّ "إسرائيل" أن وقف البناء لا يشمل القدس، ولا المستعمرات القائمة، بينما يؤكّد الفلسطينيون أنّ الخطة، تنص على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وهذا يجعل من المفاوضات أمراً معقداً.

---

[14] أحمد فخر (معلّق)، **تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط 2007-2008**، سلسلة ترجمات، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنة 4، العدد 46، تشرين الأول/ أكتوبر 2008، ص 4.

انطلقت المفاوضات النهائية بعد مؤتمر أنابوليس في 2007/12/12، وتمّ عقد الجلسة الأولى في القدس الغربية، والتقى الوفدان الإسرائيلي بقيادة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، والفلسطيني بقيادة أحمد قريع، وتمَّ في هذه الجولة الاتفاق على كيفية البدء بالمفاوضات، وشكلت اللجان الخاصة بكلّ ملف، وجاءت هذه الجولة ضمن أجواء فلسطينية سيئة، حيث الوضع المتردي في غزة، بسبب الحصار، والانقسام الفلسطيني، والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية.

وعُدَّت هذه الجولة هي الأولى عقب مؤتمر أنابوليس، الذي اتفق فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، على محاولة التوصل إلى اتفاق، بشأن قيام دولة فلسطينية بنهاية سنة 2008. وفي هذا السياق، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أرييه ميكيل أن هذه الجولة ستعطي نقطة انطلاق قوية كمحادثات السلام، وأضاف أن الجانبين سيبحثان تشكيل فرق مفاوضات فرعية، لاستغلال الوقت، وهذا ما تمَّ بالفعل، حيث انتهت الجولة الأولى من المفاوضات بالاتفاق على كلّ آلية اللجان.

ثانياً: الجولة الثانية من المفاوضات:

عاود الوفد الفلسطيني والإسرائيلي الالتقاء مرة أخرى في 2007/12/25 لمواصلة المفاوضات، إلا أنه وقبل الجولة بيوم أعلنت "إسرائيل" عن رصد 25 مليون دولار في ميزانية سنة 2008 لبناء 740 وحدة استيطانية قرب شرقي القدس، بواقع 500 وحدة في جبل أبو غنيم، و240 في مستعمرة معاليه أدوميم، الأمر الذي يعني أن المفاوضات لا جدوى منها، طالما أن الاستيطان مستمر.

ورداً على ذلك، أكّد صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين، أن الجولة الثانية ستتضمن الاحتجاج على ممارسات "إسرائيل" الاستيطانية، وأن الفلسطينيين سيطلبون من الإدارة الأمريكية الضغط على "إسرائيل"، لاحترام الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في مؤتمر أنابوليس، وضرورة وقف النشاطات الاستيطانية بما فيها النمو الطبيعي للمستعمرات. وأكّد عريقات أن المفاوضات لم تنطلق فعلياً، وأن هاتين الجولتين تركزتا على تشكيل اللجان، وبحثتا في وقف الاستيطان فقط، دون الخوض في قضايا الحلّ النهائي الأخرى. وعليه يمكن القول إن "إسرائيل" غير جادة منذ البداية في التوصل إلى حلّ يفضي إلى قيام دولة فلسطينية.

ثالثاً: زيارة بوش إلى الضفة الغربية و"إسرائيل" بعد أنابوليس:

جاء الإعلان عن زيارة الرئيس بوش، إلى "إسرائيل" والضفة الغربية بعد أسبوع واحد من اجتماع أنابوليس، وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth في موقعها على الشبكة الإلكترونية، أنه تمّ الترتيب لهذه الزيارة خلال المحادثات، التي أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي مع الرئيس الأمريكي على هامش مؤتمر أنابوليس.

وأعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي بوش، سيتوجه مطلع كانون الثاني/ يناير 2008 إلى الشرق الأوسط، مؤكّداً بذلك إسهاماته الشخصية في الجهود الجديدة بعد أنابوليس، لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وعلّق المحلل الإسرائيلي مائير كوهين Meir Cohen قبل الزيارة بقوله إن الزيارة ستعطي زخماً كبيراً للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي بدأت فعلياً.

أما الجانب الفلسطيني، فقد أكد أن الزيارة تأتي لمتابعة انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولإرسال إشارات بأن هناك متابعة أمريكية، والتأكيد على أن المفاوضات مرتبطة بزمن محدد، مع الإشارة إلى عدم التفاؤل المفرط بالزيارة. وبالتالي، فإنه قبيل الزيارة، كانت التوقعات تشير إلى أهمية قصوى لهذه الزيارة، ولكن الواقع أثبت بعد انتهاء الزيارة عكس ذلك.

وصل بوش إلى "إسرائيل" في 2008/1/9، وهي الزيارة الأولى له لـ"إسرائيل" بصفته رئيساً، وأجرى الرئيس بوش مباحثات جوهرية مع زعماء "إسرائيل"، تناولت التهديد النووي الإيراني، وأكّد أن هذه الزيارة تسعى بجانب ذلك، إلى إعطاء زخم جديد لعملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين، والتي استؤنفت بعد مؤتمر أنابوليس[15].

ومن الظاهر أن الإدارة الأمريكية تشارك منذ خمس سنوات، في دفع رؤية حلّ الدولتين للشعبين، بموجب خريطة الطريق للسلام، إلا أن رسالة الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون في 2004/4/14، أكّدت بما لا يدع مجالاً

[15] وراء العناوين: أهمية زيارة الرئيس بوش لإسرائيل، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2008/1/9، انظر: http://www.altawasul.com/MFAAR/israel+and+the+middle+east/peace+process/Behind+the+Headlines-+The+importance+of+President+Bushs+visit+to+Israel+09012008.htm

للشكّ، أن الرئيس بوش يتبنى سياسة "إسرائيل"، حيث أكّد في هذه الرسالة، تفهمه حاجة "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، وأن أيّ رسم للحدود في المستقبل يجب أن يأخذ في الحسبان الكتل الاستيطانية، وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستحل في إطار الدولة الفلسطينية المستقلة، في إشارة إلى إلغاء القرار 194[16].

وبالتالي، فإن هذا يجعل من مؤتمر أنابوليس وزيارة بوش، أمراً غير جدير بالاهتمام، لأن مواقف مسبقة ومتفقاً عليها قد اتُخذت، وهي المعمول بها وليس ما نتج لاحقاً.

وأكّد بوش في خطابه، فور وصوله إلى "إسرائيل" أن "إسرائيل والولايات المتحدة حليفتان وثيقتان، وأن هذه الوثاقة نابعة من الإيمان المشترك بعظمة الحرية الإنسانية"، وأضاف: "لقد أسس شعبانا دولتين ديمقراطيتين في ظروف صعبة"[17]، في إشارة منه إلى أن "إسرائيل" والولايات المتحدة لا يمكن أن تختلفا، لأن التحالف ليس سياسياً، بل إن هناك قواسم مشتركة في التاريخ والتأسيس، مما يعني أنه لا يمكن لأحد الضغط باتجاه زعزعة هذا التحالف. وأكّد في الخطاب نفسه، على أن ضمان أمن دولة "إسرائيل" كدولة يهودية، أمر في غاية الأهمية، مما يعني أنه ما زال مصمماً على وصف "إسرائيل" بالدولة اليهودية، بالرغم من الانتقادات التي وُجهت له في مؤتمر أنابوليس. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس بوش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، أكّد على ضرورة محاربة "الإرهاب" وأن الفرصة المهيأة اليوم هي فرصة تاريخية لذلك.

وبخصوص عملية السلام، قال الرئيس بوش: "إننا نشهد فرصة تاريخية من أجل السلام، وأود أن أشكرك على مشاركتك في مشروع السلام (يقصد أولمرت)"، وأضاف:

> إنني أؤمن بأن وجود دولتين ديمقراطيتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب، لهو أمرٌ يخدم أفضل المصالح الأمريكية والعالمية، كما أن هذا الأمر يصب في المصالح الأمنية لدولة إسرائيل أيضاً، بحيث تكون بمحاذاتها

[16] نبيل خليفة، "رؤية أمريكا للحدود... واللاجئين من هنري كيسنجر إلى جورج دبليو بوش،" **مجلة الوسط**، القاهرة، العدد 63، 2004/4/26، ص 25، نقلاً عن مكتبة الأهرام للبحث العلمي.

[17] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، المرجع السابق.

دولة صديقة فلسطينية، مفعمة بالآمال في مستقبل أفضل، وبالتالي كنت قد طرحت هذه الرؤية في مطلع ولايتي الرئاسية، وإنني مسرور للغاية لقيامي بذلك[18].

من الواضح أن الرئيس بوش يؤكد على طرحه لرؤية حلّ الدولتين منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة أي منذ سبع سنوات، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، فقد تدخل الرئيس بوش في تغيير النظام السياسي الفلسطيني، وربط بين مقاومة الفلسطينيين المشروعة وبين الإرهاب، وساند "إسرائيل" بكل قوة، وسخّر إمكانيات وقدرات الإدارة الأمريكية في تحقيق رغبات الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين[19].

وفي الوقت نفسه، لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أيّ إشارة توحي بأنها جادة في تحقيق السلام من خلال الضغط على "إسرائيل"، حتى لتسيير الأمور الحياتية للمواطنين في الضفة الغربية، من خلال رفع الحواجز والعودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل الانتفاضة.

وفي سياق تصريحاته خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، قال الرئيس بوش: "إن الطريق الوحيد الكفيل بتحقيق السلام الدائم، والطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاق ذي مغزى بالنسبة لكلا الجانبين، هو أن يقدم كلاهما بوادر حسن النية مهما كانت صعبة، أما نحن فسندعمهما، نود تقديم هذا الدعم، وإذا ما كانت هناك حاجة لممارسة الضغوط، فإنني على استعداد لتلبيتها"[20].

وبالفعل، مارس الرئيس بوش ضغوطاً، ووعد بممارسة ضغوط أخرى، لكن الواقع يخبر بأن هذه الضغوط لم تمارس إلا على الفلسطينيين، فمنذ توليه الرئاسة وهو ينتهج ما يمليه عليه اللوبي الإسرائيلي[21]. ففي خريطة الطريق، أعلنت الإدارة الأمريكية أن الخريطة غير قابلة للنقاش وهي في موضع التنفيذ. إلاّ أن "إسرائيل" قدمت 12 تعديلاً على 14 بنداً، وهو محتوى الخطة، بمعنى تغيير المبادرة كلياً،

[18] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007/1/9، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20israe

[19] نبيل زكي، سقوط خرافة عملية السلام، صحيفة **الوفد**، مصر، 2004/4/19.

[20] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007/1/9.

[21] ستيفن والت وجون ميرشايمر، **المرجع السابق**، ص 311-312.

ووافقت الولايات المتحدة على حاجة "إسرائيل" دون شرط، بينما قبل الفلسطينيون الخريطة بأكملها، وعملوا على تنفيذها، خاصة المرحلة الأولى التي تنص على وقف "الإرهاب الفلسطيني" الموجه ضدّ الإسرائيليين[22].

فلو أن الفلسطينيين قدّموا اعتراضاً، أو اثنين على بنود الخريطة، لأصبحوا غير جادين في تحقيق السلام، ويساندون الإرهاب، وربما تمّ تصنيفهم ضمن محور الشر، أو أصبحوا على رأس المحور الشرير في العالم، حسب وصف الولايات المتحدة[23].

هذه الازدواجية في المعايير، وسياسة الكيل بمكيالين، هي التي تولد الإحباط لدى الفلسطينيين وتدفعهم لمقاومة الاحتلال، الذي تسميه الولايات المتحدة إرهاباً، فلو أُعطي الفلسطينيون حقوقهم لن يكون هناك مقاومة أو ما يُسمى "إرهاباً".

وفي ختام كلمته في المؤتمر الصحفي، قال بوش: "إن هذه هي الفرصة الأولى التي سنحت لي للقيام بزيارة إلى إسرائيل، بصفتي رئيساً للولايات المتحدة، إنني أتفهم إصرارك (أي أولمرت) على حماية شعبك، وجلب السلام الذي سيطول أمده"[24].

وهذه العبارة تحمل معاني غير المعنى الظاهري لها، فهي تؤكّد على ورقة الضمانات الأمريكية التي أرسلها بوش في نيسان/ أبريل 2004، لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريل شارون، وتحمل أيضاً في طياتها تفويضاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت، بفعل ما يراه مناسباً لجلب الأمن لشعبه، خاصة وأن الحديث كان يدور سابقاً عن الصواريخ المحلية، التي تُطلق من قطاع غزة على المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة للقطاع.

وبالتالي فإن بوش لم يمارس ضغطاً على الإسرائيليين حتى في كلماته، بل أعطاهم الحق في الدفاع عن أنفسهم، وحماية دولتهم التي يهددها الخطر الفلسطيني، وهذا ما كان عليه الحال منذ توليه الرئاسة.

---

[22] للمزيد حول خريطة الطريق والتعديلات الإسرائيلية عليها، انظر: قيس عبد الكريم وآخرون، **خارطة الطريق... إلى أين**.

[23] عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر صنفت الإدارة الأمريكية إيران والعراق وكوريا الشمالية ضمن "الدول الداعمة للإرهاب"، وأطلقت عليهم اسم محور الشر. للمزيد من التفاصيل، انظر: ستيفن والت وجون ميرشايمر، **المرجع السابق**، ص 407-440.

[24] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2007/1/9.

وعليه، فقد كان على الإدارة الأمريكية أن تضغط بالفعل على "إسرائيل" لتحقيق السلام، وليس بالقول فقط. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنه على الإدارة الأمريكية الجديدة، الضغط باتجاه تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعليها الاستفادة من تجربة الحزب الجمهوري، الذي أمضى ثماني سنوات عقيمة في البيت الأبيض، لم تزد الصراع إلا سوءاً.

وصل الرئيس بوش إلى مقر الرئاسة الفلسطينية بمقاطعة رام الله في 2008/1/10، والتقى بالرئيس محمود عباس، وقد تمّت مناقشة ثماني مسائل رئيسية في هذا اللقاء، منها ما تحقق كإنجازات، ومنها ما وُضع قيد النقاش. وأكّد الجانب الفلسطيني على أن الأهم في خطاب بوش في المقاطعة، هو استخدام مصطلح "دولة فلسطين" "State of Palestine" لأول مرة في الحديث عن الدولة الفلسطينية.

حدد الرئيس بوش أربعة مسارات:

الأول: المفاوضات النهائية كالقدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، والمستعمرات، والعلاقات، ولجنة الأسرى، بالاتفاق مع الجانب الإسرائيلي.

الثاني: قضية خريطة الطريق، فالرئيس بوش أعلن عن بدء عمل الآلية الثلاثية، التي تمّ الاتفاق عليها في مؤتمر أنابوليس، وعيّن الجنرال وليم فريزر William M. Fraser المستشار الأمني لوزيرة الخارجية رايس رئيساً لهذه اللجنة.

الثالث: يتعلق بالاقتصاد، فقد أشار الرئيس الفلسطيني في لقائه مع الرئيس الأمريكي للحواجز الإسرائيلية، وأكّد أنه لا يعقل الحديث عن تنمية اقتصادية بمعزل عن رفع الحواجز والإغلاق بشكل عام عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

الرابع: اللجنة الرباعية والخطوات التي يقوم بها مبعوث اللجنة الرباعية توني بلير لبناء المؤسسات الفلسطينية[25].

ومن اللافت للانتباه خلال زيارة الرئيس بوش للضفة الغربية، تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، والتي قالت فيها: "بأنه لا يوجد فرق بين كافة المستوطنات في القدس أو الضفة الغربية"[26].

---

[25] محمد يونس وأسعد تلحمي، فريزر يطرح ملاحظات عن الاستيطان والحواجز وإسرائيل تخشى عواقب نشر تقريره الأسبوع المقبل، **الحياة**، 2008/3/15.

[26] وكالة فلسطين برس للأنباء، 2009/1/10، انظر:
http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=19213

وبالتالي، تمّ التأكيد على أن الموقف الأمريكي، الذي يعدُّ القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، لم يتغيّر، بالرغم من أن هذا الموقف لم يتم تأكيده من الإدارة الأمريكية منذ زمن طويل، حيث كانت الإدارة الأمريكية تفصل بين الاستيطان في القدس، وبين الاستيطان في الأراضي المحتلة سنة 1967، مع أن القدس والضفة الغربية وقطاع غزة احتُلت في السنة نفسها.

وفي خطابه في مقر المقاطعة، قال الرئيس بوش إن هذه الزيارة لم تكن الأخيرة، وإنه على استعداد لزيارة المنطقة مرة ثانية، وثالثة، بهدف دفع عملية السلام، "وسأسعى إلى ترجمة رؤيتي للتحول على مسار سياسي واقعي، وأن تتحول الدولة الفلسطينية من رؤية إلى واقع"[27]، إلاً أن كلّ الأحداث التي تلت هذه الزيارة أثبتت أن الإدارة الأمريكية ثابتة على مواقفها، وأن تلك التصريحات لم تكن إلاً مجرد كلمات رنانة، لم تُتبع بأيّ فعل يترجمه الواقع.

ومن الجدير بالذكر، أن خطاب بوش في "إسرائيل"، لم يختلف عنه كثيراً في الضفة الغربية، حيث أكّد ضرورة استمرار العملية السلمية، وأنه سيضغط باتجاه الحلّ، وأن على الجانبين تقديم تنازلات، وتأكيد رؤيته بأن يرى الاتفاق النهائي ينجز خلال نهاية ولايته. وحقيقة الأمر أن سنة 2008، انتهت دون أيّ تقدم على صعيد المفاوضات، ولم تقدم الإدارة الأمريكية أيّ فعل يدل على أن الوعود التي أطلقها الرئيس بوش خلال هذه الزيارة دخلت موضع التنفيذ، وأن الأمر لا يعدو أمراً شكلياً.

وأهم ما يمكن قراءته في زيارة بوش:

1. تشديد بوش على اعتماد خريطة الطريق، دون غيرها من المرجعيات الدولية المتعلقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولقد شدَّد على أن تطبيق أيّ اتفاق بين الطرفين خاضع لتطبيق خريطة الطريق.
2. مطالبته الجانب الفلسطيني بأن "لا يبقوا عالقين في الماضي"، لأن "الأمم المتحدة فشلت في العراق"، وهذا كلام غير مُبطن، ودعوة واضحة للتخلي عن القرارات الدولية ذات الشأن في القضية الفلسطينية[28].

[27] المرجع نفسه.

[28] نصري قمصية، قراءة في زيارة الرئيس بوش، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2008/1/27، انظر: http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-914.htm

3. تشديده على هوية "الدولة الإسرائيلية"، باعتبارها "دولة يهودية"، مُتناسياً أن في "دولة إسرائيل" مليون ونصف المليون تقريباً من العرب الفلسطينيين، وأكثر من نصف مليون من المسيحيين غير اليهود، الذين جاءوا مع الهجرة اليهودية القادمة من الاتحاد السوفييتي السابق، ومتناسياً أيضاً حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات[29].
4. مطالبته بتعديلات على خطوط الهدنة لسنة 1948، لتعكس الوقائع الحالية، وهذا يعني التكريس الفعلي للواقع الاستيطاني الصهيوني، والتنكر للموقف الفلسطيني، الرافض بكلّ قوة لموضوع الاستيطان فكرة وموضوعاً.
5. مطالبته بآليات لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، هذه المطالبة الصريحة كانت مقتلاً مسبقاً للمفاوضات، التي جرت بين طرفي الصراع، كما هي مقتل لكلّ قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.
6. تشديده على الأمن الإسرائيلي، والتزام أمريكا بكلّ حزم في هذا الموضوع، والذي لا معنى له سوى الانحياز التام لـ"إسرائيل"، على حساب ليس الدولة الفلسطينية المرجوة فقط، بل وعلى حساب الدول العربية مجتمعة.
7. مطالبته الجانب الفلسطيني بالتصدي لـ"لإرهاب"، والمقصود هو المقاومة الفلسطينية المشروعة دولياً ضدّ الاحتلال، وبالتالي، فهو ما زال مصراً على الربط بين مقاومة الفلسطينيين للاحتلال بـ"الإرهاب".
8. مطالبته بتنازلات سياسية مؤلمة، لا ندري ما هي التنازلات المطلوبة من الجانب الفلسطيني؟! ألاَ يكفي أن القيادة الفلسطينية تُعلن اكتفاءها بالمساحة المحتلة منذ سنة 1967؟! أي الاكتفاء بما هو 22% من مساحة فلسطين العربية.
9. مروره على المبادرة العربية، في سياق مطالبة العالم العربي بالتطبيع مع "إسرائيل" قبل الوصول إلى الحلول المطلوبة في الموضوع الفلسطيني، مع العلم أن المبادرة العربية لا تُطالب مقابل التطبيع غير الانسحاب الإسرائيلي الكامل، من جميع الأراضي العربية المحتلة سنة 1967.

---

[29] أحمد يوسف القرعي، الدولة الفلسطينية... والمراوغات الأمريكية، **الأهرام**، 2008/1/17.

رابعاً: تشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة المفاوضات:

اتفق الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في أنابوليس، على تشكيل آلية للعمل على تطبيق المرحلة الأولى من خريطة الطريق، ووافقت "إسرائيل" بعد تردد ومماطلة على ذلك، وأصرَّ الوفد الفلسطيني على مشاركة الولايات المتحدة في هذه الآلية كرئيس ومراقب، وبعد عودة الجانبين من أنابوليس، تمّ الاتفاق على تشكيل الآلية من وزير الجيش الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض، والجنرال وليم فريزر رئيساً للجنة ومراقباً لتطبيق الجانبين لالتزاماتهما، بموجب المرحلة الأولى من خريطة الطريق.

ولكن اللجنة لم تعقد أيّ اجتماع بعد مؤتمر أنابوليس بسبب تلكؤ الجانب الإسرائيلي. وخلال زيارة بوش أُعلن عن انطلاق عمل اللجنة رسمياً، الأمر الذي تمَّ بالفعل في 2008/3/1، بعد ضغط من وزيرة الخارجية الأمريكية رايس في أثناء زيارتها للمنطقة أواخر شباط/ فبراير 2008، وخفّضت "إسرائيل" مستوى تمثيلها من وزير الدفاع الإسرائيلي إلى عاموس جلعاد Amos Gilad رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في الوزارة، الأمر الذي رآه الفلسطينيون، تهرباً إسرائيلياً من تطبيق المرحلة الأولى من خريطة الطريق خصوصاً تجميد الاستيطان.

وفي أثناء الاجتماع أكّد رئيس الحكومة سلام فياض ضرورة تنفيذ ما اتُفق عليه في مؤتمر أنابوليس، خصوصاً تجميد الاستيطان، وصرّح فياض في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع بضرورة الوقف الشامل للأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وعدّ أن الاستيطان يقوّض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

وطالب جلعاد في الاجتماع بأن تواصل الحكومة الفلسطينية برئاسة فياض محاربة "الإرهاب"، أما فريزر رئيس اللجنة فقد قدّم ملاحظات على مواصلة "إسرائيل" الاستيطان، وعدم إزالة البؤر الاستيطانية، وعدم فتح المؤسسات في القدس، وعدم إزالة حواجز عسكرية. وفي الوقت نفسه، طالب الجانب الإسرائيلي بإنهاء ظاهرة المطلوبين وجمع السلاح، الأمر الذي تمَّ بالفعل وعلى أكثر من مرحلة، حيث سلم عدد من المطلوبين أنفسهم وأسلحتهم للسلطة الفلسطينية، مع ضمان عدم ملاحقتهم من قبل "إسرائيل".

وعليه فإن السلطة الفلسطينية كانت تنفّذ كلّ ما يُطلب منها، بينما "إسرائيل" تماطل وتواصل توسيع مستعمراتها، واجتياحاتها المتكررة لأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، في ظلّ صمت أمريكي، وبالتالي فقد كانت هذه اللجنة كغيرها من اللجان، التي شُكلت لدفع عملية المفاوضات، ولكنها لم تحرز أيّ تقدم.

خامساً: مواصلة المفاوضات:

التقى الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي برئاسة تسيبي ليفني عن الوفد الإسرائيلي، وأحمد قريع عن الوفد الفلسطيني عدة مرات، بعد زيارة الرئيس بوش إلى "إسرائيل" والضفة الغربية. إلا أن أيّ تقدم لم يحرز، وزارت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس المنطقة عدة مرات خلال سنة 2008، إلا أن هذه الزيارات لم تشكل أيّ ضغط على "إسرائيل"، التي استمرت في توسعها الاستيطاني، واجتياحاتها المتكررة لأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وكان دور الولايات المتحدة خلال سنة 2008، نشطاً في المفاوضات شكلياً، وربما كان يحمل في طياته حملة دعائية للانتخابات الرئاسية الأمريكية 2009 وليس الحل؛ فقد كانت الجولات التي تقوم بها رايس في المنطقة ذات أهداف تكتيكية، حيث خصصت زيارة 2008/5/3، لحمل الدول العربية على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في باريس في كانون الأول/ ديسمبر 2007، في المؤتمر الذي أعقب أنابوليس، حيث تعهدت خلاله المجموعة الدولية بدفع سبعة مليارات دولار للفلسطينيين، منها 1.5مليار لدعم الموازنة ودفع رواتب الموظفين، وبالتالي كلّ ما قامت به الإدارة الأمريكية هو أمور شكلية وتكتيكية، وليست جوهرية.

ومنذ منتصف سنة 2008، بدت كلّ الدلائل تشير إلى استحالة أيّ تقدم على صعيد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ففي 2008/7/31، عقدت وزيرة الخارجية الأمريكية اجتماعاً مع أحمد قريع وتسيبي ليفني، رئيسا وفدي المفاوضات، لدفع عملية السلام، وإحراز تقدم في المفاوضات.

في الوقت نفسه، كانت "إسرائيل" قد نشرت خططاً جديدة لبناء مستعمرات جديدة. وفي تصريح لمحمد صبيح، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة، في 2008/7/31، أكّد أن معدل الاستيطان زاد 12 ضعفاً في الضفة الغربية منذ أنابوليس، بالرغم من وجود

تفاهمات في المؤتمر نفسه تشير إلى وقف الاستيطان، وأشار إلى أن هناك تسعة مشاريع استيطانية داخل القدس في تلك الفترة، وأنه تمت مصادرة 4,493 دونماً من أجل تنفيذ المشاريع[30].

وبالتالي، فإن قضية الاستيطان قضية خطيرة، ولكن الأخطر منها هو صمت الطرف الوسيط، الذي نظّم مؤتمر أنابوليس، وأطلق المفاوضات برعايته، ولم يستطع حتى أن يُبقي الأمور كما كانت عليه قبل مؤتمر أنابوليس، بل زادت الأمور تعقيداً، وبناءً على ذلك كان لا يمكن التنبؤ ببصيص أمل خلال سنة 2008، وهذا ما كان عليه الحال، حيث انتهت هذه السنة، بكل جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، دون الوصول إلى أيّ تقدم، وإنما كانت المفاوضات إضاعة للوقت لصالح "إسرائيل".

وزارت وزيرة الخارجية الأمريكية المنطقة مرة أخرى في 2008/8/25، في محاولة منها لإحراز أيّ تقدم على صعيد المفاوضات، بالضغط على الفلسطينيين للوصول إلى حلّ. وهي تسعى بهذه الزيارات المكوكية إلى تحقيق انتصار، قد يخدم الجمهوريين في انتخابات الرئاسة 2009، ويحسّن من صورة بوش، لكنها لم تستطع أن تقدم شيئاً، وانتهت سنة 2008 فعلياً دون الوصول إلى أيّ تقدم[31].

خلاصة:

ومما سبق بيانه، يمكن أن نعدد الأسباب الموضوعية لفشل المفاوضات:

أولاً: إن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية انطلقت بعد مؤتمر أنابوليس، وكانت رايس قد أقنعت بوش بأهمية المؤتمر، ظناً منها بأنه بالإمكان انتزاع انتصار دبلوماسي، يحفظ له ماء وجهه قبل انتهاء رئاسته، وبالتالي لم يكن الهدف من هذه المفاوضات سوى تحقيق مكاسب أمريكية، وليس حلّ القضية الفلسطينية.

ثانياً: بمجرد بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عقب مؤتمر أنابوليس، بدأت "إسرائيل" مع سبق الإصرار والترصد، دبلوماسية المراوغة، وتصاعد ضغوط اليمين القومي والديني على أولمرت وحكومته، لدفعه لعدم التفاوض حول قضايا الحل

[30] رايس تشدد على ضرورة الإسراع في إيجاد حلّ للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، **الأهرام**، 2007/8/27.

[31] كونداليزا رايس.. ودبلوماسية الوقت الضائع، **الأهرام**، 2008/8/26.

النهائي، خاصة القدس واللاجئين، وبدا للجميع أنه انصاع لهذه الضغوط حتى لا تنهار حكومته الائتلافية.

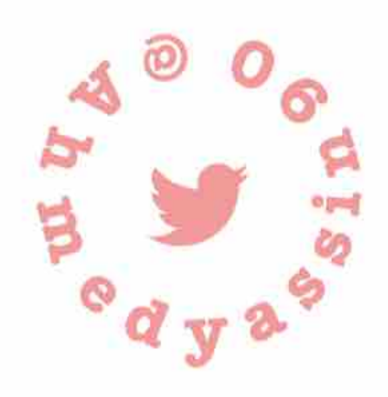
ثالثاً: الظروف الإسرائيلية والحديث عن تورّط أولمرت بالفساد، وإعلانه في تلك الفترة عن تقديم استقالته في أيلول/ سبتمبر 2008، الأمر الذي أشاع مناخاً من القلق في الأوساط السياسية، وفي مثل هذا المناخ لا يمكن إجراء مفاوضات سلام جادة.

رابعاً: لم يتبقَّ للفلسطينيين ما يقدمونه، فالحقوق الفلسطينية المتبقية لا يمكن التنازل عنها بأي حالٍ من الأحوال، وكانت "إسرائيل" والولايات المتحدة تضغط على الجانب الفلسطيني ليقدم أيّ تنازل عن حقوقه، حتى يمكن القول إنه يمكن التوصل إلى اتفاق. بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الفلسطيني كان سيئاً، بسبب الانقسام الحاصل بين الضفة وغزة، والخلاف على المرجعيات.

ووفقاً للمعطيات السابقة كان من الصعب، بل من المستحيل التوصل إلى اتفاق سلام نهاية سنة 2008، الأمر الذي حدث بالفعل.

الفصل السادس

السياسة الخارجية الأمريكية
في عهد الرئيس باراك أوباما 2009-2011


@Ahmedyassin90

السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2009–2011

تقديم:

شهدت فترة الرئيس جورج بوش الابن 2001–2008 سياسة ثابتة تجاه القضية الفلسطينية، حيث تعاملت إدارته مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها لصالح "إسرائيل" وليس حلها، ومن منطلق إدارة الصراع (أي التحكم فيه لمصلحة "إسرائيل") للوصول إلى حلّ الدولتين، الذي ظلت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن تروّج له.

وفي المجمل، فقد قدمت إدارة الرئيس جورج بوش الابن كلّ الدعم والتأييد لـ"إسرائيل" على مدى السنوات الثمانية، التي حكم بها الرئيس بوش الابن، فقد قدمت لـ"إسرائيل" الدعم السياسي الكامل على حساب الفلسطينيين، كذلك الدعم الاقتصادي والعسكري وغيره. كلّ ذلك كان بهدف أن تظل "إسرائيل" المسيطرة على زمام المبادرة والقوة في الشرق الأوسط. وفي المقابل لم تلتزم الولايات المتحدة بأيٍّ من الوعود التي قطعتها على نفسها في أن تكون وسيطاً نزيهاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل نفت عن الفلسطينيين أدنى حقوقهم، وطالبتهم بالاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة يهودية، الأمر الذي لم تتمادَ "إسرائيل" في طلبه من الفلسطينيين بهذا الشكل، مما يدلل على أن الولايات المتحدة تسعى دوماً لخدمة "إسرائيل" أكثر من الإسرائيليين أنفسهم.

إن رسالة الضمانات التي أرسلها الرئيس جورج بوش الابن في سنة 2004، تعدُّ من أخطر ما قدمه هذا الرئيس لدعم "إسرائيل"، حيث تعدُّ هذه الرسالة بمثابة وعد بلفور جديد في القرن الـ 21 لـ"إسرائيل"، للتمادي في تجاهل الحق الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها شرقي القدس.

ولذلك فقد بات الشعب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية على قناعة تامة بأن الولايات المتحدة لن تضغط على "إسرائيل" بأيّ حالٍ من الأحوال من أجل حلّ القضية الفلسطينية، لكن خيارات الشعب الفلسطيني كانت محدودة، وعليه التعامل مع الواقع.

لذلك استمرت القيادة الفلسطينية في الطلب من الجانب الأمريكي بالتدخل لإدارة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مع قناعتها التامة أن أيّ جديد لن يحدث.

ظلّ هذا الحال طوال فترة الرئيس جورج بوش الابن، وخلال السباق الرئاسي بين الجمهوريين والديموقراطيين ظلّ الحزب الجمهوري في حملته الانتخابية يؤيد ويدعم "إسرائيل"، بالرغم من أن الكثير من الدراسات في المجتمع الأمريكي، بينت أن الدعم اللامتناهي لـ"إسرائيل" أضر كثيراً بسمعة الولايات المتحدة. وبالتالي بموقف الحزب الجمهوري الذي يخوض سباق الرئاسة، لأن الرأي العام الأمريكي يتأثر بهذه الدراسات، مما ينعكس سلباً في التصويت على من تسبب بهذه الأجواء من الكراهية ضدّ الولايات المتحدة. ولكن الموقف الجمهوري ظلّ ثابتاً على حاله، وهذا لا يعني أن الديموقراطيين، وعلى رأسهم المرشح باراك أوباما قد أعلنوا أنهم سيقفون إلى جانب الشعب الفلسطيني، لأن اللوبي الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً في مجريات الساحة الداخلية الأمريكية، مما يعني أن أيّ تصريح يجب أن يكون محسوباً، فهذه المقاربة الجدلية قد تضع القارئ في حيرةٍ من أمره، إلاَّ أن الواقع الأمريكي معقد، وبحاجة إلى فهم أشمل وأدق ليتسنى لنا الوقوف على الحقيقة.

كذلك يمكن القول كمدخلٍ لهذا الفصل إن السياسة الخارجية الأمريكية تاريخياً، قد تصل إلى حدّ الثبات في الاستراتيجية تجاه عدد من القضايا مع الاختلاف في التكتيك تجاه تلك القضايا، ومنها القضية الفلسطينية، بمعنى أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يطرأ عليها تغيّر جوهري في حال تغيّر من يديرها، وهذا ما ثبت تاريخياً.

انتهت الانتخابات الرئاسية، وأُعلن فوز الحزب الديموقراطي، ومرشحه الرئيس باراك أوباما، وبدت في الأفق حقبة جديدة في السياسة الأمريكية في التعامل مع الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، من خلال بعض التصريحات للرئيس باراك أوباما، وهذا ما تمناه الجميع. ولكن مما يؤسف له، كما أسلفنا، أن السياسة الأمريكية قد تكون ثابتة تجاه عدد من القضايا حتى باختلاف أشخاصها. ومن المهم والملاحظ أن ولاية الرئيس أوباما قد اُفتتحت بحرب شرسة على الفلسطينيين في قطاع غزة، في إشارة إلى أن التغيّر في شخوص الإدارة الأمريكية لن ينعكس إيجاباً على الفلسطينيين.

وفي المقابل، أكدت الإدارة الأمريكية حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، في إشارة منها إلى أن السياسة الأمريكية لن يطرأ عليها أيّ تغيير تجاه "إسرائيل"، مما يعني أن

ثمة اتفاقاً ضمنياً على بقاء الحال على ما هو عليه. وهذا ما ستتم مناقشته خلال هذا الفصل، من حيث التطرق إلى الموقف الأمريكي من الحرب على غزة، وموقفها من تقرير جولدستون Goldstone Report، الذي حقق في الحرب على غزة، كما ستتم مناقشة نتائج الحرب على غزة. وكذلك سنناقش الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بعد الحرب على غزة، والدعوات الأمريكية لإطلاق المفاوضات، ومدى جدية هذه الدعوات. كما سنتطرق في مبحث كامل لخطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة، والوعود التي قطعها على نفسه، وما تحقق من هذه الوعود بعد سنتين من إعلانها، أيضاً سنناقش في مبحث ثالث الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية خلال سنة 2011، مع بحث الموقف الأمريكي من استحقاق أيلول/ سبتمبر، وتوجه الفلسطينيين إلى مجلس الأمن لنيل العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة.

المبحث الأول: الموقف الأمريكي من الحرب على غزة 2008-2009:

مقدمة:

لم يكن قرار "إسرائيل" شنّ حرب على غزة وليد لحظة الحرب أو قبلها بفترة بسيطة، بل كان الإعداد لتلك الحرب سابقاً لها بفترة طويلة، وبضوء أخضر أمريكي، في النصف الأول من سنة 2008. ولذلك، عملت "إسرائيل"، ومعها الولايات المتحدة على تهيئة الساحة الدولية لإنجاح الأهداف المرجوة من هذه الحرب، وقد بدا ذلك جلياً من خلال الترويج الإعلامي خلال الفترة التي سبقت الحرب من أن الوضع في غزة بات من المريب السكوت عليه، وأن حركة حماس أصبحت تشكل خطراً على أمن "إسرائيل"، وجاءت التحقيقات، وسربت التقارير، وتوالت التصريحات التي تؤكد هذه المعلومات من قبل "إسرائيل" ومن ورائها الولايات المتحدة[1].

وعليه لا يمكن لنا استعراض الموقف الأمريكي مباشرة دون المرور على الوضع السابق للحرب على غزة، والأجواء التي كانت سائدة آنذاك، مع إطلالة سريعة على

[1] حسام سويلم، "إسرائيل تستكمل استعداداتها لحرب الخريف،" مجلة **مختارات إسرائيلية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، العدد 156، كانون الأول/ ديسمبر 2007.

أهم المفاصل في الحرب على غزة، والوقوف عند أهم النتائج المادية لتلك الحرب. لذلك سنستبق الحديث عن الموقف الأمريكي من الحرب على غزة بالحديث عن إرهاصات الحرب، والوضع الداخلي الفلسطيني قبيل الحرب، وأهم ما حصل فيها ليتسنى لنا بعد ذلك تحليلها تحليلاً سليماً يرتكز على قاعدة من المعلومات الأساسية.

أولاً: إرهاصات الحرب على غزة:

شهدت سنة 2008 توقيع اتفاق تهدئة بين حماس و"إسرائيل"، التي ساعدت في تهدئة الأوضاع الداخلية في قطاع غزة، حيث كان يعاني حصاراً مشدداً منذ اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit. ومع أن حماس التزمت بالتهدئة، وأعلنت أنها ستعمل على الحفاظ على الشعب الفلسطيني ومقدراته، وسعت بجدّ إلى تنفيذ الاتفاق إلاّ أن "إسرائيل" لم تكن جادة بالفعل في تنفيذ ذلك الاتفاق. وخلال فترة التهدئة قامت "إسرائيل" بتنفيذ 162 خرقاً للتهدئة[2]، كان أشدها وأشهرها الخرق المنفذ في 2008/11/4 حيث قامت بتنفيذ غارة أدت إلى مقتل ستة أعضاء من مسلحي حماس. كما رأت حماس أن "إسرائيل" لم تفِ باستحقاقات التهدئة المتوجبة عليها من حيث إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة.

وبعد ذلك الهجوم تصاعد التوتر، وردت حماس بإطلاق صواريخ محلية الصنع على مناطق جنوب "إسرائيل"، ولم تهدأ الضربات المتبادلة في الفترة التالية، وقبل انتهاء اتفاق التهدئة مع الفصائل الفلسطينية في 2008/12/19 نشرت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي إحصائية للخروقات الإسرائيلية للتهدئة، وقالت إنها بلغت 195 خرقاً في القطاع، تراوحت ما بين قتل 22 فلسطينياً بينهم مدنيين، وإصابة 62 من بينهم تسعة من الصيادين والمزارعين، واعتقال 38 شخصاً. أما في الضفة الغربية فقد وصل عدد الخروقات الإسرائيلية، حسب ما نشرته سرايا القدس، أكثر من 1,260 خرقاً، حيث قتل 21 من النشطاء والمدنيين، وأصيب 245 فلسطينياً، أغلبهم أصيبوا خلال مظاهرات ضدّ جدار الفصل، في حين اعتقلت قوات الاحتلال 1,111 فلسطينياً[3].

---

[2] انظر: عبد الله خشيش، "غزة... من الرصاص المصبوب إلى عامود السماء،" صحيفة **المدينة**، المملكة العربية السعودية، 2012/11/22، http://www.al-madina.com/node/415519

[3] حسام سويلم، **قصة الحرب على غزة من 27 ديسمبر 2008 إلى 17 يناير 2009** (القاهرة: د.ن.، 2009).

من جهتها أكدت مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان الأهلية في نابلس في تقرير نشرته في 2008/12/20، أن القوات الإسرائيلية قتلت أكثر من خمسين فلسطينياً في الضفة الغربية، وقطاع غزة خلال فترة التهدئة، وأوضحت أن "إسرائيل" قامت بانتهاكات عديدة للاتفاق منها: اعتقال 1,586 مواطناً فلسطينياً، معظمهم من مدن الضفة، كما هدمت أكثر من ستين منزلاً، ومنشأة، وخيمة اعتصام لمواطنين فلسطينيين، معظمها في مدن الضفة أيضاً. كما رصدت المؤسسة الاعتداءات المتكررة على الصحفيين الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي، وتصاعد وتيرة الاستيطان، وإقامة الحواجز العسكرية، وتقطيع المدن، وغيرها من الممارسات التي رأتها انتهاكات منافية لمواثيق حقوق الإنسان[4].

ثانياً: التحرك الإسرائيلي للحصول على الموافقة الدولية لبدء العملية:

مع استمرار إطلاق الفصائل الفلسطينية للصواريخ العشوائية، واستمرار استهدافهم للمدنيين الإسرائيليين قامت "إسرائيل" بتوزيع رسالة على أعضاء مجلس الأمن الدولي في 2008/12/23، تشير فيها إلى حقها في الدفاع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة Charter of the United Nations، لمواجهة الصواريخ التي تطلق عليها من القطاع. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر في 2008/12/26، بأن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني قامت بالتحدث مع قادة وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وبعض الدول العربية لشرح موقف "إسرائيل" من العملية التي تنوي تنفيذها، وللحصول على موافقتهم على البدء بالهجوم. على الرغم من أن ليفني نفت أن تكون قد أخذت إذناً، أو أبلغت مسبقاً أي دولة عربية بما فيها الحكومة المصرية بنيتها مهاجمة غزة.

ومن الجدير بالذكر، أن الحرب على غزة، قد جاءت بعد زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني لمصر، قبل المجزرة بأقل من 48 ساعة، معلنة من القاهرة أن "إسرائيل لن تسمح بعد الآن باستمرار سيطرة حماس على غزة وستغيّر الوضع"[5].

---

[4] تقرير حول مجزرة غزة 2009/2008، موقع غزة، انظر:
http://www.15ma.com/gaza/Massacre_news.html

[5] حسن أبو طالب، "مصر وأزمة العدوان الإسرائيلي على غزة،" مجلة **كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، العدد 196، شباط/ فبراير 2009.

ولذلك تمّ توجيه العديد من الاتهامات إلى المسؤولين المصريين، والنظام المصري بـ"التواطؤ" مع "إسرائيل" في التخطيط للعملية، حيث اتهم النائب المعارض المصري حسين إبراهيم الحكومة المصرية في 2008/12/27، خلال جلسة برلمانية، بالتآمر مع "إسرائيل" على ضرب غزة.

ومما يؤخذ على الحكومة المصرية بعد إدلاء تسيبي ليفني لتصريحاتها من القاهرة، أنها لم تقم بإدانة تلك التصريحات رسمياً قبيل اندلاع الحرب على غزة، مما عدّه البعض تواطؤاً رسمياً مصرياً، أو على أقل تقدير قبولاً مصرياً بضرب غزة لإضعاف سلطة حركة حماس في قطاع غزة.

ثالثاً: قبيل الحرب:

أشار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية إلى أن "إسرائيل" تعمدت خداع حماس، حيث قامت "إسرائيل" بفتح المعابر وأدخلت 428 ألف لتر من الغاز الصناعي، ونحو 75 طناً من غاز الطبخ بالإضافة إلى 105 شاحنات إغاثة قبل يوم واحد من العملية. وكذلك أعلنت "إسرائيل" يوم الجمعة في 2008/12/26 عن مهلة 48 ساعة لوقف إطلاق الصواريخ، مهددة حماس بعملية عسكرية واسعة في حال عدم الاستجابة، وجاءت هذه العملية خلال أقل من 24 ساعة من منح تلك المهلة.

رابعاً: انطلاق الحرب على غزة:

بدأت العملية يوم السبت الموافق في 2008/12/27، وأسفرت عن استشهاد 1,440 فلسطينياً على الأقل، وإصابة 4,336 آخرين، إلى جانب مقتل 48 جندي إسرائيلي (من بينهم ثلاثة مدنيين) وإصابة 228 آخرين حسب اعتراف الجيش الإسرائيلي، لكن المقاومة أكدت أنها قتلت قرابة مئة جندي خلال المعارك بغزة[6].

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت أن العملية قد تستغرق وقتاً، ولن تتوقف حتى تحقق أهدافها بإنهاء إطلاق الصواريخ من غزة على جنوب "إسرائيل". فيما أعلنت حماس نيتها متابعة القتال إلى أن توقف "إسرائيل" هجماتها، وتنهي

[6] عبد الخالق فاروق، "الحرب على غزة، مفاهيم الربح والخسارة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 176، نيسان/ أبريل 2009.

الحصار المفروض على قطاع غزة. كان اليوم الأول من الهجوم الأكثر دموية من حيث عدد الضحايا الفلسطينيين في يوم واحد منذ سنة 1948. إذ تسبب القصف الجوي الإسرائيلي في مقتل أكثر من 200 فلسطيني وجرح أكثر من 700 آخرين، مما أدى إلى تسمية أحداث اليوم الأول الدامية بـ"مجزرة السبت الأسود" في وسائل الإعلام.

خامساً: الموقف الأمريكي من الحرب على غزة:

لم يكن الموقف الأمريكي في الحرب على غزة وليد لحظة الحرب، بل كان للولايات المتحدة دور في الإعداد للحرب على غزة، حيث زودت "إسرائيل" بالأسلحة، والذخائر، ووقود الطائرات، وأقامت واشنطن محطات للإنذار المبكر، وقدمت لـ"إسرائيل" رادارات متقدمة، وأمدتها بأنظمة ثاد Anti-Ballistic Missile System (Thaad) المضادة للصواريخ، للوقاية من أيّ ردّ سوري أو إيراني في حالة شنّ الحرب على غزة. وفي أيلول/ سبتمبر 2008 قدمت الولايات المتحدة لـ"إسرائيل" ألف صاروخ من نوع جي بي-39 أو GB-39 مضادة للتحصينات، وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية تبيّن أن الإدارة الأمريكية زودت "إسرائيل" بشحنة أسلحة وذخائر تقدر بألف طنّ على سفينة مؤجرة، انطلقت من الموانئ الأمريكية في 2008/12/20 إلى "إسرائيل". وفي السياق نفسه، أشار التقرير إلى أن الجيش الإسرائيلي أجرى تجارب على أسلحة لم تدخل الخدمة في الجيش الأمريكي[7].

مع اندلاع الحرب على غزة أعلنت الولايات المتحدة تفهمها لموقف "إسرائيل" في حقها المشروع في الدفاع عن نفسها، وفى المقابل حمّلت واشنطن حركة حماس المسؤولية عما يحدث في غزة. كذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى تعطيل إصدار قرار من مجلس الأمن لوقف الحرب، حتى تمنح "إسرائيل" الفرصة الكافية لإنجاز مهمتها في غزة، وإيجاد معطيات وأوضاع جديدة على الأرض لتحقيق أهدافها.

---

[7] انظر: منظمة العفو الدولية، وثيقة - تأجيج النزاع: إمدادات الأسلحة الأجنبية إلى إسرائيل/ غزة، موقع منظمة العفو الدولية، 2009/2/23، MDE 15/012/2009، في:
www.amnesty.org/ar/library/info/MDE15/012/2009/ar.

وفور صدور القرار 1860[8] الذي امتنعت فيه واشنطن عن التصويت، سعت لتشجيع تل أبيب على عدم تنفيذه. وأصدر الكونجرس الأمريكي بمجلسيه عدة قرارات في 2009/1/10 تصب في دعم "إسرائيل"، وتعترف بحقها في الدفاع عن نفسها، وتغافلت عن ذكر المجزرة التي ارتكبتها "إسرائيل" بحقّ المدنيين في غزة.

مما سبق يتضح أن الإدارة الأمريكية كانت معنية بالتماهي مع التصرفات الإسرائيلية الخاصة بالقضاء على حكم حركة حماس في غزة، لذلك زودت "إسرائيل" بأسلحة متطورة لم تُستخدم من قبل، ليكون قوة مفعولها أشدّ إيلاماً على حركة حماس، وسكان قطاع غزة معاً، ولكي يضطر هؤلاء السكان للخروج عن طاعة الحركة، مما سيؤدي إلى إضعافها ومن ثمّ القضاء عليها داخلياً.

استند الدور الأمريكي على منع حركة حماس من استعادة السيطرة على غزة، ومنعها من الاستمرار في إطلاق الصواريخ، وتهريب الأسلحة. وفي هذا السياق أبرمت واشنطن التفاهم الأمني المشترك مع "إسرائيل" في 2009/1/15، لمنع تهريب

---

[8] أبرز النقاط الواردة في قرار مجلس الأمن القاضي بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة والذي يحمل الرقم 1860:

- يشدد على الإسراع والدعوة إلى وقف فوري وقابل للديمومة لإطلاق النار، يحظى باحترام كامل، ويفضي إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من غزة.
- يدعو إلى "تكثيف الجهود لإيجاد ترتيبات وضمانات في غزة، بغرض تحقيق وقف دائم للنار وللهدوء بما في ذلك حظر تهريب الأسلحة" وضمان "فتح دائم" للمعابر.
- يعبر عن "القلق البالغ" لتصاعد العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.
- يؤكد "الحاجة إلى تنظيم مرور المواد الغذائية بشكل دائم ومنتظم إلى السكان عبر معابر غزة".
- يدين العنف والأعمال العدائية الموجهة إلى المدنيين.
- يدعو إلى "عدم إعاقة" وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، ويرحب بالمبادرة إلى فتح "ممرات للمساعدات الإنسانية".
- يحث على الجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء اقتصاد غزة.
- يرحب بالمبادرة المصرية لترتيب وتطبيق وقف إطلاق نار (في غزة)، وكذلك بالمساعي الدولية، والإقليمية الأخرى التي تبذل.
- يشجع على اتخاذ "خطوات ملموسة" لتحقيق المصالحة بين الجماعات الفلسطينية، بما في ذلك المساعي المصرية وتلك التي تبذلها الجامعة العربية في هذا الصدد.
- يدعو إلى بذل جهود فورية للتوصل إلى سلام شامل بين "إسرائيل" والفلسطينيين "حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان إسرائيلية وفلسطينية جنباً إلى جنب بسلام".

الأسلحة إلى غزة بحراً أو براً. وعقدت مؤتمرين خلال شباط/ فبراير لإنجاح هذا التفاهم[9].

إن الدعم اللامتناهي والمستمر لـ"إسرائيل" بدا واضحاً من خلال التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، حيث حمّلا حركة حماس المسؤولية الكاملة عما يحدث في غزة، ودافعا بشدة عن حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها. وفي مجلس الأمن سعت الولايات المتحدة لعدم صدور أيّ قرار لوقف إطلاق النار، ليتسنى لـ"إسرائيل" تحقيق أهدافها. وخلال الحرب أرسلت واشنطن لـ"إسرائيل" ذخائر لتتعامل مع أهداف محصنة لحركة حماس، الأمر الذي يعني أن واشنطن شاركت في الحرب فعلياً على غزة في الإعداد والتنفيذ.

سادساً: قراءة في الموقف الأمريكي من الحرب على غزة:

1. أعطت الولايات المتحدة "إسرائيل" الضوء الأخضر في شنّ الحرب على غزة، مما يعني أن الولايات المتحدة ما زالت ماضية في سياستها الداعمة لـ"إسرائيل"، والمعادية تماماً للحق الفلسطيني في تقرير مصيره الذي أعلنه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون

[9] وأهم ما جاء في هذا الاتفاق:

- "رفع مستوى التعاون الأمني والاستخباراتي مع الحكومات الإقليمية لمنع تدفق السلاح والمتفجرات لغزة، والتي يتم تصنيعها محلياً أو نقلها إليه، بما في ذلك تدخل بعض عناصر الحكومة الأمريكية، مثل القيادة الأمريكية الأوروبية، والأمريكية الإفريقية، وقيادة العمليات الخاصة.
- رفع مستوى التعاون مع القوات البحرية الدولية والائتلافية وبعض الكيانات المهمة لمواجهة إمداد غزة بالسلاح.
- رفع مستوى العقوبات المفروضة بالفعل ضدّ من يمد حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى بالسلاح، بما في ذلك الرد المناسب على دول مثل إيران، والتي تصر على إمداد غزة بالسلاح والمتفجرات.
- سوف تتعاون الولايات المتحدة مع "إسرائيل" في هذه الجهود من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، بما يساعد على معرفة المنبع والطرق التي يسلكها السلاح ليذهب إلى المنظمات الإرهابية في غزة.
- سوف تعمل الولايات المتحدة على تكثيف جهودها لإمداد القوات الأمنية التي تواجه تهريب السلاح بالمعونات التقنية واللوجستية وزيادة برامج المساعدة الموجودة بالفعل.
- سوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بالاستشارة والعمل مع شركائها الإقليميين لتوفير الدخل والتوظيف لأولئك الذين كانوا يعملوا في تهريب السلاح.
- سيعمل الموقعون على تأسيس آلية لتفعيل التعاون العسكري والاستخباري لتبادل المعلومات، ومراقبة تطبيق الخطوات المذكورة في هذا التفاهم".

See Israel-US Memorandum of Understanding, Israel Ministry of Foreign Affairs, 16/1/2009, http://www.mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/MFADocuments/Pages/Israel-US_Memorandum_of_Understanding_16-Jan-2009.aspx

سنة 1914 في حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وبناءً عليه ينبغي على الفلسطينيين أن يتركوا التعويل على الجانب الأمريكي في إدارة المفاوضات أو الضغط على "إسرائيل"، لتوقيع اتفاق ينهي معاناة الشعب الفلسطيني، لأن الواضح تماماً، من خلال العرض السابق للدور والموقف الأمريكي من الحرب على غزة، أن السياسة الأمريكية والإسرائيلية متطابقة أو تكاد تصل إلى حدّ التطابق.

2. على الرغم من التجاوزات التي ارتكبتها "إسرائيل"، بل جرائم الحرب التي ارتكبتها "إسرائيل" بحقّ الفلسطينيين، إلاّ أن الولايات المتحدة ظلّت داعمة لموقف "إسرائيل"، ولم تلتفت واشنطن إلى كلّ النداءات الرسمية أو الشعبية، بما فيها الرأي العام الأمريكي. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تتعامل من منظور الهيمنة التامة على المجريات السياسية في المنطقة، وأن التزامها السياسي والأخلاقي كونها القوة العظمى في العالم لم يرد في حسبانها.
3. كان الهدف الأساسي لواشنطن في تلك الفترة، عدم تغذية سياسة المحاور في المنطقة "الممانعة والاعتدال"، وبدا الموقف الأمريكي محتوياً للعديد من التطورات، سواء على الساحة العربية أم الإقليمية أم الدولية. وبالتالي، لعبت التصريحات الأمريكية لفريق الرئيس السابق جورج بوش الابن، الذي ما زال يمارس مهامه كرئيس، والتصريحات للرئيس الفائز والذي لم يستلم مهامه، دوراً مهماً في تحقيق ذلك من خلال سياسة الاحتواء.
4. ظلّت السياسة الأمريكية بشكل عام ثابتة في منح "إسرائيل" الدعم التبريري، بمعنى اتباع سياسة الترويج المعاكس، حيث ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية في أثناء العدوان على غزة وبعده على سياسة الترويج، وأوحت أن جذور المشكلة تكمن في تهريب الأسلحة إلى غزة. والمبادرة الأمريكية بهذا الخصوص سعت لتقديم الدعم لمنع تهريب الأسلحة إلى القطاع، وتبع ذلك، عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار، توقيع واشنطن مع تل أبيب اتفاقية المراقبة البحرية لمنع تهريب الأسلحة إلى القطاع، وتعاون قوات حلف شمال الأطلسي في هذه المهمة، وكذلك بعض الدول العربية.

سابعاً: موقف الرئيس باراك أوباما من الحرب على غزة:

من الضروري الوقوف على موقف الرئيس باراك أوباما من الحرب على غزة، والذي لم يكن قد تسلم منصبه فعلياً في إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يتسنى لنا التحليل والاستنتاج لاحقاً. وأول ما يمكن الحديث عنه في هذا المقام هو السكوت

"النسبي" من جانب الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما أياماً عديدة. ويمكن تفسير ذلك بتبنيه موقفاً يختلف عن الموقف الرسمي للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في أيامه الأخيرة في السلطة، باعتبار أنه لو تطابق الموقفان فلم يكن هناك ما يمنع من بيان ذلك علناً، كما صنع أوباما في قضايا أخرى بعد الانتخابات.

فقد صرح الرئيس المنتخب، الذي لم يتسلم منصبه رسمياً، أن المشكلة الفلسطينية من أعقد المشاكل الدولية في العصر الحديث، الأمر الذي يتطلب جهداً ووقتاً لإعادة الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وارتأت الإدارة الأمريكية في حينه أن تظل ماضية في إدارة الصراع وليس حله. وبخصوص إعادة الثقة فهي بحاجة إلى وقت ينخرط فيه الطرفان في مفاوضات مباشرة، والوقوف على قضايا مهمة منها: "العنف الفلسطيني" كما تسميه "إسرائيل" وواشنطن، وتهريب السلاح، وإطلاق الصواريخ، وذلك في مقابل رفع الحصار عن غزة وفتح المعابر.

وهناك العديد من التصريحات المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للحكومة الأمريكية في 2009/1/22، بعد وصول باراك أوباما إلى سدة الحكم، فقد قرر أوباما بحزم دعم العلاقة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، ورأى أن التعهد القابل للجدل في الشرق الأوسط يجب أن يكون أمن "إسرائيل"، الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، ولن تبتعد أبداً عن "إسرائيل". فالرئيس الأمريكي ونائبه "يؤمنان بشدة بحقّ إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، حسب ما يؤكده إعلان المبادئ الذي يستعيد هذه النقاط في السياسة التي كانت تنتهجها حكومة سلف أوباما، جورج بوش الابن"[10].

وفي الوقت الذي اندفعت فيه الإدارة الأمريكية المنتهية الولاية والصلاحية، لإعلان موقف "استثنائي" إزاء أحداث غزة، التي تضامن معها جميع شعوب العالم وأحراره، في نزعة تأييدية لم يواجه مثلها الكيان المحتل عبر تاريخه الطويل من القتل، والتدمير، والتهجير، التزم فريق أوباما الصمت درعاً ووقاية، وكأنه يبرهن على "ذهبية" التزام الصمت، وصوابيته في مثل هذه الأحداث! لكن التصريح الذي أدلى به ديفيد إكزلرود David Axelrod أحد كبار مستشاري أوباما، بأن الرئيس المنتخب يتابع عن كثب تطورات العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، وأنه يناقش تطورات الأوضاع

[10] للمزيد من التصريحات، انظر: موقع الحكومة الأمريكية USA.gov، 2009/1/22، http://www.usa.gov

مع الرئيس بوش، ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس لم يكن ليشفي غليل أنصار "إسرائيل" في الولايات المتحدة، بل إنه عزز مخاوف اللوبي الإسرائيلي من توجهات إدارة أوباما، والتي كانت قد بدت بوادرها منذ حملته الانتخابية لانتزاع ترشيح الحزب الديموقراطي.

وقال إكزلرود إن هناك رئيساً واحداً يحكم، ملمحاً بذلك إلى تحمل الرئيس بوش كامل المسؤولية حتى يوم تنصيب الرئيس الجديد في العشرين من شهر كانون الثاني/ يناير 2009، وأكد أن أوباما لن يعلق على العدوان العسكري على غزة حتى يتم تنصيبه رئيساً بشكل رسمي. وبالرغم من حرص إكزلرود على التذكير بموقف أوباما المبدئي حيال أمن "إسرائيل" وأن ثمة "علاقة خاصة" تربط البلدين، وكون "إسرائيل" الحليف الأقرب للولايات المتحدة في المنطقة، فإن الجدل والنقاش حول مغزى امتناع أوباما وإدارته عن التعليق بشكل واضح، وإن كان قد دان العنف وسقوط الضحايا من الجانبين بعد ذلك بفترة وجيزة، قد أثار العديد من التساؤلات من كلا الطرفين، المؤيد والمعارض، للحرب العدوانية على غزة.

فالتمسك بذريعة عدم تنصيب أوباما بعد، وعدم امتلاكه لصلاحيات الرئيس الفعلية، ووجوب الخروج أمام العالم بموقف سياسي موحد إزاء التطورات العالمية لم يرضِ أحداً، سواء المعارضين لعدوان "إسرائيل"، أو الداعمين له، إذ جرى الاستشهاد بخروج أوباما نفسه عن هذه القاعدة في عدد من القضايا التي علق فيها على بعض الأحداث، والتزم فيها موقفاً واضحاً، ومحدداً، وصريحاً (الانهيار المالي العالمي وتأثيراته على الاقتصاد الأمريكي وسبل مواجهته، وتفجيرات مومباي في الهند)، وإن كان موقفه لم يبتعد كثيراً عن الموقف الرسمي الأمريكي، وداعب مشاعر الأمريكيين، واهتماماتهم المنصبة أساساً على الاقتصاد، ومكافحة ما أسموه "الإرهاب الدولي".

ويتضح مما سبق، أن أوباما لم يُرد في أثناء الحرب على غزة أن يدلي بأي تصريحات تجاه تلك الحرب لعدة أسباب منها:

1. أنه لم يشأ أن يبدأ ولايته الرئاسية بتصريحاتٍ قد تثير غضب بعض الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، فآثر الصمت في وقت يتطلّب منه السكوت عن أمور، وأحداث لم تدر في عهده.

2. أنه يعلم جيداً أن أيّ تصريح له حول الحرب لن يكون له أيّ تأثير ذي قيمة، خشية إغضاب "إسرائيل" حليفة الولايات المتحدة.

ويبدو أن شعار التغيير الذي طرحه أوباما نفسه كشعار جذاب لحملته الانتخابية، قد كبل إدارته مسبقاً، وحمّلها من التوقعات ما قد تعجز عن ملامسته أو تنفيذ وعوده، فلطالما تغنى بانتقاد أسلوب إدارة بوش لملف الصراع في المنطقة، وتأثير ذلك الانحياز البالغ على صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، والتي أعلن أوباما سعيه لتحسينها وتطوير علاقة بلاده مع العرب والمسلمين عن طريق ترمومتر النبض العربي والإسلامي (القضية الفلسطينية).

ومن ناحية أخرى، فإن إدارة أوباما تعي تماماً أهمية تجنب التصادم مع اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة مبكراً، وهي الإدارة التي وُصمت بقلة انحيازها وولائها لـ"إسرائيل"، ونالت سهام الانتقادات إبان حملتها الانتخابية، لمجرد تباطئها عن التزام مواقف الرؤساء الأمريكيين السابقين إزاء "إسرائيل". حتى إن زيارة أوباما لـ"إسرائيل" ذاتها لم تنجح في التخفيف من حدّة الانتقادات الموجهة ضدّه، فكيف به وهو يفتتح ولايته بتوجيه أصابع اللوم لمن كالوا له الانتقاد لمجرد تأخره في تأدية فروض الطاعة والولاء.

ثامناً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد الحرب على غزة:

تولى الرئيس باراك أوباما مهامه رسمياً في 2009/1/20، وتزامن ذلك مع إعلان وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة. وهنا بدأت معالم السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة بالبروز إلى السطح، وكان لزاماً عليها التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة بعد الحرب على غزة[11].

ومن خلال فريق السياسة الخارجية الذي عيّنه باراك أوباما، والذي يغطي طيفاً من المسؤولين ذوي المواقف المختلفة بما فيهم ليبراليين، ومحافظين، وديموقراطيين، وجمهوريين معنيين بوضع سياسة أمنٍ قومي "ثنائية الحزبية"، يمكن فهم أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة القادمة. وهذا الفريق موالٍ لـ"إسرائيل" مثل:

---

[11] محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 18.

دنيس روس Dennis Ross، وديفيد إكزلرود، ورام إيمانويل Rahm Emanuel، ودانيال كورتزر Daniel Kurtzer، وسوزان رايس Susan Rice، وجو بايدن Joe Biden، وهيلاري كلينتون Hillary Clinton. مما يعني أن السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما بدت، وظهرت معالمها منذ إعلانه تشكيل فريقه[12].

إن أبرز علم في هذه السياسة دون شكّ وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، التي يؤكد انتخابها أن السياسة الخارجية الأمريكية لن تشهد أيّ تغيّر كبير تجاه القضية الفلسطينية. فصمت كلينتون أمام الوحشية الإسرائيلية يعني أنها كوزيرة خارجية ستستمر في دعم مهمة أيباك، الداعية إلى احتلال كافة الأراضي المحتلة من جديد. فقد قالت الوزيرة في أحد تصريحاتها: "إن هذا السور ليس ضدّ الشعب الفلسطيني بل ضدّ الإرهابيين، ويجب على الشعب الفلسطيني أن يساعد على منع الإرهاب، وعلى الفلسطينيين أن يغيّروا موقفهم إزاء الإرهاب". وكانت قد قالت في أيار/ مايو 2005، إن مستقبل بلادنا متشابك مع مستقبل "إسرائيل" والشرق الأوسط.

ويمكن القول إن أحد أول الأعمال التي قامت بها إدارة أوباما تجاه الصراع في الشرق الأوسط تمثّل في انتهاج دبلوماسية المبعوث الخاص، حيث أرسلت جورج ميتشل إلى المنطقة، وهو المبعوث الذي كان قد أرسله الرئيس السابق بوش الابن. وعليه، لم تكن مهمته أكثر من استنساخ لرؤية جورج بوش الابن بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والفاعلين فيه، والحلول المقترحة. وهذا الأمر يؤكد على الأطروحة القائلة بأن الرئيس الأمريكي بغض النظر عن اسمه، وحزبه السياسي، وصفات عرقه، أو عنصره، فإنه ملتزم باستراتيجية قومية قائمة على رؤيتها للمشروع الصهيوني كأداة لا مثيل لها، ولا غنى عنها من أجل تجسيد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[13].

لقد أُرسل ميتشل للمرة الثانية إلى الشرق الأوسط من أجل إجراء دراسة ميدانية لوضع الصراع العربي الإسرائيلي، وتقديم تقرير بهذا الخصوص. ففي المرة الأولى

---

[12] نور الدين عواد، "مقاربة أولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة باراك أوباما الحالة الفلسطينية،" ورقة بحثية بالإسبانية، المؤتمر الدولي الثاني عشر: علوم سياسية جديدة، هافانا - كوبا، 18-2009/11/20، انظر: http://www.falestiny.com/news/10376

[13] محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، ص 18.

أُرسل خلال الفترة الانتقالية بين إدارة كلينتون وإدارة بوش الابن، وفي المرة الثانية أيضاً في الفترة الانتقالية بين إدارة بوش الابن وإدارة باراك أوباما الذي بارك تلك المهمة[14].

ومن خلال فحوى خطاب تولي ميتشل لمهمته، يمكن التأكيد على الأطروحة القائلة بأن رؤساء الولايات المتحدة يلتزمون باستراتيجية وضعت خطوطها العريضة العامة إدارة الرئيس ويلسون، عندما صادقت سراً على وعد بلفور سنة 1917، قبل أن تصدره بريطانيا العظمى، أي قبل أن يكون لمجموعات الضغط اليهودية، حالياً اللوبي الموالي لـ"إسرائيل"، نفوذ في النظام السياسي الأمريكي. فتلك الاستراتيجية تعطي الأولوية لكلّ ما من شأنه أن يعزز المشروع الصهيوني، حتى وإن ترتب على ذلك التعامل مع الواقع الملموس القائم على أرض الصراع بشكل غير موضوعي، وإغفال متعمد للحقائق في تاريخه الطويل.

تاسعاً: خطة باراك أوباما من أجل الدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط[15]:

أعلن الرئيس أوباما بالتزامن مع إرسال المبعوث جورج ميتشل، عن خطته للدفع بعملية السلام في المنطقة خاصة على صعيد القضية الفلسطينية، وكانت أهم النقاط فيها كالتالي:

1. أن تكون الحكومة الفلسطينية حكومة وحدة وطنية، مهما كان شكلها ومضمونها، وأن تعترف بالشروط الثلاثة[16] التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية. مع العلم بوجود رغبة أمريكية بأن يترأس هذه الحكومة الدكتور سلام فياض.
2. يجب على الدول العربية اتخاذ إجراءات من شأنها إضفاء الشرعية على "إسرائيل" أمام شعوبها، من خلال إنهاء المقاطعة الدبلوماسية، ووقف الحملات الدعائية المعادية لـ"إسرائيل" في وسائل الإعلام العربية وفي النصوص المدرسية العربية وخاصة في مادة التاريخ، والسماح للطيران المدني الإسرائيلي بعبور الأجواء العربية، ويجب على حركة حماس وقف قصفها للبلدات الإسرائيلية فوراً، والإفراج دون شروط عن الأسير جلعاد شاليط.

[14] نور الدين عواد، المرجع السابق.

[15] وزارة الخارجية الأمريكية؛ وانظر أيضاً: المرجع نفسه.

[16] وزارة الخارجية الأمريكية.

3. وفي المقابل يجب على "إسرائيل" وقف عمليات الاستيطان فوراً، وضمان حرية حركة الفلسطينيين، والسماح لهم بالحصول على فرص اقتصادية واعدة، وتمكينهم من تعزيز مسؤوليتهم في مجال الأمن.
4. يجب على الإدارة الأمريكية تبني خيار إقامة دولة فلسطينية "منزوعة السلاح"، حسب وصف جون كيري John Kerry، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، و"حرة وموثوقة"، حسب وصف جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي أمام الجمعية السنوية لمنظمة أيباك اليهودية.

ومن خلال العرض السابق يتبين التالي:

1. أن إسقاطات الإدارة الديموقراطية الجديدة مقارنة مع إسقاطات الإدارة الجمهورية المغادرة تشهد على استمرارية وجود نهج أيديولوجي سياسي، كانعكاس للمصالح الطبقية نفسها للقوى الاجتماعية والسياسية.
2. تشكل مبادئ استراتيجية الأمن القومي الأمريكية القواعد الأساسية لأسس السياسة الخارجية لإدارة أوباما، والتي تضمن استمرارية التعهد الأمريكي الاستراتيجي مع "إسرائيل"، ومعاداتها الدائمة للقضية العربية الفلسطينية.
3. انتقال سلطات الرئاسة في الولايات المتحدة شكل استمرارية للحكومة، والسياسة، والأهداف بين الجمهوريين والديموقراطيين، فأوباما ملتزم بالوعد الذي قطعه على نفسه أمام جمعية أيباك في حزيران/ يونيو 2008: "تعهد راسخ" بأمن "إسرائيل"، وحقها في القدس بصفتها "عاصمة غير قابلة للتقسيم" للدولة اليهودية.
4. أن إدارة أوباما تنتهج سياسة مماثلة في جوهرها لسياسة سلفه بوش الابن، مع إدخال بعض التعديلات الشكلية والتجميلية، بغية الإبقاء على وجود "إسرائيل"، ومطالبها في مجالات الأمن، والجغرافيا، والديموغرافيا من أجل تحويلها إلى قوة إقليمية وحيدة في إطار مشروع السيطرة الإمبريالية الصهيونية على نطاق العالم.
5. أن نكوص إدارة باراك أوباما عن تنفيذ وعدها بتغيير سياساتها إزاء فلسطين، وتبلور نزعة يمينية متطرفة في "إسرائيل"، وعجز الأنظمة الرسمية العربية عن تبني مواقف سياسية واقتصادية، ناهيك عن العسكرية، دعماً للقضية المركزية للأمة العربية، وخنوع القيادة الفلسطينية الرسمية لاتفاقيات أوسلو واستراتيجية المفاوضات الأبدية، في ظلّ وضع دولي يتسم بأزمة بنيوية للنظام الرأسمالي العالمي، ينعكس على أولويات الفاعلين الرئيسيين في العلاقات الدولية. كلّ تلك العوامل تجعل

عملية التهدئة والحل والتسوية في الشرق الأوسط قضية صعبة باضطراد، وقليلة الاحتمال على المدى المنظور[17].

خلاصة:

يتضح مما سبق، أن الإدارة الأمريكية الجديدة لم يختلف موقفها كثيراً عن الإدارة السابقة، مما يعني أن السياسة الأمريكية لن يتغيّر موقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن سياسة إدارة الصراع ستظل مستمرة. فقد أثبتت كلّ التصريحات اللاحقة للإدارة الأمريكية صحة ذلك. والذي ثبت لاحقاً أن هذه السياسة استمرت على حالها خلال الشهور الستة الأولى لولاية الرئيس باراك أوباما، مع بعض الاختلاف في التكتيك، لكن الاستراتيجية ظلت ثابتة على حالها.

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بعد خطاب أوباما في جامعة القاهرة:

مقدمة:

قبل أن ترحل إدارة بوش الابن، ورثت إدارة باراك أوباما إرثاً معقداً وخطيراً، ليس فقط إرثاً سياسياً اقتصادياً عسكرياً غارقاً في ساحتي العراق وأفغانستان، وإنما أخطر من ذلك بكثير، وهو ثقافة أمريكية مادية عدائية مشبعة بكره لثقافة روحية قيمية لأمة يتجاوز عددها مليار ونصف المليار نسمة. مما يجعل الإدارة الأمريكية الجديدة في مواجهة صراع حضارات؛ صراع بين القوة المادية وبين القوة الأخلاقية، وليس صراع جيوش.

وهو صراع ثبت أن الغلبة فيه لن تكون للتكنولوجيا، والقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية المتطورة، وثورة الاتصالات، كما كان يتصور الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي ومن بعده جورج بوش الأب والابن، وإنما ثبت أن الغلبة فيه للقوة الثقافية، ذات العمق الروحي الأخلاقي. وإلاّ لماذا تستمر الحرب الأمريكية على أفغانستان منذ سنة 2001؟ وعلى العراق منذ سنة 2003؟ وهما بلدان ضعيفان تكنولوجياً، وعسكرياً،

[17] نور الدين عواد، المرجع السابق.

واتصالياً مقارنة بما تحوزه الولايات المتحدة من كلّ ذلك. وهذا ما دعا إلى إصدار تقرير للرئيس أوباما من مستشارين للإدارة الأمريكية بينوا فيه ضرورة تغيير سياسة الولايات المتحدة، وحلّ القضية الفلسطينية، وقدموا توصيات بذلك، لكن شيئاً من ذلك لم يحصل[18].

أدرك أوباما أن الفلسفة الأمريكية المتوارثة المبنية على القوة العسكرية، والاقتصادية والاتصالية، وأيضاً على الاستعلاء، والفوقية، والنظر إلى الشعوب الأخرى، وثقافاتها من منظار النمطية، والتصورات المسبقة المختلقة فضلاً عن أنه يمكن احتواؤها، لا يضمن للثقافة المادية الأمريكية السيادة على ثقافة تستند على قيم روحية وأخلاقية، وهي في هذا المقام الثقافة العربية الإسلامية. إذ تبين لإدارته أن إزالة الدولة في أفغانستان والعراق الذي تمّ تحت شعار نشر الديموقراطية والحرية لم يجتث ثقافة هذين الشعبين التي وسمتها الرؤية الأمريكية مسبقاً بالتطرف و"الإرهاب"، بل على العكس تماماً فإن المكون الديني كان المرتكز لمقاومة المحتل الأمريكي[19].

إن اختلاف الثقافات خصوصاً الاختلاف القيمي بين النفعي المادي من جهة والروحي الأخلاقي من جهة أخرى، لا يمكن أن تقهره قوة عسكرية أو تسيطر عليه قوة اقتصادية أو إعلامية، وإنما يقلصه الحوار والجدال بالتي هي أحسن. وعليه، فقد وجد باراك أوباما أن إدارته أمام تحدٍّ ثقافي، خاصة وأن الأذرع الخفية للثقافة الأمريكية في المنطقة العربية من تيارات ليبرالية وعلمانية، لم تستطع النجاح في تدعيم التوجه الأمريكي بإضعاف الارتباط بين الإنسان العربي وثقافة إنفاق المال الهائل، فباتت الفلسفة الأمريكية ورؤيتها للمنطقة على المحك وهي أقرب إلى الفشل، مما يجعل المصالح الأمريكية مهددة فعلاً وفي مقدمتها التصور العولمي للثقافة المادية الأمريكية. لذا أتى أوباما إلى القاهرة وخاطب الثقافة العربية الإسلامية مباشرة وليس عبر النظام السياسي العربي.

ففي 2009/6/4 ألقى الرئيس الأمريكي أوباما خطاباً في جامعة القاهرة، بشّر فيه ببدء حقبة جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب، حقبة تنهض على الحوار لا الصدام،

[18] للاطلاع على نصّ التقرير انظر: نصّ التوصيات التي قدمها عشرة من كبار المسؤولين الأمريكيين السابقين إلى إدارة أوباما... فرصة أخيرة لـ"حلّ الدولتين"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009/10/16.

[19] سعيد عياد، "الأبعاد السياسية والأيديولوجية والسيكولوجية لخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة،" شبكة أمين الإعلامية، 2010/7/15، انظر: http://blog.amin.org/said/2010/07/15/

مرحلة ستشهد تسويات تعاقدية للصراعات المعقدة، وأبرزها الصراع العربي - الإسرائيلي بالتعامل مع جوهره، أي القضية الفلسطينية. وكان للخطاب إجمالاً وقع إيجابي، فقد كان العامل الأول وراء منحه جائزة نوبل للسلام التي حصل عليها لقاء ما طرح من أفكار، لا ما حقق من إنجازات على الأرض، كما هي العادة عند منح هذه الجائزة التي تعطى لشخصيات ذات إنجازات استثنائية من صانعي السلام.

في الوقت نفسه شكك البعض في نوايا أوباما، وآخرون في قدرته على تحقيق ما ورد في خطابه، أو تحويل حلمه من أفكار إلى سياسات عملية في ظلّ واقع أمريكي معقد، ومؤسسات تعمل وفق آليات عصية على التغيير بفعل شخص واحد، مهما يكن موقعه في النظام، حتى لو كان قاطن البيت الأبيض رأس هرم السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة[20].

أولاً: أهم محاور خطاب أوباما في جامعة القاهرة:

لقد اختار أوباما محاور خطابه بعناية فائقة بمساعدة معاونيه، ومستشاريه، ومن بينهم من هو من أصل عربي، فمحاور الخطاب منبثقة من واقع المنطقة التي يخاطب شعوبها، وكذلك مرتبطة بقضاياها الأساسية والمصيرية. وهي كذلك تنبثق من معرفة حقيقية لأهمية المفاصل الحساسة التي تحكم وتضبط السلوك الاجتماعي السياسي للعربي والمسلم، إضافة إلى احتياجات المنطقة للتغيير[21].

وبما أن الموقف من الإسلام يُعدُّ جوهر الصراع بين الشعوب العربية والإسلامية والإدارات الأمريكية ذات السياسات المعادية للعرب وثقافتهم الدينية فإن أوباما كان مدركاً للأبعاد الخطيرة السلبية الناجمة عن هذه المواقف، فكان لا بدّ من تصحيح الرؤية الأمريكية للدين الإسلامي، وكذلك إزالة ما قاله أوباما عن سوء الفهم من قبل العرب والمسلمين أنفسهم للمواقف الأمريكية من الثقافة الإسلامية. وليتحقق ذلك، فقد ارتكز الخطاب على مضامين دينية بارزة مستمدة من الديانات السماوية الثلاث الإسلامية، والمسيحية، واليهودية للبحث عن المشترك بين هذه الديانات. وأكثر من ذلك فقد استشهد أوباما ليدلل على رؤيته بآيات قرآنية عديدة، فلم يكن عبثياً أن حرص أوباما على رصد

[20] خطاب باراك أوباما في مصر، موقع الجزيرة.نت، 2009/6/4، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33CCD867-CC83-4065-B0AB-4D9F762E9C25.htm

[21] سعيد عياد، المرجع السابق.

قيم دينية سامية من جوهر الإسلام كالتسامح واحترام الآخر والعدالة، واحترام حقوق الإنسان اعترافاً بسمو الدين الإسلامي، بل أكد أن الدين الإسلامي أثّر كثيراً في المجتمع الأمريكي، وأن المسلمين الأمريكيين لهم فضل كبير في الإسهام بالحضارة الأمريكية فناً، وعلماً، وعمارة. هذا فضلاً عن اعترافه بفضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية لقرون عديدة لا سيّما في العصور الوسطى.

كذلك تحدث أوباما عن الديموقراطية، وتطبيقها وهو حديث فلسفي، حينما تحدث عن أن سماع صوت الشعب واحترام القانون هو أساس نظام الحكم، وأقر أن ثمة جدلاً في العالم العربي حول هذه المنطلقات، خاصة بعد احتلال بلاده للعراق. فاللافت هنا أن أوباما أقر بأن اختيار شكل الديموقراطية ومرجعياتها يعود إلى ثقافة وتقاليد الأمة التي هي بصدد تطبيق الديموقراطية، وليس مرجع ذلك ثقافة أمم أخرى، وذلك بتأكيده على أنه لا يحق لدولة ما ولا ينبغي لها أن تفرض نظام حكم على شعوب أخرى، كما أن الانتخابات ليست الفيصل الوحيد للتعبير عن واقع الديموقراطية. إذ أن خيار الشعب لطريقة حكمه ونوع هذا الحكم ما دام محافظاً على حقوق الإنسان ومحترماً للقانون هو الخيار الذي يُعتد به، لأن الولايات المتحدة لا تفترض أنها تعلم ما هو أفضل شيء بالنسبة للجميع.

إن رؤية أوباما لمفهوم الديموقراطية التي طرحها في خطابه، تشكل تراجعاً عن الأيديولوجية الأمريكية لمفهوم الديموقراطية، وتطبيقه، ونشره بالقوة إن استلزم الأمر ذلك، كما جرى استخدام ذلك كأحد المبررات لغزو أفغانستان والعراق[22].

علماً بأن ما يجري (في أثناء إعداد هذه الدراسة للطبع) في المنطقة العربية مما يُسمى بالثورات العربية أو الربيع العربي، أو إن شئنا الدقة، المتغيرات الديموقراطية في المنطقة العربية، يدحض ما زعمه الرئيس أوباما في خطابه في جامعة القاهرة، فالتأييد الأمريكي لحدوث تلك المتغيّرات الديموقراطية في المنطقة مرتبط بالتأييد السياسي، والعسكري الأمريكي، كما حدث في ليبيا في بدايات أحداثها الدامية، وما يجري في سورية من وراء الكواليس. وبالتالي، من الصعب تطبيق الديموقراطية في المنطقة العربية ونشرها دون استخدام القوة من خارج المنطقة، الأمر الذي كانت قد بشّرت به كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، من خلال نشر الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط.

[22] المرجع نفسه.

ثانياً: قراءة عامة في خطاب أوباما:

إن خطاب باراك أوباما ومواجهته للثقافة الإسلامية مباشرة لا يندرج في سياق العلاقات العامة، أو محاولة أمريكية خفية للاختراق العاطفي لوجدان الأمة العربية الإسلامية لمحاولة امتصاص ثورة غضب أو تصحيح مسار سياسي، أو محاولة استقطاب للرأي العام العربي المنفك عن نظامه السياسي الرسمي المتحالف مع الإدارة الأمريكية، بل هو مراجعة فكرية لفلسفة أمريكية ظلت طوال ستين عاماً تستعدي الثقافة العربية الإسلامية، في محاولة لتطويعها واحتوائها في إطار العولمة الأمريكية بما يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى.

إن خطاب أوباما هو خطاب تصالحي مع الذات الأمريكية، يندرج في إطار المصلحة الأمريكية أولاً وقبل كلّ شيء، فهو محاولة للبحث عن إجابة للسؤال الأمريكي المصاغ على لسان العديد من المثقفين الأمريكيين ألا وهو: لماذا يكرهنا الآخرون؟ فهذا الخطاب بداية بسيطة وخطوة صغيرة لصحوة أمريكية للخروج من النفق المظلم للقيم المادية المستندة إلى القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والاتصالية، إذ إنها فشلت كمعيارٍ وحيد وحاسم في تحديد العلاقة مع الثقافات الأخرى. ويُشكل الانكسار في أفغانستان والعراق دافعاً لإدراك هذه الحقيقة. فحرص أوباما على التأكيد على فشل نظرية صراع الحضارات هو اعتراف غير قابل للتشكيك أو التأويل بفشل استعلاء الثقافة الغربية المسربة عبر رياح العولمة، وفشل احتوائها للثقافات الأخرى، وكان إقراره صريحاً بالاعتراف بفضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية.

إن حرص أوباما على استخدام قيم من قبيل الاحترام المتبادل، والتعاون، والمصالح المشتركة في خطابه عن الثقافة الإسلامية هو تأكيد على قوة قيم الثقافة العربية، وأن هذه القيم ذات العمق الروحي والأخلاقي لا تهزمها المكونات المادية للثقافات الأخرى، لأن الاحترام المتبادل والتعاون هو أساس تحقيق التوازن في العلاقات بين الناس. فتوظيف أوباما لمنطلقات دينية في خطابه كتدعيم هذا الخطاب بآيات قرآنية وآيات من الإنجيل، هو مراجعة فكرية أيديولوجية للفلسفة الأمريكية في التعامل مع الآخر، وإدراك صريح من أن المكون الديني لدى الآخر لا يمكن تجاهله.

إن حرص أوباما على التركيز على سماحة الدين الإسلامي، واختيار آيات قرآنية تؤكد ذلك، بل بدئه الخطاب بتحية الإسلام وهي السلام، هو اعتراف صريح بفشل

أيديولوجية أمريكية ظلت تحاول لسنوات عديدة إخراج الإسلام عن مضمونه وسياقه الثقافي الأخلاقي بوسمه كدين منتج لـ"الإرهاب". فالسلام والإرهاب متناقضان، بما أنه دين السلام فرسالته وغايته هي كذلك. وهذا يعني اعترافاً بأن القوة الاتصالية الإعلامية الأمريكية غير قادرة على إخفاء الحقائق لدى الآخر وإن نجحت إلى حين. إن مخاطبة أوباما للرأي العام الإسلامي مباشرة دون وسطاء أو قنوات حزبية أو ثقافية، هو مؤشر بيّن على فشل أذرع الأيديولوجية الأمريكية في المنطقة من أحزاب ليبرالية وعلمانية، في تحقيق أهدافها في إحداث انفكاك بين المسلم وثقافته.

ثالثاً: خطاب أوباما في جامعة القاهرة والقضية الفلسطينية:

كرس أوباما حيزاً مهماً من خطابه لقضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وفي إطار مركزية هذه القضية "خدمة" المصالحة الأمريكية مع العالمين العربي والإسلامي، وفق الرؤية الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يحمل الرئيس أوباما معه في إطار أجندة خطاب المصالحة برنامج حلٍّ لقضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، محدد بتفاصيل الموقف من القضايا الجوهرية للخروج من دوامة هذا الصراع، ولا محدد بجدولة زمنية لإنهاء هذا الصراع، والتوصّل إلى تسوية سياسية توقف نزيف دم الصراع، وتبني قواعد السلام، والتعايش، والأمن، والاستقرار في المنطقة.

وقد أكد هذه الحقيقة أوباما نفسه في لقاء مع مجموعة من الصحفيين مباشرة بعد إنهاء خطابه في جامعة القاهرة. ففي ردّ على سؤال وجهه مراسل وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، حول متى يكون حلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أجاب أوباما:

> أن ذلك يحتاج إلى وقت، فنتنياهو [بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu] يزاول مسؤوليته منذ شهرين فقط. قبل أيام قليلة التقيت مع الرئيس عباس، ولكنني لم ألتقِ بعد بجميع زعماء المنطقة. أنا أدرك أن الموضوع صعب للجميع، صعب أيضاً من ناحية سياسية، ولكنني وعدت في الحملة الانتخابية أن أبدأ بمعالجة هذا الموضوع حالاً، وهذا ما عملت به، ولكننا لا نستطيع إملاء حلّ، ربما أننا بتدخلنا الأقل من ناحية الحساسية

> نستطيع الإقناع لماذا الحل مهم. لن أتطرق [يتطرق] إلى جدول زمني [الأن] للمفاوضات [المفاوضات] في الشرق الأوسط لها وتيرة خاصة بها، وعندما يحدث شيء ما فالجميع يعلم ما أريده، هو أن يكون شعور بالتقدم[23].

وقد انعكس هذا الموقف عندما تناول في خطابه قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حيث إن خطاب أوباما في القاهرة جرت صياغته وبلورته بصورة حكيمة، توحي للمستمع أن هناك تغييراً في توجه الإدارة الأمريكية لمعالجة القضايا، والمشاكل المتوترة، سواء في الشرق الأوسط أم في غيره من المناطق. تغيير في التوجه والأداء التكتيكي ولكن بهدف خدمة المصالح الاستراتيجية للإمبريالية الأمريكية سياسياً واقتصادياً في العالم.

وفي الشرق الأوسط، فُتِحت مظلة التغيير وبرزت لهجة ونغمة جديدة في الخطاب تختلف عن لهجة ونغمة المواقف المؤيدة لممارسات إدارة بوش السابقة، وهذه اللهجة الجديدة في الخطاب ترفض لهجة الإملاء والغطرسة والتهديد بقوة العضلات الأمريكية لحل القضايا على الساحة الدولية. فكانت الاستعاضة عن هذه اللهجة بنغمات أقرب ما تكون إلى العظات الدينية، وإلى الإيحاء باحترام حقوق ومواقف جميع الأطراف المتنازعة، وفي بذل المساعي لحل القضايا بالتفاوض، والحوار سياسياً وبالإقناع، وليس بقوة المدافع والدبابات والطائرات.

وهذا نهج لا يخرج عن إطار خدمة استراتيجية المصالح الأمريكية بالهيمنة على العالم، والعمل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي فشلت إدارة بوش في إنجازها بقوة الحروب، وبقوة الاحتلالات العدوانية، و"الحرب الكونية ضدّ الإرهاب"، وهذا ما يبرز من موقف أوباما عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ويمكن القول إن أوباما شدد في الخطاب على حلّ الدولتين، وهذا لا يبعث على الإعجاب والأمل أو حتى على المفاجأة، ليس لأن موقفه في المسألة معلوم منذ حملته الانتخابية، بل لأنه موقف الولايات المتحدة منذ عهد جورج بوش، الأشد تعاطفاً مع الصهيونية، وخدمة لـ"إسرائيل" في كلّ التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر. وحين يرد على لسان أوباما في خطاب القاهرة، فبهذا المقتضى حصراً وتعريفاً؛ أي بما هو جزء من سياسة أمريكية رُسمت ملامحها منذ عشرين عاماً، أي منذ بداية الحوار

[23] صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2009/6/5.

بين إدارة جورج بوش الأب وقيادة منظمة التحرير، وتكرست منذ إعلان جورج بوش الابن في سنة 2001 وقبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر بأشهر عن صيغة الدولتين. وبالتالي، فإن أوباما لم يأتِ بجديد بل اقتبس فكرة الرئيس السابق جورج بوش الإبن، مما يدل على أن الرئيس أوباما لم يكن يملك مشروعاً أو خطة عمل لتحقيق فكرة الدولتين، سوى خطة بوش المسمّاة خريطة الطريق.

وبخصوص مطالبة أوباما "إسرائيل" في الخطاب بوقف الاستيطان، فإن تلك المطالبة التي تقع نظرياً ضمن متطلبات خريطة الطريق وفقراتها لم تفلح في حمل "إسرائيل" على التجاوب، فقد تحداها نتنياهو وأفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman علناً، بل وردَّ نتنياهو على خطاب أوباما متجاهلاً كلّ ما طالب به الأخير في خطاب القاهرة، ولم يجد البيت الأبيض ما يعلق به على صفاقة نتنياهو وتحديه للرئيس الأمريكي، سوى القول بأن نتنياهو خطى خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد شجع هذا الرد الباهت "إسرائيل" على الإمعان في تكثيف الاستيطان ونقله إلى حيّ الشيخ جراح في شرق القدس، تاركاً القنصلية الأمريكية في القدس المحتلة تحتج نيابة عن البيت الأبيض.

ولم يجد أوباما آلية لتحريك خريطة الطريق بعد التعطيل الإسرائيلي لآلية وقف الاستيطان، سوى اللعب خارج الميدان ومطالبة الدول العربية بالتطبيع مع "إسرائيل" للمساعدة في تحريك عملية السلام، "أي إسقاط مبادرة السلام العربية التي ترهن التطبيع مع العدو بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وإقرار حقّ العودة وقيام الدولة، وإنهاء كلّ أوراق الضغط على إسرائيل"[24].

والحديث عن استعداد أوباما للحوار مع حركة حماس بدلاً من مواجهتها، يُنسي أن هذا الخيار ليس سابقة في السياسة الأمريكية، فقد تحاورت إدارة جورج بوش الأب قبل عشرين عاماً مع منظمة التحرير، بعد 25 عاماً من اعتبارها إياها منظمة إرهابية، ودارت فصول الحوار في تونس بين السفير روبرت بيليترو Robert H. Pelletreau ووفد من المنظمة يرأسه ياسر عبد ربه. وتحاورت الولايات المتحدة مع فصائل من المقاومة العراقية بعد طول حسبانها "منظمات إرهابية". وأهم من ذلك أن الحوار مع حركة حماس مشروط عند أوباما بوقف أعمال المقاومة، والاعتراف بالاتفاقات

---

[24] عبد الإله بلقزيز، عن خطاب أوباما في القاهرة والقضية الفلسطينية، صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2009/10/7، انظر: http://www.alkhaleej.ae/portal/eb529b55-60d1-44b1-a251-8ca7a94d0eba.aspx

الموقعة مع "إسرائيل"، وهي شروط كافية إذا تجاوبت معها حماس لإعادة تصنيع حماس أخرى، مروَّضة وأليفة، بلا أسنان وأظافر. وعند ذلك ماذا سيعني الحوار مع حماس، وماذا ستكون قيمته أو أهميته؟.

يمكن القول إن خطاب أوباما في جامعة القاهرة، كان خطوة تكتيكية لإصلاح ما أفسدته سياسة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن. وقد أثبتت الإدارة الأمريكية مرة أخرى أن سياستها ثابتة تجاه القضية الفلسطينية، حيث تنظر إلى التعامل معها من وجهة النظر الإسرائيلية فقط. وبعد أكثر من سنتين على خطاب أوباما في جامعة القاهرة والذي استبشرت به بعض الجهات خيراً بدا واضحاً أن إدارة أوباما لم تقدم ما وعدت به من ضرورة تحقيق رؤية حلّ الدولتين، ورعاية مفاوضات فلسطينية إسرائيلية جادة تفضي إلى تنفيذ هذه الرؤية بخطوات عملية، وظلّ الموقف الأمريكي على حاله بعد الخطاب. وفي الشهر نفسه الذي ألقى فيه الرئيس أوباما خطابه، توجهت لجنة دولية إلى قطاع غزة لتقصي الحقائق، والوقوف على ما حدث في غزة في أثناء الحرب عليها.

رابعاً: الموقف الأمريكي من تقرير جولدستون:

1. نبذة عن التقرير:

إن لجنة جولدستون Goldstone Commission هي لجنة تحقيق، وتقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة، رأسها القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد جولدستون Richard Goldstone، وكانت مهمة اللجنة التحقيق في دعاوى ارتكاب جرائم حرب في حرب غزة. وكانت "إسرائيل" قد قاطعت اللجنة منذ البداية، بينما رحبت بها الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، وتعاونت معها حركة حماس، وخلصت اللجنة إلى أن كلاً من الجيش الإسرائيلي، والفصائل المسلحة الفلسطينية قد ارتكبا ما يمكن اعتباره جرائم حرب، وفي بعض الأحيان قد ترقى بعض من هذه الجرائم إلى جرائم ضدّ الإنسانية، حسبما جاء في تقرير اللجنة. ونوقش التقرير في مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، ثم طُلب سحب التقرير من المناقشة من قبل السلطة الفلسطينية، وأُجّلت مناقشته إلى جلسة آذار/ مارس 2010 وقد أثار هذا التأجيل تنديداً فلسطينياً وعربياً، كما انتقدته منظمات حقوقية دولية[25].

[25] للاطلاع على نصّ التقرير انظر:

United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, UN Human Rights Council, http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/factfindingmission.htm

عقدت في غزة في يومي 28-2009/6/29 جلسات استماع لضحايا هجمات القوات الإسرائيلية على القطاع، منهم أشخاص أصيبوا خلال الهجمات الإسرائيلية، وأسر الضحايا، ومن فقدوا سبل معيشتهم، بالإضافة إلى الاستماع إلى آراء خبراء قدموا إفاداتهم حول التأثير النفسي والاجتماعي لأعمال القتال على النساء والأطفال.

وفي 2009/7/6، بدأت في جنيف جلسات استماع للمتضررين الإسرائيليين جراء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. وقد قدمت الإفادات بصورة شخصية وعبر كاميرات الفيديو. كان من بين الذين حضروا جلسات الاستماع عمدة عسقلان ووالد الجندي جلعاد شاليط الأسير في غزة. يذكر أنه كان في نية فريق التحقيق عقد جلسات الاستماع للإسرائيليين في الضفة الغربية وجنوب "إسرائيل"، حيث تعرّض السكان الإسرائيليون للصواريخ المطلقة من غزة، إلا أن رفض السلطات الإسرائيلية التعاون مع اللجنة حال دون تحقيق هذه النية.

وكان تقرير لجنة جولدستون قد عُرض للمناقشة في اجتماع مجلس حقوق الإنسان الذي انعقد في 2009/9/29 في جنيف، حيث تحدث ريتشارد جولدستون عن النتائج التي انتهت إليها لجنة تقصي الحقائق ودافع عنها. كما رفض بقوة الاتهامات التي وجهت للجنته بخصوص أن لها دوافع سياسية. وطالب جولدستون كلاً من "إسرائيل" وحماس بإجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة لبحث ما جاء في التقرير. وفي حال عدم فعل ذلك في غضون ستة أشهر، فسيحال التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC). وقال: "إن ثقافة الحصانة في المنطقة قد استمرت أطول مما يجب"، و"غياب العدالة المستمر يقوض أيّ أمل في عملية سلام ناجحة ويرسخ المناخ الذي يشجع أعمال العنف"[26].

2. الموقف الأمريكي من التقرير:

بدا من الواضح دون أدنى شكّ أن الموقف الأمريكي من التقرير يوازي في عدائيته الموقف الإسرائيلي، ونشاط الوفد الأمريكي ضدّ التقرير كان أحياناً أكثر من النشاط الإسرائيلي. وهذا موقف لا يستغرب من الولايات المتحدة، وهو يخضع

[26] للمزيد من المعلومات عن تقرير جولدستون وأهم ما جاء فيه وأهم الردود الرسمية والشعبية، انظر: قسم الأرشيف والمعلومات - مركز الزيتونة، "ملف خاص: تقرير غولدستون.. التأجيل وردود الأفعال،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

لاعتبارين: التحالف الاستراتيجي مع "إسرائيل"، والموقف الأمريكي من جرائم الحرب، والتورط في العديد من الجرائم في العراق، وأفغانستان، وأماكن أخرى من العالم.

فالموقف الأمريكي الضاغط بشدة على السلطة الفلسطينية أوحى بخيبة أمل كبيرة في إدارة أوباما، فالرئيس أوباما الذي خاطب العرب والمسلمين بمصطلحات جديدة من جامعة القاهرة، ناقض نفسه من خلال مواقفه المؤيدة للانتهاكات الإسرائيلية والداعمة لها. فبعد تراجع الإدارة الأمريكية عن مواقفها من الاستيطان الإسرائيلي، وتحول موقفها إلى النقيض بطلبها من العرب التطبيع مع الكيان الإسرائيلي...، جاء الموقف الأخير من تقرير جولدستون، لينسف مصداقية إدارة أوباما فيما يتعلق بسياساتها في المنطقة. ومن ثم يوجد تفسيرين للموقف الأمريكي، فإما أن أوباما ظاهرة صوتية، ونمر من ورق لم يتحمل ضغوط اللوبيات الداعمة لـ"إسرائيل"، أو أن سياسة الرجل متطابقة في الجوهر مع سياسة سلفه بوش من حيث التحالف مع الاحتلال الإسرائيلي، ومساندة اعتداءاته والتغطية على انتهاكاته[27].

ويبدو أن الصفة الثانية هي ما اتصف بها الرئيس أوباما، أي تطابق سياسته مع سياسة سلفه، من حيث مساندته للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. فالرئيس أوباما مهما كانت نواياه، ومهما كان نهجه فإنه لن يكون بمقدوره الفكاك من السياسة والاستراتيجية الأمريكية، المتمثّلة بتعزيز أواصر التحالف مع "إسرائيل" كدولة وظيفية في منطقة الشرق الأوسط، ودعم أهدافها المعلنة، بتقليم أظافر الفلسطينيين وترويضهم لتقديم تنازلات جوهرية لحلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتأديب فصائل المقاومة الفلسطينية التي تسبح خارج فلك الهيمنة الأمريكية.

وكان من المقرر أن يصوت مجلس حقوق الإنسان على اعتماد تقرير لجنة جولدستون في 2009/10/2، إلاّ أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس تلقى اتصالين هاتفيين من وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، دعته فيهما إلى سحب الاعتراف الفلسطيني بالتقرير. وبحسب مصدر خاص لصحيفة سما الفلسطينية،

[27] المرجع نفسه، ص 57.

فإن رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض رأى أن الموافقة على التقرير والعمل على ترويجه خطأ، لأن الفلسطينيين لن يكون بمقدورهم الوقوف بوجه الولايات المتحدة و"إسرائيل" كما نقل المصدر الخاص نفسه عن فياض[28].

ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن إبراهيم خريشة السفير الفلسطيني لدى مجلس حقوق الإنسان قوله: "لا نريد أن نضع العقبات أمامهم"، في إشارة إلى الإسرائيليين. وتحدث السفير الفلسطيني عن أن إرجاء النظر في القرار قد يفسح المجال أمام الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى تسوية أخرى، من شأنها إعداد الطرفين لهيئتين مستقلتين تحققان في جرائم الحرب المحتملة، وأشارت صحيفة الواشنطن بوست إلى أن دبلوماسيين أوروبيين قد أكدوا قرار السلطة الفلسطينية بالتخلي عن القرار. وتناولت صحيفة معاريف Maariv الإسرائيلية الخبر ذاته في عددها الصادر في 2 تشرين الأول/ أكتوبر، أي قبل موعد مناقشة التصويت على التقرير بساعات. وبالفعل تمّ تأجيل التصويت على التقرير إلى جلسة مجلس حقوق الإنسان التي انعقدت في آذار/ مارس 2010، وبدا الموقف الفلسطيني في أسوأ حالاته أمام الرأي العام الفلسطيني[29].

ومما سبق ذكره، فإن الضغوطات الأمريكية على السلطة الفلسطينية قد بدأت تؤتي أُكلها، بأن اضطرت هذه الأخيرة إلى التماهي، والتساوق مع الموقف الأمريكي الرافض لنتائج تقرير جولدستون، والذي يُدين "إسرائيل" رسمياً بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة خلال حرب غزة. كما أن موقف فياض يبيّن، بما لا يدع مجالاً للشك، التراخي الفلسطيني الرسمي وبصورة تبدو ممجوجة وغير مقبولة إنسانياً، بأن السلطة الفلسطينية تمادت في التنازل عن حقٍّ فلسطيني أصيل بحماية سكانها من المجازر البشرية، وتلك سابقة خطيرة لن يكون بمقدور الوعي الإنساني الفلسطيني نسيانها أو إغفالها.

إذن ظهرت فعلياً أولى بشائر الخطاب التصالحي الذي ألقاه الرئيس أوباما في جامعة القاهرة، التي بيّنت بشكلٍ جلي أن هذه الإدارة ما زالت مستمرة في سياسة سالفتها إدارة بوش في التنكر للحقّ الفلسطيني، والاستمرار في دعم "إسرائيل" على حساب

[28] المرجع نفسه.

[29] المرجع نفسه.

الفلسطينيين. لقد كان الموقف الأمريكي من تقرير جولدستون دليلاً قاطعاً لا شكّ فيه بأن الولايات المتحدة لن تكون يوماً إلى جانب الفلسطينيين على حساب مصالح "إسرائيل".

وكان من المفروض على السلطة الفلسطينية أن تعي هذا الموقف تماماً، وأن تتعامل معه بندية لا بتهادنية، كما كان حاصلاً من قبل، لأن السلطة الفلسطينية لم تحصّل من واشنطن سوى التوبيخ، والتنكر للحقوق، في مقابل بعض الأموال التي لا تسمن ولا تغني من جوع في حالة كالقضية الفلسطينية.

وعليه، انقضت سنة كاملة على تولي الرئيس أوباما مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، دون أن يحرز أيّ تقدم يذكر على صعيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، مع استمرار الأسلوب نفسه، على الرغم من أن الكثيرين وأولهم السلطة الفلسطينية تفاءلوا بسياسة الرئيس أوباما، وبوصوله إلى سدة الحكم. لكن النتائج جاءت مخالفة لهذه التوقعات، مما بعث على خيبة أمل كبيرة في تحقيق أيّ تقدم على صعيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

خامساً: الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية خلال سنة 2010 (المفاوضات، ووقف الاستيطان):

ظلّ الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية خلال سنة 2010، على ما كان عليه في سنة 2009، وظلّ الحديث يدور حول المفاوضات، مع أن تلك المفاوضات لم تصل إلى أيّ نتيجة على الإطلاق.

وهذا يعني أن الرهان على إمكانية التفاهم مع الولايات المتحدة للضغط على "إسرائيل" في قضايا الاستيطان، والاستيلاء على الأراضي، والأسرى، ووقف العنف، علاوةً على الإسراع في إنجاز اتفاق سياسي على طاولة المفاوضات بات سراباً، وهو ما كان متوقعاً قبل ذلك.

لكن اللافت أن الولايات المتحدة عادت إلى عرض فكرة "اتفاقية الإطار" على منظمة التحرير الفلسطينية، وقد مارست ضغطاً كبيراً على القيادة الفلسطينية للقبول بها بعد فشل تحركات ميتشل المكوكية. لكنها لم تنجح في تحقيق ذلك لأن اتفاقية الإطار خطيرة بالنسبة للفلسطينيين، وهي صياغة إسرائيلية، وخطرها يكمن في أنها اتفاقية

عامة تتضمّن جميع النقاط العالقة على جدول الأعمال الفلسطيني كالقدس، واللاجئين، والحدود، والسيادة، والمياه، والمستعمرات، لكن تنفيذها لن يتناول إلا النقاط الممكنة التنفيذ من وجهة النظر الإسرائيلية، وسيؤجل تنفيذ بقية النقاط إلى مرحلةٍ لاحقة. الأمر الذي يعني تقديم هدية مسمومة للفلسطينيين هي "الدولة المؤقتة"، التي رفضها المفاوض الفلسطيني في الأمس القريب (أي في مفاوضات ما بعد أنابوليس)[30].

إن اتفاقية الإطار من شأنها تسهيل تطبيق النقاط الممكن تنفيذها، مع الوعد بمعالجة بقية النقاط في أجلٍ لاحق. وحتى لو جرى الاتفاق على جدول زمني لتلك الاتفاقية، فلا شيء مضموناً عند ذلك. ولنا أن نستذكر أن جميع الجداول الزمنية المنبثقة عن اتفاق أوسلو، واتفاق الحكم الذاتي، واتفاق القاهرة، واتفاق الخليل، واتفاق طابا...إلخ، لم تلزم "إسرائيل" بها قط. فالطرف الأقوى سيتحكم ليس بالزمان فقط، بل وبالمكان أيضاً. وستتقلص اتفاقية الإطار تلك إلى ما يشبه حكماً ذاتياً محدوداً مع الوعد بالدولة المستقلة لاحقاً، الأمر الذي يعني أن اتفاقية الإطار هي الاسم الحركي للدولة الموقتة[31].

محادثات التقريب:

وفي 2010/5/19 كان البدء بما سُمي محادثات التقريب، التي فشلت على الرغم من اندراجها تحت مظلة التجميد الجزئي للاستيطان (عشرة أشهر)، علماً أنه تمّ إنجاز ثلاثة آلاف وحدة استيطانية خلال فترة التجميد هذه، فالضغوط الأمريكية، وضعف الأنظمة العربية عبر لجنة المتابعة شجعت فريق الرئيس محمود عباس (أي فتح) للذهاب إلى المفاوضات المباشرة، بالرغم من رفض جميع الفصائل الأخرى، لأن هذه المفاوضات تقوم على مرجعيتها الذاتية المحكومة بميزان قوى في الميدان، راجح أساساً لصالح الاحتلال، فضلاً عن كون المفاوضات منفلتة من الضوابط الملزمة المستمدة من القرارات الدولية، ولأن الراعي الدولي الوحيد هو الولايات المتحدة المعروفة بتحيزها لـ"إسرائيل"[32].

[30] صقر أبو فخر، "فلسطين 2010-2011 تقدير موقف،" من ندوة "القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2010 - تقدير استراتيجي 2011،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

[31] المرجع نفسه.

[32] سهيل الناطور، "الوضع الفلسطيني الداخلي: جمود سلبي وتعطيل،" من ندوة "القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2010 تقدير استراتيجي 2011،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

ومن اللافت للانتباه أنه في الشهر نفسه الذي أُعلن فيه عن انطلاق محادثات التقريب، تمهيداً للدخول في مفاوضات مباشرة، ارتكبت "إسرائيل" جريمة بحقّ أسطول الحرية التركي القادم لفكّ الحصار عن غزة، والذي يعدّ من أبشع صور جرائم الحرب في القرن الـ 21، حيث تمّ وضع أهل قطاع غزة في سجنٍ كبير لا تزيد مساحته عن 340 كم^{2}، ويحتوي على أكثر من 1,600 ألف نسمة، حاصرتهم "إسرائيل" وأوصدت عليهم كلّ الأبواب، ومنعت عنهم أيّ مساعدات خارجية.

لقد كان هذا حاصلاً تحت مرأى ومسمع إدارة أوباما التي ادعت نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان والمحافظة عليها. وفي هذا المقام يطول الحديث، إلاّ أن تركيزنا هنا على السياسة الخارجية الأمريكية فقط.

وعليه فإن الموقف الأمريكي من حصار غزة متطابق مع الموقف الإسرائيلي. كذلك كان الموقف من الهجوم الإسرائيلي على أسطول كسر الحصار التركي، حيث قال الرئيس الأمريكي أوباما: "إن الوضع الراهن لا يحتمل في الشرق الاوسط"، رافضاً إدانة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ما لم تتضح الوقائع على حدّ تعبيره. ووصف أوباما الحادث بأنه مأساوي قائلاً: "ليس الوقت مبكراً كي نقول للإسرائيليين والفلسطينيين ولجميع الأطراف في المنطقة إن الوضع الراهن لا يحتمل". وقال أوباما في مقابلة مع لاري كينج Larry King على شبكة سي أن أن CNN الأمريكية: "إن هناك حاجة لاستخدام الحادث لحثّ خطى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية". وتابع: "ينبغي التوصل إلى وضع حيث يملك الفلسطينيون فرصاً حقيقية، ويأخذ جيران إسرائيل بمخاوفها المشروعة على أمنها ويلتزمون بالسلام". وأوضح أوباما أن: "الولايات المتحدة قالت بوضوح كبير مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الدولي إننا ندين كلّ الاعمال التي قادت إلى هذا العنف". وقال: "إنه وضع مأساوي. وقعت خسائر بشرية لم تكن ضرورية، وبالتالي فإننا ندعو إلى تحقيق فاعل في كلّ ما حصل". وأشار إلى أن "إسرائيل" "تشعر بمخاوف مشروعة حين تنهمر صواريخ على مدنها الواقعة على طول الحدود بينها وغزة". وتابع: "من جانب آخر هناك حصار يمنع الناس في غزة من الحصول على وظائف، وإنشاء مؤسسات ومزاولة التجارة، وتحرمهم من آفاق المستقبل. أعتقد أنه من المهم أن نخرج من الطريق المسدود الحالي"[33].

---

[33] وزارة الخارجية الأمريكية، 2010/6/1.

إذن مضمون ردة الفعل الأمريكية واضحة، لا إدانة لما حصل على الرغم من أن القاصي والداني شاهد على ما حصل، وفي هذا التصريح للرئيس أوباما إشارة واضحة إلى تفنيده لمخاوف "إسرائيل"، ودعوته لأن تقف الدول المجاورة إلى جانبها ومطالبته بوقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية. وعلى الهامش يشير إلى حصار غزة، دون أن يعلم أن كلّ ما يجري من أحداث هو بسبب حصار غزة، وأن هذا الحصار هو السبب وليس الصواريخ الفلسطينية، لأن الحصار هو الفعل، والصواريخ هي ردة الفعل.

وعند الحديث عن الموقف الأمريكي من المفاوضات نجد أنه يتلخص في رسالة التعهدات الأمريكية إلى نتنياهو والتي تنصّ على[34]:

1. التعهد الأمريكي لـ"إسرائيل" في سنة 2011 بإحباط كلّ مبادرة عربية بطرح الاعتراف بالدولة الفلسطينية وسيادتها على أراضيها في مجلس الأمن.
2. التعهد بألا يتمكن الجانب الفلسطيني مرة أخرى من طرح مسألة المستعمرات في قناة منفصلة عن المحادثات المباشرة، وعدم تمكين الفلسطينيين من ممارسة الضغط على "إسرائيل" في هذا الجانب. وبالتالي، فإن كلّ ما يتعلق بمستقبل المستعمرات يجب أن يحسم في إطار التسوية الدائمة وليس قبل ذلك[35]. وثمة كلام عن تعهدات بإقامة عسكرية إسرائيلية مديدة في منطقة الأغوار، وكذلك تعهدات أخرى حول عدم إقدام الإدارة الأمريكية بالضغط على "إسرائيل"، من أجل تمديد فترة تجميد النشاطات الاستيطانية بعد مدة شهرين, التي سيتم الاتفاق عليهما[36].

وبالتالي، حُسم التجاذب الأمريكي الإسرائيلي لصالح وجهة النظر الإسرائيلية، ووضوح الموقف الإسرائيلي على نحو غير مسبوق لناحية مماهاة التسوية مع الفلسطينيين بالاستسلام الكامل للشروط الإسرائيلية. كما حسمت سنة 2010 حقيقة أن ظاهرة الرئيس أوباما ليست سوى فقاعة، وأن الظواهر الفردية مهما بلغت فإنها تبقى رهن المؤسسة ولا تتعدى أطرها.

---

[34] سهيل الناطور، المرجع السابق.

[35] صحيفة **معاريف**، 2010/9/29.

[36] عبد الحميد الكيالي، "قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني سنة 2010،" من ندوة "القضية الفلسطينية: تقييم استراتيجي 2010 تقدير استراتيجي 2011،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته إلى أن قوة اليمين الأمريكي ممثلاً بالتحالف الصهيوني - المسيحي، وخاصة بعد فوز الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفية للكونجرس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، هي التي سهلت ترجيح كفة نتنياهو على الرئيس أوباما، وهو ما يعني أن الموقف الأمريكي من "إسرائيل" يندرج في إطار مبدئي - أيديولوجي وليس في إطار وظيفي.

خلاصة القول فيما يخص مسار التسوية السياسية أن فكرة الدولتين لم تترنح كما ترنحت في سنة 2010، وهو ما أفضى إلى العودة لفكرة الدولة الواحدة التي تبدو غير قابلة للتطبيق. ولعلّ سنة 2010 شهدت إجماعاً نادراً اتفق الجميع تحت سقفه على عدم وجود مشروع تسوية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن السياسة الفلسطينية لم تشجع الإدارة الأمريكية لممارسة الضغط على "إسرائيل"، بل أراحتها من ممارسة هذا الضغط، فما دام كلّ شيء على ما يرام، سواء كان هناك مفاوضات، مثلما حدث خلال سنة 2008 بعد استئناف المفاوضات بعد قمة أنابوليس، أم لم يكن هناك مفاوضات، مثلما حدث طوال سنة 2009 ومعظم سنة 2010 فالتعاون الأمني والاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي جيد، كما قال وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان. ولذلك فعلى المسار السياسي أن يتأخر، فلا يمكن عقد اتفاق على حدّ قوله إلاّ بعد عقد من السنوات على الأقل.

إن تركيز حكومة نتنياهو على استئناف المفاوضات، على الرغم من اقتناعها باستحالة نجاحها وفقاً للشروط التعجيزية التي تضعها، يرجع إلى أن المفاوضات تقطع الطريق على التدخلات، والجهود، والمبادرات، والخيارات، والبدائل الأخرى التي يمكن أن تزعج "إسرائيل"، خصوصاً تلك الحملات الدولية لنزع الشرعية عن "إسرائيل"، على خلفية إدانة الاحتلال الإسرائيلي، والجرائم التي يرتكبها ضدّ الإنسانية، ومن أجل فرض العقوبات الدولية عليها.

وبالتـالي، تبـين للعـالم كلـه أن هنـاك فرقـاً كبـيراً وحاسـماً بـين رغبـة أوبامـا لتحقيـق السـلام، وبـين توفـر إرادتـه أو قدرتـه عـلى تحقيقـه. إن سـجل الإدارة الأمريكيـة منـذ أن تربـع أوبامـا عـلى سـدة الحكـم في البيـت الأبيـض حافـل بالفشـل، والـتردد، والتناقـض، فقـد كانـت الإدارة الأمريكيـة حائـرة مـا بـين التركيـز عـلى إدارة الـصراع وليـس حلـه مثـل سـابقاتها، أو

السعي للتوصل لاتفاق يتناول القضايا الجوهرية أولاً، أو البدء بخطوات صغيرة تمهد إلى الانتقال للتفاوض، والاتفاق على القضايا الجوهرية[37].

كما كانت إدارة أوباما مترددة في مستوى الانخراط الذي تقوم به، هل تكون طرفاً مسهلاً وراعياً بدون تدخل يذكر؟ أم تقدم اقتراحات وتمارس ضغوطاً من أجل الأخذ بها؟ الحصيلة أنها لم تبلور رأياً واضحاً في أيّ اتجاه ستسير، وحين بدا أنها ستسير باتجاه توفير الشروط المناسبة لانطلاق المفاوضات، ومن خلال البدء بتجميد الاستيطان تراجعت أكثر من مرة وبشكل مخزٍ، الأمر الذي شجع "إسرائيل" أكثر في المضي بسياسة التعنت والتطرف.

فمن مطالبة إدارة أوباما بالتجميد الحقيقي للاستيطان، وفقاً لما هو وارد بتقرير جورج ميتشل الذي قدمه سنة 2010، وكما هو وارد في خريطة الطريق الدولية، إلى القبول والترحيب بالتجميد الجزئي والمؤقت للاستيطان الذي أقدمت عليه حكومة نتنياهو، إلى بذل جهود مضنية لإقناع "إسرائيل" بتجميد جزئي للاستيطان يستثني القدس، وتكون المرة الأخيرة التي تطالب بها "إسرائيل" بتجميد مماثل، والذي فشل بسبب الابتزاز الذي مارسته حكومة نتنياهو الراغبة بمكاسب كبرى بدون مقابل لأنها تراها حقّ لـ"إسرائيل"، ناتج عن كونها تنسجم مع طبيعة العلاقات الاستراتيجية، والمصالح المشتركة التي تربط ما بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، أي إنها ليست بحاجة إلى أن تقدم على سابقة تجعل الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" مشروطاً، وهذا ما حذر منه دانيال كيرتزر السفير الأمريكي السابق لـ"إسرائيل" وغيره من الخبراء في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية.

وبعد ذلك تراجعت الإدارة الأمريكية عن مساعيها لتجميد الاستيطان، وأعلنت نيتها دعوة الأطراف للدخول بمفاوضات متوازية، يقوم من خلالها ميتشل وغيره من المبعوثين الأمريكيين بالانتقال من الطرف الفلسطيني إلى الطرف الإسرائيلي وبالعكس. وبعد أن تحصل على مواقف الطرفين من القضايا الجوهرية، وخصوصاً من قضيتي الحدود والأمن، دون أن تُعلم كلّ طرف بما قدمه الطرف الآخر، ثم تقوم ببلورة صيغة من شأنها جسر الهوة السحيقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[38].

---

[37] المرجع نفسه.

[38] المرجع نفسه.

إن الشكوك الكبيرة أحاطت بإمكانية نجاح الإدارة الأمريكية بالتوصل لاتفاق إطار يتناول القضايا الجوهرية، فقد فشلت بإقناع "إسرائيل" بتجميد جزئي ومؤقت للاستيطان، فكيف ستكون قادرة على إقناع حكومة نتنياهو بالانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967 كما يطالب الفلسطينيون، أو من معظم هذه الأراضي وفقاً للموقف الأمريكي الذي سبق أن عبر عن نفسه أكثر من مرة، من خلال رفض تحديد الحدود التي يتم التفاوض عليها وعلى أساس المطالبة بأخذ الحقائق التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض بالحسبان، انسجاماً مع ورقة الضمانات الأمريكية التي منحها جورج بوش الابن لأريل شارون في حزيران/ يونيو 2004، والتي صدرت عن الإدارة الأمريكية خصوصاً على لسان هيلاري كلينتون، مما يؤكد الالتزام بها.

كيف ستوافق الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب من القدس، وهي تقوم منذ توليها سدة الحكم (مثل الحكومات الإسرائيلية السابقة) بالتأكيد على أن القدس عاصمة أبدية موحدة لـ"إسرائيل"؟ كيف ستوافق الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب من الضفة الغربية وهي ماضية في المشاريع الاستيطانية والتوسعية في عموم الضفة الغربية، في ظلّ تأكيدها أن أيّ دولة فلسطينية إذا قامت لن تضم غور الأردن والحدود الشرقية والغربية بعمق يصل إلى 15 كم، ولا على معظم مصادر المياه وغيرها من المناطق الحيوية والأمنية والعسكرية والاستراتيجية، التي ترى "إسرائيل" أن بقاء القوات الإسرائيلية فيها أمر غير قابل للجدل حتى بعد قيام الدولة الفلسطينية؟

خلاصة:

وعليه ومن خلال مجمل العرض السابق والاستنتاجات التفصيلية، يمكن القول إنه وبعد مضي سنتين على إدارة أوباما للولايات المتحدة ومتابعتها للقضية الفلسطينية، لم يتم أيّ تقدم على صعيد القضية بشكل عام، فالموقف الأمريكي داعم للانقسام الفلسطيني، وداعم لكل ما تربو إليه "إسرائيل" من استمرار للاستيطان، ومفاوضات مرجعياتها إسرائيلية، ونتائجها إن ظهرت يجب أن تكون لصالح "إسرائيل" كذلك.

المبحث الثالث: التعامل الأمريكي مع القضية الفلسطينية خلال سنة 2011

(دراسة في الموقف الأمريكي من طلب فلسطين عضوية الأمم المتحدة)

مقدمة:

لم تنتهِ سنة 2011 فعلياً، لكن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية أصبح شبه منتهٍ. أربع سنوات مضت من حكم الرئيس الأمريكي الديموقراطي باراك أوباما دون إحداث أيّ تغيير في موقف الولايات المتحدة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل على العكس تماماً من ذلك، استمرار في دعم "إسرائيل" على كافة الصعد والمستويات. هذه السياسة ليست فقط سياسة أربع سنوات، بل سياسة تمتد جذورها إلى عصر الرئيس وودرو ويلسون، وحديثنا هنا عن الرئيس أوباما، لأن الجميع انتظر منه إحداث تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فلم يقدم شيئاً، فماذا ننتظر من غيره إذن؟ فهو الوحيد الذي أبدى رغبة قوية في حلّ القضية الفلسطينية خلال حملته الانتخابية، وأكد على ذلك مراراً وتكراراً، لكن الواقع غير ذلك.

فلقد تحدث الكثيرون عن واقع اللوبي الإسرائيلي المهيمن في الولايات المتحدة على صنع القرار فيها، والذي بالفعل له سيطرة قوية تصل إلى حدّ صنع القرارات والسياسات، الأمر الذي يشير إلى عدم جدية الولايات المتحدة بأي شكلٍ من الأشكال في حلّ الصراع، ولم تلتفت الولايات المتحدة إلى بلدٍ يُحتل فيها شعب أعزل من قِبَل قوة عسكرية تعدّ من الخمس العظام على المستوى العالمي، وقَبِل بأقل مما يمكن القبول به، شعب يقبل بخمس حقه من أرضه! وفي المقابل يرفض الطرف المحتل ذلك، وأيضاً ما زال هذا المحتل يمارس أقسى أنواع القتل والتشريد والدمار ضدّه، ألا يكفي مشاهدة الأطفال وهم يقتلون بدم بارد؟ ألا يكفي أكثر من أربعة ملايين لاجئ؟ ألا يكفي سبعة آلاف أسير؟ ألا يكفي الآلاف من الضحايا الفلسطينيين على أيدي "إسرائيل"؟ ألا يكفي مليون ونصف المليون في قطاع غزة أسرى الحصار الإسرائيلي منذ ستّ سنوات (منذ سنة 2007) تجرعوا فيها أشد ألوان العذاب والويلات؟ كلّ ما سبق يجب أن يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة حساباتها في التعامل مع القضية الفلسطينية على قاعدة القانون الدولي والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

فكرت كباحثٍ كثيراً في كتابة مقدمة هذا المبحث، كوني أركز فقط في هذا الكتاب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ولا أناقش الجوانب الأخرى إلا عند الضرورة، لأن التطرق إلى جوانب أخرى يعني أننا بحاجة إلى آلاف الصفحات، فوجدت أنني أكرر الكلمات نفسها التي أفتتح بها المباحث السابقة، لأن الواقع بالفعل أنه لا تغيير ملموس في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والمقولة الثابتة خلال ثنايا هذه الدراسة هي رسوخ الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بتبني وجهة النظر الإسرائيلية دوماً، وتجاهل التعاطي مع القيادة الفلسطينية.

وهذا يقود جدياً وفعلياً القيادة الفلسطينية إلى التفكير بمستقبل الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بعد سنوات طويلة من المفاوضات العبثية والعقيمة مع الإسرائيليين دون جدوى، وفي ظلّ وسيط منحاز تماماً لطرفٍ على حساب الآخر، وسيط ليس بالوسيط، بل حاكم وداعم وجلاد في الوقت نفسه! وسيط صوّت 42 مرة ضدّ قرارات في مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية، وآخرها التلويح باستخدام حقّ النقض على الطلب الفلسطيني المقدم لمجلس الأمن لحصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة! على الرغم من أن فلسطين حصلت منذ فترة وجيزة (2011/10/31) على عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) UNESCO، فجاءت الردود الأمريكية على هذا التصويت بحجب المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو، كعقاب لها على سماحها بحصول فلسطين على العضوية فيها.

إذن، على القيادة الفلسطينية اتخاذ خطوة جادة في هذا الإطار، وكشف الموقف الأمريكي على حقيقته، من خلال إيقاف أيّ تعامل مع الإدارة الأمريكية أو حلّ السلطة الفلسطينية نهائياً، وتحميل "إسرائيل" مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين كدولة احتلال، لأن الاستمرار بهذا الوضع يعني ضياع القضية الفلسطينية.

وعليه، سنناقش في هذا المبحث الأخير من الكتاب بشكل رئيس الموقف الأمريكي من توجه القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لطلب عضوية كاملة لفلسطين. ومن خلال ذلك سنستعرض الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية منذ مطلع سنة 2011، الذي افتتح بنشر وثائق سرية عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وموقف الولايات المتحدة من المصالحة الفلسطينية. كذلك سنناقش أهم خطابات الرئيس الأمريكي أوباما

في الفترة السابقة لتقديم الطلب رسمياً إلى مجلس الأمن، وكذلك الموقف من الصفقة الإسرائيلية مع حركة حماس حول تبادل الأسرى، وأخيراً الموقف الأمريكي من قبول فلسطين عضواً في منظمة اليونسكو.

أولاً: وثائق ويكليكس WikiLeaks وقناة الجزيرة بخصوص المفاوضات:

بدأت قناة الجزيرة في كانون الثاني/ يناير 2011 بنشر ما يزيد عن 1,600 وثيقة خاصة بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وبينت هذه الوثائق محاضر الاجتماعات التي كانت تسجل في جلسات المفاوضات والتي سوف نسرد جزءاً منها من باب الاطلاع عليها، وليس باعتبارها حقيقة نهائية، لأن ثمة جدلاً كبيراً قد دار حول صحة هذه الوثائق، حيث قالت قناة الجزيرة إنها حصلت على وثائق ومحاضر مهمة لجلسات خلف الستار، وتشمل "تنازلات" السلطة الفلسطينية في قضايا القدس، واللاجئين، والحدود، والتنسيق الأمني، وتقرير جولدستون، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وكشفت وثائق الجزيرة ما أسمته "خفايا مفاوضات السلام وما حدث فيها وراء الكواليس" موثقة بالصوت أيضاً، كما نشرت ما نقله المفاوضون الفلسطينيون لشركائهم الإسرائيليين، وردودهم على المفاوضين الفلسطينيين. ولعلّ أخطر ما في تلك الوثائق ما طرحته السلطة الفلسطينية من إمكانية قبولها بالتنازل عن الحي اليهودي في البلدة القديمة للقدس، وبقاء المستعمرات في القدس وضمها لـ"إسرائيل"، بينما طالبت السلطة الفلسطينية بالإبقاء على مستعمرة جبل أبو غنيم.

وبحسب الوثائق قدمت السلطة تنازلات في منطقة الحرم القدسي، والحي الأرمني، وحيّ الشيخ جراح في القدس القديمة، وتعدّ هذه القضية أكثر المسائل الخلافية تعقيداً، وسبق للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أن رفض التنازل عنها. وأفادت "الوثائق" أن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أعلن رفضه لأيّ علاقة للأردن بالقدس، وتأكيده على حرص الجانب الفلسطيني على التنسيق مع الأردن ومصر حول القضايا المطروحة للتفاوض. كما نقلت عن عريقات أنه أبلغ الجانب الإسرائيلي خلال النقاش بأن المفاوض الفلسطيني يعرض على "إسرائيل" "أكبر أورشليم في التاريخ". وأشارت "وثائق الجزيرة" إلى أن المفاوض أحمد قريع (أبو علاء) رئيس وزراء السلطة الفلسطينية الأسبق عرض التخلي عن المطالبة

بإزالة المستعمرات باستثناء مستعمرة جبل أبو غنيم. وشدد قريع على أن هناك مصلحة فلسطينية - إسرائيلية مشتركة للإبقاء على بعض المستعمرات. وذكرت "الوثائق" أن نسبة تبادل الأراضي في القدس بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ستكون 1-50% لصالح "إسرائيل". وفيما يتعلق بالحرم القدسي الشريف عرض الجانب الفلسطيني تركه للنقاش في وقت لاحق، لإيجاد حلول خلاقة كتكوين هيئة أو لجنة، أو مقابل تعهدات إسرائيلية بوقف الحفريات في المكان، الأمر الذي رفضه الجانب الإسرائيلي.

وبخصوص تقرير جولدستون المتعلق بالعدوان على غزة، فبحسب الوثائق فإن السلطة الفلسطينية أبدت استعدادها التخلي عنه مقابل العودة إلى طاولة المفاوضات مع "إسرائيل".

كما تكشف "وثائق الجزيرة" التنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية لاغتيال أحد قياديي حركة حماس. وقالت إنها ستعرض وثائق بشأن موقف السلطة الفلسطينية وعلاقاتها مع الدول العربية منها: مصر، والأردن، وسورية، والسعودية.

وحول قضية اللاجئين التي تعدّ من المسائل الشائكة والخلافية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، تفيد "وثائق الجزيرة" بأن الجانب الفلسطيني أظهر موافقته على الاكتفاء بعودة مئة ألف لاجئ فلسطيني، بمعدل عشرة آلاف لاجئ سنوياً لمدة عشر سنوات. وبالنسبة للعلاقة والخلافات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة, تشير الوثائق إلى دعوة السلطة الفلسطينية "إسرائيل" إلى تشديد الحصار على قطاع غزة، وتضييق الخناق على حماس. كما تضمنت "وثائق الجزيرة" معلومات تفيد بأن قريع دعا وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك تسيبي ليفني إلى احتلال محور فيلادلفيا بقطاع غزة الذي يربط ذلك القطاع بمصر. وبحسب إحدى الوثائق فإن الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان على علم مسبق بنية "إسرائيل" شنّ عدوانها على قطاع غزة في نهاية سنة 2008".[39]

ما أوردناه لم يكن سوى سرداً مختصراً لما عرضته الجزيرة حول هذه الوثائق. وكما أسلفنا فإننا نعرض لما نقلته الجزيرة، ليس من باب التبني أو النفي، ولكن من باب

[39] الجزيرة. نت، 24-2011/1/29.

الوقوف على أن إدارة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سارت بشكل فيه من الخطأ ما يكفي لإعادة تقييم الاستراتيجية بأكملها، فبالفعل كانت هناك أخطاء فادحة قد حصلت، لذلك وجب إعادة التقييم.

أما بخصوص الموقف الأمريكي، الوسيط الدائم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فقد كان على علم بأدق التفاصيل الجارية في المفاوضات، ولكنه لم يقدم أيّ تصريح بخصوص مصداقية هذه الوثائق من عدمها، أو مصداقية الأجزاء المختلف عليها، واكتفى بترك الأمور على ما هي عليه في إشارة منه إلى ترك الأوراق مختلطة بدلاً من توضيح الرؤية.

وظلّ النصف الأول من سنة 2011 منشغلاً بالوثائق من حيث مصداقيتها أو كذبها، دون الوقوف على القضية المحورية وهي القضية الفلسطينية. ومن وجهة نظرنا فإن نشر الوثائق في ذلك التوقيت بالذات، بغض النظر عن مدى مصداقيتها أو كذبها كان له أهداف أخرى.

ثانياً: خطاب الرئيس أوباما أمام منظمة الأيباك:

ألقى الرئيس أوباما خطاباً في 2011/5/22 أمام منظمة أيباك، أشارت كلّ التحليلات السياسية التي صدرت بعده، إلى عدم الجدية في التعامل مع القضية الفلسطينية، وفي الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وأشار الخطاب بمجمله إلى تبني الرئيس أوباما لمواقف "إسرائيل" المتمثلة فيما قاله نتنياهو في خطابه أيضاً أمام منظمة الأيباك أن تبني أوباما مواقف نتنياهو على هذا النحو لم يدع أمام الفلسطينيين أيّ مجال لعقد آمال على المفاوضات، وجهود التسوية. ففي مقالة بصحيفة هآرتس الإسرائيلية، وجّه المفكر الإسرائيلي عنير شاليف Aner Shalev انتقاداً حادّاً للرئيس الأمريكي أوباما قائلاً: "أثبت أنه يفهم فقط لغة القوة وليس لغة الأخلاق". وأضاف: "إن أوباما ارتعد خوفاً من انتقادات نتنياهو والجمهوريين لما جاء في خطابه الموجه للعرب والمسلمين، مما دفعه للاعتذار عما جاء في هذا الخطاب من خلال ما جاء في خطابه أمام مؤتمر أيباك".

ونوه شليف إلى أن الخوف تملك أوباما من أن يؤدي إغضاب نتنياهو إلى خسارته المال والأصوات اليهودية عشية الانتخابات الرئاسية، مشدداً على أن كلّ ما يعني أوباما

هو الاحتفاظ بكرسي الرئاسة لفترة حكم ثانية. وأكد شليف على أن أوباما أسدل الستار على أي إمكانية لتحقيق تسوية سياسية للصراع، عبر تبنيه موقف اليمين المتطرف في "إسرائيل". وتساءل شليف: كيف يمكن أن تتحقق التسوية وأوباما يطلب من الفلسطينيين الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل"، ويملي عليهم مسبقاً التنازل عن المطالبة بانسحاب "إسرائيل" إلى حدود سنة 1967؟[40].

وفي الخطاب ذاته أشار أوباما إلى أنه "عندما ذهب إلى مستوطنة "سيدروت" [سديروت Sderot]، رأى الصراع اليومي للبقاء على قيد الحياة في عيون صبي في الثامنة من العمر، فقد ساقه من جرّاء أحد صواريخ حماس"[41]. لقد تمكّن أوباما من رؤية هذا الصبي اليهودي، ولكنه لم يتمكّن من رؤية آلاف الشهداء العرب الذين فقدوا حياتهم وأوطانهم! وقال: "إنه لا يمكن لإسرائيل أن تتفاوض مع الفلسطينيين الذين ينكرون حقها في الوجود، وسوف نحمّل الفلسطينيين المسؤولية عن أفعالهم، والمسؤولية عن أقوالهم". وطالب حماس بالإفراج عن شاليط الذي احتجز بعيداً عن عائلته لخمس سنوات، وهو بالطبع كرئيس أمريكي يدافع عن "إسرائيل"، لا شأن له بالأسرى الفلسطينيين الحاليين داخل السجون الإسرائيلية، والذين يزيد عددهم على 7,000 أسير، بينما بلغ مجمل أعداد الفلسطينيين الذين أسروا منذ سنة 1948 ما يقرب من 800 ألف أسير. ثم أكد أوباما على السياسات الأمريكية المقدسة تجاه "إسرائيل" فقال: "لقد جعلنا أنا وإدارتي لأمن إسرائيل الأولوية، وزدنا من التعاون العسكري لدرجات غير مسبوقة، كما جعلنا أحدث التكنولوجيا لدينا متاحة لحلفائنا الإسرائيليين، ورفعنا قيمة المعونات العسكرية المقدمة لإسرائيل"[42].

تلك هي السياسة الأمريكية تجاه "إسرائيل" التي لم ولن تتغيّر، وأوباما لا يختلف عمن سبقه من رؤساء الولايات المتحدة الذين يدعمهم اللوبي الصهيوني هناك، للمحافظة على "إسرائيل" وخدمة أهدافها وسياساتها. وفي المقابل يتهم أوباما الفلسطينيين الذين يدافعون عن أرضهم وديارهم ووجودهم وحقوقهم بأنهم "إرهابيون"[43].

[40] عونير شليف، صحيفة **هآرتس**، 2011/5/25.

[41] للاطلاع على نصّ الخطاب كاملاً، انظر وزارة الخارجية الأمريكية، 2011/5/22.

[42] المرجع نفسه.

[43] أحمد أبو زيد، انظر: http://old.moheet.com/show_files.aspx?fid=483227

كذلك طالب أوباما في خطابه باعتراف فلسطيني بـ"يهودية إسرائيل" مقابل الحصول على دولة فلسطينية، وأشار أيضاً إلى إعادة النظر في حدود سنة 1967، وهذا يُعدُّ تحولاً كبيراً في المواقف الأمريكية المعلنة. ويشير هذا الاشتراط إلى خطورة المرحلة والتي تتطلب من الجانب الفلسطيني تكاتفاً أكبر، لأن التحديات الموجودة بحاجة إلى تنسيق وإجماع بين الفصائل الفلسطينية المختلفة للوقوف أمامها.

وبخصوص المصالحة الفلسطينية قال أوباما في خطابه إن المصالحة الأخيرة (أيار/ مايو 2011) بين فتح وحماس تشكل عقبة عملاقة في طريق السلام، فلا يمكن توقع أن تقوم دولة بمفاوضات مع "منظمة إرهابية" أقسمت على إبادة "إسرائيل". فهناك توافق شبه تام بين المواقف الأمريكية والإسرائيلية، فكلا الطرفين تعامل مع الوحدة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، والاقتتال الداخلي كنوع من عرقلة عملية السلام، وكأنها أمر خارجي لا يهم الفلسطينيين.

وكان نتنياهو قد طلب من الرئيس عباس الاختيار بين المفاوضات مع "إسرائيل" أو المصالحة مع حماس، وكذلك مارست الحكومة الأمريكية والكونجرس الأمريكي عملية الضغوطات لمنع وعرقلة الاتفاق بين فتح وحماس، فوجهت الإدارة الأمريكية الاتهامات، والتهديدات بقطع التمويل عن الفلسطينيين إذا ما تمت المصالحة، ومن ناحية أخرى لم تلتزم "إسرائيل" بالمبادرة العربية للسلام التي قدمت في سنة 2002.

ومما سبق، يتضح أنه على السلطة الفلسطينية أن تحدد أولوياتها صراحة، فإما أن تختار طريق المصالحة الوطنية، حيث ستتعزز شعبيتها المترنحة، أو طريق المفاوضات من أجل المفاوضات والتي لن تأتي بأي نتيجة إيجابية لصالح القضية الفلسطينية.

وكان الرئيس باراك أوباما قد ألقى خطاباً موجهاً إلى العالم العربي والإسلامي في 2011/5/19، أي قبل الخطاب الذي ألقاه في منظمة الأيباك بيومين، وفيه أدلى ببعض العبارات البراقة للاستهلاك الإعلامي، والتي دعا فيها إلى الدخول في مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة، والدعوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967، غير أنه عاد ونفاه في خطابه أمام الأيباك، بأن حديثه عن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967 فسر بشكل خاطئ، وأن إقامة الدولة لا يمكن أن تتم إلاّ بالتوافق على الحدود بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بما لا يضر "إسرائيل". وقال: "إن

جهود تجريد إسرائيل من الشرعية ستنتهي إلى الفشل، والتحركات الرمزية لعزل إسرائيل بالأمم المتحدة لن تخلق دولة مستقلة". كما شدد على أن "الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل لا يهتز"[44]. وبالتالي، فمجمل ما وجهه في خطابه إلى العالم الإسلامي لا يمكن أخذه على أيّ محمل سوى المصلحة الأمريكية، وبالتالي فلسنا بحاجة إلى التحليل الكامل للخطاب، لأن الحقيقة تتمثل فيما ورد من كلمات أمام الأيباك، وليس ما وجهه للعالم العربي والإسلامي[45].

ثالثاً: الموقف الأمريكي من توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة:

لكي يتسنى لنا الوقوف على الموقف الأمريكي فمن الضروري استعراض المواقف لكلّ الأطراف ذات الصلة في موضوع طلب العضوية لفلسطين في الأمم المتحدة، لأن ذلك سيمهد للمواقف التي اتخذت بعد تقديم الطلب رسمياً إلى مجلس الأمن، حيث شهدت هذه الفترة أيضاً جدلاً فيما إذا كان سيتقدم الفلسطينيون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أم إلى مجلس الأمن؟

وهذا الاختلاف أخذ وقتاً حتى حسم في النهاية بأن يتم التقدم إلى مجلس الأمن. ولا بدّ من الوقوف على أهم دافع وراء التقدم إلى هيئة الأمم المتحدة لطلب عضوية كاملة لفلسطين فيها في دورة أيلول/ سبتمبر 2009، حيث إن المفاوض الفلسطيني تعرض إلى سلسلة طويلة ومتتالية من خيبات الأمل على مدى عقدين من المفاوضات، جراء فشله في تحقيق نجاحات ملموسة في عملية التسوية، بالرغم من التنازلات التي قدمها. وفي المقابل استمرت "إسرائيل" في تثبيت الحقائق على الأرض وإقامة مشاريع التهويد والاستيطان في الضفة الغربية عموماً والقدس خصوصاً. كما واجه المفاوض الفلسطيني تعنت الجانب الإسرائيلي الرافض لوقف مشاريع الاستيطان، مما أدى إلى انغلاق مسار التسوية. هذا بالإضافة إلى سعي حكومة بنيامين نتنياهو إلى فرض شرط الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" على الجانب الفلسطيني.

وأمام هذا المشهد أصبح المفاوض الفلسطيني بحاجة ماسّة إلى تحقيق إنجاز ما حتى لو كان معنوياً، خصوصاً في ظلّ ما يُسمى بثورات التغيير العربية التي قد تمتد

[44] وزارة الخارجية الأمريكية، 2011/5/20.

[45] للمزيد حول هذا الخطاب، انظر مقابلة مع أ. د. أسامة أبو نحل، مجلة **الحصاد**، الضفة الغربية، 2011/5/27، ص 5.

باهتزازاتها إلى الجانب الفلسطيني، حيث سئم الشعب الفلسطيني من طول المفاوضات التي اتخذت شكلاً عبثياً.

وأمام هذه التحديات طرحت القيادة الفلسطينية قضية إعلان الدولة الفلسطينية عبر التوجه إلى الأمم المتحدة وأخذ العضوية الكاملة، والاعتراف بها كدولة عضو على حدود سنة 1967، وهو ما عُرف باستحقاق أيلول/ سبتمبر 2011. وقد أحدثت هذه القضية ضجة كبيرة في العالم، واختلفت التحليلات والتفسيرات حول جدوى هذا التحرك ومدى إمكانية نجاحه[46].

الموقف الفلسطيني:

على الرغم من إقرار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بفشل عملية التسوية، وعدم وجود شريك إسرائيلي، إلا أن الخيار الاستراتيجي الأول عندها ظلّ المفاوضات. وقد عدّت القيادة الفلسطينية التحرك المزمع في أيلول/ سبتمبر 2011 خطوة مكملة للعملية السلمية، وليس تحركاً أحادياً كما تراه "إسرائيل" وحليفتها الولايات المتحدة.

فقد أدرك الرئيس عباس أن نجاح الانضمام إلى الأمم المتحدة مرتبط بشكل قوي بظهور الشعب الفلسطيني موحداً، وبالتالي صار من الضروري ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي ولو شكلياً، فسارع إلى إتمام المصالحة الفلسطينية بتوقيع الاتفاق بين فتح وحماس في 2011/5/3. ومن الواضح أن قوى المقاومة الفلسطينية غير معنية بمعارضة أخذ العضوية الكاملة من الأمم المتحدة، طالما لم تكن نتيجة تقديم تنازلات عن الحقوق الفلسطينية. وهي ترى أن نجاح المصالحة الفلسطينية وانعكاسها على استحقاق أيلول/ سبتمبر مرتبط بقدرة قيادة منظمة التحرير على التحرُر من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، والتخلص من المصالح الفئوية، والحزبية، والشخصية، وتقديم المصلحة الوطنية العليا، وتنفيذ بنود المصالحة بما فيها إصلاح منظمة التحرير، وصياغة مشروع وطني متكامل، ورسم أجندة وطنية فلسطينية، تسهل عملية التصويت لصالح فلسطين في الأمم المتحدة[47]، وتمثلت الجهود الفلسطينية في التركيز على أربع خطوات، أو نقاط رئيسية لتحقيق ذلك:

---

[46] محسن صالح (محرر)، إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات، سلسلة التقدير الاستراتيجي (35)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، آب/ أغسطس 2011.

[47] المرجع نفسه.

- استمرار الحملة الدبلوماسية لأخذ الاعتراف من أكبر عدد ممكن من دول العالم، وحشد التأييد في الجمعية العامة للأمم المتحدة لضمان أكثرية الثلثين فيها.
- محاولة صياغة مشروع قرار الانضمام إلى الأمم المتحدة بطريقة تلقى أوسع قبول دولي ممكن، وبما يجنبها استخدام الفيتو الأمريكي.
- المحافظة على المصالحة الفلسطينية دون إحداث تغيير في الواقع الفلسطيني يؤدي إلى استثارة الغضب الإسرائيلي والأمريكي معاً، بشكلٍ يمكن أن يُوظف ضدّ الأجواء الإيجابية المناسبة لإعلان الدولة في الأمم المتحدة.
- وقد يشمل ذلك تجنب تشكيل حكومة فلسطينية جديدة يكون لحماس دور أساسي في تحديد أعضائها، وتجنب اتخاذ قرارات متعلقة بإصلاح الأجهزة الأمنية، والإفراج عن المعتقلين، وحرية عمل المؤسسات التابعة لحماس في الضفة الغربية.

وكان الرئيس عباس قد حسم الأمر في 2011/9/16، قائلاً إن التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة سيكون لمجلس الأمن للاعتراف بعضوية فلسطين الكاملة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها شرقي القدس، لكنه لم يتحدّث عن الخيارات الأخرى المنوي اتخاذها بعد هذه الخطوة.

وقال: إننا نسعى لنيل العضوية لنتمكّن بعد ذلك من العودة إلى المفاوضات على أساس مرجعية واضحة أقرّها العالم، نتفاوض من خلالها على قضايا الوضع الدائم المتمثلة في القدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، والأمن، والمستعمرات، والأسرى، وكذلك موضوع إنهاء الصراع. واعداً الشعب الفلسطيني بأن النتائج التي ستتحقّق أيّاً كانت ستُطرح أمام المؤسسات الفلسطينية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، فالذهاب إلى الأمم المتحدة ليس الاستراتيجية الفلسطينية، وإنما هو جزء من هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى إعادة فلسطين بعاصمتها شرقي القدس وعلى حدود سنة 1967 إلى خريطة الجغرافيا من خلال المفاوضات ذات المرجعية الدولية المحددة. ومؤكّداً على أن يكون التحرّك الشعبي المساند للحركة السياسية سلمياً في الداخل والشتات[48].

[48] الرئيس عباس: ذاهبون إلى مجلس الأمن ونسعى لنيل العضوية في الأمم المتحدة على حدود عام 1967، وكالة سما الإخبارية، 2011/9/23، انظر: www.samanews.com/index.php?act=Show&id=106205

الموقف الإسرائيلي[49]:

انكشف مدى عجز الحكومة اليمينية الإسرائيلية عن الخروج بمبادرة سياسية تفاوضية مقبولة فلسطينياً وعربياً، لتعيد المفاوض الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات. وبالرغم من انتهازية المعارضة الإسرائيلية إلاَّ أن ذلك لم يمنع كافة القوى السياسية الإسرائيلية داخل الحكومة وخارجها من تجنيد طاقتها في سبيل حشد الرأي العام الدولي ضدّ الاعتراف بالدولة الفلسطينية بحدود سنة 1967، ولذا يمكننا إيجاز محددات الموقف الإسرائيلي من التحرك الفلسطيني بالتالي:

- توافق الأحزاب الإسرائيلية ضمنياً على إدارة المفاوضات بما يضمن: فرض الرؤية الإسرائيلية للتسوية، والتي تتضمن اللاءات المعروفة: لا للعودة إلى حدود 1967، ولا لعودة القدس، ولا لعودة اللاجئين، وإطالة أمد المفاوضات إلى ما لا نهاية، والاستمرار في بناء الحقائق على الأرض.
- الانفراد بالجانب الفلسطيني في عملية التسوية، ونزع الغطاء الدولي والشرعية الدولية عنه، وعدم اللجوء للأمم المتحدة كمرجعية للمفاوضات.
- إن التحرك الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة يستدعي أخذ الاعتراف من أكبر عدد ممكن من دول العالم، وهو ما يعدّ، إسرائيلياً، في حالة حدوثه تقدماً دبلوماسياً لصالح القضية الفلسطينية.
- إن الانضمام الفلسطيني إلى الأمم المتحدة يُعيد التأكيد على أن الأراضي المحتلة سنة 1967، والتي يرى الجانب الإسرائيلي بأنها أراضٍ متنازع عليها هي أراضٍ تتبع دولة تحت الاحتلال وفق اعتراف الأمم المتحدة، وهو ما قد يُعزز الإجراءات القانونية الفلسطينية والدولية ضدّ "إسرائيل".
- إن "إسرائيل" تخشى من تأثير إعلان الدولة الفلسطينية في زيادة عزلتها، وزيادة معارضة الرأي العام العالمي للممارسات الإسرائيلية.
- انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بعضوية كاملة قد لا يحدث تغيّراً على أرض الواقع في الضفة الغربية بحكم الاحتلال الإسرائيلي، إلاَّ أنه قد يشكل أحد الفرص المتاحة لتخفيف الحصار عن قطاع غزة.

[49] محسن صالح، إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات، سلسلة التقدير الاستراتيجي (35).

- إنه منذ الإعلان الفلسطيني عن التوجه لأخذ العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والدبلوماسية الإسرائيلية تقوم بخطوات تكتيكية ودعائية، مطلقة سلسلة من التخمينات باحتمالية نشوب حرب ومهددة بإلغاء اتفاق أوسلو.
- من الواضح أن "إسرائيل" تسير باتجاه مأزق حقيقي، فقدرتها على صوغ مبررات مقنعة لسبب التعطيل المتعمد لعملية التسوية أصبحت ضعيفة، كما أن حجم التأييد لممارساتها القمعية في تراجع مستمر مقابل ارتفاع رصيد التأييد الجماهيري للقضية الفلسطينية في العالم، لذلك فإن ما تقوم به "إسرائيل" لا يعدو عن كونه محاولة لكسب مزيد من الوقت وبناء مزيد من الحقائق على الأرض[50].

الموقف الأمريكي:

ظهرت الإدارة الأمريكية أكثر وضوحاً في دعمها للموقف الإسرائيلي وإطلاق تهديداتها، فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً دعم فيه استخدام حقّ النقض ضدّ أيّ قرار يؤيد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، كما لوح بقطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية، وهو ما يتناقض مع الموقف السابق للرئيس الأمريكي باراك أوباما في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2010، والذي عبر فيه عن رغبته بوجود دولة فلسطينية مع حلول أيلول/ سبتمبر 2011.

وعلى ما يبدو فإنه لن يقوم بأي خطوات جادة في ضوء نفوذ اللوبي المؤيد لـ"إسرائيل"، وتوجهات الكونجرس، واستحقاقات الانتخابات الرئاسية التي ستشهدها الولايات المتحدة. وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت صراحة للمرة الأولى في 2011/9/8، أنها ستستخدم حقّ النقض ضدّ محاولة الرئيس محمود عباس الحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة. وقالت فيكتوريا نولاند Victoria Nuland المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين في إفادتها اليومية: "الولايات المتحدة تعارض تحركاً في نيويورك من جانب الفلسطينيين لمحاولة إقامة دولة، لا يمكن إقامتها إلا من خلال المفاوضات، لذا... نعم... إذا طرح شيء للتصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة ستستخدم الفيتو".

وأبدت الولايات المتحدة معارضتها الشديدة للقرار الفلسطيني بتقديم طلب العضوية إلى الأمم المتحدة منذ اليوم الأول للإعلان عنه، وذلك لأسباب عديدة منها ما يمت بصلة

[50] المرجع نفسه.

للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومنها ما هو مجرد ترديد للرفض الإسرائيلي للخطوة الفلسطينية. ويبدو واضحاً أن الإدارة الأمريكية رأت القرار الفلسطيني تحدياً مباشراً لهيمنتها على العملية التفاوضية، التي ترى نفسها الراعي الشرعي والوحيد لها. وقد ردد المسؤولون الأمريكيون الأسباب التالية في تبرير الموقف الأمريكي:

- الذهاب إلى الأمم المتحدة يضر بعملية سلام الشرق الأوسط.
- القرار الفلسطيني يهدف إلى عزل "إسرائيل"، ونزع الشرعية عنها.
- طلب الاعتراف بفلسطين عضواً في الأمم المتحدة هو مجرد خطوة رمزية لا قيمة لها على أرض الواقع.
- انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة لن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- الطريق الوحيد لإيجاد دولة فلسطينية مستقلة يتم عبر المفاوضات المباشرة مع "إسرائيل"، لا من خلال قرارات الأمم المتحدة[51].

كذلك التقى الرئيس الأمريكي أوباما الرئيس الفلسطيني قبيل تقديم الرئيس الفلسطيني محمود عباس طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، وصرح الرئيس الأمريكي بمعارضته التوجه الفلسطيني إلى مجلس الأمن لطلب عضوية لدولة فلسطين، وحثه على العودة إلى المفاوضات مع "إسرائيل"، وأكد لعباس التزامه بحل الدولتين وضرورة إقامة دولة فلسطينية. وبعد اللقاء أكد أوباما أنه لا توجد طريق مختصرة للتوصل إلى السلام، وقال أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "أنا مقتنع بأنه لا توجد طريق مختصرة لإنهاء نزاع قائم منذ عقود. السلام لا يمكن أن يأتي عبر بيانات وقرارات في الأمم المتحدة، ولو كان الأمر بهذه السهولة لكان أنجز على التو". وأضاف: "والولايات المتحدة الحليف الأقرب إلى إسرائيل حذرت من أنها ستستخدم حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي أمام أيّ طلب لانضمام دولة فلسطينية إلى الأمم المتحدة"[52].

---

[51] خليل جهشان، بين الولع المفرط بإسرائيل والعداء الدائم لفلسطين، الموقف الأمريكي من عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، الجزيرة.نت، 2011/10/30، انظر:

http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7BD2899270-2C38-429E-80E9-49BCF69980FC%7D

[52] وزارة الخارجية الأمريكية، 2011/9/22.

وقال الرئيس الأمريكي أوباما في خطابه في افتتاح الجلسة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيلول/ سبتمبر: "إن الولايات المتحدة تدعم طموحات الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة"، مشدداً في الوقت نفسه على التزام واشنطن العميق بأمن "إسرائيل". وأضاف إن "الشعب الفلسطيني يستحق الدولة، والسلام لن يتحقق إلاَّ بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم... نسعى إلى دولة فلسطينية مستقلة، والكثير من الفلسطينيين يؤمنون بأن هذا الأمر تأخر كثيراً". وأكد أوباما على التزام الولايات المتحدة العميق بأمن "إسرائيل" قائلاً: "التزامنا تجاه إسرائيل عميق... الشعب الإسرائيلي بنى دولة في ظروف صعبة". وشدد على أن "إسرائيل محاطة بجيران شنت [شنوا] عليها حروباً واحدة تلو الأخرى"[53].

إذن، الولايات المتحدة متمثلة في شخص الرئيس أوباما أعلنت رسمياً موقفها أمام الأمم المتحدة بأنها ستستخدم الفيتو ضدّ الطلب الفلسطيني في الحصول على العضوية، وفي الخطاب نفسه ادعى أوباما أن للفلسطينيين الحق في دولة مستقلة، لكن المفهوم الأمريكي للدولة الفلسطينية مفهوم خاص "أي دولة فلسطينية وفقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية وليس طبقاً للقرارات الدولية". وفي مقابل هذه الكلمات، يشدد على أن السلام لن يتم إلاَّ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بمعنى أن التوجه إلى الأمم المتحدة لن يكون مجدياً ولن يكون له أي قيمة. كذلك فهو يؤكد الالتزام المطلق بأمن "إسرائيل"، ويهاجم في الوقت نفسه الدول العربية المجاورة لـ"إسرائيل"، محملاً إياها مسؤولية ما لحق أو ما سيلحق بـ"إسرائيل"، متناسياً ما قامت به "إسرائيل" من احتلال لأراضي هذه الدول، ومتناسياً على الأقل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان سنة 2006.

وبالتالي، فإن مجمل الخطاب لم يقدم إلا دعماً لـ"إسرائيل"، وتجاهلاً للحقوق الفلسطينية، وتحذيراً مبطناً للدول العربية، خاصة بعد متغيّرات الربيع العربي، ورسالته في هذه النقطة أن تغيّر الأنظمة العربية لن يؤثر على علاقة "إسرائيل" بالولايات المتحدة بل سيزيدها قوة ورباطة، ويأتي هذا كتحذير للدول التي شهدت تغيّراً في نظامها السياسي، خاصة مصر التي خاضت مع "إسرائيل" أكثر من حرب.

[53] وزارة الخارجية الأمريكية، 2011/9/22.

رابعاً: خطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ناشد فيه العالم دعم الفلسطينيين في تأسيس دولته المستقلة بعد 63 عاماً من النكبة، مؤكداً عدم استهداف "شرعية إسرائيل"، وقال إن السياسات الإسرائيلية ستدمر فرص تحقيق السلام، ومؤكداً أن سياسة الاستيطان هي المسؤولة الأولى عن فشل وتعثر عملية السلام. وقال إن الجهود والمساعي الفلسطينية "الصادقة" لتحقيق السلام كانت تتحطم دائماً على صخرة مواقف الحكومة الإسرائيلية، وأشار إلى أن الفلسطينيين يطمحون إلى دور أكبر، وأكثر فعالية للأمم المتحدة لتحقيق سلام عادل وشامل.

وأكد عباس في خطابه أن الجانب الفلسطيني لا يستهدف بتحركاته عزل "إسرائيل" أو نزع شرعيتها، مشدداً على أن تحقيق السلام المنشود يتطلب الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية. وأعرب عن الاستعداد للعودة للمفاوضات وفق مرجعية متعددة تتوافق والقرارات الدولية ووقف شامل للاستيطان، مذكراً بأن الفلسطينيين رضوا بدولة تقوم على 22% من أرض فلسطين، وأن الفلسطينيين يريدون الوصول إلى "العدل النسبي في ظلّ غياب العدل المطلق".

وطالب عباس أعضاء مجلس الأمن بالتصويت لصالح طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وقال: "تقدمت بصفتي رئيساً لدولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى سعادة بان كي مون [Ban Ki-Moon] السكرتير العام للأمم المتحدة بطلب انضمام فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف، دولة كاملة العضوية إلى هيئة الأمم المتحدة". وأضاف: "أطلب من السيد الأمين العام العمل السريع لطرح مطلبنا أمام مجلس الأمن، وأطلب من أعضاء المجلس التصويت لصالح عضويتنا الكاملة، كما أدعو الدول التي لم تعترف بعد بفلسطين أن تعلن اعترافها"[54].

وفي بحث تمّ نشره للأستاذ الدكتور أسامة أبو نحل، والدكتور مخيمر أبو سعدة بخصوص المواقف الفلسطينية من استحقاق أيلول/ سبتمبر، يركز في جزء منه على

[54] للاطلاع على نصّ الخطاب كاملاً، انظر: موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2011/9/24، في: http://www.mofa.pna.ps/ar/index.php?p=home

خطاب الرئيس عباس الذي أدلى به في الأمم المتحدة في 2011/9/23، وخصوصاً على بعض الفقرات المهمة التي جاءت فيه، وهي:

1. "ولأننا نؤمن بالسلام... وفي ظلّ غياب العدل المطلق، فقد اعتمدنا طريق العدل النسبي، العدل الممكن والقادر على تصحيح جانب من الظلم التاريخي الفادح الذي ارتكب بحق شعبنا، فصادقنا على إقامة دولة فلسطين فوق 22% فقط من أراضي فلسطين التاريخية، أي فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967".
2. "... والتوصّل إلى حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار 194، كما نصّت عليه مبادرة السلام العربية التي قدمت رؤية الإجماع العربي لأسس إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي".
3. "تمسّك منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني بنبذ العنف، ورفض وإدانة جميع أشكال الإرهاب، وخاصة إرهاب الدولة...".
4. "التمسّك بخيار التفاوض للتوصّل إلى حلّ دائم للصراع وفق قرارات الشرعية الدولية...".
5. "إن شعبنا سيواصل مقاومته الشعبية السلمية للاحتلال الإسرائيلي ولسياسات الاستيطان والأبرتهايد وبناء جدار الفصل العنصري"[55].

فعلى الرغم من التأثير العاطفي الذي شحن به الرئيس عباس خطابه، مع أهميته، لكن النقاط الخمس التي أوردناها تبقى بحاجة إلى بعض التحليل:

فالنقطة الأولى: لا ندري عن أيّ عدل نسبي تحدّث عنه الرئيس عباس، هل المطلوب من الضحية أن تقنع بالفتات من حقها المغتصب؟.

والنقطة الثانية: وهي غاية في الخطورة وهو ما حذّر منه الكثيرون بأن حلّ قضية اللاجئين أو حقّ العودة سيكون مجتزءاً، فعبارة الرئيس ساطعة سطوع الشمس بأنه حلّ عادل ومتفق عليه. وليته توقّف عند ذلك بل رأى أن حلّ تلك القضية سيكون كما نصّت عليه المبادرة العربية سواء التي أُعلنت في سنة 1982 أم في سنة 2002، والتي نصّت على حلّ عادل لقضية اللاجئين والتعويض لمن لا يرغب في العودة. والخشية أن يكون

[55] أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة، "المواقف الفلسطينية من إعلان الدولة: أيلول 2011،" من ندوة "أيلول الفلسطيني: بين مسار أوسلو والعودة إلى المؤسسات الدولية،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي على عودة 100 ألف لاجئ على مدار عشر سنوات، هو ذلك الحل العادل لتلك القضية.

وفيما يخص النقطتين الثالثة والخامسة، ونظراً لارتباطهما العضوي، فإذا كانت منظمة التحرير متمسكة بنبذ العنف و"الإرهاب" فهذا شأنها، لكن أن يتم إجبار الشعب الفلسطيني على التخلّي عن نضاله ضدّ الاحتلال فذلك غير مقبول. فهل المقاومة الشعبية السلمية ستعيد الأوطان؟ فلو كان الأمر كذلك لما تحررت البلدان في كافة أنحاء المعمورة ونالت استقلالها، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن آخر نموذج حصل على الاستقلال، وإن كان انفصالاً، هي دولة جنوب السودان، فهل حصلت تلك الدولة على استقلالها بالمقاومة الشعبية أم بذل سكانها الدم للحصول على الاستقلال منذ ستة عقود؟

أما النقطة الرابعة: فتؤكّد ما ذهبنا إليه من أن خطوة الرئيس عباس كانت تكتيكية وليست استراتيجية، فالأساس هو المفاوضات حصل الفلسطينيون على عضوية لدولتهم أم لم يحصلوا[56].

لكن الثابت ولا فكاك منه، أن اتفاق أوسلو سنة 1993 فرّق بين النازحين الفلسطينيين سنة 1967 وبين اللاجئين سنة 1948؛ فالفئة الأولى تحدد اللجنة الرباعية قواعد عودتهم مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى، أما الفئة الأخيرة فإن المفاوضات بشأنها مؤجلة ودون قصر اللاجئين على العرب فقط، بل يمكن أن تشمل هذه الفئة اليهود الذين غادروا البلدان العربية[57].

كما أن الاتفاق المذكور خصّ فقط قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، بينما لم يأتِ الاتفاق على ذكر بقية القرارات الدولية الأخرى، سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أم الصادرة عن مجلس الأمن، وهي المتعلقة بكافة جوانب القضية الفلسطينية وأهمها القرار رقم 181 المتعلّق بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، والقرار رقم 194 والمتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة 1948 إلى ديارهم أو تعويضهم. وبالتالي، فإن ذلك الاتفاق لم يحدد التزاماً ضمن القرار 194 بعودة هؤلاء اللاجئين، بل ترك ذلك البند لـ"إسرائيل" في تحديد تعاملها مع هذه القضية على النحو الذي تراه مناسباً لها.

[56] المرجع نفسه.

[57] طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية**، ص 60–62.

وفيما يخص الطلب الذي قدّمه الرئيس عباس لنيل عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، فقد جاء فيه بالنص:

> يُقدم طلب العضوية هذا بناءً على الحقوق الطبيعية والشرعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، واستناداً إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي يحمل الرقم 181 (II) بتاريخ 29 تشرين ثانٍ 1947، وكذلك إعلان استقلال دولة فلسطين بتاريخ 15 تشرين ثانٍ 1988، واعتراف الجمعية العمومية بهذا الإعلان من خلال قرار 177/43 الصادر بتاريخ 15 كانون أول من العام 1988.

كما جاء في تصريح دولة فلسطين المرفق مع الطلب بأن "طلب عضوية فلسطين يأتي انسجاماً مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بما في ذلك قرار الجمعية العمومية رقم 194 لعام 1948"[58].

وقال مارتن نسيركي Martin Nesirky المتحدث باسم الأمم المتحدة إنه سيتم التعامل مع طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بسرعة، وإحالته إلى مجلس الأمن الدولي. وعليه، حسم الجدل الذي دار طويلاً حول نقطتين أساسيتين هما: هل سيتقدم الرئيس الفلسطيني بطلب العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة؟، والثانية: إن تقدم به فعلاً فهل سيتقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أم إلى مجلس الأمن؟ وكان حسم الجدل لصالح تقديم الطلب إلى مجلس الأمن[59].

خامساً: أسباب معارضة أوباما عضوية فلسطين في الأمم المتحدة:

بعد تقديم الطلب رسمياً أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تسمح بأي حال من الأحوال التصويت لصاح عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وأكدت أنها ستستخدم نفوذها في الأمم المتحدة لعدم حصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة، ومن أسباب ذلك اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2012، وبسبب ضعف الاقتصاد الأمريكي وفشل إدارة أوباما في وضع حدّ للركود الاقتصادي، والبطالة المتنامية في الولايات المتحدة.

---

[58] أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة، المرجع السابق.

[59] موقع الأمم المتحدة، 2011/9/24، انظر: http://www.un.org/ar/

وقد عبر المحلل السياسي المعروف، والناشط في الحزب الديموقراطي، ستيف كليمونس Steven Clemons عن هذه الظاهرة بقوله: "إن أوباما يريد من الفلسطينيين أن يبقوا في خلف الحافلة". وأضاف كليمونس أن أوباما فشل في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر 2011 في عرض أي شيء جديد لدفع عجلة السلام إلى الأمام، بل اكتفى بتبني الموقف الإسرائيلي عبر إخضاع رؤيته للسلام في الشرق الأوسط لرؤية نتنياهو[60].

أما الكاتب الإسرائيلي أوري أفنيري Uri Afneri فقد كان أكثر حدّة في تحليله الساخر من خطاب الرئيس أوباما الأخير أمام الجمعية العامة في نيويورك، فكتب يقول:

> خطاب رائع، خطاب جميل، لغة معبرة وبليغة، حجج واضحة ومقنعة، كان الأداء بمثابة عمل فني رائع في فنّ التملق، تقريباً كلّ جملة من الجزء المتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كانت كذبة. كذب فاضح: أوباما في أفضل أداء له، أوباما في أسوء أداء له. أعتقد أنه كشخص ذو أخلاق ربما شعر بضرورة التقيؤ، ولكنه كشخص براجماتي كان يعرف أنه مجبر على فعل ذلك لو رغب في إعادة انتخابه... باختصار لقد باع أوباما المصالح الجوهرية للولايات المتحدة من أجل الفوز بفترة حكم ثانية[61].

إنه تصرف مخجل وغريب في أعين الكثيرين، وخصوصاً خارج حدود الولايات المتحدة، حيث أضر هذا الموقف السياسي بمصداقية الإدارة الأمريكية وسلب الرئيس أوباما شخصياً من مكاسب خطاباته المشهورة في أنقرة والقاهرة ونيويورك وواشنطن، حول التزامه في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

سادساً: تناقضات الموقف الأمريكي:

لقد اتسم الموقف الأمريكي دوماً بالتناقض تجاه القضية الفلسطينية، وما يعلن في صالح الفلسطينيين سرعان ما يتم نفيه، أو الالتفاف عليه، أو تأويله بشكل ما يخالف الحقيقة، وهذا ما توعد عليه الفلسطينيون منذ عقود. ولكن في عهد الرئيس باراك أوباما أصبح هذا التناقض ملازماً لكل أفعاله وأقواله، يتبين ذلك منذ حملته الانتخابية، والحرب على غزة، مروراً بخطابه في جامعة القاهرة، وخطاباته المتعددة أمام منظمة

---

[60] خليل جهشان، المرجع السابق.

[61] المرجع نفسه.

الأيباك، وغيرها، وصولاً إلى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 66 في أيلول/ سبتمبر 2011. ولعل من أفضل ما كتب في ذلك, تحليل للأستاذ خليل جهشان منشور على موقع الجزيرة بهذا الخصوص، حيث أكد على عدد من النقاط في التناقض في الموقف الأمريكي، منها:

1. يحق بالطبع للولايات المتحدة أن تصادق من تشاء، وتعادي من تشاء، فهي في النهاية دولة عظمى لا يملي عليها الآخرون سياسة ما، لكن الموقف الأمريكي الذي يعارض طلب العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة تشوبه التناقضات، ويعبر عن انفصام في شخصية إدارة الرئيس أوباما. فأوباما هو الرئيس نفسه الذي عبر عن رغبته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في انضمام فلسطين إلى عضوية المنظمة الدولية سنة 2010، ثمّ غير موقفه كلياً سنة 2011 عندما عارض هذه الخطوة أمام الجمعية العامة نفسها وهدد باستعمال حقّ الفيتو. فمن هو أوباما الحقيقي؟ أوباما سنة 2010 أم أوباما سنة 2011؟
2. لم يذهب الطرف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة من أجل تقويض عملية سلام الشرق الأوسط أو لعزل "إسرائيل" أو نزع الشرعية عنها، بل العكس هو الصحيح، كما تعرف واشنطن تمام المعرفة. فالقيادة الفلسطينية لم تحاول إخفاء نواياها بل أعلنت خطياً للملأ أن: "العالم أجمع يدرك اليوم أن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حلّ الدولتين على حدود الرابع من حزيران 1967. وبالتالي فإن الاعتراف بدولة فلسطين على تلك الحدود وبعاصمتها شرقي القدس، يؤدي إلى الحفاظ على خيار الدولتين. ثم إن وثائق رسمية صادرة عن مكتب المفاوضات الفلسطيني أشارت إلى أن الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967، وبشرقي القدس عاصمة لها لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع الجهود المبذولة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، بل يُعدُّ ذلك إسهاماً رئيسياً في استئناف هذه المفاوضات.

وأضافت هذه الوثائق الفلسطينية الرسمية بكلّ وضوح وشفافية أن الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة، سيسهل على القيادة الفلسطينية اتخاذ قرار باستئناف مفاوضات الحل النهائي، وبشكل فوري، وحول جميع القضايا دون استثناء مثل: القدس، والحدود، والمستعمرات، واللاجئين، والمياه، والأمن، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين.

وقد نختلف مع القادة الفلسطينيين حول هذه الأهداف، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر أنهم تحدثوا بصراحة تامة عن أهدافهم التي لم تشمل الانسحاب من العملية التفاوضية، أو السعي إلى إسقاط مبدأ الدولتين على أساس حدود 1967 مع تبادل متفق عليه في الأراضي، وهو الموقف نفسه الذي تبناه الرئيس أوباما في خطابه الشهير في 2011/5/19[62].

3. تصر الإدارة الأمريكية، كما أكد الرئيس أوباما نفسه في خطابه أمام الجمعية العامة في 2011/9/21، على أن الأمم المتحدة ليست المكان المناسب لصنع السلام، وأن السلام لا يتم عبر البيانات والقرارات في الأمم المتحدة. في الواقع يتعين على الولايات المتحدة النظر إلى الأهداف الأساسية من إنشاء المنظمة الدولية سنة 1945 حسب ميثاق الأمم المتحدة، وهي حفظ السلم والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي على حلّ المسائل الدولية[63].

لماذا إذن تعدّ واشنطن الأمم المتحدة المكان المناسب لإيجاد حلول للحرب في أفغانستان والعراق وفي ليبيا وغيرها من القضايا الساخنة مثل سورية ولبنان؟ هل فلسطين هي القضية الوحيدة الشاذة عن القاعدة؟ لماذا تعدّ الولايات المتحدة الأمم المتحدة شريكاً حيوياً لها في إطار اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، لكنها ليست المكان الملائم لحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي؟ وأخيراً وليس آخراً، لماذا تبرر الولايات المتحدة سياساتها في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية وغيرها عبر قرارات صادرة عن أجهزة الأمم المتحدة، بينما تصبح هذه الأجهزة الدولية نفسها فجأة غير مؤهلة وغير ملائمة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط؟

4. كرر المسؤولون الأمريكيون مراراً أن معارضتهم الخطوة الفلسطينية تنبع من كون هذه المبادرة خطوة رمزية ليس لها أيّ قيمة عملية، ولن ينجم عنها أيّ مكسب عملي للشعب الفلسطيني. إذا كان هذا صحيحاً فلماذا أقام أوباما ونتنياهو الدنيا وأقعداها نتيجة خطوة رمزية دون أيّ قيمة؟ لماذا تصر الإدارة الأمريكية على تبديد كلّ هذه الجهود الكبيرة، وإضاعة وقتها الثمين على أعلى المستويات في محاربة خطوة تعدّها رمزية وخالية من أيّ بُعد عملي؟ أليس من المجدي أكثر أن تهمل واشنطن هذه

---

[62] المرجع نفسه.

[63] المرجع نفسه.

المبادرة الفلسطينية وتركز جميع طاقاتها على القيام بواجبها على نحو أفضل في رعاية عملية تفاوضية جدية، وناجعة في المنطقة؟

5. لم يقتصر الضغط على الإدارة الأمريكية وحدها، فسرعان ما انضم الكونجرس إلى الركب وصعّد من الحملة المعادية لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة عبر الوعيد، والتهديد الذي استهدف المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وتعدّى ذلك ليشمل أيضاً رسوم العضوية والتبرعات الأمريكية لأي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة التي قد تدعم أو تسهم في دعم الطلب الفلسطيني للعضوية في المنظمة الدولية. فقد قام أعضاء الكونجرس بتقديم العديد من القرارات التي طالبت "إسرائيل" بضم الضفة الغربية إليها، كما هددت مباشرة بقطع المعونات الإنسانية عن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ولوحت بسلاح مقاطعة الأمم المتحدة ووقف الدعم الأمريكي لها في حال قبول طلب عضوية فلسطين فيها. وبالرغم من عدم رضا البيت الأبيض ووزارة الخارجية عن تدخل السلطة التشريعية في إدارة السياسة الخارجية إلاَّ أن الإدارة لم تعارض هذا التدخل بالحدة والشكل المعتادين، ولكنها ارتأت استعماله أداة ضغط إضافية على الفلسطينيين لحثهم على التراجع عن مبادرتهم في نيويورك[64].

سابعاً: الموقف الأمريكي من قبول فلسطين عضواً في منظمة اليونسكو:

نالت فلسطين العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو بغالبية 107 دول ومعارضة 14 دولة، من بينها الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وامتناع 52 دولة.

واليونسكو هي أول منظمة تابعة للأمم المتحدة يسعى الفلسطينيون للحصول على عضوية كاملة فيها، منذ أن تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بطلب للحصول على عضوية كاملة للأمم المتحدة في 23 أيلول/ سبتمبر. وفيما كان تصويت فرنسا بتأييد عضوية فلسطين في المنظمة مفاجأة الحدث، إلى جانب تأييد البرازيل، وروسيا، والصين، والهند، وجنوب إفريقيا صوتت الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا ضدّه، في حين امتنعت بريطانيا عن التصويت. كما كان لافتاً تصويت دول أوروبية غربية بالإضافة إلى فرنسا لصالح عضوية فلسطين وهي: إسبانيا، وبلجيكا، والنرويج،

[64] المرجع نفسه.

والنمسا، ولوكسمبورغ، وإيرلندا، وأيسلندا، حيث ضجت القاعة بالتصفيق بعد كلّ كلمة "نعم" لفظها مندوبو هذه الدول.

وعقب التصويت أعلنت واشنطن أنها قررت وقف تمويل منظمة اليونسكو بناءً على قبولها عضوية فلسطين، وكانت واشنطن قد هددت بذلك قبل التصويت، حيث تشكل الإسهامات الأمريكية 22% من ميزانية المنظمة. وقالت فيكتوريا نولاند، الناطقة باسم الخارجية الأمريكية: "نأسف لقرار الدول صاحبة العضوية في منظمة اليونسكو التي صوتت على قرار الاعتراف بعضوية فلسطين، ونعتبر أنه قرار متسرع ويهدد هدفنا المشترك بالوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط". وتابعت: "الولايات المتحدة ستمتنع عن تقديم المساهمات لليونسكو، وقد كان هناك دفعة مقررة بقيمة 60 مليون دولار في نوفمبر 2011 ولكننا لن نقوم بتقديمها".

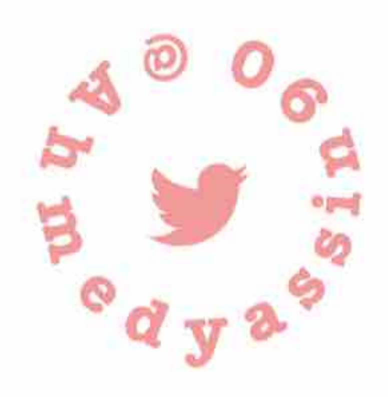
وعليه، فإن موقف الولايات المتحدة لم يتوقف عند حدّ الرفض بل تجاوز ذلك بمعاقبة منظمة دولية أممية تسعى لترسيخ قواعد السلم والأمن الدولي. وفي ذلك الرفض إشارة واضحة من الولايات المتحدة أنها لن تقبل بأي حال من الأحوال قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، ولذلك على القيادة الفلسطينية العمل على إعداد استراتيجية جديدة للتعامل مع السياسة الأمريكية المتطابقة مع السياسة الإسرائيلية، لأن الأمور باتت واضحة وبشكل لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال.

خلاصة:

وحتى كتابة هذه السطور بات من المؤكد أن الطلب الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة لن يحصل على الأصوات التسعة المطلوبة في مجلس الأمن من أجل أن يبلغ النصاب القانوني للتصويت عليه، وبالتالي فإن ذلك يعني أن التعامل الفلسطيني مع مجمل الأحداث يجب أن يشهد تغييرات جدية أهمها إنجاز المصالحة الفلسطينية الداخلية بأي شكل من الأشكال، واتباع استراتيجية توصل الفلسطينيين إلى مبتاغهم بإقامة دولتهم المستقلة.

الخاتمة

النتائج والتوصيات


@Ahmedyassin90

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى عددٍ من النتائج المهمة، التي تمّ استنتاجها من خلال تحليلنا للمراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الأمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي تُلخص أهم ما يمكن أن يستفيد منه الجانب الفلسطيني في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ حيث أن هذه النتائج والتوصيات تعطي تصوراً ومراجعة موضوعية للعلاقات الفلسطينية الأمريكية في مرحلة الدراسة، والتي تعدُّ من أهم العوامل المؤثرة بشكلٍ أساسي على السياسة الإسرائيلية تجاه أيّ مبادرات مستقبلية لحل الصراع.

أولاً: النتائج:

- تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" بطابع خاص، من حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- لم تسعَ الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حلٍّ عادل أو قرارات الشرعية الدولية، لكنها سعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها.
- تُعدُّ فترة الرئيس بوش الابن الفترة الأكثر دعماً للموقف الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين والأكثر تجاهلاً للشرعية الدولية.
- استخدم الرئيس بوش الابن مبادرات حلّ القضية الفلسطينية لتمرير سياسته العدوانية في منطقة الشرق الأوسط.
- ربط الرئيس بوش الابن المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب" في خطابه المفصلي في 2002/6/24، مما حدَّ من الدعم الرسمي والشعبي للفلسطينيين.
- عمل الرئيس بوش الابن على إزاحة الرئيس عرفات، معتبراً إياه عقبة أمام تمرير الحلول الأمريكية الإسرائيلية وفرضها على الفلسطينيين.
- مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مباشرة على السلطة من خلال الدعم المادي والإصلاحات الإدارية والأمنية التي طالبت بها في تلك الفترة.

- دعمت الولايات المتحدة حرب "إسرائيل" ضدّ السلطة الفلسطينية، ورأت أنّ السلطة هي المسؤول الأول عن تردي الوضع الأمني في المناطق الفلسطينية، في حين أعفت الاحتلال الإسرائيلي من أيّ مسؤولية تجاه الانتفاضة.

- لم تلتزم الإدارة الأمريكية بدعمها للرئيس محمود عباس، في المسار التفاوضي بعد وصوله للرئاسة، بخلاف المتوقع والتعهدات التي كانت تقطعها على نفسها، خصوصاً بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، الذي كانت تعدّه العقبة في وجه العملية السلمية على حدّ تعبير الإدارة الأمريكية و"إسرائيل".

- وضعت الإدارة الأمريكية العراقيل أمام حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية، ولم تلتزم بالخيار الديموقراطي الذي أفرزته الانتخابات الفلسطينية، حيث فرضت حصاراً شديداً على الضفة الغربية وقطاع غزة، استهدفت من خلاله حكومة حركة حماس، ومن ثم فرضت "إسرائيل" حصاراً خانقاً على قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس على مجريات الأمور فيه.

- دعمت الإدارة الأمريكية مؤسسة الرئاسة الفلسطينية على حساب مؤسسة الحكومة التي شكلتها حركة حماس، بهدف تعزيز الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، حيث عُقد مؤتمر أنابوليس الذي حمل في ظاهره هدف إعادة إطلاق العملية التفاوضية، وفي المقابل كان يهدف في الباطن إلى تكريس الانقسام الفلسطيني وإضعاف حركة حماس.

- لعبت سياسة المحاور والأحلاف دوراً أساسياً في الوصول إلى حالة الانقسام الفلسطيني، حيث تبنت أطراف فلسطينية أجندات خارجية، بهدف السيطرة وفرض النفوذ على الشأن الفلسطيني الداخلي.

- تعدُّ زيارة الرئيس بوش الابن إلى أراضي السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، بمثابة خطوة شكلية لجني ثمار مؤتمر أنابوليس، وللضغط على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ في حين أنه لم ينجز شيئاً. وتبين أن تلك الزيارة كانت بهدف خدمة الجمهوريين في الانتخابات الأمريكية القادمة.

- لم تقم إدارة بوش بأي ضغط على الجانب الإسرائيلي بهدف الوصول إلى حلول سلمية مع الفلسطينيين، كما لم يطرأ أيّ تغير على الموقف الإسرائيلي من الصراع، وانتهت ولاية الرئيس بوش الابن الثانية دون تحقيق أيّ إنجاز عملي

على هذا الملف، وظلت رؤية الرئيس بوش الابن لحل الدولتين حبراً على ورق في أدراج البيت الأبيض، تنتظر الرئيس الأمريكي القادم وتصوره الخاص لحل القضية المركزية في الشرق الأوسط.

- الحرب على غزة لم تُشن إلا بعد موافقة أمريكية، حيث إن الولايات المتحدة أعطت "إسرائيل" الضوء الأخضر لشن هذه الحرب، كذلك اختارت التوقيت المناسب "فترة انتقال السلطة بين الرئيس جورج بوش الابن والرئيس المنتخب باراك أوباما".
- خطاب الرئيس باراك أوباما في جامعة القاهرة حمل في طياته الكثير من الكلمات الرنانة الجميلة لكنه ظلّ حبراً على ورق ولم ينجز من الوعود التي قطعها على نفسه شيئاً.
- لم تشهد سنة 2010 أيّ تقدم يذكر على صعيد المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وظلّ الحال على ما هو عليه، بل على العكس فقد تمادت "إسرائيل" في توسيع استيطانها.
- أثبت الرئيس الأمريكي أوباما عدم قدرته على اتخاذ موقف يفضي إلى حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل على العكس تماماً، فقد تطابقت سياسته مع السياسة الإسرائيلية على حساب الفلسطينيين، وبدا ذلك من خلال موقفه من طلب فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ثانياً: التوصيات:

1. التوصيات الموجهة للجانب الفلسطيني:

- إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي؛ لأنه يُضعف الموقف الفلسطيني دولياً، ويُحرج المفوض الفلسطيني، ويحد من التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية؛ حيث إن الانقسام يعطي ذريعة للإدارة الأمريكية للتنصل من وعودها التي قطعتها على نفسها تجاه حلّ القضية، ويبرر الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك في العملية السلمية.
- العمل على استغلال أمثل لوسائل الإعلام الدولية والعربية في فضح الممارسات الإسرائيلية ونقل الحقيقة للعالم بهدف استقطاب الرأي العام الدولي، والحد من تأثير وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تنقل معلومات مشوهة للعالم.

- العمل على إعادة تفعيل وترويج قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعدم القبول بأي حلول للقضية لا تستند للشرعية الدولية واعتبارها الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية.
- التعامل مع الإدارة الأمريكية على أنها اللاعب الأساسي على مستوى المنطقة، وبالتالي العمل على كسب واستقطاب الإدارة الأمريكية الجديدة لصالح القضية الفلسطينية.
- العمل على كسب الرأي العام الأمريكي من خلال جماعات ضغط تؤثر في تغيير موقف مؤسسات صنع القرار الأمريكي.
- العمل على بناء موقف عربي موحد تجاه الإدارة الأمريكية، بهدف استغلال نقاط القوة العربية واستخدامها في الضغط والتأثير على الموقف الأمريكي، خصوصاً في ظلّ الأزمة الاقتصادية العالمية، ووجود إدارة أمريكية جديدة تحاول اتباع نمط تصالحي تجاه المنطقة العربية والإسلامية.

2. التوصيات الموجهة للجانب الأمريكي:

- نتمنى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمل المسؤولية الأخلاقية تجاه القضايا الخلافية في العالم بشكلٍ عام، خصوصاً القضية المحورية في الشرق الأوسط، والعمل على حلها بأسرع وقت ممكن حتى يتم إرساء قواعد السلام العالمي.
- نأمل من الولايات المتحدة العمل على إصلاح الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية لأن الولايات المتحدة قد خسرت الكثير جراء سياستها المساندة لـ"إسرائيل" بشكلٍ غير محدود.
- من المفيد أن تعيد الولايات المتحدة في ظلّ حكم الرئيس أوباما النظر في مواقف الإدارة الأمريكية السابقة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بهدف الوصول إلى حلول مرضية لجميع الأطراف.
- نتمنى على الإدارة الأمريكية الجديدة تبني وأخذ قرارات الشرعية الدولية في الاعتبار عند صياغة أيّ مبادرات أو حلول للقضية الفلسطينية للوصول إلى السلام المنشود.

- نأمل من الإدارة الأمريكية الضغط على الحكومة الإسرائيلية بهدف تطبيق التفاهمات التي تمّ الاتفاق عليها مع منظمة التحرير؛ خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية هي الراعي لتلك التفاهمات منذ انطلاق العملية السلمية في عهد الرئيس جورج بوش الأب.

3. التوصيات الموجهة للجانب الإسرائيلي:

- العمل على سرعة إنهاء الصراع بالطرق السلمية، والعلم بأن العنف لن يحسم الصراع، والعلم بأن الحقوق الفلسطينية لا تسقط بالتقادم.
- وقف الاستيطان الإسرائيلي في أراضي السلطة الفلسطينية كشرطٍ أساسي لاستمرار العملية التفاوضية مع الفلسطينيين، والعمل على تقريب وجهات النظر، بدلاً من وضع العقبات المصطنعة في وجه عملية المفاوضات.
- استغلال المبادرة العربية للسلام لأنها تعدُّ فرصة تاريخية نادرة لإقامة السلام مع "إسرائيل".
- التعامل مع قرارات الشرعية الدولية كرزمة واحدة وبدون انتقائية؛ لأنها هي التي أعطت لـ"إسرائيل" حقّ الوجود على الأرض العربية.
- الالتزام بالخيار السلمي كخيار استراتيجي لحل الصراع ولبقاء "إسرائيل" في المنطقة، وإن عيشها بسلام مرتبط بإقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية، وعدم التعامل مع العالم على أساس بقاء ميزان القوة لصالحها للأبد، سواء من خلال دعم الولايات الأمريكية أم القوة العسكرية التي تتمتع بها.

4. التوصيات الموجهة للدول العربية والإسلامية:

- تفعيل الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية بكافة أنواعه، وتحمل هذه الدول لمسؤولياتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والتعامل كطرف في الصراع كون فلسطين تعدُّ العمق العربي والإسلامي والخط الأول للمواجهة مع دولة "إسرائيل".
- التركيز على الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، من خلال بناء جبهة عربية موحدة تتبنى الموقف نفسه تجاه الصراع، والعمل على استغلال كافة الإمكانات المتاحة

للضغط على الإدارة الأمريكية، بهدف الضغط على "إسرائيل" لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم التي أقرتها الشرعية الدولية.

- تفعيل دور جامعة الدول العربية والعمل على تبني مواقف أكثر اهتماماً بمطالب الجانب الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية المشتركة في المنطقة.
- تشكيل لوبي عربي فعّال يعمل على فضح الممارسات الإسرائيلية للعالم واستقطاب التعاطف الدولي لصالح الشعب الفلسطيني، والعمل على استغلال الفضائيات العربية ووسائل الإعلام كافة، وتوظيفها لخدمة الأهداف العربية المشتركة ودعم الموقف الفلسطيني، ونقل صورة حقيقية عن المواطن الفلسطيني ومعاناته للعالم، ولا سيّما المواطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

5. التوصيات الموجهة للهيئات واللجان الدولية:

- العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات التي صدرت عن الهيئات الدولية والخاصة بالقضية الفلسطينية، وإيجاد وسائل جديدة للضغط على الأطراف التي تعيق تنفيذ تلك القرارات.
- العمل على تبنّي موقف واضح وصريح من قبل اللجنة الرباعية تجاه الصراع، والعمل على تنسيق مواقفها وتوثيقها، لفضح الطرف الذي يعيق تنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الرسائل العلمية غير المنشورة:

- أبو الطرابيش، أيمن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2008.
- أبو مصطفى، محمد، جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2006.
- أبو مطر، عبد الله، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005.
- حامد، قصي، دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.
- سليمان، حسن، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993-2001، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2000.
- الفارسي، ياسين، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001-2005، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2007.
- معروف، خلدون ناجي، حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلي 1973-1978، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983.
- نصر، إياد، السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1990-2001، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2005.

- الهمص، فواز، مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد 1991 - كامب ديفيد الثانية 2000، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2004.
- يونس، علي حسن، العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2004.

2. الكتب:

- أبراش، إبراهيم، **فلسطين في عالم التغيير**، سلسلة القضية الفلسطينية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003.
- أحمد، يوسف أحمد، وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2002.
- **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 1991.
- بتراس، جايمس، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ترجمة حسان البستاني. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
- بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- تري، جانيس، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.
- تشومسكي، نعوم، **أوهام الشرق الأوسط**، تعريب شيرين فهمي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- جاد، عماد، **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2002.
- جاد، عماد، محرر، **الانتخابات الإسرائيلية 2003: الأمن أولاً**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2003.
- حوات، محمد علي، **العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

- ربيع، محمد عبد العزيز، **صنع السياسة الأمريكية والعرب**. عمّان: منشورات دار الكرمل، 1990.
- سالم، وليد، **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2000.
- سعودي، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (4). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- سعودي، هالة، محرر، **الوطن العربي والولايات المتحدة**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996.
- سلامة، غسان، وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985 (تمّ الاستفادة أيضاً من الطبعة 3 التي صدرت سنة 1991).
- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
- سليمان، ميخائيل، محرر، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- سويشر، كلايتون، **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة رضوان زيادة وآخرون. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.
- سويلم، حسام، **قصة الحرب على غزة من 27 ديسمبر 2008 إلى 17 يناير 2009**. القاهرة: د.ن.، 2009.
- شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**. القاهرة: دار الشرق، 1999.
- شاش، طاهر، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا**. القاهرة: دار الشروق، 1995.
- شديد، محمد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، ترجمة كوكب الريس. القدس: جمعية الدراسات العربية، 1985.

- شريف، حسين، **فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى وتوابعها 2002**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ج 3.
- شريف، حسين، **فلسطين من فجر التاريخ إلى انتفاضة الأقصى الثانية وتوابعها 2002: تحالف الشياطين على حرق أرض الرسل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ج 4.
- شعبان، أحمد بهاء الدين، وآخرون، **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة**، تحرير نادية محمود مصطفى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- الشيخ، رأفت غنيمي، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006.
- صالح، محسن، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
- عاروري، نصير حسين، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967**، ترجمة وتقديم منير العكش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **خارطة الطريق... إلى أين**. بيروت ودمشق: دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، 2004.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **خطة فك الارتباط**. بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 2005.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **السور الواقي**. بيروت ودمشق: دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، 2003.
- علي، جمال سلامة، **أميركا من الداخل أمة قلقة: أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني والمحافظ**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2008.
- قاسم، عبد الحي علي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009.
- قبيسي، هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**. بيروت والقاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومكتبة مدبولي، 2008.

- كلينتون، بيل، وجور، آل، **رؤية لتغيير أمريكا: الاهتمام بالناس أولاً**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- كنعان، حسين، **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية**، ط 2. بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- كنفاني، مروان، **سنوات الأمل**. القاهرة: دار الشروق، 2007.
- كوانت، وليام، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي-الإسرائيلي منذ 1967**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1994.
- الكيلاني، إسماعيل، **الخلفية التوارثية للموقف الأمريكي**. الدوحة: دار الثقافة، 1986.
- مجموعة مؤلفين، **الإمبراطورية الأمريكية**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002، ج 3.
- محمود، أحمد إبراهيم، وآخرون، **حال الأمة العربية 2006-2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- محمود، أحمد إبراهيم، وآخرون، **حال الأمة العربية 2007-2008: ثنائية الاختراق والتفتيت**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- مغربي، فؤاد، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، سلسلة دراسات استراتيجية (2). رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بيرزيت، 2002.
- نافع، أحمد، **أوراق عربية: فلسطين وهموم أخرى**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2002.
- نيكسون، ريتشارد، **نصر بلا حرب**، ترجمة المشير محمد عبد الحليم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
- والت، ستيفن، وميرشايمر، جون، **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية**، ترجمة باسل أنطوان. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.

3. دراسات ومقالات وأبحاث:

- أبو دياك، ماجد، "من مظاهرة دولية.. إلى مفاوضات بلا مستقبل! أنابوليس: مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية،" مجلة **العودة**، لندن، العدد 4، كانون الثاني/ يناير 2008.
- أبو الرب، مجدولين، "جنين: التاريخ... المقاومة... المجزرة،" **مجلة صامد الاقتصادي**، السنة 24، العددان 129–130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2002، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، 2002.
- أبو طالب، حسن، "مصر وأزمة العدوان الإسرائيلي على غزة،" مجلة **كراسات استراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، العدد 196، شباط/ فبراير 2009.
- أحمد، أحمد سيد، "غزة بين خطة شارون والمبادرة المصرية،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 157، تموز/ يوليو 2004.
- الأزعر، محمد خالد، "رؤى الإصلاح في الحالة الفلسطينية، حدود الواقع والإدعاء،" **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، العدد 119، خريف 2004.
- "أيلول الفلسطيني: بين مسار أوسلو والعودة إلى المؤسسات الدولية،" ندوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- البدري، حنان، "كيف تمت صياغة مشروع الشرق الأوسط الكبير،" مجلة **ملف الأهرام الاستراتيجي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، السنة 10، العدد 111، آذار/ مارس 2004.
- البرعي، ريدة خضر، "الأصداء الخارجية لاجتياح 29 آذار،" **مجلة صامد الاقتصادي**، عمّان، السنة 24، العددان 129–130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر، 2002.
- البرغوثي، مصطفى، ندوة "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، صيف 2001.
- بشارة، عزمي، "فلسطين إلى أين،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، 2006/6/7.

- بلقزيز، عبد الإله، "حماس وفتح والرئاسة لعبة الأخطاء القاتلة،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330، آب/ أغسطس 2006.
- تشومسكي، نعوم، "الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وعبثية عملية السلام،" **مجلة صامد الاقتصادي**، عمّان، ترجمة حمزة المزيني، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2002، ص 287-288.
- **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- جاد، إصلاح، "الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي واستشراف لآفاق المستقبل،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، صيف 2002.
- جاد، عماد، "إسرائيل ولقاء أنابوليس... العودة إلى خارطة الطريق،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 171، كانون الثاني/ يناير 2008.
- الجوهري، عادل، مؤتمر للسلام وإصلاح السلطة الفلسطينية، **مجلة النور**، بيروت، العدد 133، حزيران/ يونيو 2002.
- خلاف، تميم هاني، "اللوبي اليهودي واللوبي العربي بالولايات المتحدة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 138، تشرين الأول/ أكتوبر 1999.
- خليفة، نبيل، "رؤية أمريكا للحدود... واللاجئين من هنري كيسنجر إلى جورج دبليو بوش،" **مجلة الوسط**، القاهرة، العدد 63، 2004/4/26.
- الدسوقي، أبو بكر، "الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 164، نيسان/ أبريل 2006.
- الزعاترة، ياسر، "الوضع الفلسطيني الراهن إلى أين،" مجلة **موازين**، لبنان، دار الفلاح للنشر، 2007/4/11.
- سويلم، حسام، "إسرائيل تستكمل استعداداتها لحرب الخريف،" مجلة **مختارات إسرائيلية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، العدد 156، كانون الأول/ ديسمبر 2007.

- الشنطي، إنتصار خليل، "الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة عملية السلام والدولة الفلسطينية،" **مجلة صامد الاقتصادي**، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2002، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمّان، 2003.
- صالح، محسن، محرر، إعلان الدولة الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات، سلسلة التقدير الاستراتيجي (35)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، آب/ أغسطس 2011.
- صالح، محسن، محرر، المبادرات السياسية والتسويات المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة 2000-2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006/3/4.
- صلاح، منتصر، "الشرق الأوسط الكبير،" مجلة **أكتوبر**، القاهرة، 2004/2/29.
- عبد الحكيم، أسامة، "مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ظل حماس،" مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، السنة 24، العدد 3، آذار/ مارس 2006.
- العطاب، نشوان، "إصلاحات السلطة الفلسطينية: الأسباب والأهداف،" صحيفة **السياسية**، ملحق **قراءات سياسية**، صادرة عن وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، صنعاء، العدد 2.
- عكاشة، محمد سعيد، "الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 149، تموز/ يوليو 2003.
- العناني، خليل، "الشرق الأوسط الكبير،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 156، نيسان/ أبريل 2004.
- عواد، نور الدين، "مقاربة أولية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة باراك أوباما الحالة الفلسطينية،" ورقة بحثية بالإسبانية، المؤتمر الدولي الثاني عشر: علوم سياسية جديدة، هافانا - كوبا، 18-2009/11/20.
- فارس، عبيده، "خريطة الطريق والحكومة الفلسطينية الجديدة،" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 23، ربيع 2003.
- فاروق، عبد الخالق، "الحرب على غزة، مفاهيم الربح والخسارة،" مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 176، نيسان/ أبريل 2009.

- "فترة ما بين الحربين،" مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 4، العدد 29، تموز/ يوليو 1981.
- فخر، أحمد، معلِّق، **تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط 2007-2008**، سلسلة ترجمات، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنة 4، العدد 46، تشرين الأول/ أكتوبر 2008.
- فهمي، نبيل، "توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة،" ندوة تمَّ بثها على قناة الجزيرة مباشر، 2009/4/12.
- قريع، أحمد، افتتاحية العدد، **مجلة صامد الاقتصادي**، عمّان، السنة 24، العددان 129-130، تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر، 2002.
- قسم الأرشيف والمعلومات-مركز الزيتونة، "ملف خاص: تقرير غولدستون: التأجيل وردود الأفعال،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
- "القضية الفلسطينية تقييم استراتيجي 2010 - تقدير استراتيجي 2011،" ندوة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.
- كوانت، وليام، محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني، الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية، القدس، 1989/7/7.
- كيالي، ماجد، "تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية،" **مجلة شؤون عربية**، القاهرة، جامعة الدول العربية - الأمانة العامة، العدد 113، ربيع 2003.
- محمود، عبد الملك، "حماس في قلب اللعب السياسية،" مجلة **البيان**، المنتدى الإسلامي، العدد 222، آذار/ مارس 2006.
- المديني، توفيق، "حركة "حماس".. من المقاومة إلى السلطة،" مجلة **حوار العرب**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، السنة 2، العدد 16، آذار/ مارس 2006.
- مقابلة مع أ. د. أسامة أبو نحل، مجلة **الحصاد**، الضفة الغربية، 2011/5/27.
- نخلة، أمين، "العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي،" مجلة **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 1، آذار/ مارس 1971.
- ندوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2004.

- نصّ التوصيات التي قدمها عشرة من كبار المسؤولين الأمريكيين السابقين إلى إدارة أوباما... فرصة أخيرة لـ"حلّ الدولتين"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009/10/16.
- هلال، جميل، ندوة "وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، صيف 2001.

4. صحف ووكالات أنباء ومواقع إنترنت:

- صحيفة **الأخبار**، القاهرة.
- صحيفة **الأهرام**، القاهرة.
- صحيفة **الأهرام المسائي**، القاهرة.
- صحيفة **الجمهورية**، القاهرة.
- صحيفة **الحياة**، لندن.
- صحيفة **الخليج**، الشارقة.
- صحيفة **السياسة**، الكويت.
- صحيفة **معاريف**.
- صحيفة **المدينة**، المملكة العربية السعودية.
- صحيفة **الوفد**، مصر.
- صحيفة **يديعوت أحرونوت**.
- موقع الجزيرة.نت، /http://m.aljazeera.net
- موقع شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)، /http://www.amin.org
- موقع شبكة أمين الإعلامية، /http://blog.amin.org
- موقع غزة، http://www.l5ma.com/gaza
- موقع لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، http://www.elections.ps/Default.aspx?alias=www.elections.ps/ar
- موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، /http://www.asharqalarabi.org.uk
- موقع المقاتل، http://www.muqatel.com
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية - تواصل، http://www.altawasul.com/MFAAR

- موقع وزارة الشؤون الخارجية، السلطة الوطنية الفلسطينية،
http://www.mofa.gov.ps/new/
- وكالة سما الإخبارية، /http://samanews.com
- وكالة فلسطين برس للأنباء، /http://www.palpress.ps

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Official Reports and Papers:

- Condoleezza Rice, Remarks Following Meeting With President Mahmoud Abbas, Jerusalem, site of U.S. Department of State, 23/7/2005.
- Remarks by President George Bush and Prime Minister Ariel Sharon in Photo Opportunity, site of The White House, 11/2/2001.
- Remarks by the President and Israeli Prime Minister Ariel Sharon in Press Availability: President Bush Commends Israeli Prime Minister Sharon's Plan, site of The White House, 14/4/2004.
- United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, site of UN Human Rights Council.

2. Books:

- Hahn, Peter L., *Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward The Arab-Israeli Conflict 1948-1961*. Chapel Hill: University of North Carolina press, 2006.
- Lowi, Theodore J and Ginsberg, Benjamin, *American Government: Freedom and Power*. London: Narton.
- Mansour, Camille, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy*, translated by James A. Cohen. New York: Colombia University Press, 1994.
- Margaret, Arakie, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy*. London: Quartet Books, 1973.
- Nixon, Richard, *The Memories of Richard Nixon*. Film wages New York: 1998.
- Quandt, William B., *Saudi Arabia in the 1980's: Foreign Policy, Security and Oil*. Washington DC: Brookings Institution, 1981.
- Smith, Charles D., *Palestine and The Arab-Israeli Conflict*, 2nd edition. New York: St. Martin's Press, 1992.

- Smith, Tony, *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy*. Harvard University Press, 2000.
- Stookey, Robert W., *America and the Arab States: An Uneasy Encounter*. New York: John Wiley & Sons Inc., 1975.
- Tivnan, Edward, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy*. New York: Simon and Schuster, 1987.

3. Journals and magazines:

- Al Jabareen, Abdulqader, "The American President Harry S. Truman's Administration and the Palestine Question, 1945–1948," *Journal of Al Azhar University*, Humanities Science, vol. 9, no. 1, Gaza, 2007.
- Barari, Hassan A., "The Swinging Pendulum of Israeli Politics," Jordanian Perspective, *Defensor Pacis* journal, Greek Ministry of Defense, no. 10, January 2002.
- Hudson, Michael C., 'To Play The Hegemony: Fifty Years of U.S. Policy toward the Middle East," *Middle East Journal*, Middle East Institute, vol. 50, no 3, Summer 1996.
- Jordan, Michael J., Bush Backed-Finally, Jewish Journal of Greater Los Angeles, Tribe Media Corp, 12/10/2001.
- Perry, William J., "Gulf Security and U.S Policy," *Middle East Policy* Journal, Middle East Policy Council, vol. 3, issue 4, April 1995.
- Shannon, Elaine, U.S. the Big Loser in the Mecca Deal?, *Time* magazine, New York, 9/2/2007.

4. Newspapers:

- *Haaretz*.
- *theguardian*, London.
- *The Jewish Daily Forward*, New York.
- *The New York Sun*, New York.
- *The New York Times*, New York.
- *The Sunday Telegraph*, London.
- *The Washington Post*, Washington.

5. Websites:

- Site of Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il
- Site of U.S. Department of State, http://www.state.gov/
- Site of USA.gov, http://www.usa.gov

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
13. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
14. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

15. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
16. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
17. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**، 2007.
18. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
19. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
20. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
21. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**، 2008.
22. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية**، 2008.
23. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
24. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.
25. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
26. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
27. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
28. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
29. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
30. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.

31. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.

32. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.

33. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م**، 2009.

34. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات**، 2010.

35. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.

36. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.

37. مـأمون كـيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.

38. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010.

39. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.

40. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.

41. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010**، 2011.

42. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

43. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

44. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

45. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

46. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

47. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012.

48. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

49. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

50. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

51. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2012. (نسخة إلكترونية)

52. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

53. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية**، 2012.

54. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

55. بلال محمد (محرر)، **إلى المواجهة: ذكريات الدكتور عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

56. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011**، 2013.

57. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.

58. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.

59. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.

60. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.

61. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
62. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
63. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
64. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
65. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
66. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
67. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008، ط 2، 2009.
70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين -أنابوليس- والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.

74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
76. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
77. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
78. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
79. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
80. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
81. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
82. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
83. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
84. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
85. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
86. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
87. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

88. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

89. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"** ، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

90. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

91. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000-2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

ثانياً: الإصدارات باللغة الأجنبية:

92. Mohsen Moh'd Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.

93. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.

94. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.

95. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.

96. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.

97. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.

98. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.

99. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.

100. Mohsen Moh'd Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.

101. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh'd Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.

102. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)

103. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.

104. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.

105. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.

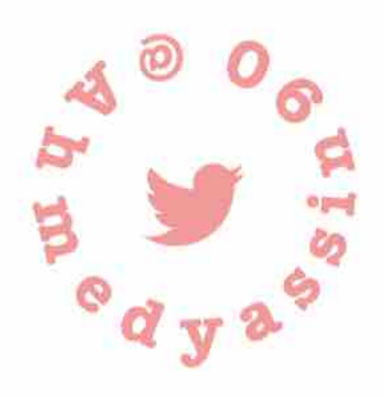
106. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.

107. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.

108. Mohsen Moh'd Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.

109. Hasan Ibhais and Kahled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.

110. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.


@Ahmedyassin90

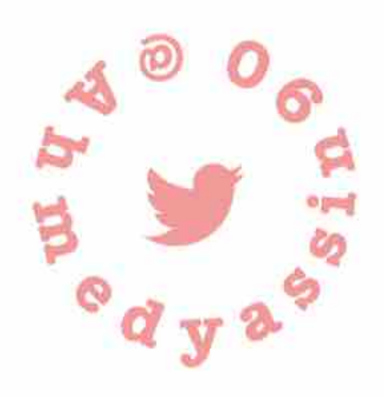
Abstract

American Foreign Policy Towards the Palestinian Issue 2001–2011

This study focuses on the American foreign policy toward the Palestinian issue during the administration of George W. Bush, and Barack Obama, between 2001–2011.

It begins by surveying the historical development of US policy from 1917 until 2000, trying to explore the determinants of this policy in that regard. This survey is followed by a discussion of the September 11 events in 2001 when the World Trade Center in New York and the Pentagon came under attack, and their effect on the Palestinian issue, and on the US initiatives to resolve it. It further discusses American interference in the Palestinian political system by pressuring the PA to introduce the post of prime minister; and it also points out the US position vis-à-vis the second *Intifadah* and the Palestinian leader, Yasir ʻArafat. The study also discusses the American position on the election of Mahmud ʻAbbas and on Hamas election victory in 2006. Finally the study deals with the Annapolis Conference and its aftermath.

The study employs the descriptive, historical and analytical approaches, coming to a number of conclusions, most notable among them is that the US was never serious or sincere enough in its initiatives to resolve the Palestinian issue. For it has become clear that the US aim from these initiatives was "conflict management," to buy time for Israel to impose its facts on the ground. Thus, it shows that the US was never an honest broker between the Palestinians and the Israelis. The study finally makes some recommendations to all parties concerned; the Palestinian, American, Israeli, Arab and Islamic parties, as well as to international organizations and committees.


@Ahmedyassin90

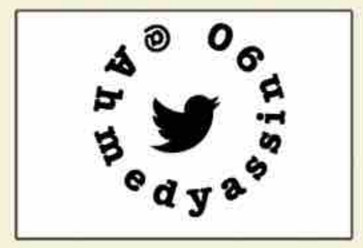
American Foreign Policy Towards the Palestinian Issue 2001-2011

By
Ahmad Jawad Al-Wadiyah

هذا الكتاب

ظلت "إسرائيل" حجر الزاوية في سياسة أمريكا الخارجية تجاه الشرق الأوسط؛ ولذلك تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع القضية الفلسطينية من زاوية المصلحة الإسرائيلية، ومن منطلق إدارة المشكلة وليس حلها. فكان معظم ما يُطرح من قبل هذه الإدارات لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أنه كان متشابهاً في المضمون مختلفاً في الشكل. وقد استمرت هذه السياسة منذ إعلان قيام "دولة إسرائيل" وحتى الآن. وأخذ هذا الدعم شكلاً متصاعداً بلغ أوجه في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

يضم هذا الكتاب ستة فصول تناقش السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن والرئيس باراك أوباما 2001-2011، كما تناقش العديد من الأحداث التي جرت خلال تلك الفترة وكان لها تأثيرها في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى الوقوف على التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ 1917 وحتى سنة 2000، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.







مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت